إشراف وتنسيق
المصطفى بوجعبوط

تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية

الانتقال الديمقراطي أم تقليص جرائم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان

الطبعة الأولى 2019

رقم التسجيل
VR.33696.B

تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية
الانتقال الديمقراطي أم تقليص جرائم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان

إشراف وتنسيق
المصطفى بوجعبوط

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية

Experiences of Transitional Justice in Latin America

Democratic Transition or Reduction of Crimes of Serious Human Rights Violations

Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

Democratic Arab Center
Germany: Berlin 10315
Gensinger.Str: 112
http://democraticac.doc

تصميم وإخراج الغلاف
عبدالرحيم برهيش بن الشهيد أحمد برهيش بنموسى

تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية: الانتقال الديمقراطي أم تقليص جرائم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

إشراف وتنسيق:

أ.المصطفى بوجعبوط

Experiences of Transitional Justice in Latin America: Democratic Transition or Reduction of Crimes of Serious Human Rights Violations

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا.

مؤلف جماعي

الطبـعـة الأولى 2019

المؤلف: مجموعة من المؤلفين

عنوان الكتاب : **تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية: الانتقال الديمقراطي أم تقليص جرائم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان**

إشراف وتنسيق: المصطفى بوجعبوط

تصميم الغلاف و الاعداد الفني: عبد الرحمان برهيش berhiche@yahoo.com

الســــنة : 2019

عدد الصفحات:312

الطبعة : الاولى.

رقم تسجيل الكتاب : **VR. 33696.B**

إن الآراء والأفكار التي تُنشر بأسماء مؤلفيها

لا تحمل بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي. برلين- ألمانيا .

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين_ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة

المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي. برلين- ألمانيا .

All Rights reserved No Part of this Book may by Reproducted. Stored in a Retrieval System or Tansmited in any form or by any meas without Prior Permission in Writing of the Publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany
Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
58228345 -131
10811212 -131
29851112 -131
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail: info@democraticac.de
P.hD candidate: Ammar Sharaan
Chairman " Democratic German Center

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ.عمار شرعان

تحرير وتنسيق:

أ. المصطفى بوجعبوط

باحث في مركز الدراسات الدكتوراه- جامعة محمد الخامس-أكدال- المملكة المغربية- ومدير المركز المغربي للعدالة الانتقالية ودراسة التقارير الدولية.

أعضاء اللجنة العلمية والاستشارية:

- د. حسن طارق، أستاذ جامعي، جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- السويسي – الرباط – المملكة المغربية.
- د. عبد العزيز قراقي، أستاذ جامعي، جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- السويسي- الرباط – المملكة المغربية.
- د.المصطفى منار، أستاذ التعليم العالي، جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- سلا – المملكة المغربية.
- د. أحمد مفيد، أستاذ جامعي- العلوم السياسية – جامعة سيدي محمد بن عبد الله – كلية الحقوق- فاس- المملكة المغربية.
- د. جواد الرباع، استاذ باحث في العلوم السياسية والقانون الدستوري-كلية الحقوق- ايت ملول- أكادير- المملكة المغربية.
- د. محمد المساوي، أستاذ مؤهل- جامعة ابن زهر – كلية الحقوق – أكادير – المملكة المغربية.
- د. خالد خميس السحاتي، أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الساسية، جامعة بنغازي- ليبيا.
- د. وسيلة قنوفي، أستاذة محاضرة- كلية الحقوق و العلوم السياسية – سطيف 2 الجزائر.
- د. نسرين سعد الديس، أستاذة مؤهلة- العلوم السياسية – جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- سلا – المملكة المغربية
- د. نادية البعول، باحثة في العلوم السياسية- جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- اكدال – الرباط- المملكة المغربية.
- د.حميد بلغيت، باحث في الدراسات الدولية، جامعة محمد الأول- وجدة- المملكة المغربية.
- د. محمد عبد الحفيظ الشيخ، رئيس قسم العلوم السياسية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجفرة ــ ليبيا.
- د.محمد جعفر، باحث في العلوم السياسية، جامعة عبد المالك السعدي– طنجة – المملكة المغربية.
- د.الحسين العويمر، باحث في مركز الدكتوراه، جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق السويسي– الرباط – المملكة المغربية.
- أ. المصطفى بوجعبوط، مدير المركز المغربي للعدالة الانتقالية ودراسة التقارير الدولية- المملكة المغربية.
- أ. الحرش محمد، مدير المركز المغربي للحكامة الترابية – المملكة المغربية.
- أ.مصطفى المنوزي، رئيس المركز المغربي للديمقراطية والأمن، المملكة المغربية.
- أ. كريمة الصديقي، باحثة في العلوم السياسية- جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- أكدال – الرباط – المملكة المغربية.
- أ. زيار حاميد، باحث في العلوم السياسية- جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- السويسي – الرباط – المملكة المغربية.
- أ. عيسات بوسلهام، باحث في العلوم السياسية- جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- أكدال – الرباط – المملكة المغربية.
- أ.الهامل علي، باحث في مركز الدكتوراه، جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- أكدال – الرباط – المملكة المغربية.
- أ.بوصاك نورالدين، باحث في مركز الدكتوراه، جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- أكدال – الرباط – المملكة المغربية.

التدقيق اللغوي:

- د. عزالدين المعتصم، أستاذ اللغة العربية – القنيطرة- المملكة المغربية.
- أ. نجاة الجحيلي، أستاذة اللغة العربية- القنيطرة – المملكة المغربية.
- أ. الهطاري مصطفى، أستاذ اللغة العربية- القنيطرة – المملكة المغربية.
- أ.الحسين أوتاج، أستاذ اللغة الانجليزية- الخميسات- المملكة المغربية.
- أ.أمل داني، أستاذة اللغة العربية- القنيطرة- المملكة المغربية.

التصميم الفني والإخراج

- أ.عبد الرحيم برهيش، التصميم والإخراج الصحفي- الكويت.

المشاركون في المؤلف

المصطفى بوجعبوط

كريمة الصديقي

حاميد زيار

نسيمة أوهاب العثامنة

بن سديرة سعيـــدة

ماري ماهر ملاك

القباقبي عبد الإله ، بلعبدة خالد ، وفاء وزغار

خلفادير هشام

عبد النور منصوري

جعفر محمد

" ساهمت تجارب العدالة الانتقالية بأمريكا اللاتينية في تقليص مظالم وويلات الماضي التي مارستها الأنظمة العسكرية والحركات الثورية المتمردة، وماتنج عن ذلك من اللااستقرار للأنظمة السياسية وارتفاع وتيرة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، لذا كان من الضروري أن تسلك الدول نهج العدالة الانتقالية التي أسست للانتقال الديمقراطي عبر تحقيق المصالحة الوطنية وترسيخ قيم التسامح والسلم الاجتماعي وسيادة القانون الذي سينهي الحكم السلطوي والعسكري".

منسق المؤلف الجماعي

الفهرس:

الفهارس

المشاركون في المؤلف..5
الفهرس:..7
مقدمة:..9
المحور الاول: تجربة العدالة الإنتقالية في غواتيمالا..14
العدالة الانتقالية في غواتيمالا : تفكيك بنية الانقلابات العسكرية ونهاية الحروب الأهلية........................15
أ.المصطفى بوجعبوط..15
المحور الثاني: تجربة العدالة الإنتقالية في السلفادور...49
تجربة العدالة الانتقالية في السلفادور: هل تم فعلا تطبيق العدالة الانتقالية بعد المذابح الدموية ؟
كريمة الصديقي..50
المحور الثالث: تجربة العدالة الإنتقالية في الشيلي..67
تجربة العدالة الانتقالية في الشيلي بين الانقلاب العسكري على الشرعية وتحقيق المصالحة الوطنية..........68
أ حاميد زيار..68
المحور الرابع: تجربة العدالة الإنتقالية في البرازيل...95
Brésil : La Trajectoire Historique d'une Démocratie et d'une Justice Transitionnelle Inachevées..96
البرازيل : المسار التاريخي لد يمقراطية غير مكتملة..96
Ouhab-Alathamneh Nassima..96
المحور الخامس: تجربة العدالة الإنتقالية في الأرجنتين...123
العدالة الانتقالية في الأرجنتين بين المحاكمة و المصالحة..124
المحور السادس: تجربة العدالة الإنتقالية في بنما...141
العدالة الانتقالية في بنما..142
الباحثة: ماري ماهر ملاك..142
المحور السابع: تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية: دراسة مقارنة..................................176
تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية: الشيلي– البرازيل– الأرجنتين - دراسة مقارنة–..................177
القباقبي عبد الإله ، بلعبدة خالد ، وفاء وزغار..177
الحركات الحقوقية في أمريكا اللاتينية: الأرجنتين، وتشيلي، وأوروغواي- نموذجا..................................204
د.خلفادير هشام..204
مراجعات حول العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية في ضوء تجربتي البرازيل والشيلي.......................242
عبد النور منصوري..242
La justice transitionnelle en Bolivie et au Paraguay : La transition démocratique entre résistances et incertitudes 273
D. JAAFAR MOHAMMED..273

مقـــدمـــة:

مقدمة:

شهدت دول أمريكا اللاتينية مجموعة من الانقلابات العسكرية ترتبت عنها مجموعة من الفظائع والجرائم الإنسانية والجنسية التي تدخل ضمن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وذلك من خلال اعتقالات تعسفية واختفاءات قسرية إضافة إلى القتل العمد والإبادة الجماعية والحروب الأهلية والصراعات الدموية والتمييز العرقي واللغوي. أضف إلى ذلك الجرائم الاقتصادية والسياسية، والصراعات الايديولوجية بين مختلف مكونات المجتمع وغيرها، سواء بطريقة مباشرة أوغير مباشرة .

ومن أجل وقف هذه الانتهاكات التي استمرت عدة عقود من الزمن اعتمدت بعض دول أمريكا اللاتينية آليات العدالة الانتقالية ذاتية أحيانا أومن خلال تدخلات بعثات الأمم المتحدة لدعم تجارب لجان الحقيقة والمصالحة التي ساهمت إلى حد كبير في الاستقرار السياسي والاجتماعي والتغيير السياسي وتدبير المرحلة الانتقالية عبر آليات العدالة الانتقالية بقراءة مظالم الماضي و ترسيخ قيم المصالحة والوحدة الوطنية للعيش والتعايش السلمي وتبلور الإيمان بالتغيير ومواكبة خطاب حقوق الإنسان، ومواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي .

وعليه، ساهمت لجان الحقيقة والمصالحة في أمريكا اللاتينية (غواتيمالا، السلفادور، الهندوراس، الشيلي، بيرو، البرازيل، الأرجنتين، بوليفيا، باراغواي، إكوادور، بنما، هايتي، كوستاريكا، كولومبيا .، اوروغواي، غرينادا) في أجرأة آليات العدالة الانتقالية رغم التفاوت بين التجارب نفسها، وكونها متقاربة من خلال المبادئ الكبرى للعدالة الانتقالية بإعداد تقاريرها الختامية التي تقر بمجموعة من التوصيات لتعويض الضحايا وجبر الضرر. علاوة على القيام بالإصلاحات المؤسساتية والقانونية لعدم تكرار هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وخلق مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية لتحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية، والحد من جرائم الماضي .

مقدمة:

إشكالية الكتاب:

في ظل هذه الإشكاليات والتحديات، فإن هذه التجارب عرفت مكتسبات ساهمت إلى حد كبير في الاستقرار السياسي والاجتماعي وخصوصا الدول و المجتمعات الخارجة من الصراعات والآليات القمعية والتسلطية لدول ديكتاتورية، فإشكالية الكتاب تتمركز حول كيفية مساهمة آليات العدالة الانتقالية ومبادئها العامة في الأجرأة والتنفيذ من خلال تجارب لجان الحقيقة في أمريكا اللاتينية، مع إبراز أهم التحديات والتعقيدات التي مرت منها هذه التجارب. وفي ضوء هذه الرؤية ينطلق الكتاب من البحث في الإشكالية الآتية: كيف ساهمت آليات ومبادئ العدالة الانتقالية –من خلال تجارب لجان الحقيقة والمصالحة بأمريكا اللاتينية – في تقليص حجم الانتهاكات وبناء "دولة الحق" والقانون؟

أهداف الكتاب:

تهدف هذه الدراسة إلى بناء رصيد وثائقي ومرجعي للعدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية، وذلك من خلال:

- معرفة تجارب لجان الحقيقة وقياس مدى تقليصها لحجم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.
- تبادل الآراء المعرفية والخبرات الأكاديمية بين مختلف الباحثين المتخصصين والمهتمين وفق المتغيرات الدولية ومدى تقارب تجارب العدالة الانتقالية.
- بناء رصيد معرفي وأكاديمي وتوثيقي أمام ندرة البحوث العلمية اتجاه العدالة الانتقالية لدول أمريكا اللاتينية.
- البحث عن قيمة علمية لمعرفة تجارب أمريكا اللاتينية أمام توالي الدول الخارجة من النزاعات والثورات والصراعات في الخوض في هذه التجارب.

مقدمة:

- الاطلاع على أهم المشاكل والتعقيدات التي عرفتها تجارب لجان الحقيقة والمصالحة في أمريكا اللاتينية.
- استخلاص الدروس من تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية.

منسق المؤلف الجماعي

المصطفى بوجعبوط

مقدمة:

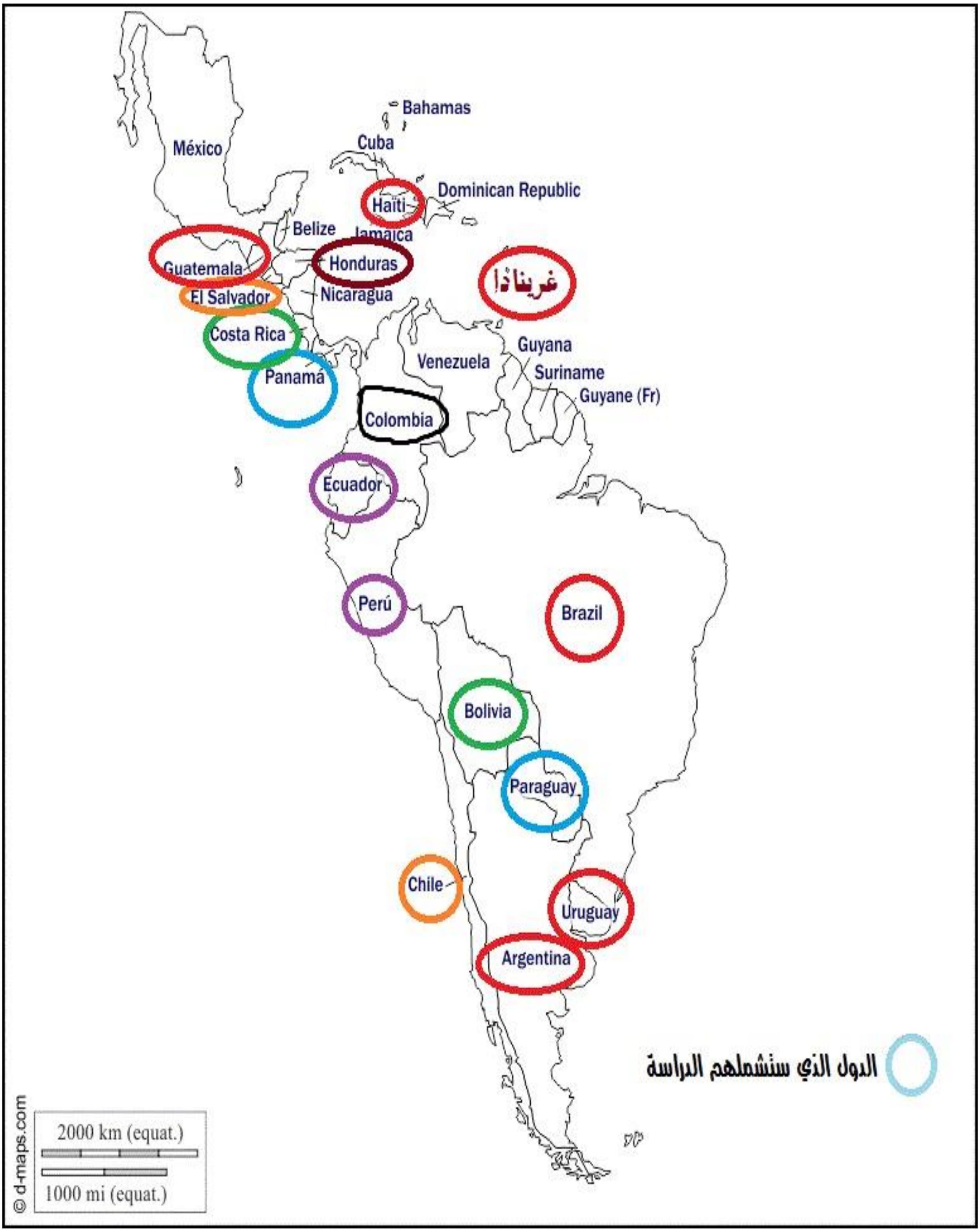
Bahamas
Cuba
México
Dominican Republic
Haiti
Belize
Jamaica
Guatemala
Honduras
غرينادا
El Salvador
Nicaragua
Costa Rica
Guyana
Venezuela
Panamá
Suriname
Guyane (Fr)
Colombia
Ecuador
Perú
Brazil
Bolivia
Paraguay
Chile
Uruguay
Argentina
الدول الذي ستشملهم الدراسة
© d-maps.com
2000 km (equat.)
1000 mi (equat.)

المحور الاول:
تجربة العدالة الإنتقالية في غواتيمالا.

العدالة الانتقالية في غواتيمالا : تفكيك بنية الانقلابات العسكرية ونهاية الحروب الأهلية

Transitional Justice in Guatemala : Dismantling the Structure of Military Coups and The end of Civil Wars.

أ.المصطفى بوجعبوط

باحث في مركز الدراسات الدكتوراه-كلية الحقوق- أكدال- الرباط

مدير المركز المغربي للعدالة الانتقالية ودراسة التقارير الدولية

cmjteri@gmail.com

ملخص:

عرفت غواتيمالا (في أمريكا الوُسطى) انتهاكاتٍ جسيمةٍ لحقوق الإنسان والعنف الممنهج على بعض المناطق الريفية التي كانت تتواجدُ بها الحركات التَّمرديَّة، ترتَّب عنها عُنفٌ واسعٌ، يُعدُّ من أعنف الانتهاكات على الشعوب الأصلية التي تعرضت إلى مجازر وجرائم جماعية، واستمرَّ ذلك خلال الانقلابات العسكريَّة، غير أن تلك الانتهاكات طفت على طاولة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وخُصُوصاً بعد سقوط جدار برلين، وبدأ التفكيرُ جليا في الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم والاستقرار، وبها تمَّ اتفاقٌ بين الحُكُومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي سنة 1994 ومُختلف الفُرقاء السِّياسيين والمدنيين على اتفاق السَّلام، وكان منْ أهمِّ نقاطه إنشاء لجنة استجلاء الحقيقة للشعب الغواتيمالي لمعرفة وقراءة ويلات الماضي.

الكلمات المفتاحية: غواتيمالا – لجنة الحقيقة- الشعوب الأصلية- اتفاق السلام- العدالة الانتقالية- الحركات التمردية- الانقلابات العسكرية.

Abstract:

Guatemala has known in Central America grave violations of human rights and systematic violence against some of the rural areas where insurgent movements have been present, resulting in widespread violence, one of the most severe violations against indigenous peoples subjected to massacres and mass crimes and continued during military coups, These violations, however, took place at the United Nations table and international organizations, especially after the fall of the Berlin Wall, and the thinking began to shift from war to peace and stability, The agreement between the Government and the Unidad Revolucionaria Nacional Guatemalteca (URNG) in 1994 and the various political and civilian parties was agreed upon in the Peace Agreement, the most important of which was the establishment of the Truth Commission for the Guatemalan People to learn and read the scourge of the past.

Key Words: Guatemala - Truth Commission - Indigenous Peoples - Peace Agreement - Transitional Justice - Insurgent Movements - Military Coups.

مقدمـــة:

إنَّ تاريخ دول أمريكا اللاتينية ملئ بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان بشتى الأنواع، ترتب عنها جرائم ضد الانسانية داخل هذه القارة. غير أنها عرفت بموجب موجة لجان الحقيقة والمصالحة التي تعتبر محطة نهج انتقالية من مرحلة الصراعات والنزاعات على السلطة إلى مرحة التداول النزيه لديموقراطية تدبير السياسيات الحكومية، والتي انخرطت جليا على مُعالجة ملفات الماضي اثر انتهاكات الحكم السلطوي العسكري والحروب الأهلية التي قادت البلاد والعباد إلى التهجير القسري والإبادة الجماعية وحروب عرقية.

فغواتيمالا التي تُعدُّ من تلك الدول من القارة الأمريكية، (وخصوصا من أمريكا الوسطى) التي عانت ويلات الظلم البنيوي للصراعات والنزاعات التي دامت 36 سنة من الحروب الأهلية بين الدولة والمتمردين إثر توالي الانقلابات العسكرية والتدخلات الأجنبية، علما أن تاريخ الانقلابات العسكرية لم يعرف استقرارا منذ الرئيس "**خوسيه ماريا أوريانا بينتو**" رئيس جمهورية غواتيمالا السابع 10 ديسمبر 1921 – 26 سبتمبر1926 إلى رئيس جمهورية غواتيمالا الثامن والعشرون "**ماركو فينيسيو سيريزو أريفالو**" 14 يناير 14/1986يناير1991 .

غير أن تغيير موازين القوى الدولية وانهيار القطبية الثنائية بعد الحرب الباردة، وظهور حركية الحركة الحقوقية الدولية، عرفت غواتيمالا سنة 1996 اتفاقية السلام بين الحكومة والحركات التمردية برعاية الأمم المتحدة استثبات الأمن والسلم والاستقرار الاجتماعي بوضع ترتيبات لأجل إنشاء لجنة الحقيقة وفق نهج العدالة الانتقالية، للكشف عن حقيقة مجازر الماضي والمشاكل البنيوية للانتهاكات التي عرفتها غواتيمالا طيلة عقود، وخصوصا لزمنية التحقيق التي اشتغلت عليه اللجنة التي تتجلى ما بين 1962-1996.

في ضوء هذا، قدمت اللجنة تقريرا مفصلا حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، وحددت بشكل تقريبي عدد الوفيات والاختفاء القسري بحوالي 250.000 حالة، مدة تحقيق اللجنة، وتركيزها على العوامل التاريخية والعمليات العسكرية ضد المجتمعات المحلية التي شكلت إبادة جماعية، فقد اعتبرت اللجنة أن الحروب الأهلية أثرت بشكل واسع على المجتمع وخصوصا السكان الأصليين التي عرفت انتهاكات خطيرة من إبادة واغتصاب وتهجير ونزع الأراضي...إلخ. حيث بلغت نسبة الانتهاكات 90 في المائة من مجموع الانتهاكات وتعد الدولة طرف رئيسي من هذه الانتهاكات.

فالعدالة الانتقالية الغواتيمالية أقرت بمجموعة من العمليات الأساسية كان منها: إقرار عملية السلام بين مُختلف الأطراف المتصارعة في الماضي من خلال "اتفاق السلام" برعاية الأمم المتحدة التي انبثق من الاتفاق على تشكيل لجنة الحقيقة التي عملت على البحث والتحري في أحداث الماضي،

وطُلب منها إعدادُ تقرير في ذلك، كما عملت اللجنة على وضع برامج التعويضات الفردية والجماعية وحفظ الذاكرة الجماعية من تأهيل المكان بذاكرة الزمان حتى لا تتكرر الانتهاكات في المستقبل عبر إقرار مجموعة من التعديلات القانونية والمؤسساتية التي تهدف إلى نهج العدالة الانتقالية.

وفي ضوء هذا، تأتي أهمية هذه الدراسة لأجل معرفة مسار تجربة العدالة الانتقالية في غواتيمالا ضمن تجارب أمريكا اللاتينية، وخصوصا أنها عرفت انتهاكات وانقلابات عسكرية نجم عنها حروب أهلية وإبادة جماعية طيلة 36 سنة من تعاقب الحكومات والحركات التمردية.

وتتجلى **أهمية** الدراسة في النقط التالية:

- التركيز على الانتهاكات والحروب الأهلية في غواتيمالا خلال الانقلابات العسكرية وخصوصا الفترة الممتدة بين 1962-1996.
- تسهيل عملية الاطلاع المعرفي على تجربة العدالة الانتقالية في غواتيمالا.
- الاستفادة من دروس التجربة التي دامت 36 سنة من الحروب الأهلية والانتهاكات وعنف الدولة.
- كون التجربة عرفت انتهاكات واسعة للشعوب الأصلية وأولت اللجنة أهميتها لذلك.
- معرفة مآل الحركات التمردية الثورية في غواتيمالا.

الإشكالية: تدور إشكالية موضوع الدراسة حول: توضيح أثر الانتهاكات والحروب الأهلية في غواتيمالا، وتحديد نهج تجربة العدالة الانتقالية في غواتيمالا.

وتفرز هذه الاشكالية الرئيسية اشكاليتين فرعيتين:

- الانتهاكات والحروب الأهلية في ضوء الانقلابات العسكرية؛
- تجربة العدالة الانتقالية الغواتيمالية.

المنهج المتبع: تم الاعتماد من خلال هذه الدراسة، المنهج التحليلي وتقنية تحليل المضمون من خلال مضامين التقرير النهائي للجنة الحقيقة الغواتيمالية.

نظرية الدراسة: تم اعتماد نظرية الانتقال الديموقراطي على شكل "**براديغم**" كنموذج إرشادي التي اعتمدته أغلب نهج العدالة الانتقالية.

محاور الدراسة:

- 36 سنة من الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية. (**المحور الأول**).
- غواتيمالا و نهج العدالة الانتقالية (**المحور الثاني**).

وبناء على هذه المحاور الرئيسية، تحاول هذه الورقة الاجابة عن تساؤلات رئيسية وأساسية، تتجلى في ما يلي: ما هو سياق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان أو العنف السياسي التي ترتب على الانقلابات العسكرية في غواتيمالا؟، ما هو السياق التنظيمي لتجربة العدالة الانتقالية في غواتيمالا؟، ماهي الآليات الأساسية التي اعتمدتها التجربة الغواتيمالية؟.

المحور الأول: غواتيمالا: 36 سنة من الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية.

غواتيمالا هي دولة في أمريكا الوسطى تحدها المكسيك من الشمال والغرب والمحيط الهادي إلى الجنوب الغربي، وبليز من الشمال الشرقي والكاريبي وهندوراس إلى الشرق والسلفادور إلى الجنوب الشرقي. بتعداد سكاني يقدر بحوالي 15.8 مليون نسمة، غواتيمالا هي الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في أمريكا الوسطى[1]. وتقع غواتيمالا بين خطي عرض 13 درجة و 18 درجة شمالاً، وخطي طول 88 درجة و 93 درجة غرباً.

الشكل رقم 1: التقسيم الاداري في غواتيمالا

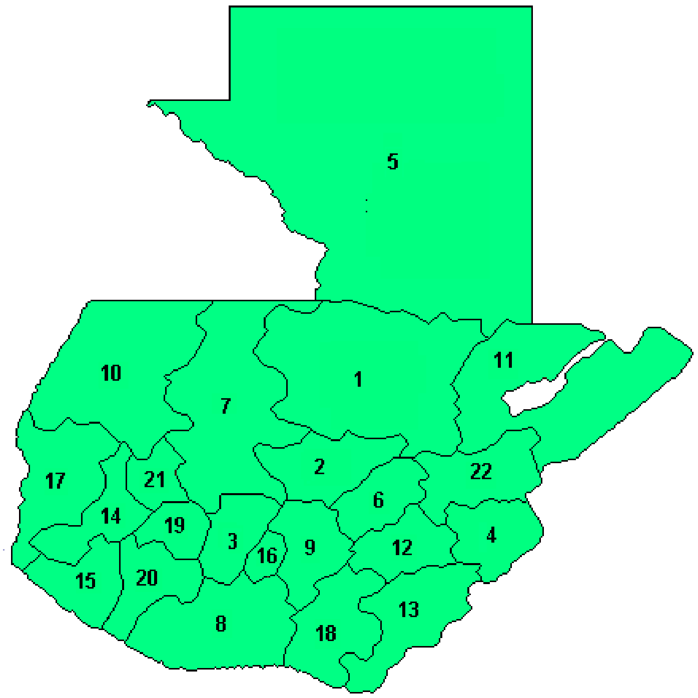

1	ألتا فيراباز	12	خالابا
2	باخا فيراباز	13	خوتيابا
3	تشيمالتيناغو	14	كويتزالتنانغو
4	تشيكيمولا	15	ريتالهوليو
5	بيتين	16	ساكاتيبيكيز
6	إل بروغريسو	17	سان ماركوس
7	كيشي	18	سانتا روزا
8	إيسكوينتلا	19	سولولا
9	غواتيمالا	20	سوشيتبيكيز
10	هويهويتينانغو	21	توتونيكابان
11	إيزابال	22	زاكابا

- تاريخ الانتهاكات والانقلابات العسكرية (**أولا**).
- الحرب الأهلية في غواتيمالا ما بين 1960 و 1970 (**ثانيا**).
- الحكومة الغواتيمالية ومكافحة التمرد بإيعاز من الاستخبارات الأمريكية (**ثالثا**).

[1]- غواتيمالا، استرجعت بتاريخ 2019/01/12 على الموقع التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7

أولا: تاريخ الانتهاكات والانقلابات العسكرية

نالت غواتيمالا استقلالها عن إسبانيا في عام 1821، وانضمت إلى الإمبراطورية المكسيكية. بعد أن أصبحت دولة مستقلة في حد ذاتها، حكمها مجموعة من الحكام المستبدين وبمساعدة من شركة الفواكه المتحدة[1].شهدت غواتيمالا في أواخر القرن العشرين حرباً أهلية دامت 36 عاماً. والتي تعتبر أكبر مدة للتغطية[2]. ودارت "**الثورة الليبرالية**" في غواتيمالا عام 1871 تحت قيادة "**خوستو روفينو باريوس**"[3] الذي عمل على تحديث البلاد وتوحيد أمريكا الوسطى وقاد البلاد إلى الحرب في محاولة فاشلة بعد مقتله في ساحة المعركة في عام 1885 ضد قوات السلفادور[4]. و من 1898 إلى 1920، حكم الدكتاتور "**مانويل استرادا كابريرا**"[5] والذي دعم وصوله إلى سدة الرئاسة شركة الفواكه المتحدة الأمريكية. كان خلال فترة رئاسته الطويلة أن أصبحت شركة الفواكه المتحدة قوة كبرى في غواتيمالا[6].

في 4 يوليو 1944 اضطر الدكتاتور "**خورخي أوبيكو كاستانيدا**"[7] إلى الاستقالة من منصبه استجابة لموجة من الاحتجاجات وإضراب عام. كما أجبر الجنرال البديل "**خوان فريدريكو بونسي فايدس**" في وقت لاحق على التنحي من منصبه في 20 أكتوبر 1944 بعد انقلاب عسكري بقيادة المجور "**فرانسيسكو خافيير أرانا**" والكابتن "**جاكوبو أربينز غوزمان**" قتل نحو 100 شخص في الانقلاب. قادت البلاد لجنة عسكرية تتكون من أرانا و أربينز وخورخي توريبو غاريدو .

دعا المجلس العسكري الحاكم للانتخابات الحرة الأولى في غواتيمالا والتي فاز بها بغالبية 85% "**خوان خوسيه أريفالو بيرميخو**"[8] والذي عاش في المنفى في الأرجنتين لمدة 14 عاماً. كان "أريفالو" أول رئيس منتخب ديمقراطياً في غواتيمالا. انتقدت سياساته "المسيحية الاشتراكية" المستوحاة من "**الصفقة الأميركية الجديدة**" من قبل ملاك الأراضي والطبقة العليا بأنها" شيوعية.[9] كما تأثرت غواتيمالا خلال فترة الحرب الباردة، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الجيش

---

[1]- **شركة الفواكه المتحدة** هي شركة أمريكية تتاجر في الفواكه الاستوائية والموز في دول أمريكا الوسطى والجنوبية، تم إنشاء الشركة في عام 1899.

[2] - Audrey R. Chapman,Patrick Ball,"The Truth of Truth Commissions: Comparative Lessons from Haiti, South Africa,and Guatemala", Human Rights Quarterly, Volume 23, Number 1, February 2001, p14. https://www.researchgate.net/publication/236767425

[3]- **خوستو روفينو باريوس** الذي كان رئيس غواتيمالا من 4 يونيو 1873 إلى 2 أبريل 1885 ومعروف عنه الاصلاحات الليبرالية ومحاولاته لتوحيد أمريكا الوسطى.

[4]- للمزيد حول هذا أنظر:
دارن اسيموجلو، جيمس أ.روبنسون، "**لماذا تفشل الأمم: أصول السلطة و الإزدهار و الفقر**"، ترجمة بدران حامد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط 1، 2015، القاهرة – مصر .ص ص 458-459 وبعدها.

[5]- وكان محام مع أي خلفية عسكرية ورئيسا قويا عمل على تحديث الصناعة في البلاد، والنقل،و منح الامتيازات لشركة الفواكه المتحدة المملوكة الأمريكية، فقد احتفظ على السلطة لمدة 22 عاما من خلال الانتخابات التي سيطر عليها في عام 1904، 1910، و 1916، وتمت إزالته في نهاية المطاف من منصبه عندما أعلنت الجمعية الوطنية انه غير مؤهل عقليا، وقد حكم عليه بالسجن بتهمة الفساد.

[6] -Frederick Douglass Opie, Black Labor Migration in Caribbean Guatemala, 1882–1923,(University of Florida Press, 2009), chapters 2–3

[7]- **خورخي أوبيكو ذ كاستانيدا** كان حاكما سلطويا في غواتيمالا من 14فبراير 1931 إلى 4يوليو .1944 وجنرال في الجيش الغواتيمالي، انتخب لمنصب الرئاسة في عام 1931، في الانتخابات حيث كان المرشح الوحيد. وتابع اسلافه سياسات إعطاء تنازلات ضخمة لشركة الفواكه المتحدة وملاك الأراضي الأثرياء، فضلا عن دعم ممارسات العمل الوحشي بهم، إلى أن أطيح به انتفاضة مؤيدة للديمقراطية في عام 1944، والتي أدت إلى الثورة الغواتيمالية لمدة عشر سنوات.

[8]- **خوان خوسيه أريفالو بيرميخو** 10سبتمبر1904 م 8 - أكتوبر1990 م هو أستاذ فلسفة وأصبح بعدها أول رئيس منتخب ديمقراطيًّا في غواتيمالا في عام 1944م. وكان قد انتخب في أعقاب انتفاضة شعبية ضد الولايات المتحدة المدعومة من الدكتاتور خورخي أوبيكو التي بدأت الثورة في غواتيمالا، بقي في منصبه حتى عام 1951م، على قيد الحياة بالرغم من عدة محاولات انقلابية.كما أشرف على صياغة دستور جديد في عام 1945م.

[9] -Immerman ،Richard (1990). "The Revolutionary Governments: Communism or Nationalism". *The CIA in Guatemala: The Foreign Policy of Intervention.* Austin: University of Texas Press, p48.

الغواتيمالي ما بين الخمسينيات حتى التسعينيات دعما مباشرا من خلال التدريب العسكري ومنح السلاح والموارد المالية.

في عام 1954، أطيح "**بجاكوبو أربينز غوزمان**"[1] -خليفة "**أريفالو**" المنتخب ديمقراطياً- في انقلاب دبرته وكالة المخابرات المركزية Central Intelligence Agency التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، اعتبر "**غومان**" نفسه اشتراكياً وبعد الإصلاحات الزراعية التي قام بها تدخلت وكالة المخابرات المركزية لخشيتها من تحول الحكومة الاشتراكية إلى رأس جسر سوفياتي في نصف الكرة الغربية [2].تم تثبيت الكولونيل "**كارلوس كاستيو أرماس**"[3] رئيساً للبلاد في عام 1954 وحكم البلاد حتى اغتياله على يد أحد حراسه الشخصيين عام 1957.

تشير العديد من الحجج إلى تورط شركة الفاكهة المتحدة الأمريكية التي غيرت اسمها في عام 1970 إلى "Chiquita Brands International " في دور فاعل في هذا الانقلاب، حيث أن الإصلاحات التي قام بها "**جاكوبو أربينز**" هددت مصالح الشركة في غواتيمالا، لا سيما أن الشركة تمتلك علاقات مباشرة مع البيت الأبيض ووكالة الاستخبارات المركزية. وقاد "**لويس أرتورو غونزاليس لوبيز**" قيادة الحكومة الغواتيمالية بشكل مؤقت ما بين 27يوليو 1957 إلى 24 أكتوبر 1957 [4]والعقيد "**أوسكار مندوزا إيزورديا**" قيادة الحكومة العسكرية5 والكولونيل "**غييرمو فلوريس أبيندانيو**" 1982. كان رئيس غواتيمالا من 27 أكتوبر 1957 حتى 2 مارس1958، عندما تم تعيينه وزيرا للدفاع في حكومة "**ميغيل إيديغورس**" .[6] والجنرال "**خوسيه ميغيل رامون إيديغورس فوينتيس**" كان رئيس غواتيمالا من 2 مارس 1958 حتى 31مارس .1963 وتولى السلطة بعد اغتيال العقيد "كارلوس كاستيو أرماس"[7] .

---

[1]- **جاكوبو أربينز غوزمان** 14 سبتمبر1913 / 27 يناير 1971 ضابط في الجيش الغواتيمالي والسياسي التدريجي الذي شغل منصب رئيس غواتيمالا من 1951 إلى 1954 .وكان في السابق - وزير الدفاع من 1944 إلى 1951 .وشخصية رئيسية في الثورة غواتيمالا.

[2]- Nicholas Cullather, Secret History: The CIA's Classified Account of its Operation in Guatemala, 1952–1954 (Stanford University Press, 1999) pp24-7, based on the CIA archives.

[3]-**كارلوس كاستيلو أرماس** 4 نوفمبر1914 / 26 يوليو 1957 كان ضابط في الجيش الغواتيمالي الذي استولى على السلطة في انقلاب الولايات المتحدة في عام 1954 .كاستيلو أرماس كان قد خدم في الجيش الغواتيمالي حتى عام 1944، عندما قال انه يؤيد الديمقراطية - انتفاضة ضد خورخي أوبيكو التي بدأت الثورة في غواتيمالا. اعتقل من قبل الحكومة في عام 1949، وقد اتصلت به وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) التابعة للولايات المتحدة لإطلاق سراحه، ولعب دورا في عدة محاولات انقلابية. قاد قوات غزو ال CIA التي أطاحت بجاكوبو أربينز في عام 1954، وعين رئيسا بعد فترة وجيزة. وحمل لقب رئيس غواتيمالا من 8 يوليو 1954حتى اغتياله في عام 1957 .وتلاه سلسلة من الحكام المستبدين في غواتيمالا .

[4]- **لويس أرتورو غونزاليس لوبيز** 21 ديسمبر 1900 /11 نوفمبر 1965 كان سياسي في غواتيمالا والرئيس المؤقت في غواتيمالا من 27يوليو 1957 إلى 24 أكتوبر 1957 غونزاليس حل محل كارلوس كاستيو أرماس الذي اغتيل. وقد تركز عمل حكومته على محاولة الدعوة إلى انتخابات جديدة. قبل توليه رئاسة درس القانون وكان عضوا في المحكمة العليا من عام 1945 إلى عام 1951 .وتوفي 11نوفمبر 1965 في مدينة غواتيمالا.

[5]- العقيد **أوسكار مندوزا إيزورديا** ولد في 4 يونيو 1917 كان رئيس المجلس العسكري في غواتيمالا من 24 أكتوبر 1957 إلى 26 أكتوبر .1957 وكان قد انتخب في وقت لاحق في منصب نائب الرئيس في 12 أيلول عام 1980 بعد استقالة فرانسيسكو فيلاغران .خدم حتى الانقلاب العسكري في إفراين ريوس مونت مارس 1982 . الحكومة العسكرية المجلس العسكري 1957.

- العقيد أوسكار مندوزا إيزورديا
- العقيد روبرتو سالازار
- العقيد جونزالو يوريتا نوفا

[6]- والكولونيل **غييرمو فلوريس أبيندانيو** كان رئيس غواتيمالا من 27 أكتوبر 1957 حتى 2 مارس1958 ، عندما تم تعيينه وزيرا للدفاع في حكومة ميغيل إيديغورس.

[7]- والجنرال **خوسيه ميغيل رامون إيديغورس فوينتيس** 17أكتوبر1895 ، ريتالوليو 27 - أكتوبر1982 ، مدينة غواتيمالا. كان رئيس غواتيمالا من 2مارس 1958 حتى 31مارس .1963 وتولى السلطة بعد اغتيال العقيد كارلوس كاستيو أرماس.

أما العقيد ألفريدو انريكي بيرالتا إيزورديا كان رئيس غواتيمالا من 31مارس 1 - 1963 يوليو عام 1966 تولى الرئاسة بعد انقلاب ضد الرئيس ميغيل فوينتس، وخوليو سيزار منديز مانتينيغرو كان رئيس الحزب الثوري غواتيمالا من 1يوليوز 1966 /1يوليوز 1970 منديز انتخب على اساس برنامج وعد بإجراء اصلاحات ديمقراطية وتقليص القوة العسكرية[1].

تولى الجنرال "**ميغيل يديغوراس فوينتيس**" السلطة في الانتخابات الموالية. كما قدم أيضاً مهابط طائرات في منطقة "**بيتين**" لما أصبح يعرف فيما بعد بغزو خليج الخنازير الفاشل عام 1961. أطيح بحكومة "**يديغوراس**" في عام 1963 عندما هاجمت القوات الجوية الغواتيمالية قواعد عسكرية عدة، قاد الانقلاب وزير دفاعه العقيد "انريكي بيرالتا أزورديا". وانتخب "**خوليو سيزار منديز مونتينغرو**" عام 1966 رئيساً لغواتيمالا تحت شعار "الانفتاح الديمقراطي". كان "**منديز مونتينغرو**" مرشحاً عن الحزب الثوري، وهو حزب عن يسار الوسط تعود أصوله لحقبة ما بعد "**أوبيكو**". تشكلت في الفترة ذاتها المنظمات شبه العسكرية اليمينية، مثل "**اليد البيضاء**" مانو بلانكا White Hand التي اسست سنة 1966 [2] والجيش السري المناهض للشيوعية. كانت تلك المنظمات في طليعة "فرق الموت" سيئة السمعة. أرسلت الولايات المتحدة مستشارين عسكريين من قواتها الخاصة "**القبعات الخضر**" إلى غواتيمالا لتدريب قواتها والمساعدة في تحويل جيشها إلى قوة حديثة في مكافحة التمرد مما جعلها في نهاية المطاف الأكثر تطوراً في أمريكا الوسطى .

في عام 1970، انتخب العقيد "**كارلوس مانويل أرانا أوسوريو**"[3] رئيساً للبلاد. دخلت حركة حرب عصابات جديدة البلاد من المكسيك، في المرتفعات الغربية في عام 1972. في الانتخابات المتنازع عليها في عام 1974، فاز الجنرال "**كخيل لوغيرود غارسيا**" على الجنرال "**إفراين ريوس مونت**" مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي والذي زعم أنه تعرض للتزوير في الانتخابات ومنع من الفوز وفي عام 1978، وفي انتخابات مزورة، تولى الجنرال "**روميو لوكاس غارسيا**"[4] السلطة .

---

[1]- **خوليو سيزار منديز مانتينيغرو** 23 نوفمبر 30 - 1915 أبريل .1996 كان رئيس الحزب الثوري غواتيمالا من 1يوليو 1966 /1يوليو .1970 منديز انتخب على اساس برنامج وعد بإجراء اصلاحات ديمقراطية وتقليص القوة العسكرية.

[2]- مانو بلانكا، كانت فرق يمينية غواتيمالية يمينية معادية للشيوعية ، أنشئت في عام 1966 لمنع "جوليو سيزار منديز مونتينيغرو" من تنصيبه رئيسًا لغواتيمالا في حين استقلت في البداية من الحكومة، تم استيعابها في جهاز مكافحة الإرهاب في الدولة الغواتيمالية وتطورت إلى وحدة شبه عسكرية تابعة للقوات المسلحة الغواتيمالية، وكانت مسؤولة عن قتل وتعذيب الآلاف من الناس في المناطق الريفية في غواتيمالا. تلقت المجموعة الدعم من الجيش والحكومة الغواتيمالية، وكذلك من الولايات المتحدة .كانت المجموعة معروفة رسميًا باسم الحركة الوطنية للحركة (Movement of Organized Nationalist Action) والتي تعطي الاختصار "MANO" الإسبانية: اليد .كانت المجموعة معروفة بشكل مختلف باسمها الكامل ، من قبل مانو ، أو الأكثر شعبية من قبل مانو بلانكا ، أو "وايت هاند."

[3]- **كارلوس مانويل أرانا أوسوريو** 17 يوليو 1918 /6 ديسمبر 2003 كان رئيس غواتيمالا من 1يوليو 1970 حتي 1يوليو .1974 ولد أرانا أوسوريو فيBarberena ، في مقاطعة سانتا روزا - عقيد في الجيش، تم انتخابه في عملية انتخابية تعتبر عموما "غير نزيهة" على منصة واعدة حملة على قضايا القانون والنظام والاستقرار؛ وكان نائب الرئيس إدواردو كاسيريس .في نوفمبر 1970، فرضت أرانا في "حالة حصار" التي أعقبتها تدابير مكافحة التمرد المتصاعد .تلقت الحكومة استمرار دعم عسكري واسع النطاق من جانب الولايات المتحدة، التي قدمت الأسلحة والدعم الفني والمستشارين العسكريين لقوات الأمن تحت أرانا للمساعدة في محاربة المتمردين. استمر الاستخدام المنتظم للدولة الإرهاب التي ظهرت في عام 1966 في عهد الرئيس "خوليو سيزار منديز" تحت "أرانا". وظلت "فرق الموت" التي ترعاها الحكومة النشطة وقوات الأمن اعتقلت بانتظام، اختفت، عذبت وأعدمت خارج نطاق القضاء المعارضين السياسيين وقادة الطلاب، المتعاطفين مع المتمردين المشتبه بهم والنقابيين. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 20،000 غواتيمالا قتلوا أو "اختفوا" تحت إدارة أرانا.

[4]- **الجنرال فرناندو روميو لوكاس غارسيا** 4 يوليو 1924 /27 مايو 2006 كان الرئيس 25 لغواتيمالا من 1يوليو 1978 إلى 23مارس .1982 وكان قد انتخب ديمقراطيا كمرشح الحزب الديمقراطي المؤسسي (بدعم من الحزب الثوري). انتخابات رئاسته كان الاحتيال يعصف بها ومعظم الفلاحين الفقراء في غواتيمالا كانوا يعارضون نظامه القمعي.

شهدت السبعينات ولادة منظمتين عسكريتين هما جيش الفقراء ومنظمة الشعب المسلحة، واللتان باشرتا عملهما في نهاية السبعينات. وشنتا هجمات حرب عصابات على المناطق الحضرية والريفية أساساً ضد الجيش وبعض المدنيين المؤيدين للجيش. في عام 1979، أمر الرئيس الأميركي "**جيمي كارتر**" بفرض حظر على جميع المساعدات العسكرية للجيش الغواتيمالي بسبب الانتهاكات واسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان[1] .

في عام 1980، قامت مجموعة من سكان الكيشي الأصليين بالسيطرة على مقر السفارة الإسبانية للاحتجاج على مجازر ومذابح "**جارسيا**" في الريف. وعليه أطلقت الحكومة الغواتيمالية هجوماً مسلحا قتل فيه جميع من في المبنى تقريباً نتيجة للحريق الذي التهم المبنى بما فيه. زعمت حكومة "**جارسيا**" بأن النشطاء السياسيين هم من أشعلوا الحريق، ولكن هذا لم يترك شكا للسفير الإسباني عن صحة تلك الأكاذيب؛ معللا بأن الشرطة الغواتيمالية هي من قتلت عمدا كافة المعتصمين في المبنى واحرقته لمحو آثار المجزرة،[2] نتيجة لهذا، أوقفت الحكومة الإسبانية العلاقات الدبلوماسية بين إسبانيا وغواتيمالا.

أطيح بالحكومة في عام 1982 بعد انهيار العلاقات الدبلوماسية بين "**إسبانيا**" و"**غواتيمالا**"وعين الجنرال "**إفراين ريوس مونت**"[3] رئيساً للمجلس العسكري. استمرت الحملة الدموية من التعذيب والاختفاء القسري وسياسة الأرض المحروقة .أصبحت البلاد دولة منبوذة دولياً. أطيح "**بريوس مونت**" من قبل الجنرال "**أوسكار أومبرتو ميخيا فيكتوريس**"[4] والذي دعا إلى انتخاب جمعية وطنية دستورية لكتابة دستور جديد، مما أدى إلى إجراء انتخابات حرة في عام 1986 فاز بها "**فينيسيو سيريزو أريفالو**"[5] مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي.

في عام 1982، اندمجت أربع جماعات مسلحة هي جيش الفقراء ومنظمة الشعب المسلحة وقوات المتمردين المسلحة وحزب العمل الغواتيمالي لتشكل الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي متأثرة بجبهة التحرير الوطنية "**فارابوندو مارتي**" السلفادورية والجبهة "**الساندينية**" للتحرير الوطني "**النيكاراغوية**" وحكومة كوبا لكي تصبح أقوى. نتيجة لسياسة الأرض المحروقة التي اتبعها الجيش في

[1] - غواتيمالا، استرجعت بتاريخ 2019/02/05 على الموقع التالي.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7

[2] - ميمد الشعلان، أسباط المايا وجنرالات الدم ، 2016/01/29، استرجعت بتاريخ 2019/02/12 على الموقع التالي:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=502796&r=0

[3] - **خوسيه إفراين ريوس مونت** 16يونيو 1926 /1 أبريل 2018 هو سياسي غواتيمالي، كان رئيس غواتيمالا في الفترة من 1982 إلى 1983. و جنرال بالجيش، واتسمت الفترة التي قضاها في منصبه الحرب الأهلية في غواتيمالا. بعد سنوات، شغل منصب رئيس الكونغرس.

[4] - **أوسكار أومبرتو ميخيا فيكتوريس** 9 ديسمبر 1930 /9 فبراير 2016 هو الرئيس 27 لغواتيمالا من 8 غشت 1983 إلى 14يناير1986 . وعضو سابق في الجيش الغواتيمالي، وكان رئيساً خلال قمة فترة القمع ونشاط فرق الموت في أمريكا الوسطى. عندما كان وزيرا للدفاع، حَشَدَ لانقلاب ضد إفراين ريوس مونت، ثم أصبح رئيس غواتيمالا، مبرراً ذلك بأن الحكومة تتعرض للإيذاء من قِبل المتطرفين دينياً. وخلال فترة حمه سمح بالعودة إلى الديمقراطية، مع انتخابات لجمعية تأسيسية في عام 1984 تليها انتخابات عامة في عام 1985.

[5] - **ماركو فينيسيو سيريزو أريفالو:** من مواليد 26 ديسمبر 1942 سياسي غواتيمالا. شغل منصب رئيس غواتيمالا من 14 يناير 1986 إلى 14يناير 1991 وكان أول رئيس للعهد الديمقراطي الحديث.

الريف فر أكثر من 45,000 من الغواتيماليين عبر الحدود إلى المكسيك. وضعت الحكومة المكسيكية اللاجئين في مخيمات في تشياباس وتاباسكو .[1]

وساهمت حكومة "**خورخي أنطونيو سيرانو إلياس**" الذي كان رئيس غواتيمالا من 14يناير 1991إلى 31مايو 1993 ، في عملية السلام البطيئة مع العصابات، أقل بكثير مما كانت عليه بسبب صدمتها الفاشلة من جانب الدول، في السنة الثالثة من ولايته، واجه اصطدامات مع جميع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية أجبرته على الاستقالة والذهاب إلى المنفى في بنما.[2] وتولى بعده "**غوستافو أدولفو إسبينا سلغيرو**" الذي كان نائب رئيس غواتيمالا في فترة الرئيس "**جورج سيرانو**" 1991 - 1993 والرئيس من 1يونيو 1993 /5 يونيو 1993 .

أما "راميرو دي ليون كاربيو"[3] الذي كان رئيس غواتيمالا من 6يونيو 1993 حتى 14يناير 1996 ومن أهم أعماله هو الدفاع عن الحريات العامة وحكم القانون، و إحرازه تقدم في المفاوضات مع المقاتلين، وتطهير القوات المسلحة من المتمردين. وعدل الدستور الغواتيمالي، ممَّا أدَّى إلى: 43 تعديلا على دستور عام 1985، والتي وافق في استفتاء في 30 يناير 1994. وفي 6 يناير المفاوضات نحو السلام تحت رعاية كل من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية (OAS)، ومع انخفاض دور الجيش الغواتيمالي بالمقارنة مع المفاوضات السابقة. بالرغم من التوترات، فقد تم إجراء انتخابات حرة تحت حكم ليون. وفي 14 غشت 1994، وفي 12 نوفمبر 1995، أجريت انتخابات رئاسية جديدة، وفي الجولة الثانية في 7 يناير 1996، فاز "**ألفارو أرزو ليحل**" محل "**دي ليون**"[4].

يلاحظ أن الصراعات والنزاعات السياسية نحو السلطة السياسية التي يقودها أغلب **رؤسائها** حكام عسكرين بإيعاز من الدعم الخارجي وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية؛ خوفاً من تنامي المدِّ الاشتراكي اليساري، ممَّا ترتب عنه صراعات داخليَّة وحروب أهليَّة دامت 36 سنة من الجرائم والإبادة الجماعيَّة وغيرها من المعاملات المشينة لحقوق الإنسان ومبادئها ومرجعيتها الكونيَّة.

[1] - غواتيملا...مرجع سابق.

[2] -Guatemala,Presidente de la República (1991-1993), Retrived, Decembre 8 ,2019, From :
https://www.cidob.org/biografias_lideres_politicos/america_central_y_caribe/guatemala/jorge_serrano_elias

[3] - في عام 1989 أصبح ليون المدافع عن حقوق الإنسان ، أمين مظالم حقوق الإنسان في غواتيمالا. في حين أن هذا أعطاه القدرة على شجب انتهاكات حقوق الإنسان من قبل القوى التي تكون (وكان قد سمع عندما فعل ذلك) ، لم يكن لديه أي سلطة الحالية لمكافحة هذه الانتهاكات.

[4] - Ramiro de León Carpio,president of Guatemala, ...Ibid.
https://www.britannica.com/biography/Ramiro-de-Leon-Carpio

الصورة رقم1 : رؤساء الجمهورية الغواتيمالية مابين 1873 - 2016.

إعداد : المصطفى بوجعبوط. بعد الاستعانة بمجموعة من الوثائق. 1/2

اوسكار اومبرتو ميخيا فيكتوريس
رئيس جمهورية غواتيمالا السابع والعشرون
8 اغسطس 1983 – 14 يناير1986

ماركو فينيسيو سيريزو اريفالو
رئيس جمهورية غواتيمالا الثامن والعشرون
14 يناير1986/14– يناير1991

خورخي سيرانو إلياس
رئيس جمهورية غواتيمالا التاسع والعشرون
14 يناير 1991 – 1 يونيو1993

راميرو دي ليون كاربيو
رئيس جمهورية غواتيمالا الحادي والثلاثون
6 يونيو 1993 – 14 يناير1996

الفارو ارزو
رئيس غواتيمالا 32
14يناير 1996 – 14 يناير 2000

رئيس جمهورية غواتيمالا الثالث والثلاثون
14 يناير 2000 – 14 يناير2004

اوسكار بيرغر
رئيس جمهورية غواتيمالا الرابع والثلاثون
14 يناير 2004 – 14 سبتمبر2008

الفارو كولوم
رئيس جمهورية غواتيمالا الخامس والثلاثون
14يناير 2008 – 14 يناير 2012

اوتو بيريز موليتا
رئيس جمهورية غواتيمالا السادس والثلاثون
14 يناير 2012 – 3 سبتمبر2015
اول عسكري منتخب من قبل الشعب
في العصر الديمقراطي الجديد 3
سبتمبر 2015 قدم الرئيس اوتو بيريز
موليتا إستقالته بعد اتهامات فساد ضده

اليخاندرو مالدونادو اغيري
رئيس جمهورية غواتيمالا التاسع والاربعون
3 سبتمبر2015
3)سنوات و5 اشهر و8 ايام(

جيمي إرنستو موراليس
رئيس جمهورية غواتيمالا الخمسون
تولى المنصب
14يناير 2016

إعداد : المصطفى بوجعبوط، بعد الاستعانة بمجموعة من الوثائق.2/2

ثانياً: الحربُ الأهليَّة في غواتيمالا ما بين 1960 و 1970.

قام مجمُوعةٌ من الشباب الضُّبَّاط العسكريين من الأكاديميَّة العسكريَّة الوطنيَّة Scuola Politecnica بتاريخ 13 نوفمبر 1960 بشن ثورة فاشلة ضدَّ الحُكُومة الديكتاتوريَّة ما بين 1958-1963 بقيادة الجنرال "**ميجيل فوينتس إيديغورس**"، بعد وُصُوله إلى السُّلطة سنة 1958 بعد أوَّل حربٍ أهليَّةٍ إثر اغتيال العقيد "**كارلوس كاستيو أرماس**"، سنة 1957. وفر مجمُوعةٌ من الضُّبَّاط الذين بقوا على قيد الحياة شرق غواتيملا للاتصال بالحُكُومة الكوبيَّة التي يقودها فيديل كاسترو سنة 1962، حيث أنشأ الضُّبَّاطُ حركة مُتمرِّدة تُسمَّى حركة 13 نوفمبر الثورية.[1]

وقد انطلقت بوادرُ الحُرُوب الأهلية[2] بعد اتصال الحركة مع الحزب العمل الغواتيمالي المحظور ومنظمة طلابية تدعى "**حركة 12 أبريل**" وتحالف مع "**منظمة حرب عصابات**" التي تسمى قوات المتمردين المسلحة في ديسمبر1962[3] ، و التي ضمت منظمة تابعة لها تدعى جبهة "**إدغار إيبارا**" لحرب العصابات. حيث عملا سويا في مُختلف المناطق في البلاد[4] وأنشأت تكتلات مُسلحة، ووزعت المهام بين مُختلف التنظيمات وعملت حركة 13 نوفمبر الثورية في معظم إدارات "**اللادينو**"[5] خصوصا "**إيزابال**" و "**زاكابا**"، أما جبهة "إدغار إيبارا لحرب العصابات" فتعمل في "**سييرا دي لاس ميناس**" و"حزب العمل الغواتيمالي"[6] في جهة المناطق الحضرية لحرب العصابات.[7]

ثالثا: الحكومة الغواتيمالية ومُكافحة التمرُّد بإيعازٍ من الاستخبارات الأمريكيَّة:

بلغ التنظيمُ الثلاثي للحركات التَّمرُّديَّة ذروته في مُختلف المناطق في غواتيمالا ما بين 1964 و 1965. مُواجهة لهذا، قامت القوات المسلحة في حرب شرس لمكافحة التمرد ضد حركة 13 نوفمبر الثورية في شرق غواتيمالا، وقصفت القوات الجوية حملة انتقائية ضد قواعد الحركة في "**إيزابال**"

---

[1] - Guatemala Civil War 1960-1969, Retrived, Decembre 8 ,2013, From : https://www.globalsecurity.org/military/world/war/guatemala-1.htm

[2] - David A. Crain, "Guatemalan Revolutionaries and Havana's Ideological Offensive of 1966-1968" , Journal Article, Journal of Interamerican Studies and World Affairs ,Vol. 17, No. 2 (May, 1975), Published by: Cambridge University Press.

[3] - Jim Handy,Revolution in the Countryside: Rural Conflict and Agrarian Reform in Guatemala, 1944-1954", Univ of North Carolina Press, 1994, p 137.

[4] -Jim Handy,Revolution in the Countryside: Rural Conflict and Agrarian Reform in Guatemala, 1944-1954", Univ of North Carolina Press, 1994, p 47.

[5] - إن شعوب لادينو هي مزيج من المستيزو أو الشعوب المتحدرة من أصل إسباني في أمريكا اللاتينية ، وبشكل أساسي في أمريكا الوسطى ، وكذلك في الفلبين .الاسم اللادينو Ladino هي كلمة إسبانية مستمدة من .Latino لادينو هو اختراع سابق تم اختراعه [من قبل؟] من الحقبة الاستعمارية للإشارة إلى أولئك الناطقين باللغة الإسبانية الذين لم يكونوا من النخب الاستعمارية في شبه الجزيرة ، أو الكريولوس ، أو الشعوب الأصلية.

إنظر في هذا الصدد:

Soto-Quiros, Ronald (2006). "Reflexiones sobre el mestizaje y la identidad nacional en Centroamérica: de la colonia a las Républicas liberales" (PDF). Boletín No. 25. AFEHC. Asociación para el Fomento de los Estudios en Centroamérica, "Mestizaje, Raza y Nación en Centroamérica: identidades tras conceptos, 1524-1950". Octubre 2006. (in Spanish). Archived from the original (PDF) on 2011-08-26.

[6] - **حزب غواتيمالي العمل - الحزب الشيوعي** بلاسبانية *Partido Guatemalteco del Trabajo – Partido Comunista* : حزب شيوعي غير شرعي في غواتيمالا .في عام 1978 تاسس الحزب بعد الانقسام في حزب غواتيمالي العمل .(PGT) مصدر الحزب من تيارين من حزب غواتيمالي العمل. أحد تيار تتالف من الناس الذين كانوا اعضاء في الحزب لفترة قصيره من الزمن.كانوا ينتمون الي القوات المسلحة المتمردة (FAR)،ولكن تركت هذه المجموعة من اجل الانضمام الي حزب غواتيمالي العمل .تتكون التيار الأخرى من ناس من اللجنة العسكرية لحزب غواتيمالي العمل من اللجنة الإقليمية المركزية ومن لجنه المنطقة الاموس.

[7] - K. Deonandan ،D. Close, (ed), « From Revolutionary Movements to Political Parties: Cases from Latin America and Africa », Palgrave Macmillan, New York, 1 edtion, December 2017.

واجتياحات عسكرية لمكافحة التمرد في محافظة "**زاكابا**"، فيما اشتدَّ الصِّراعُ على نطاقٍ واسعٍ بين القُوَّات الحُكُوميَّة والحركات التَّمرُّديَّة، ازداد حجمُ المساعدات العسكريَّة الأمريكيَّة مع بداية سنة 1965، أرسلت الحُكُومة الأمريكية مُستشارين من القبعات الخضر و وكالة الاستخبارات المركزية لتحديث الجيش وتنظيم هياكله لأجل مكافحة التمرد والعصيان. فوضع لذلك عدة برامج في المناطق الحضرية والتنسيق العمُودي والأفقي لمختلف القوات الأمنية الغواتيماليَّة، ترتب عنه مجمُوعة من الاختطافات والتعذيب وقتل أعضاء الرئيسين من التنظيمات المتمردة، وخُصُوصاً من حزب العمل الغواتيمالي المحظُور.

واستمرَّت القُوَّاتُ الأمنيَّة الغواتيمالية مع الاستخبارات الأمريكية بنهج سياسة الاختطافات والاعتقالات التعسُّفية للتنظيمات المتمردة، حيثُ اعتقلا في مدينة غواتيمالا بعد مُداهمة المنازل المواطنين، ثمانية وعشرون نقابيّاً وعُضواً في حزب العمل، واعتقل القادة المركزين في الحزب، و زعيم اتحاد الفلاحين "**ليوناردو كاستيلو فلوريس**"، وتوالت الصراعاتُ بين القوات العُمُوميَّة وحركات التَّمرُّديَّة، ترتب عنها اعتقالاتٌ واسعةٌ في صُفُوف الحزب المحظُور وفي مُختلف المناطق التي تنشط فيها الحركاتُ التَّمرُّديَّةُ.

رابعاً: الانقلابات العسكرية بين الصناعة الداخلية والخارجية:

وقعت في غواتيمالا 11 انقلابا عسكريا منذ سنة 1921 إلى سنة 1983. وتشمل السنوات التالية: 1921-1926-1930-1931-1944(2)-1954-1957-1963-1982-1983. واتسمت تلك الانقلابات العسكرية بالخصوص على تحكم الجيش في الحكومات المتعاقبة بترأسها وممارسة السلطة المطلقة وخصوصا ما بين 1954 إلى 1986 والتي عرفت بالحروب الأهلية والإبادة الجماعية للشعوب الأصلية في المناطق الريفية.

كان من أول الانقلابات الذي كان من خلاله "**خوسيه ماريا أوريانا بينتو**" قائدا سياسيا وعسكريا في غواتيمالا ما بين 1921 و1926 بعد إطاحة المحافظين بالرئيس الاتحادي "**كارلوس هيريرا**". وتولى الرئيس "**لازارو شاكون غونزاليس**" بالوكالة تسير الحكومة الغواتيمالية من 26 سبتمبر 1926 إلى 18 ديسمبر 1926 و رئيس غواتيمالا من 19ديسمبر 1926 إلى 2يناير 1931 . فيما تول كذلك، "**خوسيه ماريا رينا اندرادي**" الرئاسة بالوكالة من 2 يناير 1931 إلى 14فبراير 1931

وكان"**خورخي أوبيكو ذ كاستانيدا**" حاكما سلطويا في غواتيمالا من 14فبراير 1931 إلى 4 يوليوز 1944جنرال في الجيش الغواتيمالي، انتخب لمنصب الرئاسة في عام 1931، في الانتخابات حيث كان المرشح الوحيد. وتابع اسلافه سياسات إعطاء تنازلات ضخمة لشركة الفواكه المتحدة وملاك الأراضي

الأثرياء، فضلا عن دعم مُمارسات الانتهاكات الجسيمة لحُقُوق الانسان. أن تطيح به انتفاضة مُؤيدة للديمقراطية في عام 1944، والتي أدت إلى الثورة الغواتيمالية لمدة عشر سنوات.

وتولى "**خوان فيديريكو بونس فيدس**"الرئاسة بشكلٍ مُؤقَّتٍ في غواتيمالا من 4 يوليو 1944 إلى 20 أكتوبر .1944 بعدما أطيح به إثر انتفاضة شعبية في أكتوبر 1944 والتي بدأت الثورة في غواتيمالا. وتولى"**فرانسيسكو خافيير أرانا كاسترو**" الذي كان قائدًا عسكريّاً في غواتيمالا وأحد الأعضاء الثلاثة في الطغمة الثورية التي حكمت جواتيمالا في الفترة من 20 أكتوبر 1944 إلى 15 مارس 1945. وهُو رائدٌ في الجيش الغواتيمالي في عهد الدكتاتور "**خورخي أوبيكو**"، وتحالُف مع فصيل تقدمي من الجيش للإطاحة بحليف "**يوبيكو فيدريكو بونس فايدس**". وفي 18 يوليو 1949، قُتل في تبادل لإطلاق النار مع مؤيدي حكومة "**أريفالو**" بعد أن هدد بشن عملية انقلاب.

أما "**كارلوس كاستيلو أرماس**" الذي كان ضابطًا عسكريّاً وسياسيّاً في جواتيمالا. بعد توليه السُّلطة في انقلابٍ، شغل منصب رئيس غواتيمالا من عام 1954 إلى عام 1957. عضو في حزب حركة التحرير الوطني اليميني (MLN) ، كانت حكومته السلطوية متحالفة بشكل وثيق مع الولايات المتحدة. وتولى"**لويس أرتورو غونزاليس لوبيز**" كان سياسي في غواتيمالا والرئيس بالوكالة في غواتيمالا على أساس مؤقت، من 27يوليو 1957 إلى 24أكتوبر .1957 غونزاليس حل محل "**كارلوس كاستيو أرماس**" بعد اغتياله. وقد تركز عمل حكومته على مُحاولة الدعوة إلى انتخابات جديدة. والعقيد "**ألفريدو انريكي بيرالتا إيزورديا**" كان رئيس غواتيمالا من 31مارس 1963 /1 يوليوز عام 1966 تولى الرئاسة بعد انقلاب ضد الرئيس "**ميغيل فوينتس**". وتولى "**خوسيه إفراين ريوس مونت**" هو سياسي غواتيمالي كان رئيس غواتيمالا في الفترة من 1982 إلى 1983 و جنرال بالجيش، واتسمت الفترة التي قضاها في منصبه الحرب الأهلية في غواتيمالا.

كان اللواء "**أوسكار أومبرتو ميخيا فيكتوريس**" هو الرئيس 27 لغواتيمالا من 8 غشت 1983 إلى 14يناير 1986 وعضو سابق في الجيش الغواتيمالي، وكان رئيساً خلال قمَّة فترة القمع ونشاط فرق الموت في أمريكا الوسطى. عندما كان وزيراً للدِّفاع، حَشَدَ لانقلابٍ ضدَّ "**إفراين ريوس مونت**"، ثم أصبح رئيس غواتيمالا.

الصورة رقم2: رؤساء الذين ساهموا في الانقلابات العسكرية والتدبير الؤقت للنظام الغواتيمالي.

خوسيه ماريا أوريانا بينتو
رئيس جمهورية غواتيمالا السابع
10 ديسمبر 1921 – 26
سبتمبر1926

1921
انقلاب

لازارو شاكون غونزاليس
رئيس جمهورية غواتيمالا الثامن
26 سبتمبر 1926 –
2يناير1931
1926
الرئيس المؤقت

خوسيه ماريا رينا اندرادي
رئيس جمهورية غواتيمالا التاسع
2 يناير 1931 – 28
فبراير1931
1930
الرئيس المؤقت

خورخي أوبيكو ذ كاستانيدا
رئيس جمهورية غواتيمالا العاشر
14 فبراير 1931 – 1
يوليو1944
كان حاكما ديكتاتوريا
لكن أوبيكو أجبر على ترك
الحكم في 1 يوليو 1944
بسبب الحركة الداعية للديمقراطية

خوان فيديريكو بونس فيدس
رئيس جمهورية غواتيمالا الحادي عشر
يوليو 20 – 1944
أكتوبر1944
الرئيس المؤقت
أطيح به إثر انتفاضة شعبية

فرانسيسكو خافيير أرانا
15 March 1945 – 18
July 1948

ريس المجلس العسكري

كارلوس كاستيو أرماس
رئيس جمهورية غواتيمالا السادس عشر
1 سبتمبر – 1951
26يوليو1957

انقلاب عسكري

لويس أرتورو غونزاليس لوبيز
رئيس جمهورية غواتيمالا السابع عشر
27 يوليو 24 – 1957
أكتوبر1957
الرئيس المؤقت

انريكي بيرالتا إيزورديا
رئيس جمهورية غواتيمالا الحادي والعشرون
31 مارس 1 – 1963
يوليو1966

تولى الرئاسة بعد انقلاب ضد الرئيس ميجيل فوينتس إيديغورس

إفراين ريوس مونت
رئيس غواتيمالا 26
23مارس 1982 – 8
أغسطس 1983

جنرال بالجيش
اتسمت فترته بالحروب الأهلية

أوسكار أومبرتو ميخيا فيكتوريس
رئيس جمهورية 27
8 أغسطس 14 – 1983
يناير1986
حشد لانقلاب ضد إفراين ريوس مونت

الخريطة رقم 2: عدد المجازر حسب المناطق الادارية.

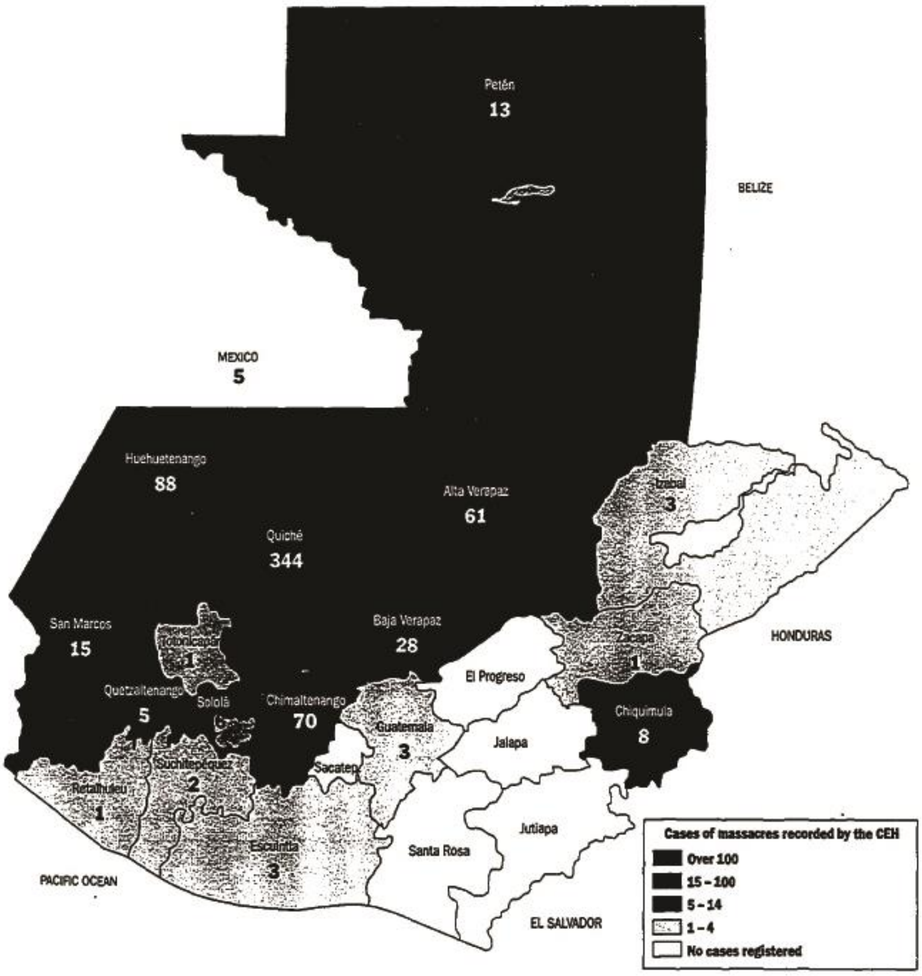

SOURCE: CEH Database; total number of massacres – 669 cases – perpetrated by all responsible forces.

تبين الخريطة أعلاه عدد المجازر التي ترتب عن الصراعات والانتهاكات في غواتيمالا، حيث تبين أن أكثر المناطق التي تعرضت إلى تلك المجازر هي منطقة "كيشي" التي بلغ عددها حسب لجنة الحقيقة 344 حالة، بينما منطقة "هويهويتينانغو" تعرضت إلى 88 حالة و "تشيمالتيناغو" 70 حالة و "باخا فيراباز" 28 حالة.

المحور الثاني: غواتيمالا ونهج العدالة الانتقالية:

اعتمدت التجربة الغواتيمالية بعد اتفاق السلام على إنشاء لجنة الحقيقة للنظر في انتهاكات الماضي ما بين 1960 و 1996 إلى تاريخ اتفاق السلام، وقامت بإجراء مجمُوعة من آليَّات ونهج العدالة الانتقالية لقراءة تاريخ الانتهاكات الجسيمة لحُقُوق الإنسان في غواتيمالا، وما كابدهُ الشعب الغواتيمالي أثناء الحروب الأهلية والصراعات السياسية حول السلطة، وخُصُوصاً بعد الانقلابات العسكرية التي ترتب عنها وُصُولُ حُكَّامٍ مُستبدين إلى السُّلطة.

الجدول رقم 1: ملخص عمل اللجنة

تاريخ عمل اللجنه	9 اشهر
تاريخ اللجنه	1999/1997
الميزانيه بالدولار الامريكي	$9,796,167
مجموع مكاتب اللجنه	اربعه عشرة
المقابلات التي اقيمت	اكثر من 7000
زيارة القرى (الارياف)	اكثر من 2000
تسجيل الضحايا	اكثر من 42،000
تقريب عدد من الافراد الذي قتلوا او مختفين	200000
النسبه المئويه لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الدوله	93

Felix Reqteguim, (eds.) “ Guatemala: Case Study”, in: Eduardo Gonzalez &Elena Naughton (eds.), Challenging the Conventional: Can Truth Commissions Strengthen Processes?, (International center for transitional justice and the Kofi Annan Foundation, 2014), p.26.

أولا: غواتيمالا وانتهاكات حقوق الشعوب الأصلية في ظل النزاع المسلح:

شهدت غواتيمالا في أواخر القرن العشرين حرباً أهلية دامت 36 عاماً، أسفرت على انتهاكات حقوق الإنسان الذي تعرض لها الشعب الغواتيمالي طيلة عقود من الزمن من لدن الحكومة الغواتيمالية والاتحاد الثوري الغواتيمالي وباقي الحركات الثورية على إثر الصراع المسلح الطويل الأمد الذي أدى إلى وفاة أكثر من 42000 ألف ضحية، لأسباب اقتصادية وسياسية التي فرضت على الشعب من التهميش والاقصاء في صفوف مختلف الفاعلين، وخصوصا السكان الأصليين الذي عانوا مرارة الحكم التسلطي

للحكومات المتعاقبة1 بفرض سياسة نزع الأراضي وتفقيرهم على نطاق واسع، بتنفيذ سلسلة من السياسات الاستبدادية العسكرية التي تم تشغيلها من قبل النخب الاقتصادية في البلاد2. المرتبطة بالشركات الاجنبية.

فقد تعرض شعب "المايا"[3] وباقي المناطق الأخرى التي توجد في الأرياف إلى جل أساليب التنكيل والابادة الجماعية و التعذيب والتهجير القسري والاغتصاب...، مما أصبحت محطة نقاش واسع على مستوى الأمم المتحدة لأجل السلام بين مختلف القوى المتصارعة طيلة عقود من الزمن، حيث طرحت تساؤلات حول الكيفية التي ستتم بها معالجة تلك الانتهاكات وجرائم الحرب في الماضي؟، وكيف سيتم الانتقال من الحرب إلى السلم لضمان استقرار البلاد وتوطيد السلام، وإجراء حكامة باقي المؤسسات في بناء دولة القانون، وقد تم بموجب هذا، اتفاق الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في يونيو 1994 على إنشاء "لجنة استجلاء التاريخ" بعد توقيع اتفاقات السلام.

فقد انتهت الحرب الأهلية الغواتيمالية سنة 1996 بعد اتفاق السلام بين الحكومة والحركات التمردية، بعدما أدارت الأمم المتحدة الحوار بين الأطراف المتنازعة، برعاية كل من إسبانيا والنرويج تلك المفاوضات التي قدم خلالها الأطراف المتصارعة عدة تنازلات منها نزع السلاح والادماج القانوني للاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في المجتمع[4]. وسن تشريعات قانونية كالقانون العام للشعوب الأصلية وقانون المشاورات مع الشعوب الأصلية وقانون اللباس الأصلي وقانون قضاء الشعوب الأصلية،[5] وقوانين أخرى مرتبطة بالمجتمع وعلاقته مع باقي المؤسسات، وادخال تعديلات على القوانين الأخرى كالقانون الجنائي وقانون الاجراءات الجنائية وقانون الجريمة المنظمة والقانون المتعلق بتسليم المطلوبين للعدالة.

وقد تم الاتفاق على مجموعة الاتفاقيات الأخرى ذات صلة باحترام حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وإقرار السلم والسلام، وهي على النحو التالي:

- الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، الموقع في مكسيكو في 29 مارس 1994؛

---

[1] - Felix Reqteguim, (eds.) "Guatemala: Case Study", in: Eduardo Gonzalez &Elena Naughton (eds.), Challenging the Conventional: Can Truth Commissions Strengthen Processes?, *(International center for transitional justice and the Kofi Annan Foundation, 2014*), p.25.

[2] - Claudia Pazy Paz Bailey (eds.) , Guatemala: Gender and Reparations for Human Rights Violations , In : WHAT HAPPENED TO THE WOMEN? Gender and Reparations for Human Rights Violations, edited by Ruth Rubio-Marín, (*International Center for Transitional Justice, foreword by Colleen Duggan ,social science research council , New york , 2006*), ch 2 , p 94.

[3] - " وتواجه الشعوب الأصلية تمييزا واسعا ومنهجيا في تعاملها مع نظام العدالة: مثل الصعوبة في الوصول إليه، والافتقار إلى المترجمين الشفويين، والمعاملة التي تتسم بعدم المساواة والاذلال. والسلوك التعسفي، والتعديات من كل الأنماط من جانب السلطات. وهي تستخدم تعبيرات مثل" لايوجد أبدا أي عدالة للشعوب الأصلية" لوصف هذه الحالة. قال الرئيس محكمة العليا للبعثة "الريفيون يحترمون القانون احتراما عميقا".

للمزيد حول هذا، أنظر:

الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة 54 "تقديم المساعدات إلى غواتيمالا في ميدان حقوق الإنسان"، E/CN/1998/93 13 فبراير 1998.ص:15.

[4] - نفسه، ص: 17.

[5] - الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، "تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 17/12 غواتيمالا " 7 غشت 2012/ A/HRC/WG.6/14/GTM/1 ص 21.

- الاتفاق المتعلق بإعادة توطين جماعات السكان التي شردها النزاع المسلح الموقع في أوسلو، في 18 يونيه 1994؛
- الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين، الموقع في مكسيكو في ماري 1995؛ الاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة، الموقع في مكسيكو في 6 ماي 1996؛
- الاتفاق المتعلق بتعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديموقراطي، الموقع في مكسيكو في 19 سبتمبر 1996؛
- الاتفاق المتعلق بالوقف النهائي لإطلاق النار، الموقع في أوسلو في 4 ديسمبر 1996؛
- الاتفاق المتعلق بالإصلاحات الدستورية والنظام الانتخابي، الموقع في ستوكهولم في 7 ديسمبر 1996؛
- الاتفاق المتعلق بأسس إدماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الهيئة الشرعية، الموقع في مدريد في 12 ديسمبر 1996؛
- الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلام والوفاء بها والتحقق منها، الموقع في مدينة غواتيمالا في 29 ديسمبر 1996.

1. لجنة بيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف التي سببت معاناة للشعب الغواتيمالي سنة 1994:

بعد أعمال العنف والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية الذي تعرض لها الشعب الغواتيمالي ما بين 1960 و 1996 والتي تعتبر أطول مدة زمنية من الانتهاكات والحروب الأهلية في أمريكا اللاتينية[1]، وتوصلت أطراف الصراع وبعثة الأمم المتحدة[2] في غواتيمالا إلى التوقيع على اتفاق السلام في مارس 1994[3]، لأجل إرساء التعايش السلمي واحترام حقوق الإنسان فيما بين الغواتيماليين، وأسفر الاتفاق على إنشاء لجنة الحقيقة وفق الاختصاصات التالية:

أ. الكشف بكل موضوعية وإنصاف ونزاهة عن انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف المتصلة بالنزاع المسلح، والتي سببت معاناة للشعب الغواتيمالي؛

ب. إعداد تقرير يتضمن نتائج ما تجريه من تحقيقات ويقدم معلومات موضوعية بشأن الأحداث التي وقعت خلال تلك الفترة، ويشمل جميع العوامل الداخلية منها والخارجية؛

ت. وضع توصيات محددة لتشجيع السلم والوفاق الوطني في غواتيمالا. ويجب على اللجنة أن توصي بوجه خاص باتخاذ تدابير لتخليد ذكرى الضحايا وتعزيز ثقافة الاحترام المتبادل ورعاية حقوق الإنسان ودعم العملية الديموقراطية[4].

إن فكرة إنشاء لجنة الحقيقة في غواتيمالا خلقت اهتمامًا كبيرًا لدى المجتمع المدني وجماعات الضحايا، وضغطوا على المفاوضين بشدة في محاولة للتأثير على شروطها، لكن الاختصاصات النهائية

---

[1] - للمزيد حول هذا، أنظر:

- Mariella Villasante Cervello.(ed.) " La Commission de la Vérité et Réconciliation De Pérou Dans Contexte Latino-Américain, et La Situation Humanitaire De La Mauritanie," Table Ronde , "Sorties De Crise et Consolidation de la Paix : Repenser et clarifier les Enjeux de la Justice Transitionnelle au XXIE Siècle." Palais Des Nations, Genève, le 10 Octobre 2016.

[2] - أنظر في هذا الصدد: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،" أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع: لجان الحقيقة"، الأمم المتحدة، (نيويورك وجنيف 2009)، HR/PUB/06/1

[3] - هذا الاتفاق يضم أعضاء من حكومة غواتيمالا والقيادة العامة عن الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، والتوقيع من اللجنة السياسية والدبلوماسية، وتوقيع جان أرنو (الوسيط)، عن الأمم المتحدة.

[4] - اتفاق بشأن إنشاء لجنة لبيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف التي سببت معاناة للشعب الغواتيمالي ، (أوسلو: 23 يونيو 1994)، ص 1.

شملت العديد من القيود من لدن المجتمع المدني وضحايا الانتهاكات وذويهم، وعلى وجه التحديد، عارضوا الشروط التي مفادها أنه لا يمكن للجنة "أن تنسب المسؤولية إلى أي فرد في عملها وتوصياتها وتقاريره"؛ أن عملها "لن يكون له أي هدف أو تأثير قضائي"؛ وأنه لم يُمنح سوى ستة أشهر لإنهاء عملها، مع تمديد محتمل لستة أشهر إضافية[1]. وقد وجهت مجموعات المجتمع المدني غضبها على الاتفاق في الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي لموافقته على لتوقيع عليه؛ ردة الفعل القوية على اتفاق لجنة الحقيقة اقتربت من عرقلة محادثات السلام[2].

تتكون اللجنة من الأعضاء الثلاثة التاليين[3]:

1. الوسيط الحالي في مفاوضات السلم ويقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتعينه عضوا في اللجنة بعد استلامه طلبا بذلك.
2. عضو يكون مواطنا غواتيماليا لا تشوب سلوكه شائبة يعينه الوسيط بموافقة الطرفين.
3. عضو أكاديمي يختاره الوسيط، بموافقة الطرفين، من قائمة أسماء يقترحها رؤساء الجامعات.

وستزود اللجنة بما تراه لازما من موظفي الدعم، الذين تتوفر فيهم المؤهلات المطلوبة، لكي تنهض بأداء مهامها.

و قد حدد في الاتفاق أن يكون رئيس اللجنة غير غواتيمالي، في حين كان العضوان الآخران غواتيماليان، حيث عين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان "**كريستيان توموشات**" ، أستاذ القانون الألماني الذي عمل خبيراً مستقلاً في غواتيمالا لدى الأمم المتحدة قبل عدة سنوات، كرئيس للجنة. وبعد لقائه عدة مرات مع الأطراف ومجموعة واسعة من ممثلي المجتمع المدني بين 19 و 21 فبراير 1997. ونتيجة لما أفرزته تلك الاجتماعات وبموافقة جميع الأطراف في التحالف، تم تعيين المفوضين المتبقيين من قبل "**توموشات**" بموافقة طرفان، وقد نصت ولاية اللجنة على أن يكون العضو "غواتيماليا لسلوكه ونزاهته واستقلاليته"، وسيتم اختيار الآخر من قائمة اقترحها رؤساء الجامعات الغواتيمالية. وعينت **Otilia Lux de Cotí** باحثة في شؤون السكان الأصليين "**المايا**"، و"**إدجار ألفريدو بالسيلس توجو**" في 22 فبراير 1997 من قائمة أشخاص تم ترشيحهم من قبل رؤساء الجامعات. وتم تعيينهم. بعد فترة التحضير لمدة ثلاثة أشهر ونصف، تم تثبيت اللجنة رسميا في 31 يوليو 1997[4].

[1]-Priscilla B. Hayner, « *Unspeakable Truths :Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions* », Second Edition, 2011, Simultaneously published in the UK by Routledge, New York, p 32.
[2] -Ibid.
[3]- نفسه.
[4] -Priscilla B. Hayner, « *Unspeakable Truths.:Ibid,* p 33.

و تراوح حجم الموظفين من مائتي عملية ذروة (مع أربعة عشر مكتباً ميدانياً) إلى أقل من مائة بالنسبة لأشهر التحليل والتحري وكتابة التقارير. وكان موظفوها يشملون كل من الغواتيماليين وغير الغواتيماليين، وإن كان لأسباب أمنية ولإظهار إشارة واضحة للحياد، لم يكن أي من مديري المكاتب الميدانية أو رؤساء الإدارات مواطنين[1].

الصورة رقم 3: أعضاء لجنة الحقيقة في غواتيمالا

Edgar Alfredo Balsells Tojo

Otilia Lux de Cotí

Christian Tomuschat

عملت اللجنة وفق مقاربة متميزة في إنشاء المكاتب الميدانية في مختلف المناطق التي تعرضت للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، مفتوحة لمدة تتراوح بين أربعة وخمسة أشهر لتلقي الشهادة في كثير من القرى الغواتيمالية المعزولة على الخصوص، والتي تقع في الجبال بعيدا عن أي طريق. وفي بعض الأحيان، اضطر موظفو المفوضية إلى القيام برحلات في الطرق غير المعبدة وممرات المشاة للوصول إلى المجتمعات المتناثرة - في بعض الحالات يمشون لمدة ست أو ثمان ساعات عبر الجبال قبل الوصول إلى قرية لدعوة الشهود من المجتمع المحلي. في بعض الأحيان، قال لي الموظفون: إنهم وصلوا للتحدث مع القرويين الذين لا يعرفون أنه كان هناك اتفاق سلام، وأن الحرب الأهلية انتهت - لا سيما في القرى القريبة من المكسيك وعلى جانب الجبال.[2]

2. عمل اللجنة:

يتمركز عمل اللجنة من خلال النقط التالية[3]:

- تتلقى اللجنة بيانات ومعلومات من الأشخاص أو المؤسسات التي تعتبر أنها تضررت، وكذلك من الطرفين.

---

[1] - Ibid.

[2] -Priscilla B. Hayner, « ***Unspeakable Truths.:Ibid,*** p 33.

[3] - نفسه.

- تكون اللجنة مسؤولة عن بيان هذه الحالات وبالتفصيل. وبوجه خاص، عليها أن تحلل العوامل والظروف التي انطوت عليها تلك الحالات بنزاهة تامة. وعليها أن تدعو كل من قد تكون بحوزته معلومات ذات صلة إلى أن يقدم روايته للأحداث. ويجب ألا يحول عدم مثول المعنيين أمامها دون بت اللجنة في تلك الحالات.
- ينبغي أن تخلو أعمال اللجنة وتوصياتها وتقريرها من كل ما من شأنه أن يلقي المسؤولية على أي فرد بعينه، ويجب ألا يكون لأعمالها وتوصياتها وتقريرها أغراض أو آثار قضائية.
- على اللجنة أن تعلن عن إنشائها بجميع الوسائل الممكنة، وعن مكان اجتماعها، وتدعو المعنيين إلى الإدلاء بمعلوماتهم وشهاداتهم.

ولتطوير عمل اللجنة عملت على رفع السرية عن الملفات من حكومة الولايات المتحدة، بمساعدة منظمة غير حكومية في واشنطن العاصمة، أرشيف الأمن القومي .هذا أدى إلى النجاح في رفع السرية عن الآلاف من الوثائق، بما في ذلك معلومات مفصلة كافية أرشيف الأمن القومي لبناء قاعدة بيانات تحدد هيكل وأفراد القوات المسلحة في غواتيمالا على مدى سنوات عديدة . وفي المقابل كانت المعلومات قليلة جدا من القوات المسلحة الغواتيمالية نفسها .[1]

ثانيا: التعويضات من خلال لجنة الحقيقة في غواتيمالا:

أوصت اللجنة بتعويض الضحايا وأقاربهم جراء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وإثر النزاع والحروب الأهلية، وشمل البرنامج الوطني للتعويضات إصلاحا بموجب المرسوم 619-2005 الذي يحدد معايير وأولويات بين المستفيدين، وتشمل كذلك الانتهاكات و الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والوضعية الاجتماعية للمستفيدين.

التدابير الجماعية للتعويض:

- الرد المادي (الطابع المختلط، أي إما فردية أو جماعي)؛
- التعويض الاقتصادي (الطابع الفردي)؛
- جبر الضرر النفسي وإعادة التأهيل (الطابع المختلط)؛
- تبجيل الضحايا (الطابع المختلط).
- تعويضات عن الانتهاكات الثقافة (الجماعية).

ونظرا لأهمية البعثات الأممية في مأسسة لجان الحقيقة على مستوى الدول التي تعرف انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وما لها من أهمية كبرى في جلب الموارد المالية لتلك الدول. وعليه، فقد

[1] -Priscilla B. Hayner, « *Unspeakable Truths.:Ibid,* p 33.

استفادت غواتيمالا في هذا الجانب بعدما، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة "**بان كيمون**" بتاريخ 17 مارس 2011، عن رصد مساهمة قدرها 10 مليون دولار أمريكي من صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة من أجل دعم مساعي حقوق الإنسان وتعزيز أنظمة الأمن والقضاء في غواتيمالا، وقد أنشئ هذا الصندوق عام 2006 بغية تعزيز السلام والاستقرار في البلدان الخارجة من الصراعات[1]. وكما تم إنشاء بموجب اتفاقية بين الأمم المتحدة والحكومة الغواتيمالية عام 2006 لمساعدة المؤسسات القضائية بشأن شبكات الجريمة المنظمة المرتبطة بالدولة[2].

ثالثا: غواتيمالا: إقرار مبدأ عدم الافلات من العقاب:

أعلنت لجنة الحقيقة عن إقرار مبدأ عدم الافلات من العقاب عن الانتهاكات السابقة في غواتيمالا، فقد عملت اللجنة الدولية ضد الافلات من العقاب التي تم إنشاءها من لدن الأمم المتحدة سنة 2006 للتحقيق في أنشطة الجماعات المسلحة غير الشرعية وملاحقتها قضائيا، فضلا عن العمل مع الحكومة لدعم وتعزيز الآليات القضائية الوطنية[3].

فقد قدمت اللجنة، تقريرا عما أحرزته من تقدم في القضاء على ظاهرة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، حيث سلط رئيس اللجنة "**كارلوس كاستريسانا**" الضوء على نجاح اللجنة في تعزيز القضاء وسيادة القانون في غواتيمالا، كما أن جهود اللجنة أفضت إلى سجن 130 شخصا، اتهموا بانتهاك حقوق الإنسان والتورط في جرائم منظمة، من بينهم رئيس سابق، ووزير دفاع سابق، واثنين من كبار مسؤولي الشرطة الوطنية[4].

فقد حكمت محكمة أمريكية في 16 سبتمبر 2010 على "**غليبير تو جوردان**" جندي غواتيمالي سابق، بالسجن لمدة 10 سنوات، بسبب عدم كشفه عن دوره في مجزرة 1982، والتي قتل فيها مدنيا غواتيماليا[5]. وأصدرت محكمة غواتيمالية، حكما بالسجن 53 عاما على ضابط الجيش المتقاعد "**ماركو أنطونيو سانشير**" بتهمة التورط في اختفاء ثمانية من أبناء السكان الأصليين عام 1981، أثناء الحرب الأهلية في غواتيمالا التي دامت 36 سنة. وبالرغم من أن إحدى لجان الحقيقة التابعة للأمم المتحدة، أفادت أن أكثر من 80 في المائة من الفظائع التي ارتكبت أثناء الحرب كان مرتكبوها من أفراد الجيش، فإن "**سانشير**" هو أول عسكري سابق يدينه القضاء[6].

---

[1] - United Nations News Service, " UN chief allocates funds to support peace building efforts in Guatemala ",PUB 17/03/2011, Retrived, Juin 07 , 2014. From : http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900/sid

[2] - المركز الدولي للعجالة الانتقالية، انتقالات، أنباء العدالة الانتقالية من مختلف العالم، فبراير 2011، ص،07.

[3] - فيرجيني لاديش، مسؤولة البرنامج بمشروع الأطفال، بمركز (د ـ إ)، "*إشراك الجيل الجديد*" أكتوبر 2010، ص: 7.

[4] - مايكل ريد، رئيس مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية في بوغوتا، وميرنا أجامي رئيسة مكتب المركز في آينشاسا، "*المركز الدولي للعدالة الانتقالية على الأرض :التكامل بين المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الوطني في آولومبيا والكونغو الديمقراطية*"، انتقالات، أنباء العدالة الانتقالية من مختلف أنحاء العالم، ماي 2010.ص:6.

[5] - « ***Ex- Guatemalan soldier gets maximum U.S. prison term***, Reuters , Retrived, Decembre 18 ,2014, From : http://www.reuters.com/article/idUSTRE68F4U620100916

[6] - انتقالات، أنباء العدالة الانتقالية من مختلف العالم، ص6، عن (ICTJ).

كما أدانت محكمة في غواتيمالا دكتاتور البلاد السابق "**ايفراين ريوس مونت**" بارتكاب إبادة جماعية وجرائم حرب، وحكمت عليه بالسجن 50 سنة، بجريمة الإبادة و30 سنة، أخرى بجرائم الحرب أي ما مجموعه 80 عاما[1]. كما أدين الجنرال السابق البالغ من العمر 86 عاما بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية ضد السكان الأصليين "**المايا**" أثناء الحرب الأهلية التي شهدتها غواتيمالا. وحكم عليه بالسجن بما مجموعه 80 عاما. والذي يعتبر أول رئيس سابق في أمريكا اللاتينية يدان بجرائم من هذا النوع، في ما تم تبرئة المتهم الآخر "**خوسيه موريسيو رودريغيز سانشيز**" الذي ترأس المخابرات العسكرية أثناء فترة حكم **ريوس مونت**.[2]

وقد اعتبرت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي أنه قُدم للمحاكمة خمسة من المسؤولين السابقين بالجيش، منهم الرئيس السابق للقيادة العليا للجيش الغواتيمالي، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية واغتصاب "**إيما غوادلوبي مولينا ثيسين**" وتعرضها للعنف الجنسي، وغير ذلك من صور التعذيب، واختفاء أخيها الأصغر "**ماركو أنطونيو مولينا**" ثيسين اختفاء قسرياً .

وظلت إجراءات التقاضي الجنائي معطلة في الدعوى المرفوعة ضد أعضاء سابقين بالجيش بتهم مختلفة ضمن قضايا متعددة تشمل عمليات الاختفاء القسري والقتل غير المشروع، التي وقعت في قاعدة عسكرية، تعرف الآن باسم كريومباز، في منطقة ألتا فيراباز بشمالي غواتيمالا[3] .

وأشارت المنظمة إلى أنه بعد عدة محاولات فاشلة منذ عام 2015، استؤنفت محاكمات رئيس الدولة العسكري السابق "**جوزيه إفراين ريوس مونت**" ورئيس المخابرات السابق "**رودريغيز سانشيز**" في أكتوبر[4] .

رابعا: **التقرير النهائي للجنة غواتيمالا**:

تضمن اتفاق السلام على أن تعد اللجنة تقريرا يسلم للطرفين وإلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يتولى نشره، وعدم القدرة على التحقق في جميع ما يعرض على اللجنة من قضايا أو حالات لن ينتقص في شيء من مصداقية التقرير.

أصدرت اللجنة تقريرها النهائي لـ "CEH" المكون من 12 تقريراً بعنوان "Memoria del Silencio" في 25 فبراير 1999 خلال احتفال عام، ووصف رئيس الجمهورية خلال المناسبة نفسها على النحو التالي:

---

[1] - "*السجن 80 عاما لديكتاتور غواتيمالا السابق "ريوس مونت"*""، استرجعت بتاريخ 2014/06/04، على الموقع الالكتروني:
http://www.youtube.com/watch?v=NJSnOqhG2Xg

[2] - المركز الدولي للعدالة الانتقالية: "*إدانة ريوس مونت بارتكاب إبادة جماعية انتصار للعدالة في غواتيمالا وفي كل مكان*"، استرجعت بتاريخ: 2014/06/23، على الموقع الالكتروني:
http://ictj.org/ar/news/ictj-conviction-rios-montt-genocide-victory-justice-guatemala-and-everywhere

[3] - غواتيمالا 2018/2017 استرجعت بتاريخ 2018/02/20 على الموقع التالي:
https://www.amnesty.org/ar/countries/americas/guatemala/report-guatemala/

[4] - نفسه

"تسليم التقرير كان لحظة مجيدة في حياة الأمة الغواتيمالية. وبدا أن شيئاً عظيماً قد تحقق، ألا وهو التقييم الموضوعي الحقيقي لفترة من التاريخ، التي كانت حتى ذلك الحين مدفونة تحت جبال الأكاذيب والتحامل[1].

و قد أفصح التقرير النهائي للجنة عن مجموع الوفيات الناجمة عن الصراع، الذي قدرته بـ: 200000 قتيل، ودمر ما لا يقل عن 440 قرية[2]، وفر مليون من مواطني غواتيمالا نازحين داخليا أو فروا عبر الحدود إلى خارج البلاد، حيث ارتكبت الحكومة 90 في المائة من أعمال العنف باسم الأمن الوطني[3]. وكان التقرير النهائي أيضا أول من أوصى مباشرة بتنفيذ إصلاحات هيكلية في البلاد، وتنمية مؤسساتها بهدف تحقيق التسامح والحفاظ على ذكرى الضحايا.

وفي المقابل، كان لدى اللجنة الغواتيمالية للتوضيح التاريخي استراتيجية منسقة للنشر العام لنتائجها. وقد طبعت 42000 نسخة من استنتاجات وتوصيات الاتحاد الأوروبي (باللغة الإنجليزية والإسبانية) التي تم نشرها في يوم تقديم التقرير إلى أطراف اتفاق السلام . وبالتزامن مع العرض في شكل مطبوع ، تم وضع النص الكامل للتوصيات والاستنتاجات الإنجليزية والإسبانية على الإنترنت[4].

تم توزيع نسخ إلى الصحافة والمكتبات والجامعات ومواقع أخرى في نفس الوقت .يوم الأحد بعد عرض التقرير بشكل عام، نشرت الصحف الرئيسية في غواتيمالا ملاحق مع الكثير من نص الملخص . وبعد أسبوع، تم نشر النص الكامل للتقرير على موقع ويب مخصص دائم، وإشعارات عن توفره وكيفية الوصول إليه على مواقع إنترنت أخرى تركز على جواتيمالا والصحف. وقد نُشرت المجلدات الخمسة الأولى من التقرير الكامل في غواتيمالا في يوليه 1999، ونُشرت مجلدات الملحق التكميلي السبعة في أكتوبر.

وقعت عمليات القتل التي تم حذفها من شهادات وإحصاءات CEH في أواخر الستينيات وأوائل السبعينات من القرن العشرين، وركزت على العمال الزراعيين الريفيين في المقاطعات الشرقية في زاكابا وإيزابال، وكذلك في المناطق المسطحة بالساحل الجنوبي .كان عمال ""لادنو (أي ليسوا من السكان الأصليين) في المقام الأول ينظمون النقابات العمالية ، وقد مارست الدولة السلطوية المتطورة أول أساليبها المضادة للتمرد ضدهم .ما يقرب من 22000 شخص قتلوا بين عامي 1960 و 1977[5].

[1] - Joanna Crandall , “Truth Commissions In Guatemala And Peru:Perpetual Impunity And Transitional Justice Compared”, Peace, Conflict and Development – Issue Four, April 2004, *https://www.bradford.ac.uk/social-sciences/.../truth-commission.pdf*

[2] - Guatemala :Report of the Truth and Reconciliation Commissions of Guatemala, Memoria del Silencio, 1999. p 85.

[3] - لويس بيكفورد، "**مشروعات الحقيقة غير الرسمية**"، منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، استرجعت بتاريخ: 2010/12/06، ص: 16.من الموقع التالي:
http ://192.220.10.204/arabic/Bickford_UnofficialTPs_2007_AR.pdf

[4] - Audrey R. Chapman,Patrick Ball,”The Truth of Truth Commissions: Comparative Lessons from Haiti, South Africa,and Guatemala”, Human Rights Quarterly, Volume 23, Number 1, February 2001, p14. https://www.researchgate.net/publication/236767425

[5] -Audrey R. Chapman,Patrick Ball,”The Truth of Truth Commissions: ...Ibid, p22.

إن التقرير بالنسبة للغواتيماليين الذي كابدوا مرارة الحروب الأهلية يجسد لحظة تاريخية لقراءة الماضي وبه تم تنظيم احتفال عاطفي حضره آلاف الأشخاص في المسرح الوطني في مدينة غواتيمالا. ووصف التقرير أعمال **"القسوة الشديدة. . . مثل قتل أطفال لا حول لهم ولا قوة، وغالباً عن طريق ضربهم على الجدران أو رميهم أحياءً في حفر يتم فيها رمي جثث البالغين في وقت لاحق؛ بتر الأطراف. التدرج من الضحايا؛ قتل الأشخاص بتغطيتهم بالبنزين وإحراقهم أحياء "ولاحظوا أن" جو الرعب "قد تغلغل في البلاد نتيجة لهذه الفظائع. "لجأت الدولة إلى العمليات العسكرية الموجهة نحو الإبادة الجسدية أو الترهيب المطلق" للمعارضة...**[1]، ووصفت اللجنة عمليات الأرض المحروقة التي ركز عليها الجيش والتي استهدف فيها المدنيون المشتبه في تقديمهم الدعم للمسلحين بشكل عشوائي ، وأُحرقت قرى بأكملها على الأرض. على سبيل المثال ، ذكرت إحدى اللجان في منطقة واحدة أن ما بين 70 و 90 في المائة من القرى تم تدميرها. كما قامت اللجنة بتحليل التكاليف الاقتصادية للنزاع المسلح، وخلصت إلى أن تكاليف الحرب، بما في ذلك خسارة الإنتاج بسبب الوفاة، تعادل 121 في المائة من تكاليف الحرب.[2]

الشكل رقم 1: الضحايا وفق المجموعات العرقية في غواتيمالا

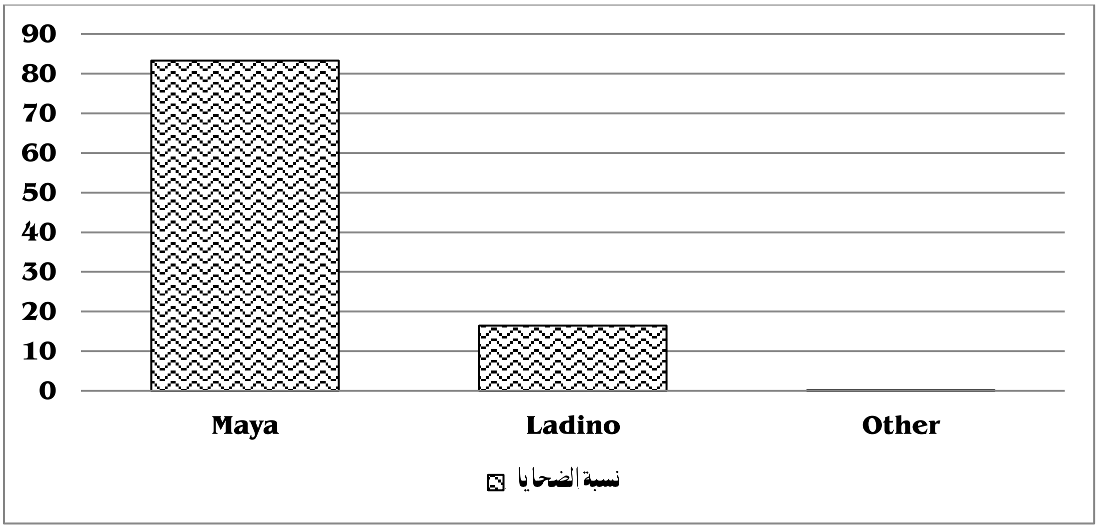

Guatemala :Report of the Truth and Reconciliation Commissions of Guatemala, Memoria del Silencio, 1999. p 85

وقد أقرت اللجنة في تقريرها الختامي بوجود انتهاكات واسعة على السكان الأصليين، حيث تمثل نسبة 73 في المائة من الضحايا المنحدرين من شعب **"المايا"**، في حين أن تمثل 16.51 في المائة من **"اللادينو"** وأشخاص آخرين يمثلون 0.16 في المائة، وقد أجبر أفراد شعب المايا على إخفاء هويتهم ولغتهم وملابسهم التقليدية، وتم تعطيل دورة مهرجاناتهم واحتفالاتهم السنوية....وغير ذلك، الشيء

[1] -Priscilla B. Hayner, « *Unspeakable Truths.:Ibid,* p 34.

[2] - Ibid.

الذي أثر سلبا على هويتهم وإعاقة انتقال ثقافتهم من جيل إلى جيل آخر. مستعملا في ذلك شتى أنواع العنف والانتهاكات ضد الشعوب الأصلية.

وبالتالي، فإن مجموع عدد انتهاكات حقوق الإنسان، وأعمال العنف الذي تعرضت له الشعوب الأصلية في غواتيمالا ما بين سنة 1960-1996 المتمثلة في سنوات تحقيق، حيث تعرض شعب "**المايا**" وشعب "**اللادينو**" لعدة انتهاكات. وذلك ما أقرته اللجنة من خلال البيان، إذ يلاحظ ارتفاع عدد الانتهاكات خلال سنة 1982 على كلا الفئتين؛ وذلك يعود إلى حجم أعمال العنف الذي عرفته البلاد خلال تلك السنة بتدخل قوات الدولة في ذلك.

فإن الانتهاكات المتعلقة بالشعوب الأصلية[1] التي تميزت بها كل من غواتيمالا وبيرو في أمريكا اللاتينية على نحو خاص ومخالف لمختلف تجارب لجان الحقيقة والمصالحة على مستوى الدولي، حيث كانت هذه التجارب من أولويتها لما عاشه الغالبية العظمى من إجمالي الضحايا والخسائر التي نشأت عن النزاع[2]، فعملت تلك التجارب على إنشاء مؤسسات لأجل إنصاف ضحايا الشعوب الأصلية والمشاورات معهم في شتى مراحل العدالة الانتقالية وهذا ما تفتقر إليه التجارب العربية.

الشكل رقم 2: مجموع عدد الانتهاكات وأعمال العنف للمجموعات العرقية مابين 1962–1996

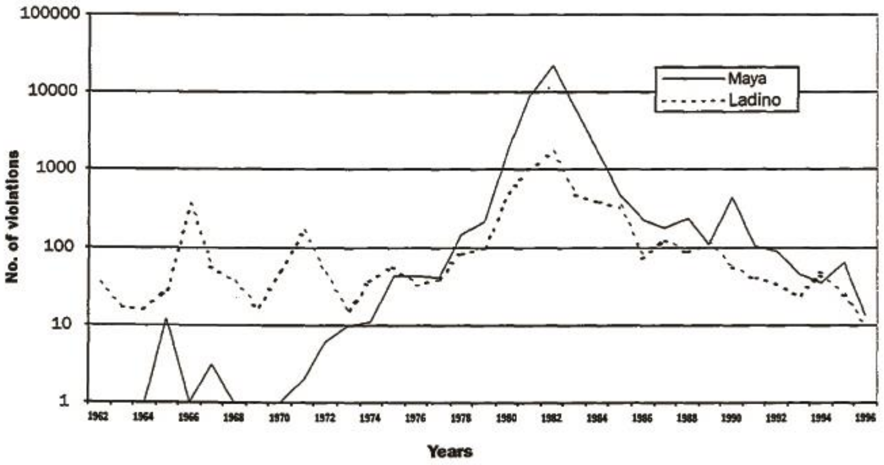

يلاحظ من خلال المبيان عدد الانتهاكات وأعمال العنف التي تعرض لها المجموعات العرقية مابين 1962 و 1996 مرتفعة سنة 1980 هي الفترة التي حدث فيها انقلاب عسكري بقيادة "إفراين ريوس مونت" حيث اتسمت فترته بالحروب الأهلية وخصوصا على شعب "المايا" أكثر من "اللادينو" وبعدها مباشرة حدث انقلاب عليه بقيادة "أوسكار اوميرتوميخيا فيكتوريس" سنة 1983 ، وشن حرب واسعة ضد الشعوب الأصلية وخصوصا "اللادينو".

[1] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مناقشة بشأن المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية،"دراسة عن حقوق الشعوب الأصلية ولجان تقصي الحقائق وسائر آليات البث عن الحقيقة في القارة الأمريكية"، مذكرة الأمانة العامة، E/C.19/2013/13،15 فبراير 2013.

[2] - منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "العدالة الانتقالية والكفاح من أجل حقوق الشعوب الأصلية"، 2013/02/19 ، استرجعت بتاريخ 2018/12/15 على الموقع التالي:
https://www.ictj.org/ar/news/transitional-justice-and-struggle-indigenous-rights

الشكل رقم 3: نسبة العنف حسب المناطق في غواتيمالا ما بين 1962–1996

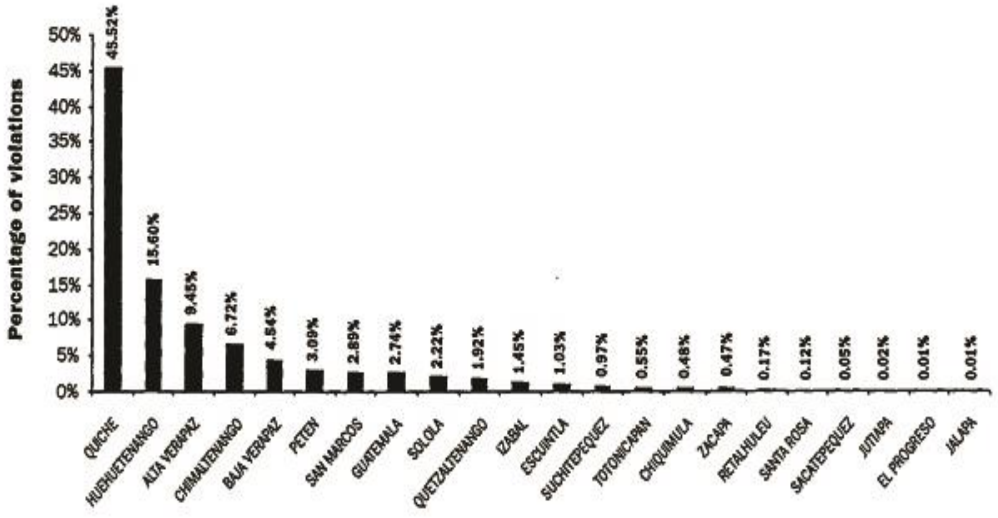

تقرير اللجنة، ص: 85.

يلاحظ من خلال المبيان نسبة العنف في مختلف مناطق الادارية في غواتيمالا، حيث نجد في الصدارة منطقة "**كيشي**"، بنسبة 45.52 في المائة من حجم العنف، وتعرضت كذلك "**تشيمالتيناغو**" إلى الانتهاكات والعنف بنسبة 15.60 في المائة. و"**ألتا فيراباز**" بنسبة 9.54 في المائة.

الشكل رقم 4: الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان وأعمال العنف في غواتيمالا ما بين 1962–1996

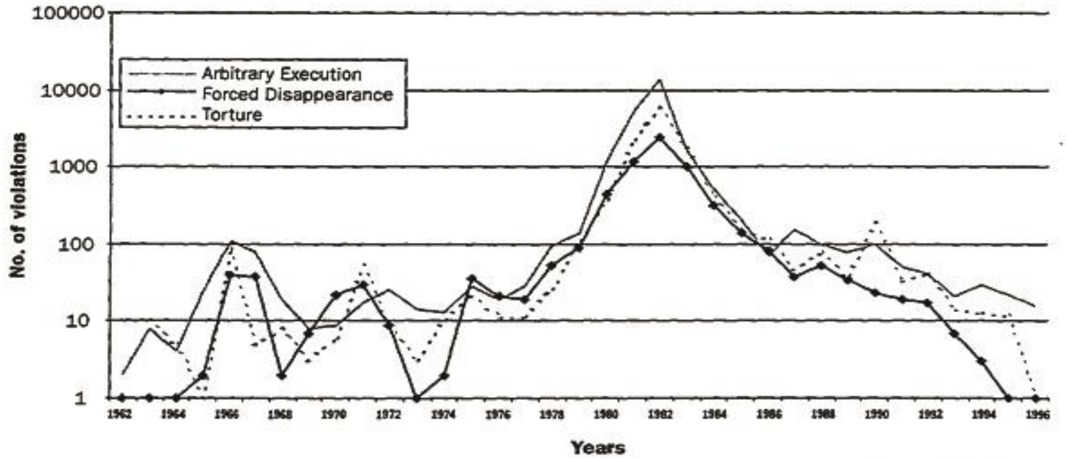

تقرير اللجنة، ص: 85.

يلاحظ من خلال المبيان عن الانتهاكات الرئيسة وأعمال العنف في غواتيمالا ما بين 1962 و 1996 ارتفاع نسبة العنف خلال الانقلابات العسكرية، وخصوصا الانقلاب العسكري الذي قاده "ريوس مونت" سنة 1982 حيث يترتب عنه مجموعة من الانتهاكات الاختفاء والمعاملات اللاإنسانية والتعذيب على السواء. وهي الفترة التي مورس فيها الانتهاكات الجسيمة فلي غواتيمالا.

الشكل رقم 5: القوات المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان ما بين 1962-1996

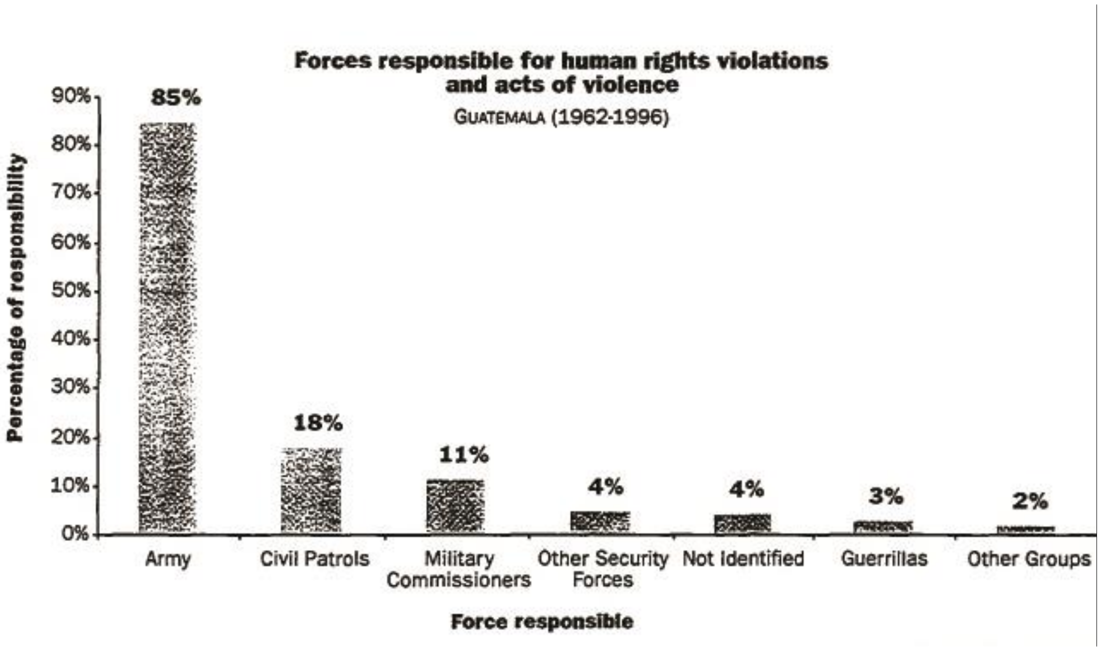

يلاحظ من خلال المبيان التي أعدته اللجنة على تحديد نسبة المسؤوليات للقوات العمومية في غواتيمالا، واعتبرت أن الجيش يتحمل المسؤولية بنسبة 85 في المائة بينما الدوريات المدنية 18 في المائة. واللجان العسكرية 11 في المائة.

خاتـــمة:

يشكل موضوع العدالة الانتقالية لدول الخارجة من النزاعات والصراعات والحروب الأهلية أهمية كبيرة من حيث الدعوة المتتالية إلى الاستقرار الاجتماعي من ردهات الحروب التي انجر عنها التقتيل والتعذيب والابادة الجماعية للأفراد، وذلك كان نتيجة الانقلابات العسكرية المتتالية طيلة عقود من الزمن في غواتيمالا في أمريكا الوسطى، فالعدالة الانتقالية التي أدرتها إدارة الأمم المتحدة الذي جسدته انطلاقا من اتفاق السلام بين المتصارعين في الماضي من أحزاب سياسية وحركات تمردية والجيش وغيرها من الفاعليين.

ويلاحظ من خلال تجربة العدالة الانتقالية في غواتيمالا أن كانت النموذج التي خاض آليات العدالة الانتقالية للانتقال من حالة الحروب الأهلية إلى حالة الاستقرار السياسي والمؤسساتي نتيجة هيمنة خطاب المجتمع المدني الحقوقي بالخصوص الذي برهن على أن الصراعات والنزاعات ماهي إلا نهاية سوداوية للبشرية على مستوى الداخلي أمام تتطور المنتظم الدولي. وعملت على الخوض ونهاية الحكم الاستبدادي والسلطوي على الشعوب الأصلية في غواتيمالا، ومن هنا يستنتج من خلال هذه الورقة مايلي:

أولا: استطاعت العدالة الانتقالية في غواتيمالا أن تؤسس فضاء عمومي للمشاركة في الحياة السياسية وضمان الاستقرار الاجتماعي عبر مداخل وآليات العدالة الانتقالية، بعدما تم التفتيت البنيوي للظلم الذي دام 36 سنة. والذي أقر من خلاله الأطراف المتصارعة في الماضي على التوقيع اتفاقية السلام إلى جانب مجموعة من الاتفاقيات الأخرى التفصيلة بشأن مسائل سياسية وتشريعية واجتماعية واقتصادية وزراعية وعرقية وعسكرية التي تهدف إلى الأمن العام.

ثانيا: لعبت العدالة الانتقالية في غواتيمالا دورا رياديا لإعادة الاعتبار للشعوب الأصلية الذي تعرضوا إلى مجازر وإبادة جماعية بشكل كبير. ولفت أنتباه دولي لإلاء أهمية قصوى للجان الحقيقة للشعوب الأصلية ضمن ولايتها العملية الاجرائة.

ثالثا: فقد توصلت لجنة الحقيقية إلى أن قوات الدولة والجماعات التمردية مسؤولة عن 93 في المائة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان الموثقة بشكل رسمي من لدن اللجنة، بما في ذلك 92 في المائة من حالات الإعدام التعسفي و 91 في المائة من حالات الاختفاء القسري. وقدمت اللجنة مجموعة من آليات العدالة في شأن تقديم التعويضات لضحايا الظلم والاستبداد في ظل الأنظمة السابقة.

بيبليوغرافيا

كتب:

- دارن اسيموجلو، جيمس أ.روبنسون، "**لماذا تفشل الأمم: أصول السلطة و الإزدهار و الفقر**"، ترجمة بدران حامد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط 1، 2015، القاهرة – مصر .

"تقارير ووثائق قانونية:

- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مناقشة بشأن المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية،"**دراسة عن حقوق الشعوب الأصلية ولجان تقصي الحقائق وسائر آليات البث عن الحقيقة في القارة الأمريكية**"، مذكرة الأمانة العامة، E/C.19/2013/13، 15 فبراير 2013 .
- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة 54 "**تقديم المساعدات إلى غواتيمالا في ميدان حقوق الإنسان**"، **E/CN/1998/93** 13 فبراير 1998 . ص:15
- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان "**تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 17/12 غواتيمالا**" 7 غشت 2012/ **A/HRC/WG.6/14/GTM/1** ص 21 .
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "**أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع: لجان الحقيقة**"، الأمم المتحدة، (نيويورك وجنيف 2009)، **HR/PUB/06/1**
- اتفاق بشأن إنشاء لجنة لبيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف التي سببت معاناة للشعب الغواتيمالي ، (أوسلو: 23 يونيو 1994) .
- فيرجيني لاديش، مسؤولة البرنامج بمشروع الأطفال، بمركز (د ل إ)، "***إشراك الجيل الجديد***" أكتوبر 2010 .
- مايكل ريد، رئيس مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية في بوغوتا، وميرنا أجامي رئيسة مكتب المركز في آينشاسا ، "***المركز الدولي للعدالة الانتقالية على الأرض: التكامل بين المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الوطني في آولوميا والكونغو الديمقراطية***"، انتقالات، أنباء العدالة الانتقالية من مختلف أنحاء العالم، ماي 2010 .

ويبليوغرافيا:

- منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "**العدالة الانتقالية والكفاح من أجل حقوق الشعوب الأصلية**"، 2013/02/19 ، استرجعت بتاريخ 2018/12/15 على الموقع التالي:
https://www.ictj.org/ar/news/transitional-justice-and-struggle-indigenous-rights
- لويس بيكفورد، "**مشروعات الحقيقة غير الرسمية**"، منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، استرجعت بتاريخ: 2010/12/06، ص: 16 . من الموقع التالي:
http ://192.220.10.204/arabic/Bickford_UnofficialTPs_2007_AR.pdf
- "***السجن 80 عاما للديكتاتور غواتيمالا السابق "ريوس مونت***""، استرجعت بتاريخ 2014/06/04، على الموقع الالكتروني:
http://www.youtube.com/watch?v=NJSnOqhG2Xg
- المركز الدولي للعدالة الانتقالية: "***إدانة ريوس مونت بارتكاب إبادة جماعية انتصار للعدالة في غواتيمالا وفي كل مكان***"، استرجعت بتاريخ: 2014/06/23، على الموقع الالكتروني:
http://ictj.org/ar/news/ictj-conviction-rios-montt-genocide-victory-justice-guatemala-and-everywhere
- غواتيمالا 2018/2017 استرجعت بتاريخ 2018/02/20 على الموقع التالي:
https://www.amnesty.org/ar/countries/americas/guatemala/report-guatemala/
- غواتيمالا، استرجعت بتاريخ 2019/02/05 على الموقع التالي.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7
- ميمد الشعلان، أسباط المايا وجنرالات الدم ، 2016/01/29، استرجعت بتاريخ 2019/02/12 على الموقع التالي:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=502796&r=0

- *Audrey R. Chapman,Patrick Ball,"**The Truth of Truth Commissions: Comparative Lessons from Haiti, South Africa,and Guatemala**", Human Rights Quarterly, Volume 23, Number 1, February 2001, p14.* ***https://www.researchgate.net/publication/236767425***
- *« **Ex- Guatemalan soldier gets maximum U.S. prison term**, Reuters , Retrived, Decembre 18 ,2014, From :* ***http://www.reuters.com/article/idUSTRE68F4U620100916***
- *Joanna Crandall , "**Truth Commissions In Guatemala And Peru:Perpetual Impunity And Transitional Justice Compared**", Peace,*

Conflict and Development – Issue Four, April 2004, **https://www.bradford.ac.uk/social-sciences/.../truth-commission.pdf**

- *Guatemala :Report of the Truth and Reconciliation Commissions of Guatemala, Memoria del Silencio, 1999. p 85.*
- *"**Guatemala,Presidente de la República (1991-1993)**", Retrived, Decembre 8 ,2019, From :* *https://www.cidob.org/biografias_lideres_politicos/america_central_y_caribe/guatemala/jorge_serrano_elias*
- *Audrey R. Chapman,Patrick Ball,"**The Truth of Truth Commissions: Comparative Lessons from Haiti, South Africa,and Guatemala**", Human Rights Quarterly, Volume 23, Number 1, February 2001, p14.* *https://www.researchgate.net/publication/236767425*
- "**Guatemala *Civil War 1960-1969***", *Retrived, Decembre 8 ,2013, From :* ***https://www.globalsecurity.org/military/world/war/guatemala-1.htm***
- United *Nations News Service, "**UN chief allocates funds to support peace building efforts in Guatemala** ",PUB 17/03/2011, Retrived, Juin 07, 2014. From :* ***http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900/sid***

Books in English:

- Claudia Pazy Paz Bailey (eds.) , "***Guatemala: Gender and Reparations for Human Rights Violations***" , In : WHAT HAPPENED TO THE WOMEN? Gender and Reparations for Human Rights Violations, edited by Ruth Rubio-Marín, (International Center for Transitional Justice, foreword by Colleen Duggan ,social science research council , New york , 2006), ch 2 , p 94.
- David A. Crain, "***Guatemalan Revolutionaries and Havana's Ideological Offensive of 1966-1968***" , Journal Article, Journal of Interamerican Studies and World Affairs,Vol. 17, No. 2 (May, 1975), Published by: Cambridge University Press.
- Felix Reqteguim, (eds.) "***Guatemala: Case Study***", in: Eduardo Gonzalez &Elena Naughton (eds.), Challenging the Conventional: Can Truth Commissions Strengthen Processes?, (*International center for transitional justice and the Kofi Annan Foundation, 2014*), p.25.

- Frederick Douglass Opie, "***Black Labor Migration in Caribbean Guatemala***", 1882–1923,(University of Florida Press, 2009), chapters 2–3
- Immerman ،Richard (1990). "***The Revolutionary Governments: Communism or Nationalism***". *The CIA in Guatemala: The Foreign Policy of Intervention*. Austin: University of Texas Press, p48.
- K. Deonandan ،D. Close, (ed), « ***From Revolutionary Movements to Political Parties: Cases from Latin America and Africa*** », Palgrave Macmillan, New York, 1 edtion, December 2017.
- Mariella Villasante Cervello.(ed.) " ***La Commission de la Vérité et Réconciliation De Pérou Dans Contexte Latino-Américain, et La Situation Humanitaire De La Mauritanie***," Table Ronde , "Sorties De Crise et Consolidation de la Paix : Repenser et clarifier les Enjeux de la Justice Transitionnelle au XXIE Siècle." Palais Des Nations, Genève, le 10 Octobre 2016.
- Nicholas Cullather, "***Secret History: The CIA's Classified Account of its Operation in Guatemala, 1952–1954*** "(Stanford University Press, 1999) pp24-7, based on the CIA archives.
- Jim Handy, " ***Revolution in the Countryside: Rural Conflict and Agrarian Reform in Guatemala*** ", 1944-1954", Univ of North Carolina Press, 1994, p 47.
- Priscilla B. Hayner, « ***Unspeakable Truths :Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions*** », Second Edition, 2011, Simultaneously published in the UK by Routledge, New York, p 32.
- Soto-Quiros, Ronald (2006). "***Reflexiones sobre el mestizaje y la identidad nacional en Centroamérica: de la colonia a las Républicas liberales***" (PDF). Boletín No. 25. AFEHC. Asociación para el Fomento de los Estudios en Centroamérica, "***Mestizaje, Raza y Nación en Centroamérica: identidades tras conceptos, 1524-1950***". Octubre 2006. (in Spanish). Archived from the original (PDF) on 2011-08-26.

المحور الثاني:
تجربة العدالة الإنتقالية في السلفادور

تجربة العدالة الانتقالية في السلفادور:

هل تم فعلا تطبيق العدالة الانتقالية بعد المذابح الدموية ؟

The Experience of Transitional Justice in El Salvador :
Has Transitional Justice Been Implemented after Bloody massacres?

كريمة الصديقي

باحثة في مركز الدراسات الدكتوراه-كلية الحقوق- أكدال- الرباط

رئيسة المنتدى المغربي للباحثين في الدراسات السياسية والدولية

ملخص:

يعتبر موضوع الإفلات من العقاب أو المساءلة الجنائية لمرتكبي جرائم الاختفاء القسري أو التعذيب أو إحدى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من القضايا التي عرفت غموضا كبيرا في دول أمريكا اللاتينية، ووقفت حجرة عثراء في وجه الانتقال الديمقراطي لمجموعة من الدول، خصوصا تلك التي كانت نتيجتها نزاعات عسكرية مسلحة مصاحبة لموجات من العنف والعنف المسلح، والانقلابات والانقلابات المضادة، مما كان له بالغ الأثر على ضحايا الانتهاكات الجسيمة وعلى حقوق الإنسان في هذه الدول بصفة عامة، وعلى دولة السلفادور بصفة خاصة التي عرفت أسوأ الأعمال الوحشية ضد المدنيين في تاريخ أمريكا اللاتينية، وكانت نقطة سوداء في تاريخ الحرب الأهلية السلفادورية، والتي سببت الدمار للسلفادور مابين أواخر السبعينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين، والتي عرفت بانتهاك سافر لحقوق الإنسان من خلالها.

الكلمات المفاتيح: العدالة الانتقالية، حقوق الإنسان، لجنة تقصي الحقائق بشأن السلفادور، المذابح، الضحايا، السجل الأصفر، قانون الصفح والنسيان، الانتقال الديمقراطي.

Abstract:

The issue of impunity or criminal accountability for perpetrators of enforced disappearances, torture or a gross violation of human rights is one of the issues of great mystery in the Latin American countries. It has become a bulwark against the democratic transition of a group of States, Especially those that have resulted in armed military conflicts accompanied by waves of violence and armed violence, coups and counter-coups, which have had a profound impact on the victims of grave violations and on human rights in these States in general and on the State of El Salvador in particular who has known the worst atrocities against civilians in The history of Latin America, and was a black point in the history of the Salvadoran civil war, which caused the destruction of El Salvador between the late seventies and early nineties of the twentieth century, which was known as a gross violation of human rights through them.

Key words: Transitional justice, human rights, the truth commission on El Salvador, massacres, victims, the yellow record, the law of forgiveness and forgetfulness, Democratic transition.

مقدمة:

أقر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة[1]، اعترافا بتاريخ العدالة الانتقالية[2] ومفهومها الذي يشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل أو اقترانهما معا.

ولقد مثل الكشف عن الحقيقة أحد أهم التحديات الجوهرية في كافة تجارب الانتقال الديمقراطي في دول أمريكا اللاتينية، وذلك تحقيقا لرغبة ضحايا الانتهاكات الجسيمة وعائلاتهم، والكشف عن ملابسات تلك التجاوزات، حتى لا يتم طمس وإخفاء صفحة الماضي وما وقع فيه من انتهاكات وتجاوزات، فمعرفة ما حدث وإحياء الذاكرة تساهم بشكل محوري في وجود حاضر تتجلى فيه المحافظة على حقوق الإنسان واحترامها، وبناء مستقبل واضح متسم بأسس ديمقراطية سليمة، وبالتالي لابد من الكشف عن الحقيقة وتوثيق الذاكرة وحفظها لتطهير الفرد والمجتمع ككل، لتتم المساهمة في تعزيز العدالة الاجتماعية أولا، وتوفير جو المصالحة الوطنية ثانيا من أجل تمهيد الطريق نحو عدالة انتقالية دائمة.

لقد كانت تجارب كل بلد من دول أمريكا اللاتينية بمختلف محطاته، بمثابة حلقة تواصل بين جميع مكونات هذا البلد الثقافية، الاجتماعية، السياسية، الفكرية .... فكانت الضرورة ملحة لإنشاء هيئات العدالة الانتقالية، ودواعي إنشاء لجان الحقيقة والمصالحة التي ارتبطت بالانتقال من بيئة سياسية مستبدة إلى بيئة التحول الديمقراطي.

ونظرا لأهمية موضوع العدالة الانتقالية في دول أمريكا اللاتينية بصفة عامة والسلفادور بصفة خاصة وعلاقتها بالانخراط في مسار الانتقال الديمقراطي، والبحث في تجربتها في هذا المجال وتسليط الضوء على الكيفية التي تم بها تطبيق نظام العدالة الانتقالية، هل هو السير نحو الديمقراطية، أم أنه فقط وسيلة لإثبات الحقيقة بشأن انتهاكات الماضي ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات، وكذلك توفير جو مناسب للضحايا من أجل استجلاء الحقيقة وفضح ومحاسبة المرتكبين.

ويكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة نظرا للدور الذي تلعبه العدالة الانتقالية في الاستجابة للانتهاكات المنهجية أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان في دولة السلفادور لتحقيق الاعتراف الواجب

---

[1] - موجز تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول **"سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع"**، مجلس الأمن 24 آب/أغسطس 2004، التقرير رقم 2004/616/س، ص 2.

[2] - من لجان الحقيقة والمصالحة: **"هيئة التحريات حول اختفاء الأشخاص".**

لما كابده الضحايا من تجاوزات ومن مجازر دموية، لتعزيز إمكانية تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية، من خلال التركيز على خمس مقاربات أولية متمثلة في الملاحقات القضائية، أو المحاكمات والبحث عن الحقيقة وتقصي الحقائق سواء من خلال تحقيقات رسمية وطنية مثل لجان الحقيقة أو لجان التحقيق الدولية أو آليات الأمم المتحدة أو جهود المنظمات غير الحكومية، حتى يتسنى جبر الضرر من خلال التعويض الرمزي أو العيني أو إعادة التأهيل، مدعوما بالإصلاح المؤسسي والقانوني ومعاقبة مرتكبي الأفعال والتجاوزات. وتأسيس الذاكرة الجماعية لمنع تكرار هذه الانتهاكات في المستقبل.

وبالتالي فالإشكالية الرئيسية تتمثل في فكرة مفادها: مدى مساهمة العدالة الانتقالية في السلفادور في الكشف عن فضائع المذابح الدموية، والانتهاكات الجسيمة في حق المواطنين، والتي اعتبرت من أسوا الأعمال الوحشية في تاريخ أمريكا اللاتينية، والكيفية التي تم بها التعامل مع قانون العفو أو قانون الصفح والنسيان الذي كانت الغاية من وراءه العفو عن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والتغاضي عنها.

وتطرح هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات المهمة على الشكل التالي:

- كيف ساهمت الانقلابات داخل دولة السلفادور في نشأة الصراعات الداخلية والحروب الأهلية؟
- مدى فضاعة المذابح الدموية ودورها في تأجيج الوضع الداخلي؟
- تدخل كل من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لوضع حد للحروب الأهلية، أية نتيجة؟
- هل يعتبر قانون الصفح والنسيان بمثابة الصفح والصلح بين الماضي والحاضر أم حماية لمرتكبي الجرائم؟
- دولة السلفادور والسجل الأصفر وتصفية أعداء الدولة، حقيقة أم انتهاك سافر لحقوق الإنسان؟
- ما هو الدور الذي لعبته لجنة تقصي الحقائق في الكشف عن مرتكبي الانتهاكات الجسيمة؟
- كيف تم تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة سنة 1993، وكيف تم إرساء برنامج التعويضات؟

تستوجب طبيعة البحث إعمال أهم مناهج البحث العلمي متمثلة في **المنهج التاريخي**، لمعرفة أهم الأحداث التاريخية التي ساهمت في ترسيخ مبادئ العدالة الانتقالية في السلفادور، والتي كان لها

أكبر الأثر في تكريسها لأهم المعطيات اللازمة لحماية حقوق الإنسان، **والمنهج التحليلي** لتحليل أهم المعطيات التاريخية واستخلاص مجموعة من الاستنتاجات المهمة، التي من شأنها بيان دور العدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية، وترسيخ مبادئ الديمقراطية.

وبالتالي سيتم تناول الموضوع من خلال ثلاث محاور أساسية:

- ✓ الأحداث التاريخية التي ساهمت في حدوث الصراعات الداخلية. (المحور الأول)
- ✓ الحرب الأهلية وظهور المنظمات الثورية. (المحور الثاني)
- ✓ دور لجنة تقصي الحقائق في الكشف عن الجرائم التي تم ارتكابها. (المحور الثالث)

المحور الأول: الأحداث التاريخية التي ساهمت في حدوث الصراعات الداخلية:

لدراسة العدالة الانتقالية في دولة "**السلفادور**" وجب معرفة الإطار العام التي تتموقع فيه نظرا لعامل التأثير والتأثر بين الدول المجاورة، والأحداث التاريخية التي ساهمت بشكل جذري في تأجج الأوضاع الداخلية وحدوث الانقلابات، وبالتالي الحرب الأهلية التي كانت نتيجتها مذابح دموية نتيجة انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان. فدولة السلفادور تقع في أمريكا الوسطى، هذه الأخيرة التي تتموقع وسط أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وتمتد شمالا من المكسيك إلى كولومبيا في الجنوب، ويحدها شرقا البحر الكاريبي، وغربا المحيط الهادي بينما يحدها شمالا خليج المكسيك وجنوبا البحر الكاريبي أيضا. وهي تضم عدة دول بحسب التعريف الجغرافي للأمم المتحدة، وهي: بنما، وغواتيمالا والسلفادور وبليز، وهندوراس، ونيكاراجوا، وكوستاريكا، وما يهمنا في هذا المقال هو دولة "**السالفادور**"، وما وقع فيها من انتهاكات لحقوق الإنسان ومذابح دموية، ساهمت بشكل كبير في تأزم الواقع الداخلي بسبب نشوء عصابات وجماعات، وهيمنة فرق الموت التي قامت بمجموعة من التجاوزات الخطيرة والفظيعة للشعب السلفادوري الذي عانى من ويلات الحرب الأهلية.

بعد التوقيع على إعلان استقلال أمريكا الوسطى في 15 ديسمبر 1821، أنشئت الحكومة في غواتيمالا سيتي، وقرر اتحاد مقاطعات أمريكا الوسطى مع المكسيك، ولكن السلفادور عارضت الضم وعندما سقطت الإمبراطورية المكسيكية وافقت مقاطعات أمريكا الوسطى الخمس على أن تنفصل على بعضها البعض.

خريطة أمريكا الوسطى[1]

فدولة "**السلفادور**" أو ما يطلق عليها "**دولة المخلص**"، هي أصغر دولة في أمريكا الوسطى من حيث المساحة، وأكبرها من حيث الكثافة السكانية فيها. يحدها من الغرب المحيط الهادي، ومن الشمال دولة جواتيمالا، ومن الشرق الهندوراس. فالسلفادور هي الدولة الوحيدة من دول أمريكا الوسطى التي لا تطل على البحر الكاريبي.

عند استكشاف السلفادور استقر فيها الإسبان في القرن السادس عشر، وظلت إسبانية حتى 1821 عندما انضمت إلى كوستاريكا وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا في اتحاد اسمه جمهورية أمريكا الوسطى الاتحادية. مع انحلال هذا الاتحاد سنة 1841 أصبحت السلفادور جمهورية مستقلة. وارتبط تاريخها المبكر كدولة مستقلة بتكرار الثورات.

ففي 12 يونيو 1824 كانت الحياة في السلفادور مضطربة، فقد ظل الليبراليون والمحافظون يتقاتلون على السلطة في سلسلة من المؤامرات السياسية والانتفاضات، وهو موقف كثيرا ما أدى إلى تفاقم النزاعات في الدول المجاورة، وحافظت الحكومات السلفادورية في معظم القرن العشرين على النظام والسلم في البلد، ومن ثم حقق البلد خلال السنوات 25 الأولى من هذا القرن تطورا اقتصاديا بارزا، رافقته أوجه تحسن ملحوظة في الاتصالات والنقل.

أما بالنسبة للمؤسسات السياسية في السلفادور، فينظمها دستور 20 ديسمبر 1983، والذي وضعته الجمعية التأسيسية المنتخبة بالاقتراع الشعبي سنة 1982، وتم تعديله سنتي 1991 و 1992. والسلفادور دولة ذات سيادة، والشعب هو منبع هذه السيادة ويمارسها بالشكل الوارد في الدستور وفي

[1] - https://www.google.com/search?q=

حدوده، وشكل الحكم جمهوري ديمقراطي نيابي، أما النظام السياسي فهو تعددي يتمثل في أحزاب سياسية التي تعتبر الأداة الوحيدة لتمثيل الشعب في الحكم، وتنظيم مبادئ الديمقراطية النيابية.

خريطة دولة السلفادور[1]

بالنسبة للأحداث التاريخية في السلفادور، فمنذ ديسمبر 1931 إذ أن الانقلاب الذي وصل به "**ماكسيمليانو هيرنانديز مارتينيز**" إلى السلطة، حيث كان هناك قمع وحشي للمقاومة الريفية. فقد كان الحدث الأبرز في انتفاضة فبراير 1932 للفلاحين السلفادوريين يشار إليها باسم "**لا ماتنزا أو المجزرة**"، التي نظمها "**فارابوندو مارتي**" بحق زعماء مثل "**هابيل كوينكا**"، وغيره من الأكاديميين مثل "**ألفونسو لونا**" و"**ماريو زاباتا**". وقد كان "هابيل كوينكا" الناجي الوحيد، بينما قتل الشيوعيون الآخرون من قبل الحكومة.

في غرب السلفادور تمرد مئات الفلاحين وقاموا بأعمال همجية، مما تسبب في قمعهم من قبل الجيش، والذي لم يقتل الفلاحين الثوريين فقط، وإنما الناس الأبرياء أيضا. حيث يقدر عدد ضحايا المذبحة بما يقرب من 30,000. وقد بلغت همجية الفلاحين الثوريين حد أن أمر "**فارابوندو مارتي**" قائلا بقتل ملاك الأراضي الأثرياء فورا والسماح فقط لأطفالهم بالعيش.[2]

وصل هذا الأمر إلى مسامع ضباط الجيش الذين ردوا بإجراءات شديدة جدا ضد المتمردين. قاد ضباط مثل "**خوسيه كالديرون**" حملات لمدن "ناهويزالكو" و"خوايوا" و"أبانيكا" و"إيزالكو". سيطر العسكر على المكتب الرئاسي منذ 1932-1979، مع استخدام بعض الرؤساء للقمع أكثر من غيرهم.

في أكتوبر 1979، جلب انقلاب عسكري الحكومة الثورية للمجلس العسكري في السلفادور إلى السلطة. أممت هذه الحكومة العديد من الشركات الخاصة واستولت على الكثير من الأراضي المملوكة للقطاع الخاص. هدف هذا المجلس العسكري الجديد أساسا لوقف الحركة الثورية الحالية التي يقودها "دوارتي" بدعوى انتخاباته المسروقة. مع ذلك، عارضت النخبة الحاكمة في البلاد الإصلاح

---

1 -https://www.google.com/search?q=

2 - The Giant's Rival: The USSR and Latin America, Revised Edition, 1988. Page 143.

الزراعي، وتم تشكيل مجلس عسكري من عناصر ليبرالية شابة مثل الجنرال "ماخانو" والجنرال "جوتييريز" ومن التقدميين أمثال "**أونغو**" و"**ألفاريز**"[1].

نظرا للضغط القوي من جانب الطبقة الحاكمة وعدم القدرة على السيطرة على الجيش في قمع شعبه لأنهم يطالبون بحقهم في النقابات والإصلاح الزراعي وتحسين الأجور والصحة وحرية التعبير، تم حل المجلس العسكري. في هذه الأثناء انتشرت حركة حرب العصابات في جميع قطاعات المجتمع السلفادوري. نظم طلاب المدارس المتوسطة والثانوية في الحركة الثورية لطلاب الثانويات، بينما شارك طلاب الجامعات في رابطة طلاب الكلية السلفادورية، ونظم العمال في الكتلة الشعبية الثورية.

دعمت الولايات المتحدة ومولت إنشاء مجلس عسكري آخر لتغيير البيئة السياسية ووقف انتشار الحركات اليسارية. استدعي "**نابليون دوارتي**" من منفاه في فنزويلا ليترأس هذا المجلس العسكري الجديد. ومع ذلك، انطلقت الثورة بالفعل بينما اعتبر الشعب تصرف " **نابليون دوارتي**" انتهازيا. لم يستطع دوارتي التأثير على نتائج حركة التمرد، مما أدى إلى الحرب الأهلية في السلفادور (1980-1992).

كان النزاع غالبا بين حكومة السلفادور وتحالف من أربع مجموعات يسارية ومجموعة شيوعية تعرف بمجموعها باسم جبهة التحرير الوطني "فارابوندو مارتي". نظم هذا التحالف في سنة 1980 بعد طلب "فيدل كاسترو" في كوبا بأن يكون هناك جبهة مشتركة. امتلك كاسترو نفوذا واسعا في المنطقة، وعمل على توفير الأسلحة عبر أراضي نيكاراغوا ثم عبر الرئيس أورتيغا.

بدأت النشاطات التخريبية من قبل "**إل غروبو**" وهي مجموعة ستعرف لاحقا باسم"E.R.P " إضافة إلى قوات التحرير الشعبية التي بدأت أنشطتها بعد أن انبثق زعيمها "كايتانو كاربيو" من أيديولوجية الحزب الشيوعي السلفادوري سنة 1970، امتلكت هذه المجموعة قوة مسلحة صغيرة كما لم تمتلك أي تدريب عسكري. بينما وفي وقت لاحق أصبحت واحدة من أكبر المنظمات في ائتلاف الجبهة.

في بداية النزاع، لم يؤمن الحزب الشيوعي بالاستيلاء على السلطة بالقوة، ولكن من خلال الانتخابات. انقسمت E.R.P وانبثق منها المقاومة الوطنية بعد مقتل الشاعر اليساري "روكي دالتون" على يد قادة E.R.P الذين اعتقدوا بأنه تجسس لحساب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. قتل ما يقرب من 75,000 شخص في الحرب، اعتبرت الحرب الأهلية في السلفادور في سياق الحرب الباردة العالمية،

[1]- Benjamín Cuéllar, "**Las víctimas y la justicia transicional,** ¿Están cumpliendo los Estados latinoamericanos con los estándares internacionales? »,**El Salvador,** 2010, Fundación para el Debido Proceso Legal, p 127-130.

حيث دعمت كوبا والاتحاد السوفياتي المتمردين الماركسيين اللينينين ودعمت الولايات المتحدة الحكومة السلفادورية العسكرية اليمينية[1].

في 16 يناير 1992، وقعت حكومة السلفادور ممثلة بالرئيس "**ألفريدو كريستياني**" حركات التمرد ممثلة بقادة الفصائل المكونة لها مثل" **شفيق حنضل**" و"**خواكين فيلالوبوس**" و"سلفادور سانشيز سيرين" و"فرانسيسكو خوفيل" و"إدواردو سانشو" اتفاق سلام ينهي الحرب الأهلية التي دامت 12 عاما في "قلعة شابولتيبك" في المكسيك. برز أيضا تمثيل عن المجتمع الدولي كما ظهر إعجاب واسع لأنه وبعد التوقيع قام الرئيس بمصافحة جميع قادة حركات التمرد السابقة. شملت الاتفاقية تقليص الجيش وحل الشرطة الوطنية والشرطة المالية والحرس الوطني. حل الدفاع المدني (مجموعة شبه عسكرية) وتنظيم شرطة مدنية جديدة ورفع الحصانة الذي ستترك الحكومة توصية بشأنها للجنة تقصي الحقائق[2].

بعد توقيع السلفادور اتفاق السلام في 1992، ومن أجل تسليط الضوء على مسار العدالة الانتقالية، وفي إطار عمليات السلام والخبرات الدولية المتنوعة، فالغفران والنسيان لا يبطل الضرر الذي لحق بالضحايا الذين انتهكوا وانتهكت حقوقهم الأساسية وأن النسيان والغفران يعمق الإفلات من العقاب. والضحايا لديهم الحق في معرفة الحقيقة ومعرفة ما حدث. لأن العدالة الانتقالية لا تسعى فقط إلى المصالحة بل إلى جعل الضحية لها الحق في معرفة الحقيقة، حيث يعترف فيها الجناة بمسؤولياتهم، وتعتبر هذه العملية أكثر تعبير من حيث بناء السلام والمصالحة.

فاللجوء إلى الصفح لا يمكن اعتباره حلا، لأن الإحالة على هذا المفهوم لتلبية طلبات الحقيقة والاعتراف لا يمكن أن تجعلنا نتغافل عن طرح مجموعة من التساؤلات بخصوص تقديم الصفح والمصالحة، وبالتالي كيف يستقيم العيش المشترك حينما ترتكب جرائم ضد الإنسانية وفظائع لن تندمل جراحها؟ هل يمكن للصفح أن يكون فعال جماعيا؟ وهل بوسع ميكانيزمات العدالة الانتقالية التي رأت النور في السنوات الأخيرة أن يكون لها الأثر الفعال في لملمة جراح الماضي، ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات في حق الضحايا، وكيف السبيل إلى طي الصفحات الدامية للتاريخ وإعادة اللحمة إلى مجتمع ممزق ومقسم بقيت أثار المذابح الدموية متوارثة؟

المحور الثاني: الحرب الأهلية وظهور المنظمات الثورية:

كانت هذه الحرب عبارة عن صراع مسلح مابين "**الحكومة السلفادورية العسكرية**" و "**جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني**"، وهي مكونة من خمسة جماعات حرب عصابات يسارية. أدى الانقلاب العسكري في 15 أكتوبر 1979 إلى عمليات قتل للمتظاهرين ضد الانقلاب من قبل الحكومة

---

[1] - El Salvador:**"Death Squads"** , A Government Strategy. New York: Amnesty International, 1988.

[2] - D. Kruijt, «Los movimientos guerilleros en Centroamerica», *Nombres Propios*, (Madrid: Fundación Carolina, 2008), pp. 121-127.

فضلا عن إفشال إضراب المتظاهرين من قبل مقاتلي الجيش، وينظر على نطاق واسع أن هذا هو نقطة تحول السلفادور نحو الحرب الأهلية[1].

استمرت هذه الحرب قرابة اثنا عشر عاما، وعرفت أحداثا دموية تميزت بالعنف الشديد من كلا الطرفين، فكان من نتائجها ظهور العديد من عمليات الإرهاب، التي استهدفت مدنيين لا حول لهم ولا قوة، وقد عملوا على تجنيد الأطفال، وانتهكوا العديد من حقوق الإنسان. وعقب اثني عشر سنة من الحرب الثورية، وبموجب اتفاقيات السلام التي تم التوقيع عليها سنة 1992، قامت "جبهة فارابوندو مارتي" بتفكيك تركيبتها العسكرية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل تفكيك تركيبة هذه الجبهة العسكرية بإمكانها محو معاناة الشعب السلفادوري وما كابده من ويلات ومن تعذيب كان بمثابة نقطة سوداء في تاريخ أمريكا اللاتينية.

وخلال تلك العقود المظلمة التي عرفتها السلفادور، وبعدها استعانت الولايات المتحدة بالجيش الذي دربت ضباطه، وبفرق الموت المرعبة التي كانت تدربها في الدول المجاورة الخاضعة لها وخصوصا الهندوراس. وعلى الرغم من كل ذلك البطش، وبرغم الخسائر البشرية الجسيمة التي تحملتها القوى اليسارية، فإن قوتها وإيمان الجماهير المسحوقة بها وانخراطها في صفوفها كان يتصاعد أيضا[2].

ورجوعا لأواخر السبعينات، حيث بدأت حكومة الولايات المتحدة بالاهتمام بقضيتين عندما بدأت سلطة وشرعية سوموزا وهو دكتاتور نيكاراغوا في التآكل، ومن تم ستفقد الولايات المتحدة قاعدتها التي تمارس منها قوتها ونفوذها على الإقليم، إقليم أمريكا الوسطى. ثم بدأت أسهم المنظمات الشعبية في السلفادور في الصعود، منها منظمات الفلاحين من الاتحادات والنقابات، وكذا الجمعيات ودور المثقفين وخصوصا الطلبة وأساتذة الجامعات. وبدأت هذه الجهات تقوم بأدوار في خدمة المجتمع، وهذا يهدد خطط الولايات المتحدة بخطر الديمقراطية بالرغم من أنها تتشدق بها.

وقد كان **"روبيرتو أوبيسون"** وهو مؤسس حزب **"أرينا"** في السلفادور، كان خلال عقد الثمانينات زعيم إحدى فرق الإعدام، وشارك في التخطيط لاغتيال الأسقف **"أوسكار روميرو"** . حيث كان أعضاء من "أرينا" ضالعين في أنشطة فرق الإعدام، كما أن هذه الفرق تجند أعضاء سابقين في الجيش والشرطة[3].

قاد **"روبيرتو أوبيسون"** فرق الموت في السلفادور من 1978 حتى 1992، وبعد اغتيال القس **"أوسكار روميرو"** بستة اسابيع، ألقي القبض عليه في إحدى المزارع مع مجموعة من الجنود ومعهم

[1] - Dunkerley, James , The Long War: Dictatorship and Revolution in El Salvador. 1982, pp. 106–107.
[2] - Benjamín Cuéllar, "**Las víctimas y la justicia transicional,** ¿Están cumpliendo los Estados latinoamericanos con los estándares internacionales? »,**El Salvador,** 2010, Fundación para el Debido Proceso Legal, p 132-136.
[3] - Un Truth Commission for El Salvador, From Madness to Hope, 1993, p. 23.

أسلحة ووثائق وأموال تثبت تمويلهم لفرق الموت. هرب إلى غواتيمالا ثم عاد بعد تهديدات من الفصائل اليمينية المسلحة، وقام بشجب الحكومة وإعلان أسماء ليساريين على شاشة التلفاز، قتلوا كلهم بعد ذلك من قبل فرق الموت . قالت "الواشنطن بوست" في أغسطس 1981 : أن أوبيسون أعلن أن هناك حاجة لقتل بين 200000 – 300000 سلفادوري (وهم المناضلون الشعبيون) لاستعادة السلام في السلفادور . ثم أسس حزب "أرينا" ليكون رئيسه مدى الحياة. ويجب على كل أعضاء الحزب أن يقسموا بالدم على ولائهم للنازي الجديد أوبيسون. في سنة 1993 سمت لجنة التحقيقات التابعة للأمم المتحدة في السلفادور الضباط الذين ارتكبوا أسوأ الفظاعات في الحرب الأهلية، وتبين أن ثلثهم تدربوا في فورت بيننغ. ومنهم "روبرتو دي أوبويسون"، قائد فرق الموت وقتلة رئيس الأساقفة "أوسكار روميرو" ومجموعة من القساوسة اليسوعيين[1].

تواصلت انتهاكات حقوق الإنسان على مستويات واسعة النطاق من قبل القوات المسلحة السلفادورية حيث تم العثور في 24 مايو 1982 على مقبرة سرية تحتوي على جثث 150 شخص مختفي بالقرب من "بويرتا ديل ديابلو" و"**بانكيمالكو**"، على بعد اثني عشر كيلومترا من سان سلفادور. وفي 10 يونيو 1982 ، نفذ ما يقرب من 4000 جندي من القوات السلفادورية عملية "تنظيف" في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في إدارة "شالاتينانغو". وقد كشفت التقارير أنه تم ذبح أكثر من 600 مدني خلال اجتياح الجيش. وبعد 19 يوما، ذبح الجيش 27 مدنيا عزلا خلال غارة على منزل في حي سان سلفادور .اغتصبت النساء وقتلن، حيث يتم جرهم جميعهم من منازلهم ثم يتم اغتصابهن في الشوارع. وقال بيان وزارة الدفاع السلفادورية أن "العملية تمت بنجاح"، وهذا النجاح كان نتيجة التدريب المهني للضباط و الجنود[2].

خلال 1982 و1983 ، قتلت القوات الحكومية ما يقرب من 8000 شخص في السنة على الرغم من أن هذا الرقم أقل إلى حد كبير من الأرقام التي أبلغت عنها جماعات حقوق الإنسان في سنتي 1980 و1981 ، والتي رصدت عمليات الإعدام فضلا عن القتل العشوائي، وهذا لا يزال جزء لا يتجزأ من سياسة الجيش وقوات الأمن الداخلي.

ومن بين أفضع وأبشع الأحداث الدموية التي وقعت في السلفادور، **مذبحة الموزوت** بالإسبانية La Masacre del Mozote : هي مذبحة جرت في قرية الموزوت وتبعتها مجازر أخرى في القرى المجاورة لها، في مقاطعة "مورازان" في السلفادور، بتاريخ 11 ديسمبر 1981 وذلك عندما أقدمت "كتيبة الأتلاكاتل" إحدى الكتائب بالإسبانية Batallón Atlacatl :السلفادورية الحكومية والمدربة من قبل جيش الولايات المتحدة الأمريكية، خلال عملية أسمتها عملية الإنقاذ بالإسبانية Operación :

[1] - Report of the UN Truth Commission on El Salvador. 1993. p. 30.

[2] - McClintock, Mchael, “The American connection: state terror and popular resistance in El Salvador”, Zed Books, 308.

Rescate بقتل ما يقارب 900 من الفلاحين المدنيين وتعتبر هذه المجزرة من أسوء الأعمال الوحشية ضد المدنيين في تاريخ أمريكا اللاتينية الحديث، كما أنها نقطة سوداء في تاريخ الحرب الأهلية السلفادورية، والتي سببت الدمار للسلفادور، ما بين أواخر السبعينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين[1].

وبالرغم من انتشار أخبار هذه الحادثة ووصولها إلى إدارة رونالد ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الإدارة أهملتها تماما واعتبرتها نوعا من البروباغاندا الشيوعية وذلك لأن هذه المذبحة كان يمكن لها أن تضع الإدارة الجديدة في مأزق حرج نتيجة لقيام الحكومة السلفادورية والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعمها دعما عسكريا كبيرا، بانتهاك سافر لحقوق الإنسان من خلالها.

وقد كان لفرق الموت أو كتائب أتلاكاتل بالإسبانية Batallón Atlacat وهم عناصر من قوات الجيش السلفادوري اليد الكبرى في هذه الأحداث الدموية، والتي تم تشكيلها وتدريبها تحت إشراف العقيد الأمريكي "جون ديفيد فاغلشتاين" حيث تولت مهمة تدريبها قوات البيريهات الخضراء (القبعات الخضراء) كانت مهمة هذه الفرق القضاء على التواجد الشيوعي ومساندة الحكومة السلفادورية المعينة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في بسط سيطرتها على السلفادور، وقد ارتكبت فرق الموت العديد من المجازر والانتهاكات لحقوق الإنسان خلال فترة الحرب الأهلية في السلفادور والتي امتدت لأواخر سنة 1991 وذلك بدراية من الولايات المتحدة الأمريكية وبموافقتها.

وعلى إثر كل هذه الأحداث الدموية والانتهاكات البشعة لحقوق الإنسان في السلفادور، تدخلت كل من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في نوفمبر 1989 لوضع حد للحروب الأهلية وللتجاوزات الخطيرة التي يتعرض لها المواطن السلفادوري، وفي 1990 وافقت المعارضة على إجراء حوار مع الحكومة تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة، وفي 16يناير 1992 انتهت الحرب الأهلية بعد 12 سنة من الدمار والخراب والقتل[2].

ومن تم توصلت الحكومة والمعارضة إلى معاهدة سلام رسمية نصت على إجراء إصلاحات سياسية وعسكرية في البلاد، حيث وقعت اتفاقية **"تشابولتيبيك للسلام "** في قلعة تشابولتيبيك، مكسيكو سيتي، أدت إلى تحقيق السلام في السلفادور وإخماد نيران الصراع المسلح، وطبق **"قانون العفو"** للصفح والنسيان سنة 1993 لتنتهي الحرب الأهلية السلفادورية. هذا القانون الذي تمت الموافقة عليه بعد خمسة أيام فقط من إصدار لجنة الحقيقة المدعومة من الأمم المتحدة

[1] -Arnson, Cynthia J. **"Window on the past: a declassified history of death squads in El Salvador,"** in Death squads in global perspective: murder with deniability, Campbell and Brenner, eds., 86

[2] -Amnesty International Report. Amnesty International Publications. 1985. p. 145.

تقريرها حول انتهاكات حقوق الإنسان بالجملة أثناء النزاع، مما سمح لمرتكبي جرائم الاختفاء وغيرها من الجرائم بالفرار من العقاب[1].

ومع توقيع اتفاقية سلام تشابولتيبيك، تم وضع عدة إجراءات منها تعديل القوات المسلحة، وإنشاء الشرطة الوطنية المدنية، حل المخابرات العسكرية، وقمع الهيئات شبه العسكرية، والقيام بتعديلات على مستوى النظام القضائي والدفاع عن حقوق الإنسان إضافة إلى إنشاء لجنة الحقيقة لتقصي الحقائق بشأن الانتهاكات التي وقعت، واعتماد مجموعة من التدابير الاقتصادية والحركات الاجتماعية.

المحور الثالث: دور لجنة تقصي الحقائق في الكشف عن الجرائم التي تم ارتكابها.

في أمريكا اللاتينية، حدثت سلسلة من لجان الحقيقة تم تطبيقها بطرق مختلفة ومع منهجيات متنوعة. وبعض هذه اللجان كانت نتيجة الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى نظام حكم ديمقراطي. وهذا ينطبق على التحولات بين فترات الحرب الأهلية إلى فترات التهدئة ونهاية الصراعات المسلحة، فهذه اللجان تسعى إلى إثبات الحقيقة التي تنتج بوضوح مثير للجدل وخبرات الماضي، فلجان الحقيقة هي منصة عامة تسعى أساسا لتسليط الضوء على دور الضحايا. حيث تعتبر محاولة إعادة إثبات الحقيقة في ظل الغياب الواضح للطابع القضائي.

من أجل السعي لتحقيق العدالة في السلفادور، شكلت الأمم المتحدة سنة 1992 لجنة الحقيقة[2]، والتي تلقت أكثر من 22 ألف شكوى من أعمال عنف خطيرة، نسب 85% منها إلى وكلاء الدولة والجماعات المسلحة وفرق الموت. واتهمت جبهة التحرير الوطني في السلفادور بالمسؤولية عن 5% من تلك الحالات."

فاتفق على إنشاء لجنة لتقصي الحقائق، تتألف من ثلاثة أشخاص يعينهم الأمين العام للأمم المتحدة بعد التشاور مع الطرفين وتنتخب اللجنة رئيسها، وتكون مهمة اللجنة هي التحقيق في حوادث العنف الخطيرة التي وقعت منذ سنة 1980 ويقتضي دورها بالدرجة الأولى العمل على أن يعرف الشعب السلفادوري الحقيقة بمنتهى السرعة. وتأخذ اللجنة بعين الاعتبار ما يلي[3]:

- ❖ الأهمية القصوى للحوادث موضع التحقيق وخصائصها وآثارها وكذلك ما نتج عنها من اضطرابات اجتماعية؛

[1] - Kevin Parthenay, « **El Salvador: ¿Los acuerdos de paz de 1992 normalizaron la inestabilidad política?** », Amérique latine, PoliticalOutlook, 2012, p 3-5.

[2] -اتفقت حكومة السلفادور وجبهة فارابوندي مارتي للتحرير الوطني، في إطار اتفاقيات المكسيك للسلام بتاريخ 27 أبريل 1991 وتحت إشراف مباشر للأمني العام للأمم المتحدة، على تأسيس «لجنة تتألف من ثلاثة أشخاص، عيّنهم الأمني العام للأمم المتحدة بعد التشاور تقصي الحقائق بشأن السلفادور» التي تآل مع الطرفين (حكومة السلفادور وجبهة فارابوندي)، وقامت اللجنة بانتخاب رئيسها، حيث ورد في وثيقة السلام، ضرورة معرفة شعب السلفادور لحقيقة حوادث العنف الخطيرة التي وقعت منذ سنة 1980، وكذا ضرورة بث الثقة في التغييرات الإيجابية التي تعززها عملية إقرار السلم وضرورة تنشيط عملية الانتقال إلى المصالحة.

[3] - الجمهورية التونسية، وزارة العدل وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، المؤتمر الدولي حول تركيز هيئة الحقيقة والكرامة "من أجل جيل جديد من لجان الحقيقة"، مجموعة قوانين مقارنة للجان الحقيقة ومقتطفات من أنظمة داخلية، لجنة تقصي الحقائق بشأن السلفادور، ص 61.

❖ ضرورة بث الثقة في التغييرات الإيجابية التي تعززها عملية إقرار السلم وضرورة تنشيط عملية الانتقال إلى المصالحة الوطنية.

وتتمثل وظائف اللجنة[1]، أنها تقوم بالتحقيق في أعمال العنف الجسيمة التي وقعت منذ سنة 1980، والتي نظرا للآثار التي نجمت عنها ينبغي العمل على وقوف الجميع على الحقائق المتعلقة بها بأقصى سرعة. وتأخذ اللجنة في اعتبارها، الأثر البالغ الذي يمكن أن يترتب عن الأفعال المطلوب التحقيق فيها وخصائصها وعواقبها، وكذلك القلق الاجتماعي الذي أحدثته، وكذا ضرورة خلق الثقة في التغيرات الإيجابية التي تعززها عملية إقرار السلم وتشجيع الانتقال إلى المصالحة الوطنية.

كما تشمل مهمة اللجنة وضع توصيات بالأحكام ذات الطابع القانوني أو السياسي أو الإداري التي يمكن استخلاصها من نتائج التحقيق. ويمكن أن تتضمن هذه التوصيات تدابير تستهدف منع تكرار وقوع هذه الأفعال، وكذلك مبادرات لتعزيز المصالحة الوطنية. كما تسعى اللجنة إلى اتخاذ قراراتها بالإجماع، فإذا لم يتسن ذلك فتكتفي بموافقة أغلبية أعضائها، وضرورة ألا تعتبر أنشطة اللجنة ذات صفة قضائية.

أما بالنسبة لاختصاصات[2] اللجنة، فهي تتمتع باختصاص واسعة لتنظيم أعمالها ومهمتها وتجري أنشطتها بشكل سري، والعمل بالوسائل التي تراها مناسبة على جمع المعلومات التي تعتبرها ذات صلة بالموضوع. ويكون للجنة كامل الحرية في الاستعانة بمصادر المعلومات التي تراها مفيدة وموثوقا بها. كما تتلقى هذه المعلومات في الفترة وبالوسيلة اللتين تحددهما.

إضافة إلى إجراء مقابلات بشكل اختياري وعلى إنفراد مع أي شخص أو مجموعة أو أعضاء تابعين لهيئات أو مؤسسات، والحرية في زيارة أي منشأة أو موقع دون إخطار سابق، وكذا القيام بأي إجراء أو استقصاء آخر تراه مفيدا للاضطلاع بمهمتها، ومن ذلك مطالبة الأطراف بتقديم تقارير أو سجلات أو وثائق، أو أي معلومات أخرى تطلبها من سلطات الدولة وأجهزتها.

وفي الأخير تقدم اللجنة تقريرا نهائيا باستنتاجاتها وتوصياتها في غضون ستة أشهر من تاريخ إنشائه، ترفع اللجنة تقريرها إلى الطرفين وإلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يتولى تعميمه ويتخذ ما يراه مناسبا من القرارات والمبادرات، وعلى إثر هذا التقرير تنتهي مهمة اللجنة وتحل.

إن قانون العفو الذي تم إقراره في سنة 1993، في أعقاب اتفاقات السلام، والذي كان بمثابة شاشة لحماية المسؤولين عن المذابح والجرائم الخطيرة ضد الإنسانية، قد أعلن أنه غير دستوري. حيث يشير "والتر بريستون"، رئيس أمريكا اللاتينية في CCFD-Terre Solidaire، إلى مدى أهمية هذا

[1] - اتفاقية المكسيك للسلام، النظام الداخلي للجنة تقصي الحقائق بشأن السلفادور سنة 1992.
[2] - نفس المرجع.

القرار في مكافحة الإفلات من العقاب وبناء ثقافة حقوق الإنسان في المنطقة. وبالتالي يجب تقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة وإرساء الأساس للمصالحة وعدم تكرار العنف.

فالمنظمة غير الحكومية السلفادورية المدافعة عن حقوق الإنسان، أعربت عن ارتياحها بعد قرار المحكمة الدستورية في محكمة العدل العليا، بشأن عدم دستورية قانون العفو باعتبار أن:

- ❖ القرار المتعلق بعدم دستورية قانون العفو لسنة 1993 الصادر عن المحكمة الدستورية لمحكمة العدل العليا في 13 يوليو 2016، هو نتيجة لنضال منظمات حقوق الإنسان والضحايا وعائلاتهم. فهو كفاح من أجل إنهاء الإفلات من العقاب الذي لا يزال يؤثر على ضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والذي أسهم في ارتفاع مستويات العنف في السلفادور، منذ انتهاء النزاع المسلح.
- ❖ قبل الصراع المسلح في السلفادور وأثناءه وبعده، عملت منظمات حقوق الإنسان وجمعيات الضحايا على تحقيق العدالة والحقيقة والتعويض لضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، والمطالبة بالعدالة في عمل هياكل السلطة المنظمة التي كانت وراء هذه الحقائق الشاذة.
- ❖ عانت السلفادور من عدم استقرار مزمن وصراع اجتماعي، مع أكثر من 20 انقلاب وما لا يقل عن 40 انتفاضة محلية وأصلية تسعى إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وفي أعقاب النزاع المسلح الأخير (1980-1992) أدرجت لجنة الحقيقة في سنة 1993 حوالي 22000 نقض وتم التحقيق فيها، وهي تقدم توصيات لتصحيح الضرر الذي يلحق بالضحايا ولتعزيز المصالحة في المجتمع.
- ❖ بعد مرور أكثر من 24 سنة على توقيع اتفاقات السلام، لم يحاكم أحد ولم يعاقب على أي من الجرائم التي شجبتها لجنة الحقيقة وغيرها من جرائم الحرب والرشوة الإنسانية، رغم أنها موثقة ومقدمة من الولايات المتحدة، وكذا الضحايا ثم منظمات حقوق الإنسان وصولا إلى الهيئات ذات الصلة. حيث أن هناك ما لا يقل عن 70 قضية تنتظر العدالة في مكتب المدعي العام للجمهورية ومحاكم البلاد.
- ❖ وقد تم تطبيق العدالة الانتقالية بعد النزاعات المسلحة الداخلية أو الدكتاتوريات في غالبية بلدان أمريكا اللاتينية كشكل من أشكال التعويض للضحايا ولمرة واحدة وإلى الأبد حيث تم الكشف عن الحقيقة. هذه العدالة ليست بأي حال توجها إيديولوجيا دوليا، بل هي رغبة للبشرية حتى لا تتكرر حقائق التاريخ الوحشية.

إذن لعبت لجان الحقيقة والمصالحة في السلفادور دورا جوهريا، والتي ساهمت بشكل كبير في الاستقرار السياسي والاجتماعي والتغيير السياسي، إضافة إلى الطريقة التي تم بها تدبير المرحلة

الانتقالية بتوظيف آليات العدالة الانتقالية، من خلال الوعي بالانتهاكات الجسيمة التي حصلت في الماضي، وكذا عبر ترسيخ قيم المصالحة والوحدة الوطنية بهدف العيش والتعايش السلمي ومواكبة مقاربة حقوق الإنسان والحفاظ عليها واحترامها. فأجرأة آليات العدالة الانتقالية في السلفادور تركزت أساسا في مجموعة من التوصيات لتعويض الضحايا ماديا ومعنويا وجبر الضرر، خصوصا مع المجازر الدموية والتي راح ضحيتها الآلاف من الضحايا. مع القيام بمجموعة من الإصلاحات المؤسساتية والقانونية لضمان عدم تكرار هذه التجاوزات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لتحقيق العدالة الاجتماعية.

خـــاتـــمة:

واجهت أمريكا الوسطى واحدة من أكثر الحروب الأهلية المدمرة في منطقة أمريكا اللاتينية. ومن خلال التطاحنات الدموية والوحشية التي حصلت في السلفادور متمثلة في الحرب الأهلية وثورات الفلاحين والتي دامت 12 سنة، فانتهت الحرب بطريقة التفاوض، وكانت فرصة لبناء مجتمع مختلف ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، حيث تم تأسيس مؤسسات الدولة التي أعيد ترميمها من أجل بناء "السلفادور الجديدة". وبالتالي ذهبت الأدوار القيادية إلى الأطراف التي صنعت الحرب ووافقت على إنهائها والأحزاب السياسية القديمة، التي كانت في الغالب مفسدة، تولت الأدوار الجانبية. وشاركت في المراقبة الدولية، لاسيما الأمم المتحدة كضيف.

وبالتالي تم التفاوض على اتفاقية سلام والتي كان من نتائجها إنشاء لجنة الحقيقة. وكانت هذه الأخيرة تفتقر إلى جمهور أكبر، حيث أن أغلبية كبيرة من السلفادوريون لم يكونوا يعرفون ما هي طبيعة اللجنة، وما الذي كانوا يبحثون عنه وما هو غرضهم، فلم يتم استيعابها من قبل السكان بشكل عام.

فالصراع السلفادوري، الذي تعزز رسميا بين سنة 1980 وسنة 1992 ، لم يكن فقط انقطاع العنف المسلح. فقد أعرب في المقام الأول عن غياب الامتثال للعدالة الانتقالية وفي صحة قانون العفو العام، مما قلل من احتمالات المصالحة الوطنية ومنع توطيد الديمقراطية. فتم تأسيس لجنة فعالة في السلفادور بعد الحرب للحقيقة التي أصبحت نموذجا عالميا، نظمت تحت الوصاية الأمم المتحدة. كان عمل هذه اللجنة في البلاد من أجل بناء الديمقراطية، وبالتالي كان من الضروري أن تختفي مغالطات تاريخية وتوضيح الحقائق. التي أكدت فكرة أن تعزيز الذاكرة التاريخية يساهم في المصالحة الوطنية، وفي الوقت نفسه أثبتت أن جدول أعمال فعاليتها الكاملة لا تزال بعيدة عن الاكتمال.

كان لابد من رصد مسألة تعويضات أعمق من المعنوية والرمزية والمادية، حيث كان ينبغي المطالبة بالتعويض الجوهري الذي يتطلب الدعم الاجتماعي والنفسي الاجتماعي للمتضررين. وضمان عدم تكرار تلك الانتهاكات الجسيمة في المستقبل، التي تشكل من منظور نظام العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب جدول أعمال مستمد من الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات التي وضعت نهاية للحرب، إضافة إلى توصيات لجنة الحقيقة. وبالتالي وجهات نظر المراقبة الدولية للأمم المتحدة، وتصريحات منظمات ومؤسسات المجتمع السلفادور بمصاحبة الضحايا، مما شكل دليلا جيدا ومحوريا لقيام العدالة الانتقالية في السلفادور.

بيبليوغرافيا

المراجع باللغة العربية:

عامر حادي جبوري (عبد الله) "العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها"، المركز العربي، الطبعة الأولى، 2018.

شعبان (عبد الحسين) "الشعب يريد، تأملات فكرية في الربيع العربي"، أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي ش.م.م، الطبعة الأولى، 2012.

فريمان (مارك)، بريسيلاب (هاينر) "المصارحة"، نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2004

الجمهورية التونسية، وزارة العدل وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية "المؤتمر الدولي حول تركيز هيئة الحقيقة والكرامة من أجل جيل جديد للجان الحقيقة"، مجموعة قوانين مقارنة للجان الحقيقة ومقتطفات من أنظمة داخلية.

المراجع باللغة الأجنبية:

Almeida Paul **"Olas de movilización popular: movimientos sociales en El Salvador, 1925-2010, San Salvador"**, UCA editores, 2011, pp.177-208.

Arnson Cynthia **"Comparative peace processes in Latin America"**, Stanford University Press, Washington D.C, 1999, pp. 69-96.

Aróstegui Julio **« La historia vivida. Sobre historia del presente »**. Madrid: Alianza,2003, pp. 48-92.

Bataillon Gilles **« Genèse des guerres internes en Amérique centrale: 1960-1983 »**, Paris,2003, Les Belles Lettres, pp. 213-227.

Gutiérrez Martha Liliana **"Impunidad en El Salvador y Guatemala: "De la locura a la esperanza", "Nunca Más"**, América Latina Hoy, 2012 , Vol 61 pp 101 – 136.

Mayorga Román **« El Salvador: de la guerra civil a la paz negociada, San Salvador »**, Secretaria de Cultura de la Presidencia de El Salvador, pp. 27-74.

Touraine Alain **« La parole et le sang: politique et société en Amérique Latine »,** 1988, Paris, éditions Odile Jacob, pp. 333-344.

Kevin Parthenay **« El Salvador: ¿Los acuerdos de paz de 1992 normalizaron la inestabilidad política? »**, Amérique latine, PoliticalOutlook, 2012, p 3-5.

McClintock, Mchael **"The American connection: state terror and popular resistance in El Salvador"**, Zed Books.

Arnson, Cynthia J. **"Window on the past: a declassified history of death squads in El Salvador,"** in Death squads in global perspective: murder with deniability, Campbell and Brenner, eds.

Benjamín Cuéllar **"Las víctimas y la justicia transicional, ¿Están cumpliendo los Estados latinoamericanos con los estándares internacionales? »,El Salvador,** 2010, Fundación para el Debido Proceso Legal

منشورات:

ALEKSANDER AGUILAR ANTUNES JULIANA VITORINO **« La agenda pendiente del proceso de paz salvadoreño:Justicia de transición, ley de amnistía y comisión de la verdad »,** Revista de Humanidades y Ciencias Sociales, n° 3 (Julio-diciembre, 2012)

Alberto Castillo **« JUSTICIA TRANSICIONAL, COMISIÓN DE LA VERDAD Y FUERZAS MILITARES. REFLEXIONES EN TORNO AL CASO CENTROAMERICANO** », Revista UNISCI / UNISCI Journal, Nº 47 (Mayo/May 2018).

المجلات والتقارير:

حسن العمراني العدد الثاني من مجلة يتفكرون، "الصفح والمصالحة"، ملف بحثي 2014/12/15

شعبان عبد الحسين الحوار المتمدن، "الشعب يريد ..تأملات فكرية في الربيع العربي"، دار أطلس، بيروت، 2012.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات، ، نيويورك وجنيف، 2009.

المحور الثالث:
تجربة العدالة الإنتقالية في الشيلي

تجربة العدالة الانتقالية في الشيلي بين الانقلاب العسكري على الشرعية وتحقيق المصالحة الوطنية.

The experience of Transitional Justice in Chile Between the Military Coup Against legitimacy and the Achievement of National Reconciliation.

أ .حـــاميـد زيـــار
باحث في القانون العام والعلوم السياسية
جامعة محمد الخامس – كلية السويسي – الرباط- المملكة المغربية

ملخص الدراسة:

لقد عرف العالم تشكل مفهوم العدالة الانتقالية مند الثمانينات انطلاقا من تجارب وطنية في العديد من دول العالم خاصة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وقد ساهم في ذلك التحولات السياسية الدولية ثم تصاعد مد المطالب السياسية والحقوقية لحركات المجتمع المدني الداخلية في وجه هذه الأنظمة، مما فرض علها الانتقال من أنظمة حكم شمولية الى أنظمة ديمقراطية، و تحقيق مصالحة وطنية تروم الاعتراف بحقيقة الجرائم المرتكبة ضد الانسانية والمسؤولون عنها ومحاكمتهم، ثم تعويض الضحايا المتضررين منها.

وتهدف هذه الدراسة الى تناول تجربة الشيلي في العدالة الانتقالية من حيث سياقاتها وظروف تطبيقها، بدء من تجربة أليندي الديمقراطية ثم الانقلاب العسكري علها وصولا للانتقال الديمقراطي وتطبيق العدالة الانتقالية.

الكلمات المفتاحية : العدالة الانتقالية – الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان – الديكتاتورية – الجنرال بينوتشي - النظام العسكري – المحاكمات – لجنة الحقيقة والمصالحة – التعويض.

Abstract:

The world has defined the concept of transitional justice since the 1980s, based on national experiences in many countries of the world, especially in Latin America and Africa. This has contributed to the international political transformations and the escalating political and legal demands of internal civil society movements against these regimes. From totalitarian regimes to democratic systems, national reconciliation intended to recognize and prosecute the crimes against humanity and those responsible for them, and then to compensate the victims affected.

This study aims at addressing the experience of Chile in transitional justice in terms of context and conditions of application, starting from the experience of Allende democracy and then the military coup against it to reach the democratic transition and the application of transitional justice.

Key words: Transitional Justice - Gross Violations of Human Rights - Dictatorship - General Benucci - Military Order - Trials - Truth and Reconciliation Commission - Compensation.

مقـــدمـــة:

لقد بدأ مفهوم العدالة الانتقالية في التبلور بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بأوروبا فيما يخص ضحايا النازية، رغم أن الملف تم تغليفه بالطابع السياسي خاصة بعد تقسيم ألمانيا الى شرقية وغربية من طرف الحلفاء في إطار صراع المعسكرين. لكنه سيتخذ بعدا آخر في أمريكا اللاتينية التي عرفت بالانقلابات العسكرية وسيادة الأنظمة الشمولية.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين عرفت العديد من دول العالم تشكيل لجان وهيئات تختص بالعدالة الانتقالية، أطلقت عليها تسميات مختلفة لكنها تلتقي جميعها في الكشف عن الحقيقة وتحقيق مصالحة داخلية، وكانت دول أمريكا اللاتينية أول من بادر في ذلك تبعتهم جنوب أفريقيا.

وتقضي العدالة الانتقالية الوقوف على ماضي الانتهاكات الجسيمة التي مورست في حق المواطنين داخل بلدانها، و الاعتراف بها لخلق مصالحة وطنية بعد التحقيق في تلك الجرائم لطي صفحة ذلك الماضي الأليم، والانتقال الى مجتمع المصالحة وتكريس الديمقراطية.

في هذا السياق الدقيق، يحيل مفهوم العدالة الانتقالية إلى سياسات واستراتيجيات دولية ووطنية لمواجهة الماضي (رغم أن لكل حالة وضعها الخاص، وأن ليس ثمة نماذج عالمية حول كيفية مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان الماضية). ومع ذلك، توجد مبررات وعوامل قوية لمواجهة كل أشكال الماضي السياسي العنيف من منظور تقوية الديمقراطية والقدرة على عدم السماح بعودة الماضي الاليم[1].

وتعتبر تجربة الشيلي في مجال العدالة الانتقالية من التجارب الرائدة على مستوى أمريكا اللاتينية والعالم، في كيفية التعامل مع ماضي الانتهاكات إبان حكم الديكتاتورية، انطلاقا من خصوصيتها على اعتبار أن لكل تجربة سياقاتها وظروفها.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الموضوع في الكشف عن ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في عهد الحكم العسكري، والعمل على تحقيق المصالحة الداخلية.

أهداف الدراسة:

يهدف موضوع الدراسة الى تحديد الأهداف التالية:

[1] - عبدالكريم عبداللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، أطروحات جامعية، السنة 2013، ص 17 .

- تحليل الوضع السياسي بالشيلي.
- رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان إبان فترة الحكم العسكري والوقوف عليها.
- الانتقال الديمقراطي وتطبيق العدالة الانتقالية.

إشكالية موضوع الدراسة:

يحاول موضوع الدراسة إثارة إشكالية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والظروف السياسية التي حدثت فيها، وكيف استطاعت الشيلي تجاوزها والتعاطي مع تجربة العدالة الانتقالية.

ويتفرع عنها الإشكالية تساؤلات فرعية على الشكل التالي:

- ماهي الوضعية السياسية للشيلي إبان حكم الديكتاتورية وما قبلها؟
- كيف استطاعت الشيلي الانتقال من الديكتاتورية الى مصاف الدول الديمقراطية؟
- هل نجحت الشيلي في تجربة العدالة الانتقالية وتحقيق المصالحة؟

المناهج المعتمدة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، انطلاقا من رصد السياقات السياسية التي سمحت للديكتاتورية بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان بالشيلي، ثم الوقوف على تجربة العدالة الانتقالية في هذا البلد والظروف التي ساعدت على ذلك.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات:

- أن الظروف الخارجية الدولية ساهمت في الانقلاب على الديمقراطية ووصول الديكتاتورية للحكم في الشيلي.
- تصاعد المد النضالي وحركية المجتمع المدني أدى الى الاطاحة بالديكتاتورية والانتقال لمرحلة جديدة، تنتقل معها الشيلي الى الديمقراطية وتحقيق المصالحة الداخلية.

محاور موضوع الدراسة:

سنقسم موضو ع الدراسة الى محورين أساسيين، وكل محور له عناوين فرعية مرقمة ومرتبة، تتمثل المحاور الأساسية فيما يلي:

- سياق وظروف انتهاكات حقوق الانسان بالشيلي. (**المحور الأول**).
- المصالحة وتحقيق العدالة الانتقالية. (**المحور الثاني**).

المحور الاول : سياق وظروف انتهاكات حقوق الانسان بالشيلي

1 - التعريف بدولة الشيلي

تعتبر الشيلي من الدول التي شكلت مع البيرو وبوليفيا والإكوادور حضارة امبراطورية الإنكا بمنطقة أمريكا الجنوبية، على اعتبار أن هذه الامبراطورية بنتها شعوب من الهنود الحمر السكان الأصليون، واستمرت هذه الإمبراطورية حتي وصل إليها الغزو الإسباني سنة 1532، مع العلم أن أمريكا اللاتينية كلها تعرض شعبها للمآسي والمحن منذ وصول الغزاة الاسبان بعد اكتشاف كريستوفر كولمبوس للقارة الامريكية سنة 1492، حيث تمت إبادة شعوبها بوسيلتين: الأولى الحروب القاسية والدامية الظالمة التي شنت ضدها، والوسيلة الثانية تجلت في الاستغلال والاسترقاق اللذين لم تعرفهما حتى الدواب، والسبب الذي جعلهم يدمرون ويبيدون السكان الأصليون هو تعطشهم للذهب ورغبتهم في جمع الأموال الوافدة بسرعة من أجل الارتقاء الى مستويات اجتماعية لا يستحقونها.

فالإنكا كانوا يحكمون الجزء الشمالي من الشيلي قبل سيطرة الإسبان عليها في القرن السادس عشر (16 م) حيث تركز السكان الأصليون في المناطق الجنوبية والوسطى، قبل أن تصبح البلاد مستعمرة إسبانية، و أقاموا أول مستعمرة إسبانية في سانتياغو علي حساب السكان الأصليون رغم المقاومة الشرسة للسكان، وبذلك أصبحت الشيلي تابعة مباشرة للتاج الاسباني.

وفي سنة 1818حصلت الشيلي على استقلالها من اسبانيا مستغلة الظروف التي كانت تمر منها اسبانيا خاصة خوضها لحرب ضروس ضد فرنسا التي كان يقودها نابليون بونابارت. وبدأ العديد من الأوربيين في نهاية القرن 19 من الاستقرار في الشيلي كالألمان والبريطانيين والفرنسيين والايطاليين، كما انتقل الصينيين من أجل تقديم الدعم والمساعدة في بناء الدولة الحديثة العهد باستقلالها خاصة في مجال بناء السكك الحديدية، وعندما أعلن عن قيام جمهورية بالشيلي، دخلت في حروب مع جيرانها البيرو ثم بوليفيا سنة 1836 استمرت عدة سنوات.

فجمهورية الشيلي تقع على طول الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية، يحدها من الشمال البيرو، والشمال الشرقي دولة بوليفيا، ومن الشرق تحد بالأرجنتين، ومن الغرب المحيط الهادي، كما أنها تتمتع بحدود ساحلية بين العديد من الدول المجاورة لها. ينتشر بها مناخ قاري و يبتدأ الصيف فيها من شهر دجنبر حتى شهر مارس ويكون الجو معتدلا ليلا ومشمسا نهارا، وشهور الشتاء تبدأ من شهر يونيو حتى شهر شتنبر، وتتساقط الأمطار والثلج في فصل الشتاء بكثرة[1].

[1] - هدير الانور، مقال منشور بتاريخ 2016/09/13 على الموقع الالكتروني : https://www.almrsal.com/post/383441

الصورة رقم 1 : خريطة موقع وحدود دولة الشيلي بأمريكا اللاتينية [1]

عدد سكان دولة الشيلي حسب آخر إحصائيات – يونيو 2016 – وصل حوالي 18 مليون و191 الف نسمة، معظم السكان من الهنود الأمريكيون، كما استقرت نسبة هامة من السكان الاسبان، واختلطوا بالهنود الأمريكيون، وشكلوا سكان الميسيتيزو (كلمة إسبانية تعني خليط) نحو 65./. من سكان الشيلي، وأكثر من الربع من السكان هم من أصول أوربية، والهنود الأمريكيون المستوطنون يشكلون حوالي 5./. من سكان الجمهورية. ومساحتها تصل حوالي 757 ألف كلم مربع، عاصمتها سانتياغو وهي من أ كبر المدن الشيلية مساحة وسكانا، كما تتوفر البلاد على ثروات طبيعية مهمة منها الثروة الغابوية والموارد المعدنية كالنحاس، الفضة، الذهب والحديد. وتعتبر اللغة الإسبانية اللغة الرسمية للشيلي واللغة الأكثر انتشارا وتواصلا نظرا لكثرة الأصل الاسباني بين سكانها، كما أن هناك لغات أخرى متعددة تستخدم في التواصل كاللغة الهندية التي يتواصل بها الهنود الأمريكيون واللغة الألمانية بحكم تواجد جالية ألمانية مستقرة هناك ثم اللغة العربية بين الجالية العربية التي هاجرت من لبنان وفلسطين وسوريا في القرن التاسع عشر (19م) إبان الحكم العثماني الذي مارس عليهم الاستبداد. كما أن الشيلي تعرف تعددا من حيث دياناتها بسبب تعدد عناصر شعبها، وغالبيتهم يدينون بالمسيحية ويشكلون أتباع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، مع وجود عدد قليل من المسلمين.

2 – حكم الطبيب سلفادور أليندي.

عرفت الشيلي خلال الستينات ثلاث تكتلات حزبية تناوبت على الحكم بشكل متسلسل، ففي سنة 1958 فاز اليمين وحكم الى حدود سنة 1964، وبعدها انتصر المسيحيون الديمقراطيون الذين

[1] - خريطة مأخوذة من الموقع الالكتروني : https://www.google.com/search?q=خريطة+دولة+الشيلي+السياسية&tbm

يمثلون الوسط وحكموا حتى سنة 1970، وفي نفس السنة انتصر اليسار بزعامة سلفادور أليندي واستمر في الحكم الى أن وضع الانقلاب حدا لحكمه[1]، يعني أن الشيلي عرفت في فترة الستينيات انتقال تدريجي نحو اليسار كما كان في جميع دول العالم، حيث كان المد الاشتراكي في تحد مباشر للنظام الرأسمالي.

في 4 نونبر 1970 وصل الزعيم الاشتراكي سلفادور أليندي الى رئاسة دولة الشيلي في انتخابات حرة ديمقراطية وشفافة، لم تعجب الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أن أمريكا اللاتينية وقتها كانت تعرف تصاعد المد الاشتراكي الذي يعادي الرأسمالية في تقاطع مع الصراع الايديولوجي الذي عرفته الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي–الاتحاد السوفياتي– والرأسمالي– الولايات المتحدة الامريكية.

فبعد نجاح الطبيب اليساري المؤمن بقدرة الاشتراكية على تحقيق مجتمع أكثر إنسانية لشعبه وفي احترام تام للدستور، وبالوسائل السلمية للتحول نحو المجتمع الاشتراكي، قام باتخاذ العديد من الإجراءات الشجاعة التي ضربت في العمق مصالح الرأسمالية الأمريكية داخل الشيلي من خلال الوقوف بجانب شعبه.

وتعتبر سياسية سلفادور أليندي في الحكم استمرار ا لما قام به الرئيس الشيلي السابق "إدواردو فراي مونتالفا" إبان فترة حكمه في الفترة ما بين 1964 و1970، حيث ركز مجهوداته على الجانب الاجتماعي للمواطنين من خلال استهدافه لقطاعات حساسة ومهمة من قبيل الصحة والتعليم وتوزيع الأراضي الفلاحية على من هم في حاجة لذلك، وحققت سياسته نسب مهمة من النجاحات.

أمام هذا الوضع لم تقف أمريكا مكتوفة الأيدي خاصة بعد أن اتضح لها أن الطبيب سلفادور أليندي أصبح يشكل تهديدا كبيرا لمصالحها داخل الشيلي، لكن في نفس الوقت لم تكن لها القدرة للطعن والتشكيك في مصداقية الحاكم الذي حمله شعبه الى الحكم في انتخابات ديمقراطية شفافة ونزيهة، هنا بدأت أمريكا بالتفكير في كيفية التخلص من هذا الطبيب المزعج، فكان لديها إثنان من السيناريوهات، الأول من الخارج وتمثل في ضغطها على المؤسسات المالية ومطالبتها بعدم تقديم قروض للشيلي وهذا ما جعل الوضع الاجتماعي يزداد تأزما استغلته الأحزاب السياسية المعارضة، وبدعم وتمويل من المخابرات الأمريكية نزلت للشارع في احتجاجات و إضرابات مفتوحة– اضرابات شاحنات لنقل وسائقي الحافلات–بالعاصمة سانتياغو، مما ساهم في تعميق الأزمة الاقتصادية التي أجبرت العديد من مساندي الرئيس التخلي عنه، أما السيناريو الثاني فكان من الداخل، حيث بدأت أمريكا تفكر بالقضاء على أليندي وذلك بالبحث عن صيد ثمين قادر على القيام بالمهمة الموكولة إليه بكل إتقان، وهي تدمير أحلام الشعب الشيلي، ونجحت في ذلك من خلال الحصول على الشخص

[1] - عبدالحي المودن، الحقيقة والمصالحة في امريكا اللاتينية، مقال منشور بتاريخ 6 مارس 2011، على الموقع التالي: http://ribatalkoutoub.com/?p=605

المناسب، والذي لم يكن سوى" أوغستو بينوتشي " قائد الجيش الذي استولى على السلطة بدعم أمريكي في 1973 بعد محاصرته للقصر الرئاسي بدباباته مطالبا الرئيس الشرعي بالتنحي والهروب خارج البلاد، لكن أليندي الذي ارتبط بهموم شعبه رفض العرض وتشبث بحقه الشرعي وارتدى الوشاح الرئاسي الذي ميز رؤساء الشيلي طيلة قرنين من الزمان، ليسقط شهيدا داخل القصر بكرامة العظماء.

3- حكم الديكتاتور أوغستو بينو تشي.

ولد أوغستو بينو تشي أوغارتا في والباريسو في 25 نونبر 1915، درس التعليم الابتدائي والثانوي في كلية القديس رفاييل وبعدها في معهد كويلوتا (الإخوة ماريست) وهم المبشرون الفرنسيون في والباريسو، وفي سنة 1933 دخل المدرسة العسكرية ليتخرج منها بعد أربع سنوات برتبة ملازم ثاني في المشاة، تزوج سنة 1943 وله خمسة أطفال، عاد للأكاديمية العسكرية ليواصل دراساته فيها، وانقطع عن الدراسة سنة 1948 بعدما اتجه لإخماد حالات التمرد في مناطق الفحم في لوتا.[1]

بعد حصوله على لقب ضابط رئيس هيئة الأركان سنة 1951 أصبح مدرسا بالأكاديمية العسكرية وفي نفس الوقت عمل أستاذ مساعد في أكاديمية الحرب، كما نشط في تحرير مجلة " تشين اجويلاس" وفي 1953 أرسل الى أريكا برتبة عسكرية عليا، وعين أستاذا في أكاديمية الحرب، وعاد الى سانتياغو عاصمة الشيلي لأجل منصبه الجديد، كما حصل على الباكالوريا ودخل كلية الحقوق.[2]

في سنة 1965 أرسل في مهمة عسكرية الى الإكوادور مع مجموعة من الضباط الشباب، فانقطع عن دراسته بالحقوق ليعوضها بدراسة الجغرافية السياسية والعسكرية والاستخبارات العسكرية، وبقي هناك في مهمته ثلاث سنوات ليعود بعدها للبلد ويعين قائد فوج إزميرالدا، وبسبب نجاحه عين رئيسا لثانوية تابعة لأكاديمية الحرب سنة 1963.

لقد تدرج بينوتشي في رتبه العسكرية بسرعة، ففي سنة 1968 سمي رئيس أركان الفرقة الثانية للجيش، وبعد سنة رقي لرئيس الأركان في العاصمة وحصل على رتبة عميد وقائدا لمقاطعة تاراباسا، وفي سنة 1971 رقي الى رتبة جنرال فوج وصار قائد حامية سانتياغو، وفي سنة 1972 أصبح رئيس هيئة الأركان ثم بعدها في غشت 1973 عين من طرف الرئيس سلفادور أليندي القائد الأعلى للجيش.

ابتداء من سنة 1973 وبتزكية من الرئيس سلفادور أليندي نفسه، أصبح بينوتشي يشغل منصب رئيس الحكومة دون أن يعلم أليندي حينئذ بان هذا الرجل هو الضلع الأمريكي الخفي الذي يعمل على تقويض سلطاته تدريجيا، ودون أن يعلم بأن هذا الحليف الجديد للولايات المتحدة

[1] - عمرو شيخ العرب، نهاية ديكتاتور...ديكتاتور افلت من حكم الشعب، آخر تحديث للمقال بالموقع هو: 2016/06/07، على الموقع التالي: http://www.alwasat.com.kw/ArticleDetail.aspx?id=18404

[2] - مقال منشور على الموقع الالكتروني باسم الموقع: https://www.marefa.org/%D8%A3%D9%88%DA%AF8

الأمريكية هو نفسه سيقتحم عليه قصره ذات يوم ويرديه قتيلا برصاصات مسدسه ليستكين جسده الذي رفض الخضوع لمطالب واشنطن وعملائها.[1]

وبعد قتل الرئيس المنتخب شعبيا وديمقراطيا، قام بأول إجراء هو حل البرلمان وتعليق العمل بالدستور، وعمل على تشكيل مجلس عسكري حاكم من الرجال المقربين له، كما قام بمحاصرة الأحزاب السياسية اليسارية التي شكلت دعما لسلفادور أليندي ومنعها من ممارسة أنشطتها السياسية، وحرص النظام العسكري على إسكات أي معارضة سواء بالقتل المباشر لأكثر من ثلاثة آلاف معارض من طرف الشرطة السرية و السجن والتعذيب، وعمل على مطاردة اليساريين في كل البلاد، وبدأت ظاهرة الاختفاء القسري تميز المرحلة، كما تم اعتقال آلاف المواطنين وإطلاق سراحهم بعد تعذيبهم، وهروب العديد من المواطنين للخارج مطالبين اللجوء السياسي خوفا من القمع أبرزهم الشاعر الحاصل على جائزة نوبل للسلام في الآداب **بابلو نيرودا**، والهدف من كل هذ الممارسات التسلطية كان هو اجتثاث جدور الشيوعية.

ونظرا لحدة الانتهاكات الجسيمة واتساع نطاقها سيتحرك المنتظم الدولي وستصرح الجمعية العامة للأمم المتحدة بوجود "ممارسات منظمة من التعذيب وسوء المعاملة والاحتجاز التعسفي"، على خلفية هذا الاعتراف تكون فريق خاص ضم خبراء دوليين وأعضاء من اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وسيكلف هذا الفريق الذي عرف ب " الفريق الخاص المعني بالشيلي" بمتابعة الوضع وإعداد تقرير مفصل عنه، وسينتهي بعد سنة من عمله الى تقديم توصية بضرورة قيام المجتمع الدولي بمحاكمة المسؤولين عن التعذيب، في ظل أجواء التحرك المبكر للمجتمع الدولي أصدر بينوتشي مرسوم عدد 2191 المتعلق بالعفو الذاتي على كل الموظفين والمسؤولين الذين ساهموا في استتباب الأمن وقيام الحكم العسكري، الأمر الذي حال دون محاكمة جرائم حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ حدوث الانقلاب العسكري، كما منح لنفسه وبعض الجنرالات الذي قادوا الانقلاب الحصانة البرلمانية.[2]

لقد تبنى الحاكم العسكري للشيلي توجها رأسماليا واضحا، واعتمد آليات اقتصاد السوق، وأعلن أنه يطمح لجعل الشيلي أمة من رجال الأعمال لا البروليتاريين، وأعلن إطلاق عصر الخصخصة، وألغى الحد الأدنى للأجور، وأبطل اتحاد حقوق العمال وعمل على خوصصة الصناعات الرسمية والبنوك، وخفض الضرائب على الأرباح. فهذه السياسات تؤكد بالملموس أسباب الانقلاب في الشيلي والتحالفات التي ساهمت فيه، والتي تضررت من سياسات سلفادور أليندي الاجتماعية خاصة تأميمه لمناجم النحاس الشيلية التي كانت خاضعة تماما لسيطرة الشركات الأميركية، والتي جعلت

[1] - معادي أسعد صوالحة، نشر في جريدة المساء يوم 07 - 09 – 2011، وعلى الموقع الالكتروني :https://www.maghress.com/almassae/140164

[2] - تجربة الشيلي في الكشف عن الحقيقة، شعبة القانون العام، مقال منشور بتاريخ 2010/03/24، على الموقع:http://www.blog.saeeed.com/2010/03/%D8%AA%D8%AC

الشيلي خارج السيطرة الأمريكية، فالانقلاب لم يكن الهدف منه الوصول للسلطة فقط وإنما تحطيم التنظيمات الاجتماعية والسياسية التي دعمت أليندي في محاولة لتجنب قيام نظام اشتراكي آخر في الشيلي مستقبلا، والهدف أصبح واضحا هو بناء اقتصاد ليبرالي في دولة ديكتاتورية[1].

لكن سياسة الديكتاتور التي اتبعها بدأت تمس مصالح مجموعته المقربة، وبدأ التصدع يظهر داخلها نتيجة تضارب المصالح وسياسة بينوتشي اتجاه بعضهم، وهذا ما جعلهم يشكلون تكتلا ضد سياسته الاقتصادية الرأسمالية والاقتصاد الحر الذي يتقاطع مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس الوقت ضرب لمصالح الاقتصاديين المقربين منه، ومما زاد من حدة التوتر ضده إعلان نفسه أنه الرجل الوحيد القادر على جعل بلد الشيلي بلدا لرجال الأعمال وليس للبروليتاريين، وأن قراراته أوامر لا رجعة فيها، وكان اعتماد بينوتشي المطلق على رجال الأعمال الأمريكيين هي من جرت عليه سخط المقربين ورجال الأعمال الشيليين خاصة بعد تصاعد الاحتجاجات.

كما أن هذه السياسات بدأت تخلق ردات فعل بين طبقات الشعب، فرغم أن طبقة الرأسمالية قد رأت في ذلك خطوة فعالة نحو الازدهار كونه أطلق لهم مجال الغنى والثراء، فإن الطبقة العمالية رأت ذلك تحديا لحقوقها التي يحفظها لهم الدستور، خاصة أن سياسته كانت مناقضة لسياسة سلفادور التي كانت تهدف تحقيق العيش الكريم لأبناء وطنه بعد تأميمه لكل الشركات الأمريكية، كل هذا أدى إلى حالة من السخط بين أفراد الشعب الذين شكلوا لبنات المعارضة من الحركات العمالية ابتداء من ماي 1983 و أخذت البلاد طريقها نحو المجهول.[2]

وفي شتنبر من سنة 1986 أقدمت المعارضة على محاولة فاشلة لاغتيال بينوتشي قامت بها **جبهة مانويل رودريغيز الوطنية**، ورغم نجاة الديكتاتور إلا أنه أصيب بجروح خفيفة، وقتل خمسة من حراسه الشخصيين العسكريين، وتوعد الديكتاتور معارضيه بردود عنيفة، وتجلى ذلك في جرائمه الوحشية التي أعقبت الإنقلاب عندما حول ملاعب كرة القدم بالشيلي الى سلخانات للعديد من المعتقلين والقتلى، وستبلغ جرائمه ذروتها عندما أعدم **خوسيه مانويل بارادا ومانويل غويريرو، وسانتياغو ناتيني** من طرف الشرطة العسكرية، وهذا ما دفع **الجنرال ميندوزا** الى تقديم استقالته خاصة بعد القرارات الرأسمالية المتوحشة للديكتاتور وتصاعد غضب الشارع.[3]

وعلى المستوى الخارجي كان بينوتشي قد جمد وقطع علاقاته الاقتصادية والسياسية مع كوبا التي ربطت علاقات متينة مع أليندي وكل من كانت تتبنى النظام الاشتراكي بما فيها الاتحاد السوفياتي،

[1] - هشام أبو زيد، قراءة في كتاب " التجربة الشيلية من بينوشيه الى الديمقراطية"، منشورة على الموقع الالكتروني:https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2016/1/15/
[2] - معادي أسعد صوالحة، مرجع سابق.
[3] - عمرو شيخ العرب، نهاية ديكتاتور- بينوتشيه ديكتاتور أفلت من حكم الشعب، مقال نشر بتاريخ 2016/06/07، على الموقع التالي:http://www.alwasat.com.kw/ArticleDetail.aspx?id=18404

وهذا فيه تأكيد على خدمة أجندة الرأسمال الأمريكي التي كانت مصالحها مهددة بالمد الاشتراكي في أمريكا اللاتينية.

غير أن التحولات والمتغيرات الدولية التي سيعرفها العالم نهاية الثمانينات–تفكك الاتحاد السوفياتي - وإلحاح الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة تلميع الصورة في التشيلي، قد دفع ببينوتشيه الى التخلي عن السلطة، وذلك في ظل دستور 1980 الذي ضمن من خلاله مصالحه، إذ نص على عدم انتقال قادة الجيش، كما يعطيه الإمكانية بعد التخلي عن منصبه العسكري أن يصبح عضوا في مجلس الشيوخ مدى الحياة، وهذا الأمر يخول له الحصانة البرلمانية التي تحول دون متابعته ومحاكمته أو اعتقاله بسبب الجرائم التي ارتكبها إبان سنوات حكمه للبلاد، وهو الشرط الذي فرضته الطغمة العسكرية للتخلي عن السلطة للمدنيين وتسمح بالانتقال الديمقراطي وذلك حتى لايتعرض للمحاسبة.[1]

إن الأحداث التي عرفتها الشيلي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتابعها بتأمل وهي ترى أحد رجالاتها يتساقط، خاصة بعد ضغوط الشركات على الإدارة الأمريكية بتقديم الدعم للرئيس للقضاء على المعارضة خوفا، على اعتبار أن نجاحها سيكلف شركاتهم الكثير، وبدأ الديكتاتور يعي بقرب نهايته الحتمية، خاصة بعد قرار المحكمة العليا ببطلان قرارات الرئيس كلها، ودعت الى إجراء انتخابات جديدة تسمح للمعارضة بالمشاركة فيها خاصة زعيمها " ريكاردو لاغورس " والذي سيفوز بها بأغلبية مطلقة التي فرضت على الديكتاتور بينوتشي بالتنحي على السلطة سنة 1990.

فالانقلاب العسكري للديكتاتور بينوتشي هو استمرار لمنهجية المؤسسة العسكرية بأمريكا اللاتينية عامة والشيلي خاصة، فمنذ استقلال الشيلي عن اسبانيا سنة 1818 وهي مستهدفة من تدخلات الجيش، ففي كل مرة كان يتدخل لتعليق الديمقراطية بالبلد لوقف المد الاحتجاجي المتصاعد والمطالب بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ويفسر ذلك الانقلابات المتتالية بدءا بالرئيس الثاني "**بيرناردو أويخينيس ريكلمي**" (1817- 1823) ثم انقلاب ثاني سنة 1829-1830، وآخر على الرئيس "**أرتوروأليساندري بالما**" (شتنبر 1924- يناير 1925) وآخر على "**خوان إستيبان مونتيرو رودريغيز**" سنة 1932، وفي كل مرة كان يتدخل الجيش لقمع أي تحرك شعبي أو تمرد كما كان يسميه.

[1]- الحسان بوقنطار، اعتقال بينوتشيه: بين حقوق الانسان واكراهات المصلحة. مقال منشور بتاريخ 27اكتوبر1998، على الموقع الالكتروني:https://www.albayan.ae/opinions/1998-10-27-1.1023478

المحور الثاني : المصالحة وتحقيق العدالة الانتقالية.

1 - نهاية الديكتاتورية وبداية عهد جديد

تبعا لدستور سنة 1980 الانتقالي الذي تم التصويت عليه بنسبة ./75 من الناخبين، قام الديكتاتور بتنظيم استفتاء غير ديمقراطي لصالحه كمرشح وحيد لضمان استمراريته في الحكم، لكن المحكمة العليا كان لها رأي آخر و قامت بإبطاله، ونظمت عملية الانتخاب والتصويت وحددت كل الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية، وقامت المعارضة بقيادة **ريكاردو لاغوس** بنشر إعلانات تحرض الناس على رفض الديكتاتور، فوجد بينوتشي نفسه مطالبا بالإجابة عن أسئلة تتعلق بالذين قتلوا وعذبوا واختفوا. في هذا الاستفتاء العام رفض الشعب بينوتشي بنسبة ./55 مقابل ./42 لصالحه[1]، وهذا ما فرض عليه الرحيل عن السلطة، وفي العام الموالي نظمت انتخابات رئاسية عامة فاز بها **باتريسيو أيلوين**. لكن رغم ترك بينوتشي للسلطة احتفظ بمنصب قائد الجيش كما نص على ذلك دستور 1980 الذي عدل إبان فترة حكمه، وكذا استمرار الجيش وتأثيره السياسي الأمر الذي لوحظ بشكل واضح من خلال احتفاظ الحرس القديم بمصالحه الاقتصادية والاجتماعية، وحضوره القوي في الخريطة السياسية للبلد، كذلك بقي بينوتشي عضو ا في مجلس الشيوخ على غرار الرؤساء السابقين للشيلي، وهذا ما مكنه من الاستفادة من الحصانة البرلمانية التي تجعله في منأى عن أي محاكمة أو متابعة، في ظل هذه المعطيات لم يكن من الممكن تحريك الملف داخل الشيلي، لكن اعتقاله في لندن بالمملكة المتحدة جعلت الحصانة تسقط عنه.

بعدما استقال بينوتشي من الجيش سنة 1998، وسفره الى بريطانيا من أجل العلاج ، لم يكن يعلم أن متاعبه ستبدأ من هناك بسبب مذكرة اعتقال أصدرها القاضي الإسباني **كارسون بالتزار** بتهمه ارتكابه لجرائم ضد إسبانيين مقيمين في الشيلي وضد شعب الشيلي، تنوعت بين القتل والتعذيب والاختفاء والإعدامات، باعتبارها جرائم ضد الانسانية.

فالقاضي **كارسون بالتزار** عرف بنزاهته وشجاعته، واشتهر في إسبانيا بمتابعته لقضايا عديدة وشائكة منها الحركة المناهضة للباسك، والتي كان يديرها بعض مسؤولي الشرطة، والمعروفة ب "الجال"، أو بمنع جريدة الحركة الانفصالية " إيتا "، أو بمتابعة وزير الداخلية في الحكومة الاشتراكية السابقة (قبل 1998).

لقد ارتكز القاضي "**كارسون بالتزار**" و زميله "**مانويل كارسيا كارتيسون**" في مطالبتهما لتسليم الديكتاتور بينوتشي قصد محاكمته، انطلاقا من مجموعة من المعطيات المتراكمة لديهما منذ بداية التحقيق سنة 1996 في شكاوي رفعتها مجموعة من الجمعيات الإسبانية والشيلية ضد انتهاكات حقوق

[1] - أوكستو بينوشيه، مقال منشور على الموقع التالي: https://www.marefa.org/%D8%A3%D9%88%DA%AF%D9%88%D8%

الانسان في عهد الرئيس السابق بينوتشي، ويتعلق الأمر باختفاء أكثر من 80 إسبانيا، من بينهم ديبلوماسي تم اغتياله سنة 1976، إضافة التحقيق مع شبكة كان يقودها البوليس السري والتي تضم أجهزة للشرطة في مجموعة من دول أمريكا الجنوبية (البرازيل، الأرجنتين، البارغواي ...) كانت مهمتها تصفية المعارضين السياسيين خارج هذه الدول.[1] وقد اعتبر القاضي أن الجرائم التي ارتكبها الديكتاتور ضد الإنسانية يمكن أن يحاكم عليها في أي دولة في العالم خارج بلده، لذلك بقي رهن الإقامة الإجبارية في لندن. وقد وجه القاضي "**بالتزار كارسون**" لبينوتشي ثلاث تهم ثقيلة هي ارتكاب جريمة الإبادة ضد شعبه، وممارسة الإرهاب في حق كل معارضيه، ثم التحريض على التعذيب.

لكن دولة الشيلي اعتبرت أن إجراءات المتابعة المتخذة من طرف القضاء الإسباني ضد الجنرال "بينوتشيه" تدخلا في شؤونها الداخلية، حيث رأت أنه اذا كان الأمر يستوجب محاكمة هذا الجنرال لارتكابه الجرائم الدولية، فإن ذلك من اختصاص محاكمها الجزائية الداخلية، وليس من اختصاص أي محكمة أجنبية، كون الأمر يتعلق بجرائم مرتكبة ضد الحقوق الأساسية للإنسان في الشيلي، وبالتالي تكون المحاكم الشيلية صاحبة الاختصاص في محاكمته.[2] ومن هنا يتبين لنا أن الحصانة الشخصية للرؤساء وغيرهم من أصحاب المناصب الرفيعة في دولهم لهم حصانة مطلقة أمام القضاء، ولا يوجد استثناء في العرف الدولي حتى في حالة اقتراف الجرائم الجسيمة.[3] وهذا يضرب في العمق مبدأ عدم الإفلات من العقاب الذي يعتبر أحد أهم آليات منظومة العدالة الجنائية الدولية.

لكن وبحكم "**اتفاقية مناهضة التعذيب**" المصادق عليها من طرف الشيلي وبريطانيا، ألحت بريطانيا على إسقاط الحصانة الرئاسية عليه، وأصدر القضاء حكما بتسليمه للقضاء الاسباني، لكن مرضه وفقدانه للأهلية العقلية عجلت بالإفراج عليه والعودة لوطنه في مارس من سنة 2000.

وبالرغم من ذلك لم يتوانى الضحايا ومحاموهم في رفع الشكاوى ضد بينوتشيه والمطالبة بإسقاط الحصانة عنه، من أجل التمكن من محاكمته عن الجرائم التي اقترفها إبان حكمه الدموي، وقد استطاعت المطالب المتزايدة من طرف الضحايا برفع الحصانة عليه والموجهة للحكومة الشيلية، الى مراجعة القوانين الداخلية الخاصة بالعفو الجنائي و إعادة تفسيرها لتتماشى مع القوانين الدولية الخاصة بالتهم الجنائية التي لا تسقط بالتقادم، وهو ما أدى الى رفع الحصانة عليه سنة 2004. ليبدأ التحقيق معه بتهم ثقيلة لكن الموت كان رحيما به ليفارق الحياة سنة 2006[4]، في حين تمت محاكمة

[1] - الحسان بوقنطار، مرجع سابق.

[2] - ميلودي نصيرة، مبدأ عالمية القضاء الجنائي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص القانون الدولي لحقوق الانسان، السنة 2013، جامعة اكلي محند اولحاج- البويرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 46.

[3] - ماهر أسامة ناصر مسعود، حصانة رؤساء الدول امام المحكمة الجنائية الدولية- دراسة تحليلية – رسالة ملحقة للحصول على درجة الماستر في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الازهر، غزة، السنة 2016، ص 53.

[4] - القباقبي عبدالاله، المساءلة الجنائية في العدالة الانتقالية، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 11 مارس 2018، ص 64، الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=52887

عناصر من الجيش الذين قدموا اعترافات رسمية بمسؤوليتهم عن الجرائم الدموية التي ارتكبت في حق الإنسانية بالشيلي .

وهكذا انتصر النضال الجماهيري على الديكتاتورية، وانضمت الشيلي لخارطة الدول الديمقراطية بأمريكا اللاتينية بجانب البرازيل والأرجنتين، أما صفحة الديكتاتور طويت بعد توقيفه في بريطانيا بناء على مذكرة إتهام اسبانية، وقد استعدت المحكمة العليا في الشيلي لمحاكمته بالفعل، إلا أن جهودا بذلت لتعطيل هذه المحاكمة حتى وفاته دجنبر 2006[1].

وقد شكل فوز الرئيس باتريسيو أيلوين في الانتخابات الرئاسية بالشيلي بداية مرحلة جديدة، مرحلة المصالحة والانتقال الديمقراطي ومداواة جراحات الماضي الأليم التي ارتكبها الديكتاتور بينوتشي، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال اختيارات مؤسساتية، حيث أمر بتشكيل "لجنة الحقيقة والمصالحة" سنة 1990، للبت في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الفترة التي حكم فيها الديكتاتور العسكري بهدف تطبيق العدالة الانتقالية.

إن تطبيق سياسات العدالة الانتقالية لا تجلب بالضرورة المصالحة الوطنية، ولكن يمكنها أن تقدم خارطة طريق لبناء مستقبل أفضل، وفق ذلك فإن إيقاع عملية العدالة الانتقالية يختلف من دولة لأخرى، ويعتمد كثيرا على الظروف الخاصة بكل بلد، حيث يمكن أن تختلف نقط البداية اختلافا جذريا. ففي اليونان والعراق والأرجنتين مثلا كانت أحكام الإعدام نقطة البداية، ولكن الشيلي والبيرو وجنوب أفريقيا تم البدء بالمصارحة بالحقيقة، والهدف الأساسي كان هو معالجة قضايا المساءلة والحقيقة والإصلاح والتعويضات.[2]

كما أن العدالة الانتقالية هي عملية سياسية في الأساس، ترتكز على تظافر جهود الساسة وناشطي حقوق الإنسان والمجتمع المدني، فضلا عن مساعدة المنظمات الحكومية والجماعات الدولية، وصارت لها مرتكزات معروفة تتأسس على الحق في معرفة الحقيقة عبر تأسيس لجان الحقيقة، وتحقيق العدالة للضحايا والتعويض الفردي والجماعي، وإصلاح مؤسسات الدولة التي غالبا ما ترتبط بها الشبهات أثناء الانتهاكات وذلك ضمانا لعد م تكرارها مستقبلا[3].

[1] - هيثم أبو زيد، التجربة الشيلية من بينوتشيه الى الديمقراطية، مقال منشور على الموقع التالي: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2016/1/15/%D8%A7%D9%

[2] - عبدالكريم عبداللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، سلسلة أطروحات جامعية، مركز القاهرة لراسة حقوق الانسان، القاهرة، السنة 2013، ص 9 و 10.

[3] - Céline Guilleu, Justice transitionnelle et transition démocratique dans les pays arabes : politique, histoire et mémoire, Published on Monday, September 17, 2018 by, p 11. https://calenda.org/465509?formatage=print&lang=en

الصورة رقم 2 : للرؤساء الذين تعاقبوا على حكم الشيلي في الفترة من 03 نونبر 1973 الى 11 مارس 1994 .

سلفادور أليندي غوسينز، رئيس الشيلي 29 المنتخب من 3/ 1970/11 الى 1973/9/11

أغوستو بينوتشي الرئيس 30 للشيلي بعد انقلاب عسكري من 1973/9/11 الى 1990/3/11

أيلوين باتريسيو رئيس منتخب 31 للشيلي من 1990/3/11 الى 1994/3/11

وتحقيق العدالة الانتقالية لا يمكن أن يكون إلا من داخل لجان قانونية رسمية، تساهم في الكشف عن حقائق الماضي الأليم والحقوق المنتهكة في مرحلة الصراع السياسي، على اعتبار أن كل القوانين والاتفاقيات الدولية تؤكد على حق الأفراد في معرفة الحقيقة والحصول على كل المعلومات حول الانتهاكات التي وقعت في الماضي، حيث تعمل هذه اللجان بالاتصال بالضحايا لفهم ما وقع في الفترة التاريخية المعنية بالدراسة، لمعرفة سياقاتها في أفق تقديم الحقائق والكشف عنها وايصال صوت معاناة الضحايا الذي ظل لزمن طويل خافتا ومختفيا عن العموم.

إن لجنة الحقيقة والمصالحة التي دعا رئيس الشيلي الى تشكيلها لم تمنح لها أية صلاحية للمحاكمة أو إدانة أحد، وهذا ما جعل اختصاصاتها مقيدة. فبمجرد الحديث عن الحقيقة والمصالحة يوحي على أنها لن تنصف الضحايا مادام عدم الإفلات من العقاب مغيبا في صلاحياتها. ومادام هناك إقرار بوجود ضحايا وانتهاكات، يطرح السؤال حول من ارتكبها، ووجود الضحايا يستلزم وجود آلية لمحاسبة من ارتكب هذه الانتهاكات، بعد ذلك يمكن الانتقال الى المصالحة، وهذا الحق لا يملكه إلا من تعرضوا لويلاتها من طرف من لازالوا مجهولي الهوية، ولم يتم الكشف عن تفاصيل الجرائم المرتكبة، وهذا يستفز الضحايا الذين يأملون في عدالة منصفة لقضاء دولتهم بعد رفض القضاء الدولي بدعوى الحفاظ على السيادة والكرامة الوطنية. فالحديث عن الحقيقة والمصالحة يعني بالضرورة إعطاء الأسبقية للحقيقة.[1]

إذن فتحقيق المصالحة الوطنية تعد أحد أهم ركائز العدالة الانتقالية، بعد أي تغيير يحدث في نظام الحكم بالبلد، وتعني في أبسط معانيها عملية للتوافق الوطني على أساسها تنشأ علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح وإزالة آثار صراعات الماضي ومخلفاته من خلال

[1] - العدالة الانتقالية، مقال منشور على موقع المعرفة، https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%

آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات التي وضعتها المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان والتي تم اختزالها في أربعة مداخل أساسية وهي : تقصي الحقائق، الدعاوي القضائية، التعويضات وإصلاح مؤسسات الدولة.[1]

2 – <u>لجنة الحقيقة والمصالحة بالشيلي</u>

تعتبر الرغبة في العيش المشترك داخل الدولة الديمقراطية وبمؤسسات دستورية تحكمها قوانين، أفضل من النزعة في الانتقام من ماضي عرف انتهاكات خطيرة مست حقوق الإنسان، وهذا ما سارت عليه كل الدول التي سلكت نهج العدالة الانتقالية للتصالح بين الدولة ومواطنيها، ضمن واقع جديد يتعايش فيه الجميع، مما شجع الدول على خلق لجان تختص بالكشف عن هذا الماضي المنتهك حقوقيا، وتعتبر دول أمريكا اللاتينية المبادرة في تشكيل هذه اللجن التي اتخذت أسماء عديدة مثل لجان الحقيقة، أو لجان الحقيقة والمصالحة، أو الانصاف والمصالحة وغيرها من التسميات.

ويعتبر إنشاء لجن الحقيقة تحديا كبيرا، لأن من شأنها أن تعمل على إنشاء أجهزة تحقيق قوية لكشف كل الحقائق المتعلقة بالعنف الذي ترتكبه جهات تابعة للدولة أو جهات غير تابعة لها. والتي كثيرا ما تتعرض للإنكار أو الإخفاء أو سوء الفهم، ولذلك يعد التعلم من دروس الماضي درسا بالغ الأهمية، وكما يقول الكاتب الأمريكي فوكنر" **الماضي ليس ماضيا أبدا، إنه يعيش معنا**". فلابد من التعلم من الماضي من أجل إحداث التغيير اللازم لمنع وقوع الانتهاكات في المستقبل، والاعتراف بالضحايا وما كابدوه من المحن.[2]

فالكشف عن الحقيقة يبقى من أولويات اللجن التي يعهد لها بهذه المهمة قصد تحقيق المصالحة المجتمعية، لأن في غيابها لا يمكن تحقيق العدالة الانتقالية التي تصبو لها المجتمعات الدولية التي خرجت من وضع الحروب والصراعات السياسية الى وضع التعايش والانتقال الديمقراطي وتحقيق دولة الكرامة والعدالة الاجتماعية، وفي تفسير بحث الانسان عن الحقيقة يقول الفيلسوف هيجل " .... وسوف يظل البحث عن الحقيقة يوقظ حماسة الانسان ونشاطه ما بقي فيه عرق ينبض وروح تشعر".

لقد كان الحق في معرفة الحقيقة بشأن الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني موضع اعتراف تدريجي في الصكوك الدولية، كما في التشريعات الوطنية وفي السوابق القضائية الداخلية والدولية. والحق في معرفة الحقيقة وثيق الصلة بحقوق أخرى من

[1] - الحقيقة مقابل العفو...عدالة ناقصة تؤسس لانتماء وطني جديد، مقال منشور بتاريخ 28 نونبر 2016. http://www.aleqt.com/2016/11/28/article_1105760.html

[2] - رضوان زيادة، العدالة الانتقالية كمدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية، مقال منشور بتاريخ 18/12/ 2011 على الموقع الالكتروني: http://www.scpss.org/libs/spaw/uploads/files/Arabic%20Content/Reports/12-18-2011

حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الوصول الى العدالة والحق في اللجوء الى سبيل انتصاف فعال والحق في الجبر والحق في الوصول على معلومات موضوعية[1] .

وتعتبر الشيلي من الدول التي سعت الى تحقيق العدالة الانتقالية من خلال الكشف عن الحقيقة لتحقيق المصالحة الوطنية، إذ دعا رئيس الدولة المنتخب أيلوين باتريسيو الذي أعقب حكم الديكتاتورية، وبمقتضى مرسوم رئاسي صدر في 25 أبريل 1990 الى تشكيل لجنة رسمية للتحقيق في الماضي الأليم الذي عانى منه شعب الشيلي إبان حكم بينوتشي، والكشف عن الحقيقة التي انتظرها الشعب خاصة الضحايا وأسرهم، على اعتبار أن معرفة الحقيقة تساهم في تحقيق المصالحة للوصول إلى تحقيق العدالة. وأطلق على هذه اللجنة اسم " **لجنة الحقيقة والمصالحة** " عهد لها أمر التحقيق في الفترة التاريخية الممتدة من 11 شتنبر سنة 1973 الى 11 مارس سنة 1990، خاصة حالة الاختفاء والاعتداء خارج نطاق القانون والتعذيب والوفيات المرتبطة بهذه الانتهاكات والناتجة عن ممارسات ارتكبت بمبررات سياسية.

وتتكون لجنة الحقيقة والمصالحة حسب المادة الثالثة من مرسوم 335 الخاص بإنشاء هذه اللجنة من ثمانية أعضاء بانتماءات وتوجهات مختلفة، من الرئيس " **راؤول ريتيج جيسين** " الذي كانت له مسؤوليات دبلوماسية- سفير- في عهد حكم سلفادور أليندي ومحاميا وهو أكبرهم سنا، ومنهم من عانى النفي والاعتقال في عهد الحكم العسكري "خوسيه زالاكيت ضاهر" وهو حقوقي، كان أصغرهم سنا، ويعتبر اليوم من اشهر الخبراء في مجال العدالة الانتقالية في العالم، وآخرون تحملوا مسؤوليات مختلفة هم: خايمي كاستيو فيلاسكو، خوسيه لويس سيبا إغانيا، مونيكا خيمينيز، لورا نوفوا فاسكيز، خوسيه زالاكيت ضاهر، يكاردو مارتن دياز، غونزالو فيال كوريا. وعلى مستوى الجنس نجد امرأتين في اللجنة هما "مونيكا خيمينيز" و " لورا نوفوا فاسكيز" مقابل ستة رجال.

[1] تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، تنفيذ قرار الجمعية العامة60/251 المؤرخ 2006/03/15،المعنون " مجلس حقوق الانسان. مأخوذ من موقع الامم المتحدة، https://undocs.org/ar/A/Res/60/251

الصورة رقم 3 :أعضاء لجنة الحقيقة والمصالحة التي دعا الرئيس السابق للشيلي باتريسيو أيلوين الى تشكيلها للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان إبان حكم الديكتاتورية العسكرية في الفترة ما بين 11 شتنبر 1973 و 11 مارس 1990 .

راؤول ريتيج

خايمي كاستيو فيلاسكو

خوسيه لويس سيا إغانيا

مونيكا خيمينيز

لورا نوفوا فاسكيز

خوسيه زالاكيت ضاهر

ريكاردو مارتن دياز

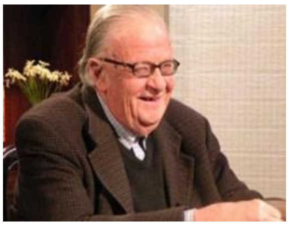

غونزالو فيال كوريا

وقد أعطيت أوامر للجنة الحقيقة والمصالحة في التحقيق بخصوص حالات القتل التي تجاوز عددها الألفين قتيل في عهد الحكم العسكري، إضافة لحالات الاختفاء والمهجرين.

وتم تحديد أهداف معينة تعمل عليها اللجنة والتي يمكن اختزالها في النقط التالية:

- ✓ رصد قدر الإمكان الانتهاكات الخطيرة التي مست حقوق الانسان.
- ✓ جمع كل الأدلة التي ستساعد على وضع قائمة بأسماء الضحايا ومصيرهم ومكان تواجدهم.
- ✓ توصية بالتعويضات لعائلات الضحايا.
- ✓ توصية باتخاذ التدابير القانونية والإدارية التي تسمح بعدم تكرار مثل هذه الانتهاكات في المستقبل[1].

كما أن المادة الرابعة من المرسوم المؤسس حددت المهام المسندة لها، حيث عملت على :

- ✓ تلقي الأدلة المقدمة لها من الضحايا المزعومين، أو ممثليهم أو الأقارب خلال الفترة الزمنية المحددة لها.

[1]- United states Institute of peace, Report of the Chilean national commission on truth and reconciliation, https://www.usip.org/sites/default/files/resources/collections/truth_commissions/Chile90-Report/Chile90-Report.pdf

• صور أعضاء لجنة الحقيقة والمصالحة بالشيلي ماخوذة من مواقع الكترونية مختلفة.

- ✓ جمع وتثمين المعلومات من منظمات حقوق الانسان الشيلية والدولية، حكومية أو غير حكومية، سواء بمبادراتها أو عند تلقيها طلب في نطاق اختصاصاتها.
- ✓ القيام بأكبر قدر من التحقيق لأنه قد يحدد ما هو مناسب لإنجاز مهمتها بما في ذلك طلب التقارير والمستندات أو الأدلة من الحكومة والسلطات.
- ✓ إعداد تقرير على أساس الأدلة التي تم جمعها كتعبير عن استنتاجات اللجنة في توافق مع صدق ضميرها وضمير أعضاء اللجنة.
- ✓ تحل اللجنة تلقائيا من نفسها بعد تقديم تقريرها الى الرئيس الذي سيقوم بدوره بعرضه على الشعب، واعتماد القرارات والمبادرات التي سيعتبرها مناسبة، وبذلك تنتهي مهمة اللجنة[1].

لقد اشتغلت اللجنة لمدة تسعة أشهر وأصدرت تقريرها الذي أصبح مشهورا كأول تقرير عن على حالات الاختفاء القسري تصدره لجنة تحقيق وطنية، ورغم اعتباره شهادة رئيسية عن حجم الانتهاكات ووثيقة تاريخية، فان النتائج الأولية التي توصلت إليها ظلت موضوع تحفظ خاصة من جهة الضحايا وعائلاتهم، خاصة وأن السعي الدائم وراء محاكمة الجناة ظل يطبع التجربة الشيلية، الذي اعتبرته يقدم حقيقة جزئية ولا يرقى الى مستوى رغبتهم في معرفة ملابسات الانتهاكات بخصوص مبدأ تعويض الضحايا وأسرهم، وقد اقترحت لجنة الحقيقة والمصالحة ثلاثة أنواع للتعويضات ضمن التوصيات الصادرة عنها وهي[2]:

- ✓ تعويضات رمزية تستهدف رد الاعتبار.
- ✓ تعويضات ذات طبيعة قانونية وادارية لحل القضايا المرتبطة بالوفاة (إرث، نيابة قانونية عن القاصرين أبناء الضحايا).
- ✓ تعويضات المساعدة والتأهيل الاجتماعي والرعايتين الصحية والتعليمية.

كما أن اللجنة لم تقف عند هذا الحد بل واصلت أعمالها للتحقيق في الانتهاكات والعمل على تطوير معايير تعويض الضحايا، وهذا ما فرض إصدار قانون ثاني بموجبه تم إنشاء هيئة وطنية أطلق عليها اسم" المؤسسة الوطنية لجبر الضرر"، ركزت مهامها حسب قانون تشكيلها على ما يلي:

- ✓ تنسيق وتفعيل التوصيات الصادرة عن اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة.
- ✓ تحديد أماكن اختفاء الأشخاص المختطفين والذين لم يتم العثور على جثتهم.
- ✓ التحقيق في حالات الأشخاص الذين لم تستطيع اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة القطع في أوضاعهم ومن ثم معالجتها.

[1] - United states Institute of peace, Report of the Chilean national commission on truth and reconciliation, https://www.usip.org/sites/default/files/resources/collections/truth_commissions/Chile90-Report/Chile90-

[2] - تجربة الشيلي في الكشف عن الحقيقة، موضوع منشور بتاريخ 2010/03/20 على الموقع الالكتروني: www.blog.saeeed.com

فالتقرير الرسمي للجنة الحقيقة والمصالحة تمحور في عمله حول هدفين أساسيين هما الحقيقة أولا ثم المصالحة ثانيا، وعملها كان هو التوصل الى فهم شامل لحقيقة ماذا حدث في تلك الفترة، لأنه كان من الضروري القيام بذلك للكشف عن الحقيقة لتحقيق المصالحة بين الشيليين.

وقد توصلت اللجنة من خلال تقريرها العام المقدم الى السلطات الحكومية الى تحديد 2279 ضحية، مقسمة بين ضحايا حقوق الانسان 2115 ضحية و164 ضحية العنف السياسي، وتم تسجيل 641 حالة ضمن الحالات العالقة، و استبعاد 508 حالة لا تتناسب مع التفويض الذي من أجله أنشئت اللجنة. والشكل التالي يوضح لنا القرارات النهائية التي أقرتها اللجنة.

الشكل رقم 1 : يوضح قرارات لجنة الحقيقة والمصالحة فيما يخص الضحايا.

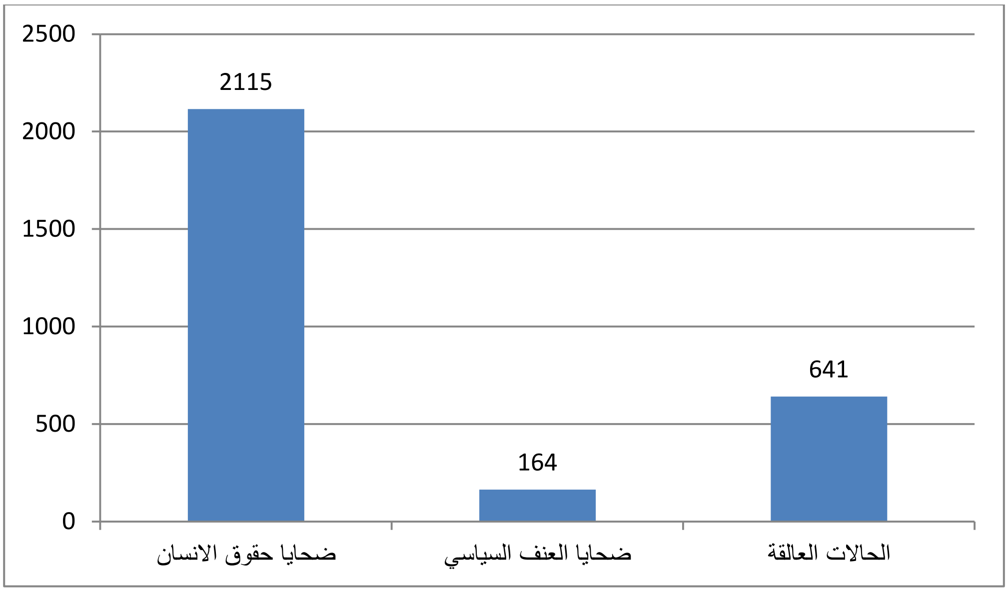

وفيما يخص ضحايا القتل فقد تم الوقوف على حالة 59 قتيلا (2.8./.) خلال الحرب، و 93 قتيلا(4.4./) أثناء الاحتجاجات و 101 قتيلا (4.8./.) أثناء مغادرة البلاد، وحالات قتل أخرى وصل عددها الى 815 قتيل (38.5./.) أي المجموع 1068 قتيلا بنسبة (50./.)، أما حالات الاختفاء القسري فوصلت حسب تقرير اللجنة الى 957 حالة بنسبة (45.2./.) وحالات قتل لأشخاص كانوا مختفون وصلت إلى 90 حالة بنسبة (4.3./.) أي ما مجموعه 1047 حالة قتل بنسبة 50./. بسبب الاختفاء القسري، وإذا ما أضفنا ضحايا القتل الناتج عن الاختفاء القسري والحالات الأولى سنتحصل على ما مجموعه 2115 قتيلا كما أكدته اللجنة بنسبة مئوية (100٪).

كما اعتبرت اللجنة أن العديد من حالات القتل يمكن تصنيفها في خانة الأعمال الإرهابية بسبب وضع متفجرات في أماكن عمومية، أو القيام بهجومات عشوائية على المواطنين. فطرق القتل كانت عديدة ومتنوعة، منها استخدام القوة غير المبررة للقتل، إساءة استخدام السلطة التي يمكن أن تؤدي

الى الموت، التعذيب المؤدي الى القتل، كما أن هناك حالات أخرى من قبيل الهجمات على الحياة الخاصة للمواطنين .

كما سجلت عمليات قتل كثيرة بسبب دوافع سياسية أو باعتناق أفكار سياسية والذي استهدف قادة الأحزاب السياسية والنقابات وطلاب الجامعات والمدارس الثانوية ثم منظمات الأحياء.. وكل هؤلاء كانوا أعضاء في أحزاب سياسية أو متعاطفين مع سلفادور أليندي الذي كان يتبنى الأفكار الاشتراكية.

الشكل رقم 2 : يوضح الضحايا حسب الانتماءات السياسية

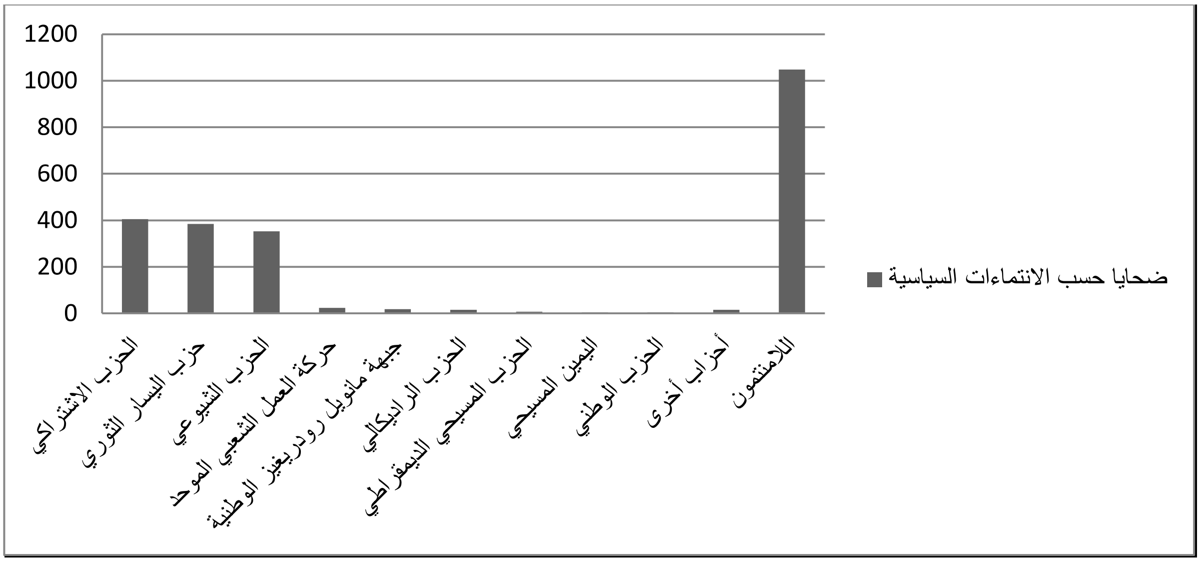

إن قراءة أولية للمبيان الخاص بالضحايا حسب الانتماءات السياسية يظهر أن النظام الديكتاتوري لبينوتشي أستهدف غالبية الأحزاب السياسية، وهذا فيه رسالة موجهة للحياة المدنية السياسية تقول أن هناك قوة واحدة لا علو فوقها وهي المؤسسة العسكرية، كما يمكن تسجيل ملاحظة ثانية هي أن أكثر الأحزاب استهدافا هي تلك التي تحمل الأيديولوجية الاشتراكية، وهذا كان يشكل للديكتاتور تهديدا لنظامه في الوقت التي كانت أمريكا اللاتينية تعرف انتشارا للمد الاشتراكي في إطار الصراع الثنائي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وهو تحد كبير للولايات المتحدة الأمريكية داخل قلعتها. فالإحصائيات تشير الى أن أكبر عدد الضحايا تم تسجيلهم في ثلاث أحزاب هي الجزب الاشتراكي ب450 قتيلا، وحزب اليسار الثوري ب384 قتيلا، والحزب الشيوعي ب 353 قتيلا. وهناك عدد كبير من ضحايا القتل مجهولي الإنتماء السياسي.

أما الضحايا حسب الحالة العائلية فقد تم تسجيل 960 ضحية بدون زواج بنسبة مئوية 42.1٪، والمتزوجون 1172 ضحية بنسبة مئوية ٪ 51.5، والأرامل 12 ضحية بنسبة مئوية 0.5٪، وضحايا غير محددة هويتهم 135 بنسبة مئوية 5.9٪ .

وحسب السن فقد وقف التقرير على أن أكبر فئة عمرية تم استهدافها هي المتراوحة سنها بين 21 سنة و40 سنة بما مجموع 1356 ضحية بنسبة مئوية وصلت الى 67.4٪ ، وحتى الأطفال لم يسلموا من ديكتاتورية النظام العسكري حيث وصل عدد ضحاياهم الى 318 ضحية بنسبة مئوية وصلت الى 13.9٪، إضافة الى الشيوخ الدين فاق سنهم 75 سنة، وهناك حالات سجلت غير معروف سنها.

ومن حيث الضحايا حسب الجنسيات فقد سجلت اللجنة في تقريرها ما يقارب عشرون جنسية (20 جنسية) تم قتل ضحاياها فوق الأراضي الشيلية إبان حكم الديكتاتورية العسكرية. فاذا كانت الشيلي لوحدها سجلت 2228 حالة بما مجموعه 97.76٪، فالباقي موزع خاصة بين دول اسبانيا والأرجنتين والإكوادور والأورغواي وأمريكا الشمالية والبرازيل وبوليفيا وفنزويلا...

وحسب الجنس فتم تحديد الضحايا بصفة عامة في الذكور ب 2153 بنسبة مئوية 94.5٪ والإناث ب 126حالة بنسبة مئوية 5.5٪. أي أن مجموع عدد الضحايا كما أقرت بذلك لجنة الحقيقة والمصالحة هو 2279 ضحية، والشكل التالي يوضح لنا إحصائيات الضحايا حسب الجنس.

الشكل رقم 3 : للضحايا حسب الجنس بالشيلي سنوات النظام العسكري

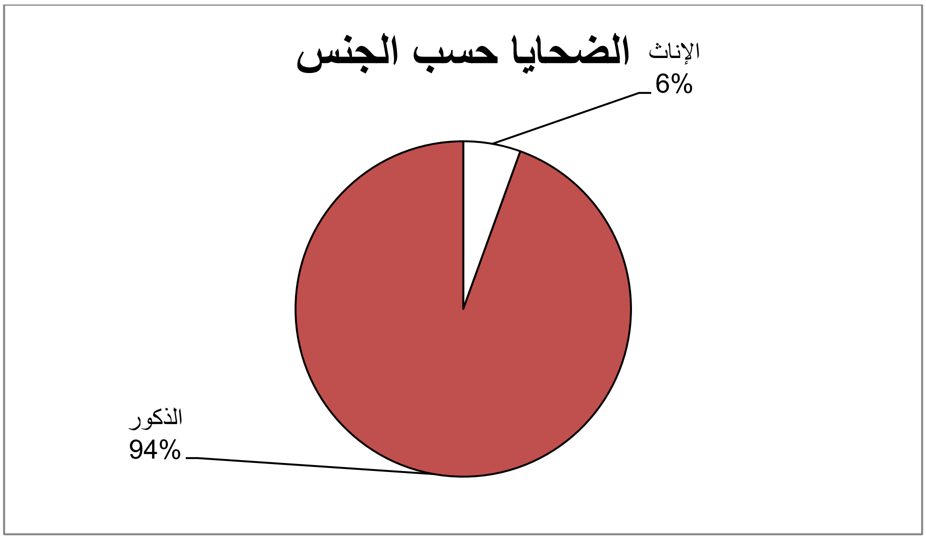

هذه كانت خلاصات لجنة الحقيقة والمصالحة حول ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقو ق الانسان بالشيلي في الفترة التي حددت لها من 1973/09/11 الى 1990/03/11 إبان الحكم العسكري المطلق، من أجل دراستها وإنجاز تقرير حولها، بهدف للكشف عن الحقيقة، على اعتبار أن الحقيقة تجلب قدرا من التطهر الروحي الإنساني للفرد وللمجتمع، وتشكل عنصر ردع وتصدي للانتهاكات، ويمكن ترجمة هذه الحقيقة من خلال عدة صيغ أهمها الإدلاء بالشهادات، والهدف منها رد الاعتبار الى الضحايا والمساهمة في تعزيز العدالة الانتقالية والعمل على توفير مرتكزات المصالحة الوطنية للانتقال الى مرحلة الدولة الديمقراطية بمؤسسات دستورية.

لكن فيما يخص حالات الاختفاء القسري، فالشيلي لم تعترف رسميا إلا ب 3179 حالة اختفاء قسري، ضمت إحصائيات "لجنة الحقيقة والمصالحة" وكذا إحصائيات "المؤسسة الوطنية للجبر والمصالحة"، هذه الأخيرة التي أقرت ب 123 حالة اختفاء قسري و 776حالة اعتبرتها إعدام خارج القانون. وفي شأن التعويض دعت الهيئة الوطنية للجبر والمصالحة الى إحداث معاش تعويض على شكل منحة شهرية تقدم لأقرباء الضحايا (الزوجة، الأم، الأبناء دون الخامسة والعشرون من عمرهم او المعاقون).[1]

وتسعى برامج جبر الأضرار الى توفير سبل الانتصاف عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الانسان عن طريق تقديم مجموعة من المزايا المادية والرمزية للضحايا. ويمكن لسبل جبر الأضرار أن تتضمن التعويض النقدي، أو الخدمات الطبية والنفسية، أو خدمات الرعاية الصحية، أو الدعم التعليمي، أو إعادة الأملاك لأصحابها أو تعويضهم عن فقدانها، الى جانب الاعتذارات الرسمية العلنية وغيرها من أشكال جبر الأضرار[2]. كما أنه ينبغي أن يكفل لضحايا تلك الانتهاكات حسب الاقتضاء وبما يتناسب مع جسامة الانتهاك وظروف كل حالة، الجبر التام والفعال وفق ما تنص المبادئ من 19 الى 23 لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، وخصوصا في شكل رد الحق والتعويض وإعادة التأهيل وعدم التكرار[3].

وتعتبر الشيلي بجانب الأرجنتين من أنجح التجارب فيما يخص من نفذ برامج جبر الضرر انطلاقا من تدابير شاملة، فبجانب التعويض المالي تم التركيز على نظام الرعاية الصحية للناجين من جحيم التعذيب و أسرهم، حيث استطاعت التعويضات المقدمة بسخاء أن تحسن حياة الضحايا وتعالج البعض منهم من أثار تلك الانتهاكات المرتكبة في حقهم.

لقد استثمرت الشيلي نحو 3.2 مليار دولار أمريكي في التعويضات وشملت ما يقارب 2253 ضحية من ضحايا الاختفاء القسري والقتل، و38.245 ضحية من ضحايا السجن السياسي والتعذيب وعدد كبير من ضحايا الفصل السياسي من الخدمة المدنية أو الشركات العامة.[4] فجبر الضرر هو إقرار بالمسؤولية وبالتالي يشكل أحد آليات العدالة الانتقالية التي تطمح الشيلي الى تحقيقها من خلال المصالحة بين الدولة والمجتمع.

ولتزكية مبدأ التعويضات أصدر الرئيس "أيلوين باتريسيو" قانون رقم123/19 حدد من خلاله المساعدات التي أقرتها مؤسسة التعويضات والمصالحة وقسمت على الوجه التالي:

---

[1] تجربة الشيلي في الكشف عن الحقيقة، مرجع سابق.
[2] - نهج الامم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية، مذكرة توجيهية أعدها الأمين العام للأمم المتحدة، مارس 2010، ص 12 و 13. الموقع الالكتروني: http://sl4c.org/ar/wp-content/uploads/2016/03.نهج-الأمم-المتحدة-في-العدالة-الانتقالية/pd
[3] تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، مرجع سابق، ص 7.
[4] تقرير البرامج للمركز الجولي للعدالة الانتقالية: جبر الضرر، منشور بتاريخ 2013/05/27، على الموقع الالكتروني التالي: https://www.ictj.org/ar/news/ictj-program-report-reparative-justice

- 40٪ من الراتب (215 دولار) للأزواج.
- 30٪ أي 161 دولار لوالدة الضحية أو للوالد في حالة غيابها.
- 15٪ أي 80 دولارا لكل من أبناء الضحية حتى بلوغهم سن الخامسة والعشرين أو مدى الحياة إن كانوا معاقين.
- 15٪ أي 80 دولارا لوالد أو والدة أي من أبناء الضحية في إطار الزواج العرفي حتى بلوغ الأبناء سن الخامسة والعشرين أو مدى الحياة إن كانوا معاقين.

وتلقت الأسر أيضا مبلغا يصرف دفعة واحدة يوازي مقدار سنة من الراتب الشهري أي حوالي 6500 دولارا.[1] وهناك مساعدات أخرى قدمتها المؤسسة من قبيل المنح الدراسية من أجل متابعة الدراسة في مختلف الأسلاك التعليمية، وكذلك الرعاية الصحية من خلال تقديم كل الخدمات لفئات الضحايا خاصة المعتقلين السياسيين، إضافة الى تخصيص رواتب لفئة الفلاحين الذين تضرروا من وقف برنامج الإصلاح الزراعي، ورواتب ومخصصات التقاعد للذين فصلوا من عملهم بسبب أفكارهم السياسية وكذلك المنفيون الذين فرضت عليهم الديكتاتورية الإبعاد عن الوطن والأسرة.

لقد شكل التعويض الذي تم تطبيقه على ضوء التقرير قبولا ورضى من طرف مكونات المجتمع الشيلي، لكن هذا لوحده غير كافي لتحقيق العدالة الانتقالية بالبلد وتحقيق المصالحة الداخلية مادامت مجموعة من الملفات لازالت عالقة ولم تحسم فيها لجنة الحقيقة والمصالحة وبالتالي يجعل تقريرها محدودا.

في ختام تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة، أكد الأعضاء أنه اذا كان التقرير حقق الهدف المركزي هو تحقيق المصالحة، فذاك يشكل فخرا وامتنانا لهم، انطلاقا من الأحداث التي وتقوها والأدلة التي تم جمعها والإدانات التي تم التوصل إليها، والتي ستمكن السلطات الحكومية من اتخاذ تدابير من قبيل الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة والمصالحة بين كل الأسر والمجموعات التي عانت من الانتهاكات وكانت لها آثار على نفسيتهم، وهذا يفرض تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم للمحاكمة، حيث سيجعل الأسر والضحايا يشعرون بالرضا وباستعادة كرامتهم، لأن فلسفة العدالة الانتقالية في حد ذاتها ترتكز على الالتزام بمبادئ الديمقراطية بعد المصالحة، والقيام بدور فعال في بناء مؤسسات حكم جديدة في إطار لا يسمح بالإفلات من العقاب.

وفي حوار مع أحد أعضاء لجنة الحقيقة والمصالحة "جوزي زالاكيت" أكد أن وضعية الشيلي بعد هذه السنوات قد حققت أهدافا هامة بشكل يرضي الغالبية، إن الحقيقة في الشيلي ليست موضوع شك، بل هناك خلاف حول الأسباب التي أدت الى ما حصل لكن ليس حول ما حصل في حد

[1] - بابلو دي جريف، جهود التعويضات من المنظور الدولي، مساهمة التعويضات في تحقيق العدالة غير الكاملة، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ص 15.

ذاته. وأنه ليست هناك حلول كاملة، بل هناك حلول أفضل وحلول أسوء من غيرها، ومادامت العملية هي مجهود بشري ومجهود سياسي، فالمثالية المرجوة شيء بينما المنجزات أمر نسبي.[1]

لقد اعتبرت التجربة الشيلية في مجال العدالة الانتقالية تجربة رائدة بجانب الأرجنتين في أمريكا اللاتينية، وشكلت أرضية خصبة للاقتداء بها، كونها استطاعت مواكبة الانتقال الديمقراطي وجنبت البلاد المواجهات وتكرار الماضي الأليم، بمعاناته ومآسيه التي شكلت وصمة عار في التاريخ السياسي للشيلي، وهي إضافة نوعية لتجارب العدالة الانتقالية الرائدة في العالم. ويجمع الكل على أن نجاح التجارب يعود لخاصية تجمع بينهما وتميزهما، تتمثل في كون الأنظمة السياسية التي كانت حاكمة ومسؤولة عن الماضي الدموي للانتهاكات، لم تبق لها سلطة ولا قرار سياسي في مرحلة تطبيق العدالة الانتقالية، بمعنى القطع مع النظام السياسي القديم، فأتباع بينوتشي المسؤول عن الجرائم السياسية بالبلد لم تعد لهم أية سلطة في المرحلة الجديدة، عكس التجارب الفاشلة التي طبقت العدالة الانتقالية في ظل النظام السياسي الذي كان مسؤولا عن الانتهاكات الماسة بحقوق الانسان، واستمر هو نفسه لما بعد تطبيق العدالة الانتقالية وهذا حال الدول العربية، لذلك يجب القطع مع الأنظمة السياسية المسؤولة عن الجرائم السياسية كشرط أساسي لنجاح تجربة العدالة الانتقالية.

[1] - عبدالحي المودن، الحقيقة والمصالحة في امريكا اللاتينية، مقال منشور بتاريخ 6 مارس 2011، على الموقع التالي: http://ribatalkoutoub.com/?p=605

الخاتمة:

شكلت العدالة الانتقالية محطة أساسية وفاعلة في تاريخ الدول التي عرفت انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، وتعني الكشف عن حقيقة هذا الماضي الأليم وتحديد المسؤوليات باعتبارهما مرتكزات المصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي.

وتعتبر تجربة العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية رغم حداثتها ثورة على عهد من التاريخ الاستبدادي والعسكري الذي حكم البلدان بالحديد والنار، وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسساتها المالية، لكن يبقى لكل دولة تجربتها الخاصة في البحث عن آليات مواجهة هذا الماضي الأليم المثقل بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، والعمل على كيفية تصريف تجربتها، والأهداف تبقى مفتوحة حسب الخصوصية، حيث نجد تجارب من خلال لجان الحقيقة أضافت تدابير أخرى كتخليد الذكرى و إنشاء متاحف في أماكن التعذيب، وأخرى أقامت نصب تذكاري... وكلها تبقى مبادرات رمزية، إضافة الى تسميات الأماكن العامة بكل ماله ارتباط بالعدالة الانتقالية.

إن نجاح تجربة الشيلي في مجال العدالة الانتقالية شكل منطلقا للانتقال الديمقراطي، ساهم في ذلك وجود مجتمع مدني نشيط وجمعيات تخص الضحايا وأسرهم، خاضت أشكال نضالية من أجل تحقيق العدالة، ثم كذلك الحكومة التي أدركت أنه لا سبيل للانتقال الديمقراطي دون القطع مع ماضي الانتهاكات التي تسببت فيها الديكتاتورية العسكرية، واقتناعها بأن العدالة الانتقالية يجب أن لا تشكل ميدان للمنافسة السياسية. كما أن المجتمع والدولة كان لهم تحقيق هدف مشترك هو إنصاف الضحايا قدر المستطاع والمساهمة في الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد، فنجاح هذه التجربة هو انتصار لكافة مكونات المجتمع الشيلي رغم اقتناعهم بأن الحقيقة ليست دائما مطلقة.

إن أي انتقال من مرحلة لأخرى يبقى نسبي، على اعتبار أن كل تجربة لها خصوصيتها التي لا يمكن تعميمها على باقي الدول التي عانت من الإنتهاكات رغم وحدة المعايير، لكن يبقى الانتقال للمرحلة الجديدة هو انتصار للدولة التوافقية على اعتبار أن المصالحة والتوافق هي المدخل الأساسي للانتقال الديمقراطي، مما يقتضي التواصل المستمر بين الدولة والمجتمع وجعل المواطن يساهم في صنع القرار، حتى لا تتكرر مأساة الماضي.

البيبليوغرافيا

الكتب والاطروحات بالعربية:

❖ - ميلودي نصيرة، مبدأ عالمية القضاء الجنائي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص القانون الدولي لحقوق الانسان، السنة 2013، جامعة اكلي محند اولحاج- البويرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية.

❖ - ماهر أسامة ناصر مسعود، حصانة رؤساء الدول امام المحكمة الجنائية الدولية- دراسة تحليلية – رسالة ملحقة للحصول على درجة الماستر في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الازهر، غزة، السنة 2016.

❖ القباقبي عبدالاله، المساءلة الجنائية في العدالة الانتقالية، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا، 11 مارس 2018، الموقع الالكتروني:

https://democraticac.de/?p=52887

❖ عبدالكريم عبداللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، السنة 2013.

التقارير والقرارات

❖ - نهج الامم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية، مذكرة توجيهية أعدها الأمين العام للأمم المتحدة، مارس 2010،

http://sl4c.org/ar/wp-content/uploads/2016/03

❖ تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، تنفيذ قرار الجمعية العامة60/251 المؤرخ 2006/03/15،المعنون " مجلس حقوق الانسان. مأخوذ من موقع الامم المتحدة،

https://undocs.org/ar/A/Res/60/251

❖ -تقرير البرامج للمركز الدولي للعدالة الانتقالية: جبر الضرر، منشور بتاريخ 2013/05/27، على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.ictj.org/ar/news/ictj-program-report-reparative-justice

❖ - بابلو دي جريف، جهود التعويضات من المنظور الدولي، مساهمة التعويضات في تحقيق العدالة غير الكاملة، المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

المواقع الالكترونية:

❖ هدير الانور، مقال منشور بتاريخ 2016/09/13 على الموقع الالكتروني

https://www.almrsal.com/post/383441

❖ خريطة دولة الشيلي السياسية، مأخوذة من الموقع الالكتروني=https://www.google.com/search?q :

❖ عمرو شيخ العرب، نهاية ديكتاتور...ديكتاتور افلت من حكم الشعب، آخر تحديث للمقال بالموقع هو: 2016/06/07، على الموقع التالي:

http://www.alwasat.com.kw/ArticleDetail.aspx?id=18404

❖ معادي أسعد صوالحة، نشر في جريدة المساء يوم 07 - 09 – 2011، وعلى الموقع الالكتروني

https://www.maghress.com/almassae/140164

❖ تجربة الشيلي في الكشف عن الحقيقة، شعبة القانون العام، مقال منشور بتاريخ 2010/03/24، على الموقع:
http://www.blog.saeeed.com/2010/03/%D8%AA%D8%A

❖ هشام أبو زيد، قراءة في كتاب " التجربة الشيلية من بينوشيه الى الديمقراطية"، منشورة على الموقع الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2016/1/15/

❖ الحسان بوقنطار، اعتقال بينوتشيه: بين حقوق الانسان واكراهات المصلحة. مقال منشور بتاريخ 27اكتوبر1998، على الموقع الالكتروني:
https://www.albayan.ae/opinions/1998-10-27-1.1023478

❖ أوكستو بينوشيه، مقال منشور على الموقع التالي
https://www.marefa.org/%D8%A3%D9%88%DA%AF%D9%88%D8%

❖ هيتم أبو زيد، التجربة الشيلية من بينوتشيه الى الديمقراطية، مقال منشور على الموقع التالي
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2016/1/15/%D8%A7%D9%

❖ عبدالحي المودن، الحقيقة والمصالحة في امريكا اللاتينية، مقال منشور بتاريخ 6 مارس 2011، على الموقع التالي:
http://ribatalkoutoub.com/?p=605

❖ العدالة الانتقالية، مقال منشور على موقع المعرفة،:
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%

❖ الحقيقة مقابل العفو...عدالة ناقصة تؤسس لانتماء وطني جديد، مقال منشور بتاريخ 28 نونبر2016.
http://www.aleqt.com/2016/11/28/article_1105760.html

❖ رضوان زيادة، العدالة الانتقالية كمدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية، مقال منشور بتاريخ 12/18/ 2011 على الموقع الالكتروني
http://www.scpss.org/libs/spaw/uploads/files/Arabic%20Content/Reports/-

اللغة الاجنبية:

❖ United states Institute of peace, Report of the Chilean national commission on truth and reconciliation, https://www.usip.org/sites/default/files/resources/collections/truth_commissions/Chile90-Report/Chile90-Report.pdf

❖ Céline Guilleu, Justice transitionnelle et transition démocratique dans les pays arabes : politique, histoire et mémoire, Publier lundi17 septembre 2018.
https://calenda.org/465509?formatage=print&lang=e

المحور الرابع:
تجربة العدالة الإنتقالية في البرازيل

Brésil : La Trajectoire Historique d'une Démocratie et d'une Justice Transitionnelle Inachevées

Brésil : La Trajectoire Historique d'une Démocratie et d'une Justice Transitionnelle Inachevées

البرازيل: المسار التاريخي لد يمقراطية غير مكتملة

Ouhab-Alathamneh Nassima

PhD in Political science
Researcher in political and economic transition in the Arab world
Teacher in Economics at Paris Nanterre University, France

Résumé :

Otage d'un régime militaire durant de longues années, le Brésil a réussi à asseoir une véritable démocratie, en partie, grâce aux réformes économiques, politiques et sociales adoptées dans les années quatre-vingt-dix sous la présidence de Fernando Henrique Cardoso, bien que celle-ci ait été amorcée dès 1985, date de la fin de la dictature militaire au Brésil. En effet, la volonté de démocratiser la société brésilienne s'est toujours confrontée au défi de la justice sociale, qui peine à trouver place au sein d'un pays où les inégalités entre les riches et les pauvres ne cessent d'accroître. De plus, les phénomènes d'esclavage, de corruption et d'atteinte aux droits humains persistent malgré les mesures prises par les gouvernements successifs, notamment celles du plan Real de 1994.

Les présidences de Fernando Henrique Cardoso (1995) et de Lula Da Silva (2002) ont été marquées par d'importantes mutations politiques et économiques ayant élevé le Brésil au rang des pays les plus concurrents et les plus démocratiques de l'Amérique Latine. Mais, les revers que connaissent les droits de l'homme et la répression des dissidents laissent à la démocratie et à la justice transitionnelle brésilienne un goût d'inachevé, d'autant que l'élection de Jair Bolsonaro, issu de l'extrême droite, conforte de plus en plus cette hypothèse.

Mots clés : Démocratie, droits de l'homme, réformes, transition, développement économique, justice sociale, justice transitionnelle, autoritarisme, émancipation.

Abstract :

Hostage of a military regime for many years, Brazil has succeeded in establishing a true democracy, in part thanks to the economic, political and social reforms adopted in the 1990s under Fernando Henrique Cardoso presidency, although this began in 1985, the year in which the military dictatorship in Brazil ended. Indeed, the desire to democratize Brazilian society has always faced the challenge of social justice, which is struggling to find its place in a country where inequalities between rich and poor are constantly increasing. In addition, slavery, corruption and human rights violations persist despite measures taken by successive governments, including those of the 1994 Real Plan.
The presidencies of Fernando Henrique Cardoso (1995) and Lula Da Silva (2002) have been marked by important political and economic changes that have elevated Brazil to the rank of the most competitive and democratic countries in Latin America. But the setbacks in human rights and the repression of dissidents leave Brazilian democracy and transional justice with an unfinished taste, especially since the election of Jair Bolsonaro, from the far right, increasingly supports this hypothesis.

Key Words: Democracy, human rights, reforms, transition, economic development, social justice, transitional justice, authoritarianism, emancipation.

Brésil : La Trajectoire Historique d’une Démocratie et d’une Justice Transitionnelle Inachevées

Carte du Brésil

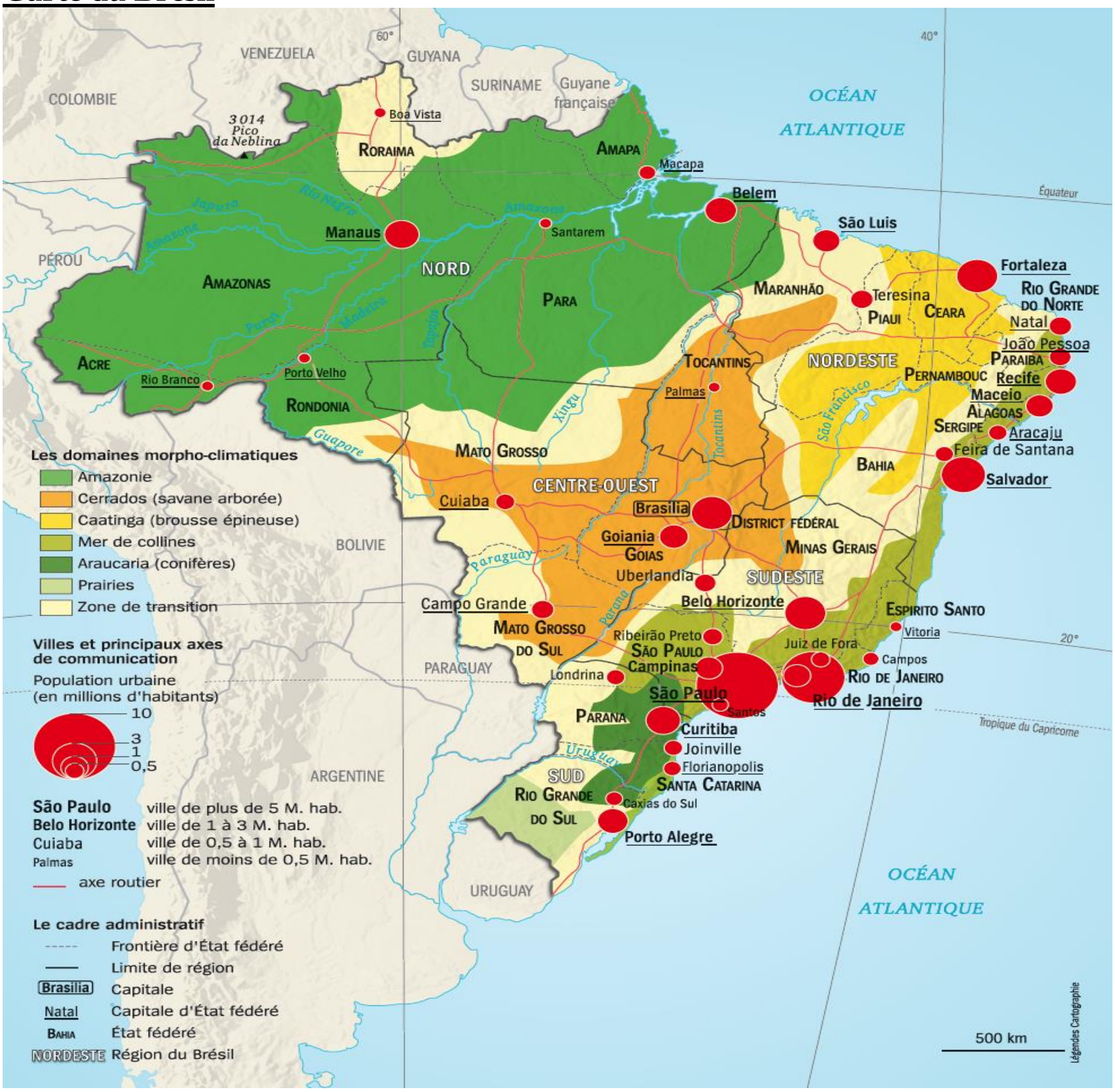

www.lhistoire.fr

Données relatives au Brésil :

Indépendance : 7 septembre 1822,
Système politique : République fédérale constitutionnelle composée de 26 États
Langue officielle : le portugais
Régime politique : présidentiel
Actuel chef d’État : Jair Bolsonaro, élu le 28 octobre 2018
Population en 2018 : 212,9 millions d’habitants
Superficie : 8 515 000 KM^2
PIB : 1909,4 milliards de dollar (données de 2018)
Monnaie : Real
Croissance : 1,4% du PIB (données de 2018)

Brésil : La Trajectoire Historique d’une Démocratie et d’une Justice Transitionnelle Inachevées

Chronologie des cous d’État au Brésil

- 4 octobre 1930 : Premier coup d’État perpétré par les partisans de Getulio Vargas contre le régime constitutionnel en place, à la suite de la crise économique de 1929. Vargas instaure un régime autoritaire réformiste qui lui permet de perdurer au pouvoir. Le 10 novembre 1937 il dissout le Congrès et destitue tous les gouverneurs, mettant ainsi fin aux libertés démocratiques. Vargas proclame un État nouveau (*Estado Novo*) à travers lequel il adopte aussi une série de mesures socialistes populaires telles l’augmentation du salaire minimum, l’instauration du congés payés, la légalisation du droit de vote pour les femmes, etc.

- 29 octobre1945 : Renversement de Vargas par les militaires. Lors des élections d’octobre 1950, Vargas remporte les élections présidentielles face au Général Edouardo Gomes et gouverne le Brésil jusqu’au 24 août 1954, date de son suicide. Son mandat a été couronné d’importantes réformes économiques nationalistes parmi lesquelles figure la nationalisation du secteur des hydrocarbures en 1953.

- 1955 : Tentative de coup d’État contre le Président élu Juscelino Kubitschek ayant gouverné le pays jusqu’à 1961. Bien que Kubitschek échappât au coup militaire, il finit par se faire renverser par les militaires en 1961.

- 1961 : Joao Marques Goulart gouverne le pays jusqu’en 1964, date de son renversement à la suite d’un putsch militaire.
- Avril 1964 : L’instauration de la dictature militaire qui sera amorcée par le Maréchal Alencar Castelo Branco. Ce dernier gouverna le pays jusqu’en 1967, période durant laquelle abolit les partis politiques et entame quelques réformes économiques dans le but de légitimer son pouvoir. Quelques aménagements politiques ont été également adopté, tel l’adoption du bipartisme à la suite de l’adoption de l'Acte institutionnel n° 4 de novembre 1965 permettant la création du « parti de la révolution » et du « parti de l'opposition ». La dictature militaire demeure au Brésil jusqu’en 1985, année d’instauration de régime démocratique.

- Fin 1968 et début 1969 : Crise de légalité, non seulement au sein de la population qui se manifestait en force contre la dictature, mais aussi au sein des militaires qui n’ont pas hésité à modifier leurs propres règles lorsqu’il s’agit de désigner un nouveau successeur (domaine réservé à l’assemblée d’officiers généraux). Le 1er septembre 1969, des officiers de l’armée de terre et de la marine ont destitué le Président Costa e Silva qui était malade, et se sont accaparé le pouvoir.

Brésil : La Trajectoire Historique d'une Démocratie et d'une Justice Transitionnelle Inachevées

Introduction :

Malgré la divergence des formes politiques qui caractérisent les pays de l'Amérique latine, des similitudes pourraient être évoquées, notamment, en ce qui concerne le mouvement latino-gauchiste ayant marqué plusieurs pays latino-américains dès le début des années quatre-vingt comme l'Argentine, la Bolivie, l'Équateur et le Brésil. La lutte contre l'inégalité sociale et le renforcement du rôle de l'État sur le plan économique constituaient les fondements de ces nouvelles gauches latino-américaines ayant émergé en réponse aux réformes néo-libérales édictées par le Consensus de Washington au début des années quatre-vingt-dix, et à la suite duquel les inégalités sociales se sont accrues. Les mesures d'inspiration libérale que le Consensus de Washington a suggéré aux pays endettés, notamment ceux de l'Amérique latine, ont été aussi axées autour de la démocratie. Car, les réformes structurelles que les gouvernements de ces pays devaient adopter nécessitaient l'établissement d'institutions politiques démocratiques, solides et bien gouvernées[1]. D'ailleurs, certains pays comme l'Argentine, l'Uruguay et le Chili n'ont pas tardé à organiser des élections présidentielles alors qu'ils étaient sous des régimes militaires et totalitaires. La transition dans ces pays s'est faite au prix de centaines de vies humaines, contrairement au Brésil où la sortie de la dictature militaire s'est déroulée de manière progressive et beaucoup moins violente, que les militaires eux-mêmes ont initié dès 1974 sous l'égide d'Ernesto Geisel.

[1] DUCATENZEILER Graciela, ITZCOVITZ Victoria, « La démocratie en Amérique latine », *Revue internationale de politique comparée*, 2011/1 (Vol. 18), p. 123-140. DOI : 10.3917/ripc.181.0123. URL : https://www.cairn.info/revue-internationale-de-politique-comparee-2011-1-page-123.htm

Brésil : La Trajectoire Historique d'une Démocratie et d'une Justice Transitionnelle Inachevées

Quatre des principaux leaders militaires brésiliens au cours de la cérémonie de clôture de la Semaine de la marine en 1968. Photo extraite de Rouquié Alain, Quatrefages René. État et pouvoir militaire en Amérique Latine : le modèle brésilien. In : *Mélanges de la Casa de Velázquez*, tome 14, 1978. pp. 625-648

En effet, otage d'un régime militaire durant de longues années, le Brésil a réussi à asseoir une véritable démocratie, en partie, grâce aux réformes économiques, politiques et sociales adoptées dans les années quatre-vingt-dix sous la présidence de Cardoso[1], bien que celle-ci ait été amorcée dès 1985, date de la fin de la dictature militaire au Brésil. La constitution de 1988 confirme l'établissement « *d'un État démocratique, destiné à assurer l'exercice des droits sociaux et individuels, la liberté, la sécurité, le bien-être, le développement, l'égalité et la justice comme valeurs suprêmes d'une société fraternelle, pluraliste et sans préjugé, fondée sur l'harmonie sociale* »[2]. Au-delà de la complexité de la constitution de 1988 du fait qu'elle régit tous les problèmes politiques, sociaux et économiques, cette dernière prévoyait également les modalités de sa propre révision afin d'anéantir toute atteinte aux valeurs et aux fondements de la démocratie brésilienne, notamment, la séparation des pouvoirs et les droits fondamentaux qui ont été fermement garantis par la constitution.

Le rôle de la force ouvrière dans la transformation du clivage politique au Brésil est incontestable du fait de la lutte constante de celle-ci pour réhabiliter la confiance entre le peuple et les élites politiques, dans le but d'accompagner les réformes démocratiques et d'améliorer la situation économique du pays. Par ailleurs, la volonté de démocratiser la société brésilienne s'est toujours confrontée au défi de la justice sociale, qui peine à trouver place au sein d'un pays où les inégalités entre les riches et les pauvres ne cessent d'accroître[3]. De plus, les phénomènes d'esclavage, de corruption et d'atteinte aux droits humains persistent malgré les mesures prises par les gouvernements successifs, notamment celles du plan Real de 1994.

---

[1] OKOUNEVA Ludmila « La transition démocratique au Brésil et en Russie (fin des années 1980 – début des années 1990) : la comparaison est-elle possible ? Contribution à l'étude des *leaderships* politiques (les cas brésilien et russe) », *Individu & nation* [En ligne], vol. 6 | 2015, mis en ligne le 13 décembre 2017, consulté le 20 décembre 2018. URL: http://preo.u-bourgogne.fr/individuetnation/index.php?id=383

[2] ANDERS Armelle : *histoire du Brésil contemporain 19ème et 20ème siècles*, Éditions Complexe, Paris, 1997, pages 203-204

[3] PINHEIRO Paulo Sérgio, « Démocratie et État de *non*-droit au Brésil : analyse et témoignage », *Cultures & Conflits* [En ligne], 59 | automne 2005, mis en ligne le 01 octobre 2005, consulté le 20 décembre 2018. URL : http://journals.openedition.org/conflits/1887 ; DOI : 10.4000/conflits.1887

Brésil : La Trajectoire Historique d'une Démocratie et d'une Justice Transitionnelle Inachevées

Les présidences de Fernando Henrique Cardoso (1995) et Lula Da Silva (2002) ont été marquées par d'importantes mutations politiques et économiques ayant élevé le Brésil au rang des pays les plus concurrents et les plus démocratiques de l'Amérique Latine[1]. Mais, les revers que connaissent les droits de l'homme et la répression des dissidents laissent à la démocratie et à la justice transitionnelle brésilienne un goût d'inachevé, d'autant que l'élection de Jair Bolsonaro, issu de l'extrême droite, conforte de plus en plus cette hypothèse.

L'intérêt de cette étude consiste à démontrer le rôle qu'ont joué les acteurs politiques dans la transition démocratique et de la réconciliation au Brésil à travers les différentes formes politiques ayant marqué cette transition. L'objet de cette contribution est d'exposer les contours de cette transition à travers un rappel historique et une analyse poussée des enjeux et des défis actuels face à une montée en puissance incontrôlable du populisme dans le monde. Notre étude sera principalement empirique et analytique. Nous axons nos recherches sur les rapports des organisations internationales, ainsi que sur les travaux des spécialistes de l'Amérique latine en matière de démocratie, de développement et de justice transitionnelle. Afin d'y parvenir, nous avons divisé notre étude en quatre axes : Le processus de la démocratie brésilienne : de l'autoritarisme à l'émancipation **(I)**, Le rôle de la libéralisation économique dans le renforcement de la démocratie **(II)**, Les prémices de la justice transitionnelle au Brésil et l'état des lieux des droits et libertés depuis 1990 **(III)**, et L'élection de Jair Bolsonaro : l'avenir d'une démocratie en quête de liberté **(IV).**

I-Le processus de la démocratie brésilienne : de l'autoritarisme à l'émancipation

L'amorçage du processus de transformation démocratique au Brésil, contrairement à d'autres pays de la région, s'est opéré grâce au consensus entre les forces démocratiques et les militaires qui ont pris les rênes du pouvoir depuis les années soixante. Néanmoins, la singularité du système autoritaire brésilien s'est toujours affirmée du fait de l'ouverture du régime en place à l'économie du marché. Dans les faits, bien que le Brésil ait connu des interventions militaires contre la démocratie pluraliste telle en 1937, 1954 et 1961, ce n'est qu'en 1964, lors du renversement du Président Goulart, le 31 mars de la même année, que le régime militaire s'empare du pouvoir, mettant ainsi fin, non seulement au populisme, mais aussi au système gouvernemental qui régissait le pays depuis

[1] **أحمد مبروك - أحمد على :**,دروس فى التحول الديمقراطى من البرازيل وإندونيسيا والمكسيك وبولندا 2013 29سبتمبر
Almalnews.com

1945. Le congrès élit, le 9 avril 1964, par acte institutionnel son nouveau Président Castelo Branco, qui prendra officiellement ses fonctions le 11 avril. Sauf que, les militaires avaient un projet politique et économique à vocation libérale et modernisatrice afin d'asseoir leur légitimité[1], que la constitution de 1967 n'a pas manqué de démontrer. Les progrès réalisés en matière de développement économique (investissements étrangers en masse, diversification de toutes les branches de l'économie notamment l'industrie et l'agriculture, etc.), ainsi que la répression limitée exercée à l'encontre des dissidents politiques ont progressivement disculpé l'hégémonie militaire dans la sphère politique. Effectivement, le Brésil est devenu en quelques années après l'accès des militaires au pouvoir l'un des pays les plus développés du tiers-monde. La croissance économique au milieu des années soixante-dix était à l'ordre de 10%, ce qui a valu au pays le titre du « miracle brésilien ».

Prise du pouvoir par les militaires en 1964, www.rts.ch

Toutefois, à la fin des années soixante-dix-neuf et début quatre-vingt, un vent de liberté souffla sur bon nombre de pays latino-américains. Bien entendu l'influence des mobilisations populaires ayant submergé l'Europe (Portugal en 1974) et l'Union soviétique (URSS en 1986), était remarquable dans le sens où les politiques de gauche et de droite partout dans la région s'accordaient sur la

[1] ROUQUIE Alain, QUATREFAGES René : « État et pouvoir militaire en Amérique Latine : le modèle brésilien », In : *Mélanges de la Casa de Velázquez*, tome 14, 1978. pp. 625-648.

nécessité d’une transformation politique et institutionnelle, à travers laquelle des élections libres et pluralistes seront privilégiées[1].

Plusieurs transitions vers la démocratie en Amérique latine ont été plus ou moins consensuelles. Elles ont abouti à une sortie pacifique des forces militaires, parfois en concluant des accords de paix entre le pouvoir militaire en place et le gouvernement entrant, comme c’était le cas au Mexique en 1982. D’autres pays du continent ont suivi la trajectoire démocratique peu après le Mexique comme le Paraguay et le Panama en 1989, le Salvador en 1992, etc. dans d’autres cas, la transition démocratique s’est opérée par la lutte, tel était le cas au Nicaragua en 1979.

Quant au Brésil, l’accès au pouvoir d’Ernesto Geisel en 1974 a permis une certaine ouverture démocratique, car, le boom économique connu par le Brésil s’est subitement régressé à cause, d’une part, du choc pétrolier de 1973, d’autre part à cause de l’austérité qui commençait à se répondre au sein des populations du Nord et du Nord-Est. D’ailleurs, la Banque Mondiale a relevé à cet égard, non seulement d’importantes inégalités sociales, mais aussi une forte concentration de revenus dans la région industrielle du Sud-Est. En 1979, Batista Figueiredo succède à Geisel, sauf que la montée en puissance du terrorisme à la fin des années soixante-dix a sombré le pays dans l’incertitude et la récession.

En 1981, le Brésil plonge dans la faillite et se trouve dans l’impasse politique, laissant place ainsi à de nouvelles formations politiques à inspiration démocratique (le Parti Social Démocratique, Parti du Mouvement Démocratique Brésilien, Parti Démocratique Travailliste et le Parti des Travailleurs). Cependant, le président Figueiredo organisa les premières élections libres du Brésil le 15 novembre 1982, à la suite desquelles des sénateurs, gouverneurs et députés sont élus librement par le peuple. Quant à lui, il céda le pouvoir, à la suite des élections du collège électoral, à son successeur José Sarney en avril 1985, qui se chargea de la transition démocratique du pays, car dans ses propos ayant suivi son élection il a parlé de la consolidation de la démocratie, ce qui veut dire que la démocratie au Brésil était déjà établie (élections de maires des capitales en 1985, adoption d’une constitution démocratique respectant les droits humains, politique et sociaux en 1988, etc). Par ailleurs, ayant hérité d’une grande crise politico-sociale, Sarney s’est retrouvé face à un défi difficilement surmontable, il céda le pouvoir à son tour à Fernando Collor, qui malheureusement n’aura pas le temps de démontrer sa

[1] FREGOSI Renée : « Transition démocratique », traduction de l’article du dictionnaire de science politique de l’Université du Chili. 2011. <halshs-00653654>, halshs.archives-ouvertes.fr

volonté de reconstruction et de démocratisation du pays. A peine 928 jours après sa prise de pouvoir, une procédure d'impeachment est lancée à son égard pour corruption passive. Le procès de Collor a démontré à quel point la société et les élites brésiliens s'attachaient à la moralisation de la vie politique, et surtout à la lutte contre la corruption[1]. Il céda le pouvoir en 1992 à son Vice-Président Itamar Franco, qui lâcha à son tour le pouvoir en 1994 au profit de Fernando Henrique Cardoso, qui mettra en place dès 1993, alors qu'il était ministre de l'économie, le plan Real tendant à améliorer la situation économique alarmante du pays.

Les réformes imposées par le Consensus de Washington ont contribué à la réussite du plan Real et ont permis, entre autres, la réélection de Cardoso en 1998[2].

L'arrivée de Luis Inacio Lula Da Silva au pouvoir en 2002, a redonné au peuple brésilien l'espoir de profiter des richesses de son pays. Car, Lula Da Silva était pour le peuple l'incarnation de la justice sociale, du fait qu'il soit issu d'un milieu très pauvre et d'une formation syndicaliste. Effectivement Lula a tablé sur le libéralisme social et la redistribution des richesses, ce qui a permis à une grande partie du peuple, en particulier les pauvres, de bénéficier d'importants programmes sociaux et de retrouver une certaine sérénité et confiance en ses dirigeants. Lula réussira à améliorer la situation économique du pays tout en se protégeant des déboires politiques telle la *mansalao (*pots-de-vin versés à des parlementaires pour gagner leur sympathie lors du vote des lois). Lula a échappé au coup de filet de ses opposant et a réussi à se faire réélire en 2006 pour un second mandat présidentiel de quatre-ans.

En 2010, Dilma Rousseff, issue de la même formation politique que Lula (Parti des travailleurs PT) suivra la même ligne politico-sociale que son prédécesseur, et lutte davantage contre les malversations politiques. À cet effet, elle dote le parquet et la police fédérale de moyens efficaces et d'une grande autonomie dans la gestion des affaires politiques. Elle réussit à briguer un deuxième mandat en 2014, mais sera finalement destituée le 12 mai 2016 à la suite d'une procédure d'impeachment pour corruption. Son successeur Michel Temer, issu du Mouvement Démocratique Brésilien (MDB) assurera les fonctions présidentielles par intérim jusqu'au 31 décembre 2018.

---

[1] MONCLAIRE Stéphane. Le quasi-impeachment du président Collor. Questions sur la « consolidation de la démocratie » brésilienne. In: *Revue française de science politique*, 44e année, n°1, 1994. pp. 23-48

[2] Mission d'analyse électorale « Opalc - Brésil 2010 », Observatoire politique de l'Amérique latine et des Caraïbes, Opalc et SciencesPo, janvier 2010.

Si en effet, les pouvoirs politiques depuis 1985 n'ont affiché aucune rupture avec la démocratie ni avec les libertés publiques, la société brésilienne n'a cessé depuis d'afficher son émancipation et la réussite de son modèle politique pluraliste où le peuple contribue à la prise des décisions politiques. Mais, l'élection de Jair Bolsonaro, qui a pris officiellement le pouvoir le 1er janvier 2019 pose à nouveau la question du maintien des acquis démocratiques du peuple brésilien. Les déclarations de Bolsonaro, issu de l'extrême droite brésilienne sur les genres (LGBT), la liberté de la presse, l'opposition et les Organisations non gouvernementales (ONG) sèment un trouble inquiétant au sein de la communauté internationale sur le devenir de la démocratie au Brésil. Cependant, dans les faits, faut-ils s'inquiéter des dérives autoritaires de Bolsonaro ? ou bien l'efficacité des réformes économiques que ce dernier serait amené à adopter sera suffisante pour apaiser les esprits au Brésil et ailleurs ?

II-Le rôle de la libéralisation économique dans le renforcement de la démocratie

Lors de l'avènement d'un régime autoritaire en 1964, l'une des mesures phares du pouvoir en place était de libéraliser l'économie nationale. Une mesure sans laquelle la légitimité du pouvoir militaire serait incontestablement remise en cause. En l'occurrence, la liberté économique n'est pas le seul facteur déterminant de la pérennité d'un régime militaire ou un autre au pouvoir, si cette liberté n'est pas accompagnée de droits humains et politiques. Il ressortait en effet de la cristallisation des régimes politiques une certaine influence sur la stabilité de la situation économique.

Parallèlement, les Plans d'Ajustement Structurel (PAS) imposées par le FMI et la Banque Mondiale pour répondre aux crises économiques frappant plusieurs pays du tiers-monde, au début des années quatre-vingt-dix, portaient dans leurs entrailles des ajustements politiques ayant pour objectifs la démocratisation des institutions et la promotion de la bonne gouvernance publique. L'émergence d'une classe moyenne de plus en plus instruite et en quête de liberté, individuelles et économiques, a eu aussi un effet propulseur de cette nécessité d'allier démocratie et développement économique.

Loin de la conception marxiste selon laquelle « *sans la bourgeoisie il n'y a pas de démocratie* », plusieurs courants de la pensée de l'économie politique ont tenté d'expliquer l'effet d'entraînement qu'exerce l'économie sur le politique, bien que le contraire aussi soit valable. Mais si certains spécialistes doutent de la

relation « cause à effet » entre libéralisation économique et démocratie, d'autres bien au contraire considèrent la libéralisation comme condition favorable, voir indispensable, à la démocratie[1]. Parmi ces spécialistes figurent Adam Przeworski et Joan Nelson pour qui la libéralisation économique est un facteur de consolidation de la démocratie du fait de l'élargissement de la représentation politique de groupes d'intérêts divers à travers la concurrence[2]. Autrement dit, l'ouverture économique mène à une ouverture politique, qui à son tour aura pour rôle la responsabilisation des institutions publiques et la redistribution égalitaire des richesses. Par ailleurs, William Harrison Riker (1982), l'homme politique américain ayant appliqué les mathématiques à la science politique, a soutenu l'hypothèse selon laquelle en présence de contrôle accru de l'État sur la vie économique, les chances de survie de la démocratie sont très faibles. Car, non seulement l'opposition ne sera pas associée au processus de prise de décisions économiques, mais aussi le risque d'adoption d'un régime autoritaire est très élevé[3]. Nonobstant, la libéralisation économique contribue, selon Riker, à créer une sorte d'équilibre entre la vie politique et la vie économique, d'une part en instaurant un rempart contre le despotisme, d'autre part, en permettant l'implication de la société civile (syndicats, associations, etc.) dans la sphère économico-politique, ou proprement parler l'instauration d'un pouvoir populaire. En somme, nous constatons à plusieurs échelles l'interdépendance des trois composantes citées plus haut : le politique, le social et l'économie. Sans le renforcement des deux d'entre elles, la troisième ne saura survivre.

Encore une fois, bien que cette idée ne fasse pas l'unanimité au sein des politiciens et des chercheurs, et malgré la critique constante du modèle néo-libérale, il demeure important de souligner la corrélation entre les deux composantes, la liberté économique et la transition démocratique. C'est d'ailleurs dans cette logique que les confectionneurs du Consensus de Washington ont inscrit leur modèle économique qui allait de pair avec la réforme démocratique. La

---

[1] PRZEWORSKI Adam: "The Neo-Liberal Fallacy" in DIAMOND L. et PLATTNER M.F., *Capitalism, Socialism and Democracy Revisited*, Baltimore/Londres, The John Hopkins University Press, 1993, pp. 39-54; PRZEWORSKI A., *Sustainable Democracy*, Cambridge/New York, Cambridge University Press, 1995.

[2] ÉTHIER Diane, « Des relations entre libéralisation économique, transition démocratique et consolidation démocratique », *Revue internationale de politique comparée*, 2001/2 (Vol. 8), p. 269-283. DOI : 10.3917/ripc.082.0269. URL : https://www.cairn.info/revue-internationale-de-politique-comparee-2001-2-page-269.htm

[3] M. Steven Fish and Omar Choudhry: "Democratization and Economic Liberalization in the Post-communist World", Comparative Political Studies, SAGE publications, 2007, vol 40, n°3, University of California, http://cps.sagepub.com/cgi/content/abstract/40/3/254

mesure de la réussite ou de l'échec de ce Consensus dépend bien évidemment de plusieurs facteurs, particulièrement, de la rigueur et du degré d'implication des acteurs nationaux. Les résultats obtenus sur le moyen ou long terme sont asymétriques si l'on compare les pays latino-américains à ceux de l'Afrique ou du Moyen-Orient.

En Amérique latine, comme c'est le cas pour le Brésil, la démocratie s'est enracinée malgré les quelques dérives politiques liées particulièrement à la corruption ayant émaillé les mandats de quelques Présidents, mais auxquelles la société civile et ses représentants ont su répondre fermement. L'adoption des réformes imposées par la Banque Mondiale et le FMI dans le cadre du Consensus de Washington n'a eu qu'un effet marginal sur la consolidation de la démocratie, contrairement à l'économie, où les réformes imposées ont plutôt conduit à la maîtrise de l'inflation et de la dette publique. Quant à l'Afrique (exemple du Nigeria qui est le pays le plus riche et le plus peuplé du Continent) et au Moyen-Orient la libéralisation du marché intérieur n'a pas été nécessairement suivie de réformes politiques malgré les quelques mutations récentes comme la lutte contre la corruption et la transparence dans la gestion des finances publiques. Plusieurs pays demeurent sous contrôle de l'armée, tel est le cas en Égypte et en Algérie. Dans d'autres, qui sont plutôt des monarchies, comme l'Arabie Saoudite et le Maroc, les progrès économiques n'ont pas été forcément suivis d'avancées en matière de démocratie, bien que les situations politiques dans ces deux pays soient incomparables, du fait de l'inexistence de toute forme de démocratie en Arabie Saoudite, contrairement au Maroc qui jouissait tout de même d'une certaine notoriété en la matière bien qu'elle soit contestée (répression des opposants politiques, notamment celui du Rif il y a quelques mois, pression sur les partis politiques, la dépendance du pouvoir judiciaire, etc.)[1]. Globalement, les quelques réformes adoptées par les gouvernements africains, arabes et asiatiques ont été plus ou moins imposées par les institutions internationales (FMI, Banque Mondiale, OMC) afin que ces pays puissent bénéficier d'aides financières leur permettant la sortie de crise économique ayant suivi les chocs pétroliers de 1973 et de 1986.

Quoi qu'il en soit, les politiques publiques de ces dix dernières années mettent de plus en plus l'accent sur la nécessité de corréler liberté économique et démocratie. Le volet de la transparence dans la gestion des finances et des affaires

[1] Democracy Index 2017, The Economist Intelligence Unit, Rapport du 31 janvier 2018

publiques prend une large place au sein de ces politiques. Toutefois, là encore, faut-il que les élites aient la volonté de les appliquer ? La réponse est évidemment positive, car la consolidation de la démocratie émane de l'intérieur, donc des acteurs publics, d'autant que la mondialisation implique aujourd'hui l'association de tous les acteurs publics et de la société civile au processus de prise de décisions économiques. Dans le même temps, la rationalité des décisions économiques nécessite une certaine maturité des politiques, qui tirent leur force de la société. Si celle-ci est réprimée et perd la confiance en son élite, c'est l'État qui sera condamné à la régression et à la fracture. La fulmination de plusieurs pays arabes post soulèvements populaires de 2011 témoigne, non seulement de la rupture de confiance entre les peuples et leurs dirigeants, mais aussi du marasme économico-social ayant privé les populations des richesses de leur pays. Raison pour laquelle nous affirmons la relation d'interdépendance et de corrélation entre libéralisation économique et consolidation de la démocratie et des libertés individuelles.

III- L'État des lieux des droits et libertés depuis 1990 et les prémices de la justice transitionnelle au Brésil

La protection et la garantie des libertés individuelles nécessitent la mise en place de lois fermes et donnant lieu à des condamnations à l'encontre du contrevenant. En effet, au Brésil il existe tout un corpus juridique et institutionnel garantissant la liberté d'expression, des droits de l'homme et du multipartisme (article 5 de la constitution), bien que cette démocratie ait été qualifié par The Economist Intelligence Unit en 2017 de démocratie imparfaite.

Passé d'une dictature populiste (1930 à 1945) sous Getulio Vargas à une République (1945-1964) puis à une dictature militaire (1964 à 1985)[1] et enfin à une République fédérale démocratique marquant un retour graduel au pouvoir civil (de 1985 à aujourd'hui), le Brésil s'est à maintes reprises confronté à des transgressions, notamment de part de la bourgeoisie qui exerce une influence grandissante sur le gouvernement. Pourtant, les dirigeants successifs brésiliens se sont tâchés, depuis cette date à veiller au maintien de cet acquis démocratique durement obtenu. D'ailleurs, en matière d'élections, un Tribunal électoral suprême se charge des affaires liées à la violation du droit électoral. De plus, les formations politiques (partis) sont assez homogènes et permettent une transhumance

[1] Dans les faits, ce n'est qu'en 1968 que la dictature est formellement instaurée à la suite de l'adoption de l'Acte V, ayant pour objet la destitution du Congrès et de la Constitution ainsi que de la répression des libertés individuelles.

extraordinaire des membres entre les différents partis. Si cette mobilité apparait, en effet, comme une richesse dans le sens où elle facilite le changement d'idéologie et de composante politique, elle constitue tout de même un danger dans la mesure où, d'une part, elle fragilise et entrave les coalitions électorales, et d'autre part, complique le vote des lois, qui dans la plupart du temps nécessite une majorité pour être adoptées[1].

Nous insistons dans cette partie sur les droits et libertés à partir de 1990, car c'est la période cruciale de la transition démocratique au Brésil, et qui s'est accompagnée aussi d'importantes réformes post Consensus de Washington. Après une période transitoire entre 1985 et 1989, le début des années quatre-vingt-dix marqua une certaine maturité démocratique grâce aux transformations politiques et sociales préconisées par le gouvernement en place. Sur le plan politique, le nombre d'électeurs est passé de 16% en 1945 à plus de deux tiers de la population en 1996, soit plus de cent millions aux élections municipales, impliquant ainsi de plus en plus la société civile dans le choix de ses représentants[2]. En outre, l'accélération des réformes économiques avait pour premier objectif la lutte contre les inégalités sociales[3]. En effet, les données de la Banque Mondiale de 2017 estiment le revenu national brut (RNB) du Brésil à 8600 $ en 2017 contre seulement 280 $ en 1980. De même pour le produit intérieur brut (PIB) qui est passé de 281 milliards $ en 1980 à 2050 billion $ en 2017. Le Brésil a réussi également à renforcer sa position économique et stratégique en intégrant en 2001 les BRIC (groupement des pays émergents devenu BRICS en 2011 à la suite de l'arrivée de l'Afrique du Sud aux côtés de l'Inde, de la Russie et de la Chine).

Grâce aux mesures sociales adoptées par le Président Lula Da Silva, près de quarante millions de brésiliens sont sortis de la pauvreté et le salaire minimum a augmenté de 62%[4]. Plusieurs autres indices témoignent de la bonne performance économique du pays, mais qu'en est-il des droits de l'homme qui constituent la pierre angulaire de la démocratie ?

---

[1] Freedom in the World Scores 2018, freedom status in Brazil, www.freedomhouse.org

[2] PINHEIRO Paulo Sérgio, « Démocratie et État de *non*-droit au Brésil : analyse et témoignage », *idem*, paragraphe 23

[3] DEDECCA Claudio Salvadori. Les années 1990 : stabilité et inégalité de la société brésilienne. In : *Tiers-Monde*, tome 42, n°167, 2001. Tensions Brésiliennes, sous la direction de Maria Drosila Vasconcellos. pp. 577-596.

[4] AUBERTIN Catherine, « Repenser le développement du monde : le Brésil se met en scène à Rio +20 », *Mouvements*, 2012/2 (n° 70), p. 43-58. DOI : 10.3917/mouv.070.0043. URL : https://www.cairn.info/revue-mouvements-2012-2-page-43.htm

Brésil : La Trajectoire Historique d'une Démocratie et d'une Justice Transitionnelle Inachevées

Le dernier rapport de *The Economist Intelligence Unit's Democracy Index* de 2017, place le Brésil dans la catégorie « *Flawed democracy* », qui veut dire « démocratie imparfaite », dans laquelle d'importantes atteintes aux droits et libertés ont été constatées. Les questions de la justice pénale et d'exécutions extrajudiciaires se posent sérieusement face aux abus de pouvoir de la police brésilienne, et le phénomène d'assassinats de journalistes d'investigations actifs dans les affaires de corruption devient de plus en plus récurrent.

<u>Graphique : Indices de démocratie au Brésil entre 2006 et 2017</u>

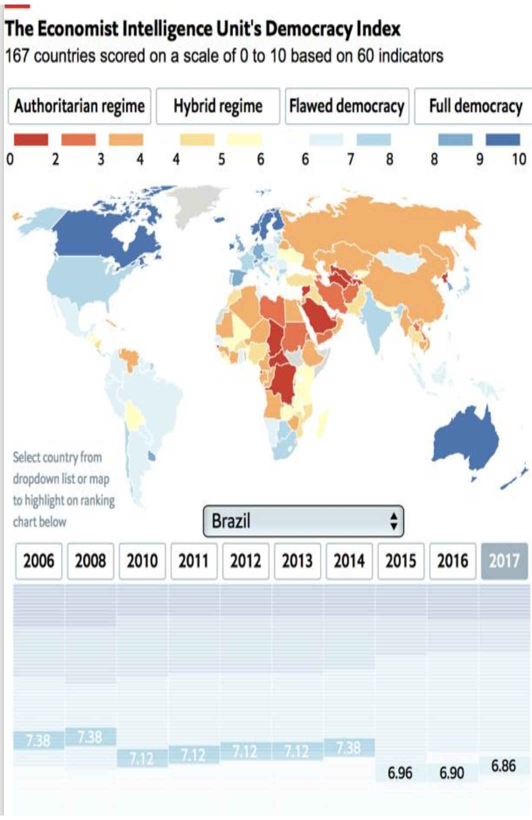

Source: The Economist Intelligence Unit's Democracy Index, 2017

Avant d'exposer l'état actuel des droits et libertés, nous souhaitons revenir brièvement sur la loi ***d'Amnistie d'août 1979***, concédée par l'armée et votée par le Congrès et ayant permis, d'une part aux exilés politiques de revenir dans leur pays, et d'autre part, aux tortionnaires d'échapper à la justice[1]. Plusieurs personnalités brésiliennes, notamment, la ministre déléguée aux droits de

[1] AARÃO Reis Daniel, « Dictature, amnistie et réconciliation : les Années sombres au Brésil », *Matériaux pour l'histoire de notre temps*, 2011/3 (N° 103), p. 12-18. URL: https://www.cairn.info/revue-materiaux-pour-l-histoire-de-notre-temps-2011-3-page-12.htm

l'homme, Maria do Rosario, considèrent cette loi comme une partie intégrante du processus démocratique brésilien. Son maintien est nécessaire afin de conserver la conciliation nationale. Or, cette loi pèse sur les mémoires du fait qu'elle a protégé les tortionnaires du peuple pendant la dictature de 1964 à 1985, bien que le nombre de tués et de disparus durant le règne des militaires s'élève à 400 personnes contre plus de 30 000 en Argentine et au Chili[1]. Depuis quelques années, des voix s'élèvent afin de réviser cette loi et permettre l'introduction des militaires ayant violé les droits de l'homme durant la dictature devant la justice. Les partisans d'une ***Commission Nationale de la Vérité***[2] entre 2012 et 2014 ont vu leur espoir d'accomplir la transition démocratique de leur pays se décliner face à la résistance des mémoires positives du régime militaire[3]. En somme, cette loi demeure une plaie pour la démocratie brésilienne, d'autant que les pays voisins ont interdit toute grâce vis-à-vis des militaires ou policiers impliqués dans des violations des droits de l'homme ou des tortures.
Le maintien de la loi d'amnistie de 1979 laisse à la démocratie brésilienne un goût d'inachevé et aux rescapés du régime militaire une animosité envers les pouvoirs publics.

En effet, en août 2013, un rapport des renseignements américains issu de documents déclassifiés de la CIA datant de 1974 a affolé le peuple brésilien, car ces documents lèvent le voile sur une partie très sombre de la dictature militaire brésilienne, particulièrement sous la présidence d'Ernesto Geisel, selon lesquels ce dernier avait ordonné l'exécution des opposants politiques[4]. Cette affaire a suscité l'indignation des défenseurs des droits de l'homme au Brésil, qui cherchent, à ce jour, une responsabilisation de l'élite politique face aux abus de leurs pairs post-dictature. D'ailleurs, quelques mois avant l'éclatement de cette affaire, le 24 novembre 2010, la Cour Interaméricaine des droits de l'homme a

---

[1] Agence France Presse Brasilia : « Dictature : le Brésil refuse de discuter sa loi d'amnistie », 11 mai 2012, www.lapresse.ca

[2] En 2011, la Présidente Dilma Rousseff a créé une Commission Nationale de Vérité (CNV) par la loi 12528/2011, cette Commission a débuté ses travaux en mai 2012 et a eu pour objectif le dévoilement des violations des droits de l'homme entre 1946 et 1988, dans le but de rendre effectifs le droit à la mémoire et à la vérité, ainsi que la réconciliation nationale. L'accès des citoyens et des administrations publiques à l'information et aux archives fut la priorité de Dilma Rousseff afin d'accélérer le processus de justice transitionnelle au Brésil.

Voir « Mémoire historique et archives dans les processus de justice transitionnelle : *le travail des universitaires dans la* Commission nationale de vérité *(Brésil) en perspective.* Colloque international organisé par Institut des hautes études d'Amérique latine, le 26 mai 2016, www.iheal.univ-paris3.fr

[3] CHIRIO Maud : "L'ascension de l'extrême droite au Brésil », *La Vie des idées*, 8 janvier 2019. ISSN: 2105-3030. URL: http://www.laviedesidees.fr/L-ascension-de-l-extreme-droite-au-Bresil.html

[4] RFI: Brésil: « Des documents déclassifiés sur la dictature affolent le pays », article publié le 12 mai 2018, www.rfi.fr

statué sur l’affaire Gomes Lund C. Brésil[1] selon laquelle le pouvoir militaire aurait assassiné secrètement entre 1972 et 1974 un groupe d’opposants appartenant à des mouvements de résistance armée. Pour la première fois, la Cour reconnait la responsabilité du Brésil dans ces crimes, et ordonne aux autorités de ne pas s’opposer aux investigations tendant au rétablissement de la vérité sur les crimes commis par les militaires.

Manifestation de commémoration « La dictature : plus jamais », organisée à Sao Paulo le 31 mars 2014 à l'occasion du 50e anniversaire du coup d'État. www.rfi.fr

D’après certains chercheurs, très peu de policiers et militaires n’étaient pas impliqués dans les opérations de tortures et de répression[2]. Durant la période 1969-1974, ce mode opératoire était systématique envers les opposants politiques, notamment à Sao-Paulo, l’État le plus important du pays et pour lequel le pouvoir militaire a créé l’opération « OBAN » qui devient un véritable appareil répressif débouchant très souvent sur la justice militaire où les exécutions extra-judiciaires sont monnaie courante.

[1] *Gomes-Lund et al. (Guerrilha do Araguaia) v. Brazil*, Inter-American Court of Human Rights (IACrtHR), 24 November 2010, available at: https://www.refworld.org/cases,IACRTHR,4d469fa92.html

[2] Oliveira Luciano : « Violation des droits de l'homme et redémocratisation au Brésil : sous l'Etat scélérat, la société perfide.... », In: *Droit et société*, n°22, 1992. Transformations de l’État et changements juridiques : l'exemple de l'Amérique Latine. pp. 447-463.

Brésil : La Trajectoire Historique d'une Démocratie et d'une Justice Transitionnelle Inachevées

La notion des droits de l'homme à cette époque fût très rare, car toute tentative de défense des prisonniers politiques sera objet de répression. L'Acte Institutionnel n°5 du 13 décembre 1968 a marqué le début d'une répression sans précédent des droits et libertés. Cet Acte a placé les militaires au-dessus du peuple et de la Constitution. D'ailleurs parmi les prisonniers politiques du régime militaire figure l'ancienne Présidente du Brésil Dilma Rousseff, à laquelle s'ajoute des dizaines de milliers de personnes forcées à s'exiler. Les données communes font état, à ce jour, de quelques 400 personnes exécutées, mais le nombre de victimes et de disparus est difficilement identifiable. Ce n'est qu'à partir des années quatre-vingt, grâce à l'ouverture démocratique de Geisel, que des Centres de défense des droits liés à l'Église émergent. Le retour des exilés politiques a permis aux institutions humaines de progresser et d'exiger le respect des droits de l'homme et des libertés individuelles.

En 1995, le Président Cardoso crée une ***Commission d'indemnisation des victimes du régime militaire***. Parmi les personnes reconnues comme victimes de la dictature figurent l'ex député fédéral Rubens Beirot Paiva, tué en 1971, le journaliste Vladimir Herzog mort en 1975, ainsi que l'étudiant Edson Luis mort lors d'une manifestation étudiante à Rio De Janeiro en 1968. En 2007, le gouvernement brésilien publia un livre de quelques cinq-cents pages intitulé « ***Le droit à la mémoire et à la vérité*** » dans lequel il retraçait le parcours de 479 opposants politiques péris dans les prisons ou ailleurs, et reconnaît également pour la première fois la responsabilité de l'État dans les crimes et les barbaries commis par la dictature militaire entre 1964 et 1985. Quelques noms de tortionnaires paraissaient dans le livre, sans toutefois que ces derniers ne soient poursuivis pour les atrocités qu'ils ont commises.

Quelques progrès en matière de justice transitionnelle ont été réalisés beaucoup plus tard que dans les pays voisins comme l'Argentine et le Chili. Or, des erreurs du passé persistent du fait que le Brésil soit considéré comme l'un des pays les plus violents au monde, où les exécutions extrajudiciaires sont en constante augmentation. Les ligues et associations des droits de l'hommes s'alarment du taux de la violence exercée par les forces de l'ordre, particulièrement, au sein des prisons[1]. En 2016, le nombre d'homicides commis par la police a atteint 4424 personnes, soit une augmentation de 26% par rapport à 2015. Au milieu des forces de l'ordre il y a également des morts, ce qui rend la

[1] G1 Globo: "Violência policial segue sem freios no Brasil, denuncia Human Rights Watch", 18/01/2018, www.g1.globo.com

violence endémique et généralisée. Cette violence constitue d'ailleurs l'un des problèmes majeurs du gouvernement brésilien contre lequel il tente de lutter. Le Congrès a adopté en octobre 2017 une loi pénalisant les homicides volontaires commis par les policiers, ces derniers seront jugés par les tribunaux militaires et non pas par des tribunaux ordinaires.

En outre, la question de la défense de la liberté de la presse s'est également posée de manière insistante durant ces dernières années du fait de l'ingérence des autorités publiques dans le domaine de la presse et de l'audiovisuel, soit par la censure, soit en exerçant des pressions sur les journalistes. À ce propos, un rapport de l'Organisation des États Américains (OEA) de 2016 a dénoncé les exactions à l'égard des journalistes et des investigateurs[1].

D'après l'observatoire de la liberté de la presse en Amérique latine, l'assassinat des journalistes remonte aux années quatre-vingt-dix, plusieurs cas ont illustré leur rapport de 2007 sur l'état de la presse au Brésil. Des assassinats ciblés sont commis contre des journalistes d'information. L'Observatoire se base également sur des rapports de l'association interaméricaine de la presse, de la Cour de justice des droits humains et des reporters sans frontières. Le tableau suivant, élaboré par cet observatoire à partir des rapports des différentes organisations, illustre le nombre de journalistes tués entre 1994 et 2007.

Tableau : Nombre de journalistes tués au Brésil entre 1994 et 2007 (www.infoamerica.org)

Année	Mort selon IPI *	Mort selon la FIJ **	Classement RSF ***	Score RSF	Classification FH ****	Score FH
1994				Libre	27	
1995				Libre	30	
1996				Libre	30	
1997	1			Libre	30	

[1] Reuters : « La OEA cuestiona la libertad de expresión en Brasil », Notimérica, 27/09/2016, www.notimerica.com

1998	3			Partiellement libre	32	
1999	0			Partiellement libre	35	
2000	0			Partiellement libre	33	0
2001	1			Partiellement libre	31	1
2002	2	54	18,75	Partiellement libre	32	2
2003	4	71	16,75	Partiellement libre	38	4
2004	3	66	16,5	Partiellement libre	36	3
2005	2	63	14.5	Partiellement libre	40	2
2006	1	75	17,17	Partiellement libre	39	3
2007	1	84	25.25	Partiellement libre	42	2

Source : Observatoire de la liberté de la presse en Amérique latine, www.infoamerica.org
https://www.infoamerica.org/libex/imagenes/pie.gif

Pour lutter contre ce fléau, et également pour redorer l'image de leur pays démocratique, les pouvoirs publics ont créé, en 2016, ***l'Observatoire sur l'impunité des homicides contre les communicateurs et les professionnels des médias***. Les inquiétudes quant aux violations des droits et libertés au Brésil persistent, en particulier, après l'arrivée de Bolsonaro au pouvoir. Bien qu'il soit élu à plus de 55% des suffrages, la communauté internationale s'effraie du devenir des droits de l'homme au Brésil.

IV-L'élection de Jair Bolsonaro : l'avenir d'une démocratie en quête de liberté

Militaire de formation, et de droite extrémiste en termes d'idéologie alors qu'il est issu du Parti Social Libéral, Jair Bolsonaro a, depuis sa candidature aux dernières élections présidentielles d'octobre 2018, suscité les craintes au sein d'une partie de la population et de la communauté internationale à cause de ses prises de positions controversées sur les femmes, la communauté LGBT, les minorités et les indigènes. Depuis le 1er janvier 2019, il prend officiellement les rênes du pouvoir et s'entoure de figures issues de formations politiques,

militaires et religieuses diverses afin de mener à terme son programme présidentiel, que nous mettrons en lumière un peu plus loin.

Élu par manque d'alternatives ou par colère, l'ascension de Jair Bolsonaro comme seul homme de la situation économico-sociale désastreuse du Brésil doit sa fulgurance, à notre sens, au climat tendu ayant suivi la destitution de Dilma Rousseff à la suite de l'affaire de corruption dont elle était accusée. L'échec des partis traditionnels de gauche et de droite dans l'amélioration du niveau de vie des brésiliens a joué un rôle déterminant dans le changement d'orientations politiques vers un nouveau modèle « anti système », qui se décrit comme populiste et anti élite. L'insuffisance des mesures plébiscitées depuis la fin du régime militaire a créé un sentiment de « rejet » à l'égard de la classe politique, surtout le Parti des Travailleurs et de la gauche qui s'est beaucoup fragilisé. Pourtant ceci n'est pas nouveau, car le populisme a réussi à s'ancrer dans nombre de pays d'Europe tel la Hongrie, l'Autriche et l'Italie, ainsi qu'aux États-Unis sous Donald Trump. Le discrédit populaire à l'égard de la classe dirigeante, y compris à l'égard du Parti des travailleurs qui jouissait d'une grande probité durant la décennie quatre-vingt-dix et le début des années deux-mille n'a pas suffi à préserver la sympathie de la classe moyenne et des démunis qui estiment les réformes sociales inefficaces face à une montée grandissante de la précarité et de la violence. Un ressentiment fortement exprimé lors des manifestations populaires de juin 2013.

Cependant, au-delà des facteurs exogènes ayant influencé la compagne électorale de Jair Bolsonaro, telle la diffusion des *fake-news*, sollicitations par messagerie instantanée et réseaux sociaux, ainsi que par l'endoctrinement idéologique, les maux internes des brésiliens n'ont pas cessé de creuser la fracture entre le peuple et son élite. Toutefois, le programme économique et social du nouveau Président, en particulier le volet lié à la lutte contre la corruption et la violence, semble contenter les 57 millions de brésiliens ayant voté pour lui en octobre 2018, y compris les ultra-conservateurs et évangéliques, étant donné que le slogan de Bolsonaro « Brésil avant tout, dieu avant tout » (Brasil por encima de todo, Dios por encima de todos) s'inscrit dans la logique religieuse des brésiliens à majorité chrétienne. De ce fait, Bolsonaro affirme, d'une part, la suprématie des intérêts nationaux du brésil, et d'autre part, l'identité religieuse de son peuple.

Bolsonaro s'est engagé pour la durée de son mandat, outre la lutte contre la pauvreté et la violence, de maîtriser l'immigration provenant du Venezuela principalement (étant le pays le plus pourvoyeur de migrants vers le Brésil), de diviser par deux le nombre de ministères (de 30 actuellement à 15 dont un tiers sera dirigé par des militaires), de ramener l'inflation à 4,5% et de réduire le déficit public[1]. Sur le plan social, Bolsonaro a promis la libéralisation du port d'armes, afin que les civils puissent se défendre contre les agressions et les violences. Cette mesure a été d'ailleurs l'une des propositions phare de son discours électoral portant sur la lutte contre la criminalité, en estimant que chaque individu doit disposer d'une arme et exercer son droit à la « légitime défense ». Liberté est également donnée aux forces de l'ordre pour l'usage de la force contre les délinquants et les criminels.

Par ailleurs, le nouveau Président mise, entre autres, sur l'ouverture du marché brésilien et la privatisation des entreprises publiques dans le but de redresser l'économie tout en simplifiant le système fiscal du pays, et pour cela, il a désigné l'économiste « Paulo Guedes » comme ministre des finances.

Nonobstant, le manque de clarté du programme de Bolsonaro ne semble pas inquiéter ni ses électeurs, ni les acteurs économiques. Car outre la question du comment Bolsonaro parviendra-t-il à améliorer la situation économico-sociale catastrophique du pays, une autre question sur le devenir de la transition démocratique se pose. En effet, eu égard aux déclarations et actes polémiques de Bolsonaro avant et après son élection, ses opposants redoutent un éventuel retour à l'autoritarisme, d'autant plus qu'il qualifie l'ère militaire d'une « période de gloire ». Effectivement les craintes, justifiées mais pas certaines, d'une partie de la population et de la communauté internationale trouvent leur essence dans l'interprétation des déclarations de Bolsonaro. À l'image de Donald Trump, Bolsonaro doit en toutes circonstances être pris au sérieux, car indépendamment de son passé militaire en tant que capitaine, Bolsonaro affirme à chaque prise de parole sa fierté militaire et fait l'éloge des anciens tortionnaires latino-américains. De ce fait, son mépris à l'égard des afro-brésiliens, des indigènes, des homosexuels et des journalistes pourrait ne pas découler de la simple stratégie électorale dans le but de gagner les élections. Son idéologie extrémiste est un véritable danger pour la démocratie brésilienne.

[1] EITB.EUS : « Las principales propuestas de Jair Bolsonaro », 29/10/2018, www.eitb.eus

Une démocratie jeune et fragile qui commence à peine à se consolider.

Alors que les défenseurs des droits et libertés ont été pris de court par l'élection de Donald Trump à la tête des États-Unis, le même scénario semble se reproduire au Brésil, que les quatre prochaines années à venir pourraient affirmer ou disconvenir la fin de la démocratie au brésil.

Conclusion

Comme tous les pays latino-américains, le brésil s'est exfiltré de vingt-et-un an de dictature militaire avec douceur. Le consensus conclu entre les militaires et le gouvernement entrant a permis une consolidation progressive de la démocratie. La constitution de 1988 garantit les droits et libertés publiques tout en affirmant le caractère démocratique du pays, ainsi que le respect des institutions étatiques. Malgré les crises économiques des années soixante-dix et quatre-vingt ayant suivi les chocs pétroliers de 1973 et de 1986, les gouvernements successifs se sont attachés à respecter les principes républicains chèrement acquis. Cependant, au-delà des hypocrisies entourant la définition de la démocratie, qui prend plusieurs sens en fonction des idéologies et des convictions des peuples. La démocratie, si elle s'appuie principalement et inéluctablement sur le pouvoir du peuple, elle ne saurait aucunement s'identifier à une entité ou groupement défini. Raison pour laquelle nous ne pouvons parler de démocratie dans les monarchies absolues ou dans des pays despotiques[1], bien que certains théoriciens, comme Thomas Hobbes, plébiscitent le « pacte d'association » ou le « pacte de gouvernement » qui régissent les liens entre les souverains et leurs sujets[2], selon lequel les sujets concèdent une partie de leurs libertés en contrepartie de protection et de transferts sociaux.

Désormais, il découle de cette étude que depuis la chute du régime militaire en 1985, aucun gouvernement n'a souhaité instaurer un régime dictatorial, bien au contraire, la volonté de renforcer la démocratie embrassée depuis 1985 ne cessait de s'affirmer et de se consolider au fil des années malgré les quelques

---

[1] GHALIOUN Burhan, « Les tragiques destinées de la démocratie arabe », *Confluences Méditerranée* 2/2004 n°49, pages 43-57.

[2] HOBBES Thomas, *Léviathan, Traité de la matière, de la forme et du pouvoir de la république ecclésiastique et civile*, traduction du titre en anglais, *LEVIATHAN, or the Matter, Forme and Power of A Commonwealth Ecclesiastical and civil*, London, 1651, texte traduit en français par la professeur canadien Philippe FOLLIOT en novembre 2002, Première partie, *De l'homme*, Chapitre X, *Du pouvoir, de la valeur, de la dignité, de l'honneur et de la compétence*, pages 77-86.

dérives autoritaires commises par les forces de l'ordre notamment, lors des manifestations et dans les prisons, ainsi que les scandales de corruption ayant éclaboussé la scène politique nationale. La société brésilienne a acquis une certaine maturité démocratique et la presse est l'une des plus libres du continent. Mais, l'arrivée de Bolsonaro au pouvoir le 1er janvier 2019 pèse lourdement, non seulement sur l'avenir de la démocratie et de la justice transitionnelle au Brésil, mais aussi sur le retour à un régime militaire autoritaire. Quelle que soit le sort de la transition démocratique brésilienne dans les quatre années à venir du mandat de Bolsonaro, il appartient aux différentes formations politiques existantes, en particulier celles de l'opposition, de se restructurer et de regagner à nouveau la confiance du peuple afin de s'opposer aux éventuelles atteintes aux droits et libertés émanant du nouveau président.

Brésil : La Trajectoire Historique d'une Démocratie et d'une Justice Transitionnelle Inachevées

Bibliographie

1- Ouvrages

-ANDERS Armelle : *histoire du Brésil contemporain 19ème et 20ème siècles*, Éditions Complexe, Paris, 1997, pages 203-204

- HOBBES Thomas, *Léviathan, Traité de la matière, de la forme et du pouvoir de la république ecclésiastique et civile*, traduction du titre en anglais, *LEVIATHAN, or the Matter, Forme and Power of A Commonwealth Ecclesiastical and civil*, London, 1651, texte traduit en français par la professeur canadien Philippe FOLLIOT en novembre 2002, Première partie, *De l'homme*, Chapitre X, *Du pouvoir, de la valeur, de la dignité, de l'honneur et de la compétence*, pages 77-86

2- Articles

- AUBERTIN Catherine, « Repenser le développement du monde : le Brésil se met en scène à Rio +20 », *Mouvements*, 2012/2 (n° 70), p. 43-58. DOI : 10.3917/mouv.070.0043. URL : https://www.cairn.info/revue-mouvements-2012-2-page-43.htm

-AARÃO Reis Daniel, « Dictature, amnistie et réconciliation : les Années sombres au Brésil », *Matériaux pour l'histoire de notre temps*, 2011/3 (N° 103), p. 12-18. URL: https://www.cairn.info/revue-materiaux-pour-l-histoire-de-notre-temps-2011-3-page-12.htm

-Agence France Presse Brasilia : « Dictature : le Brésil refuse de discuter sa loi d'amnistie », 11 mai 2012, www.lapresse.ca

-CHIRIO Maud : "L'ascension de l'extrême droite au Brésil », *La Vie des idées*, 8 janvier 2019. ISSN: 2105-3030. URL: http://www.laviedesidees.fr/L-ascension-de-l-extreme-droite-au-Bresil.html

-DUCATENZEILER Graciela, ITZCOVITZ Victoria, « La démocratie en Amérique latine », *Revue internationale de politique comparée*, 2011/1 (Vol. 18), p. 123-140. DOI : 10.3917/ripc.181.0123. URL : https://www.cairn.info/revue-internationale-de-politique-comparee-2011-1-page-123.htm

-DEDECCA Claudio Salvadori. Les années 1990 : stabilité et inégalité de la société brésilienne. In: *Tiers-Monde*, tome 42, n°167, 2001. Tensions Brésiliennes, sous la direction de Maria Drosila Vasconcellos. pp. 577-596.

-ÉTHIER Diane, « Des relations entre libéralisation économique, transition démocratique et consolidation démocratique », *Revue internationale de politique comparée*, 2001/2 (Vol. 8), p. 269-283. DOI : 10.3917/ripc.082.0269. URL : https://www.cairn.info/revue-internationale-de-politique-comparee-2001-2-page-269.h

-EITB.EUS : « Las principales propuestas de Jair Bolsonaro », 29/10/2018, www.eitb.eus

-FREGOSI Renée : « Transition démocratique », traduction de l'article du dictionnaire de science politique de l'Université du Chili. 2011. <halshs-00653654>, halshs.archives- ouvertes.fr

- G1 Globo: "Violência policial segue sem freios no Brasil, denuncia Human Rights Watch", 18/01/2018, www.g1.globo.com

-GHALIOUN Burhan, « Les tragiques destinées de la démocratie arabe », *Confluences Méditerranée* 2/2004 n°49, pages 43-57

-MONCLAIRE Stéphane. Le quasi-impeachment du président Collor. Questions sur la « consolidation de la démocratie » brésilienne. In: *Revue française de science politique*, 44e année, n°1, 1994. pp. 23-48

-M. Steven Fish and Omar Choudhry: "Democratization and Economic Liberalization in the Postcommunist World", Comparative Political Studies, SAGE publications, 2007, vol 40, n°3, University of California, http://cps.sagepub.com/cgi/content/abstract/40/3/254

-OKOUNEVA Ludmila « La transition démocratique au Brésil et en Russie (fin des années 1980 – début des années 1990): la comparaison est-elle possible ? Contribution à l'étude des *leaderships* politiques (les cas brésilien et russe) », *Individu & nation* [En ligne], vol. 6 | 2015, mis en ligne le 13 décembre 2017, consulté le 20 décembre 2018. URL: http://preo.u-bourgogne.fr/individuetnation/index.php?id=383

-Oliveira Luciano : « Violation des droits de l'homme et redémocratisation au Brésil : sous l'Etat scélérat, la société perfide.... », In: *Droit et société*, n°22,

1992. Transformations de l'État et changements juridiques : l'exemple de l'Amérique Latine. pp. 447-463.

-ROUQUIE Alain, QUATREFAGES René : « État et pouvoir militaire en Amérique Latine: le modèle brésilien », In: *Mélanges de la Casa de Velázquez*, tome 14, 1978. pp. 625-648.

- RFI: Brésil: « Des documents déclassifiés sur la dictature affolent le pays », article publié le 12 mai 2018, www.rfi.fr

-Reuters : « La OEA cuestiona la libertad de expresión en Brasil », Notimérica, 27/09/2016, www.notimerica.com

-PINHEIRO Paulo Sérgio, « Démocratie et État de *non*-droit au Brésil : analyse et témoignage », *Cultures & Conflits* [En ligne], 59 | automne 2005, mis en ligne le 01 octobre 2005, consulté le 20 décembre 2018. URL : http://journals.openedition.org/conflits/1887 ;

DOI : 10.4000/conflits.1887

-PRZEWORSKI A., "The Neo-Liberal Fallacy" in DIAMOND L. et PLATTNER M.F., *Capitalism, Socialism and Democracy Revisited*, Baltimore/Londres, The John Hopkins University Press, 1993, pp. 39-54; PRZEWORSKI A., *Sustainable Democracy*, Cambridge/New York, Cambridge University Press, 1995.

_**أحمد مبروك - أحمد على :**,دروس فى التحول الديمقراطى من البرازيل وإندونيسيا والمكسيك وبولندا 29سبتمبر 2013

3- ***Sites internet***

-Democracy Index 2017, The Economist Intelligence Unit, Rapport du 31 janvier 2018

-Freedom in the World Scores 2018, freedom status in Brazil, www.freedomhouse.org

المحور الخامس :
تجربة العدالة الإنتقالية في الأرجنتين

العدالة الانتقالية في الأرجنتين بين المحاكمة و المصالحة

Transitional Justice in Argentina Between Trial and Reconciliation

الباحثة : بن سديـرة سعيـــدة
جامعة الجزائر 03 _ كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية -الجزائـــــر

ملخص:

شهدت الأرجنتين تجربة مهمة للتحول الديمقراطي و العدالة الانتقالية، حيث شهدت الأرجنتين في فترة (1976-1983)، سياسة قمعية من قبل النظام العسكري الحاكم بمنع العمل السياسي الحزبي، و انتهاج سياسة القتل والاختطاف والتعذيب والاعتقالات بدون محاكمات من اجل إسكات كل صوت معارض، بحجة استتباب الأمن و النظام العام، و منذ سقوط الحكم العسكري في 1983، ناضلت الأرجنتين طويلا لمتابعة أصحاب تلك الانتهاكات باتخاذ خطوات جريئة لتكريس مبدأ العدالة في ملاحقة الجناة أمام القانون، ما جعل الأرجنتين تجربة رائدة و نموذج حقيقي في إدارة عملية الانتقال الديمقراطي وتحقيق العدالة الانتقالية

الكلمات المفتاحية:

العدالة الانتقالية- الأرجنتين – التحول الديمقراطي – المصالحة – المحاكمة.

Abstract:

Argentina experienced an important experience of democratic transformation and transitional justice. In 1976-1983, Argentina witnessed a repressive policy by the military regime to prevent partisan political action, and to pursue a policy of murder, kidnapping, torture and arrests without trials to silence any dissenting voices. Since the fall of the military government in 1983, Argentina has long struggled to follow up the perpetrators of these violations by taking bold steps to uphold the principle of justice in prosecuting the perpetrators before the law, making Argentina a pioneering experience and a true model in the administration of the process of democratic transition and achieving justice. Transition

key words:

Transitional Justice - Argentina - Democratic Transition - Reconciliation – Trial

العدالة الانتقالية في الأرجنتين بين المحاكمة و المصالحة

مقدمـــــــــــــــة:

عرفت مجتمعات عديدة منذ السبعينات من القرن العشرين تجارب عدالة انتقالية مختلفة، وذلك في أعقاب مراحل الصراع التي أفرزت إرثا من انتهاكات الجسيمة و الممنهجة لحقوق الإنسان، شملت تلك الانتهاكات جرائم حرب جماعية وجرائم ضد الإنسانية وعمليات القتل العمدي خارج نطاق القانون أو باسم الدولة و التعذيب و الاختفاء القسري و غيرها، و هي انتهاكات وردت في القوانين الوطنية و القانون الدولي الانساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان, ومثل هذا الإرث عبئا ثقيلا على الذاكرة الجماعية، خاصة الفئات المتضررة في فترات الصراع.

فالمجتمعات التي عاشت صراعات داخلية وحروبا أهلية و كذا المجتمعات التي خضعت لأنظمة ديكتاتورية و حكم استبدادي تحتاج إلى تحقيق كرامه المواطن و العيش في مجتمع ديمقراطي يحفظ حقوق الإنسان و يرعاها و يضمن عدم تكرار الانتهاكات في المستقبل، و يكون ذلك في ظروف استثنائية حيث يمر المجتمع المعني بالعدالة الانتقالية بفترة ما بعد سقوط النظام الديكتاتوري او فترة ما بعد الحروب الأهلية أو الصراعات الداخلية، فهذه المرحلة هي استثنائية و حساسة بسبب أن الأوضاع العامة تكون غير مستقرة و تتسم بالتوتر و الاحتقان، حيث يكون السلام المتوصل إليه يحتمل تجدد النزاع، فالعدالة في هذه المرحلة هي عدالة استثنائية تختلف عن العدالة في الأوضاع العادية، وهي عدالة مرتبطة بالانتقال من حالة اللأمن و انتهاك واسع لحقوق الإنسان إلى حالة السلم والأمن واحترام حقوق الإنسان.

فقد شهدت الأرجنتين خلال حقبة السبعينات، سياسة قمعية من قبل النظام العسكري الحاكم، بمنع العمل الحزبي ووضع النقابات و الجامعات تحت الرقابة، و انتهاء بإستراتيجية القتل والاختطاف، و التعذيب و الاعتقالات بدون محاكمة من أجل إسكات صوت المعارضة، بحجة فرض الأمن و النظام العام. و منذ سقوط الحكم العسكري في عام 1983، ناضلت الأرجنتين طويلا لمتابعة أصحاب تلك الانتهاكات باتخاذ خطوات جريئة نحو تكريس مبدأ سيادة القانون و ملاحقة الجناة و هو ما حول التجربة الأرجنتينية الى تجربة رائدة و نموذج حقيقي في مجال إدارة التحول الديمقراطي و تطبيق العدالة الانتقالية.

<u>أهمية الدراسة</u> في تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان من **1976** الى **1983** من قبل العسكريين ومن ثم معرفة اليات العدالة الانتقالية المطبقة في الأرجنتين و كيفية معالجتها لانتهاكات الماضي و التصالح مع الذات .

العدالة الانتقالية في الأرجنتين بين المحاكمة و المصالحة

أهداف الدراسة: لإبراز أهمية العدالة الانتقالية في المرحلة الانتقالية بين النظام الديكتاتوري العسكري و النظام الديمقراطي من جهة و من جهة أخرى الاطلاع على أهم معوقات و التحديات التي تواجهها العدالة الانتقالية عموما و في الأرجنتين خصوصا و استخلاص العبر و الدروس من هذه التجربة الأرجنتينية باعتبارها نموذجا ناجحا.

وكذا بناء تصور معرفي لقضايا العدالة الانتقالية و التحول الديمقراطي في دول أمريكا اللاتينية بصفة عامة و التجربة الأرجنتينية بصفة خاصة.

اشكالية الدراسة:

و من أجل التدقيق في التجربة الأرجنتينية المثيرة للاهتمام فبما يخص العدالة الانتقالية و التحول الديمقراطي تحاول هذه الدراسة انطلاقا من **الإشكالية التالية كيف استطاعت الأرجنتين إدارة مرحلة العدالة الانتقالية في معالجة انتهاكات حقوق الانسان وإنجاح التحول الديمقراطي فيها ؟**

فرضية الدراسة :

ساهمت العدالة الانتقالية في معالجة انتهاكات حقوق الانسان و ترسيخ الديمقراطية من خلال ألية المحاكم المدنية و لجان الحقيقة المتمثلة في CONADEP اللجنة الوطنية العليا للأشخاص المفقودين

المنهجية المتبعة:

المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق لأهم التفاصيل العدالة الانتقالية في التجربة الأرجنتينية

المنهج التاريخي للأحداث التي سبقت العدالة الانتقالية و التي أدت الى تحقيقها

أما **نظرية الدراسة** فهي متمثلة في **مقاربة التحول الديمقراطي** اي ان الهدف من تحقيق العدالة الانتقالية كان مرتبطا بالديمقراطية لمعالجة انتهاكات حقوق الانسان و الانتقال من مرحلة الحكم العسكري الى مرحلة الحكم الديمقراطي

تقسيم الدراسة:

و للاجابة على هذه الاشكالية قسمت الدراسة الى ثلاث محاور :

المحور الاول: الاطار المفاهيمي للعدالة الانتقالية

المحور الثاني: العدالة الانتقالية في الارجنتين

المحور الثالث: عوامل نجاح العدالة الانتقالية في الأرجنتين

المحور الأول: ماهية العدالة الانتقالية

1/ تعريف العدالة الانتقالية

يعتبر مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم التي ما تزال غامضة النسبة للكثيرين، لاسيما فيما يتعلق المقطع الثاني من المصطلح؛ أي الانتقالية إذ يثور التساؤل هل توجد عدالة انتقالية؟ وما الفرق بينها وبين العدالة التقليدية المرتبطة؟

وهنا لابد من توضيح أن العدالة الانتقالية تختلف عن العدالة التقليدية في كونها تُعنى بالفترات الانتقالية مثل: الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة الحكم الديمقراطي، أو التحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم محلي، وكل هذه المراحل تواكبها في العادة بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية وسعي لجبر الضرار لضحايا الانتهاكات الخطيرة.[1]

فالعدالة الانتقالية: هو مفهوم يشير إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات.[2]

فحسب تعريف الأمم المتحدة للعدالة الانتقالية فهي تشمل كامل نطاق العمليات و الآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم و تجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق بغية كفالته للمسألة و احقاق العدل و تحقيق المصالحة الوطنية.[3]

وتتضمن أهداف العدالة الإنتقالية مايلى:[4]

1) محاولة معالجة وتضميد الانقسامات الحادثة فى المجتمع والناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان.
2) تضميد جراح المجتمع والأفراد، لاسيما من خلال كشف الحقيقة.
3) إعطاء العدالة للضحايا ومحاسبة مرتكبى الجرائم.
4) إستعادة سيادة القانون.

[1] الشركة العربية العالمية "العدالة الانتقالية: قراءة مفاهيمية ومعرفية".. 10-05-2012.

[2] المركز الدولي للعدالة الانتقالية. "ما هي العدالة الانتقالية؟". https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice

[3] كوفي عنان، **سيادة القانون في مجتمعات الصراع و مجتمعات مابعد الصراع**، تقرير قدم أمام مجلس الأمن الدولي بتاريخ2006/6/16

[4] محمد عز، **العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية في المجتمع المصري: رؤية نظرية ومنهجية**، منتدى الحوار المتمدن تاريخ الاطلاع 2019/1/10: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=461075&r=0

5) ضمان عدم تكرار إنتهاكات حقوق الإنسان.
6) تعزيز التعايش المشترك وتحقيق السلام .

2/ ظروف نشأة العدالة الانتقالية:

المرحلة الأولى: جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وتمثلت بشكل أساسي في محاكمات نورنبرغ، تمحورت العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة حول فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها. وتمثلت أهم ميكانيزمات عملها في اتفاقية الإبادة الجماعية التي تم إقرارها، وإرساء سوابق لم يعد من الممكن بعدها تبرير انتهاك حقوق الإنسان باسم الاستجابة للأوامر. في هذه المرحلة، شكل مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان مركز الاهتمام في مساع تحقيق العدالة.[1]

المرحلة الثانية: وأثناء الحرب الباردة، ركدت جهود تحقيق العدالة الانتقالية واستمر ذلك حتى المرحلة الثانية والتي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والتغيرات السياسية المختلفة في دول أوروبا الشرقية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وفي هذه المرحلة تم تطبيق مفهوم مُسيس وذا طابع محلي أو وطني من العدالة الاجتماعية ارتبط بالهياكل الرسمية للدولة، وهنا تجاوزت فكرة المحاكمات وتضمنت آليات أخرى مثل لجان الحقيقة، والتعويضات، أي إنه خلال هذه المرحلة صارت العدالة الانتقالية بمثابة حوار وطني بين الجناة والضحايا، وخلال هذه المرحلة برزت تجربة لجان الحقيقة في الأرجنتين وعدد من دول أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا.

لقد تطور المفهوم خلال الفترات الانتقالية التالية لحكم الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية، جنوب أفريقيا بعد نظام الفصل العنصري وبعض الدول الأفريقية ودول شرق ووسط أوروبا في أعقاب الحرب الباردة. كان هناك توافق دولي على الحاجة لإجراءات العدالة الانتقالية للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، وهذا ما تزامن مع أهداف الدول والهيئات المانحة التي تطلبت وجود تطبيقا محكما لحكم القانون بما يسمح بالتنمية الاقتصادية.

المرحلة الثالثة: بعبارة أخرى، أعطت الموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات زخما وحافزا جديدا للعدالة الانتقالية، انتقل به من كونه مفهوما رابطا بين المرحلة الانتقالية للتحول الديمقراطي والعدالة (كما نشأ في أواخر الأربعينات)، إلى فضاء أوسع بحيث أضحى هذا المفهوم يتضمن منظورا أوسع يقوم على إعادة تقييم شامل للوصول بمجتمع ما في المرحلة الانتقالية إلى موقع آخر تعد الديمقراطية أحد أهدافه الأساسية.

[1] محمد عز، المرجع السابق،

ثم كانت البداية الحقيقية لما يمكن أن يسمى تطبيق للعدالة الانتقالية، في محاكمات حقوق الإنسان في اليونان في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، وبعدها في المتابعات للحكم العسكري في الأرجنتين وتشيلي من خلال لجنتي تقصي الحقائق في الأرجنتين عام 1983 وتشيلي عام 1990 ومن بعد ذلك في العديد من دول القارة اللاتينية.[1]

3/ آليات العدالة الانتقالية:

بسبب حجم الانتهاكات وسياق هشاشة المجتمع يصعب التعامل مع كل مخالفة كما قد يكون الحال في الأوقات العادية. عادة، يوضع قدر كبير من التركيز على خمسة آليات:

المحاسبة: عن انتهاكات حقوق الإنسان و اتخاذ الإجراءات الجزائية و الملاحقات القضائية، في حق مرتكبيها مسؤولية الدولة، و ذلك طبقا لمقتضيات القانون الدولي و الالتزامات التي أخذتها كل دولة على عاتقها من خلال مصادقتها على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان،

جبر الضرر: الذي تعترف الحكومات من خلاله بالأضرار المتكبَّدة وتتّخذ خطوات لمعالجتها. وغالباً ما تتضمّن هذه المبادرات عناصر مادية (كالمدفوعات النقدية أو الخدمات الصحيّة على سبيل المثال) فضلاً عن أشكال رمزية (كالاعتذار العلني أو إحياء يوم للذكرى).

إصلاح المؤسسات : ويشمل مؤسسات الدولة القمعية على غرار القوات المسلّحة، والشرطة والمحاكم، بغية تفكيك – بالوسائل المناسبة – آلية الانتهاكات البنيوية وتفادي تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب، وهو مرتبط أساسا بمراحل التحول الديمقراطي،

لجان الحقيقة: أو وسائل أخرى للتحقيق في أنماط الانتهاكات الممنهجة والتبليغ عنها، وللتوصية بإجراء تعديلات وكذا للمساعدة على فهم الأسباب الكامنة وراء تلك الانتهاكات، حيث يتم تشكيلها بشكل رسمي من قبل الدولة و أن تتمتع بنوع من الاستقلالية عن النظام السياسي وهدفها تقصي الحقائق عن المرحلة الانتقالية التي تتسم بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وخاصة التعتيم الممارس من طرف الأنظمة الاستبدادية و القمعية.

المصالحة: و هي لا تعني طمس الحقيقة و طي صفحة انتهاكات حقوق الإنسان بل تعد هدفا يتم تحقيقه من خلال انجاز باقي المكونات المشار إليها، من معرفة الحقيقة و النقاش العمومي، و إصلاح

---

[1] جريدة الأهرام"العدالة الانتقالية" كيف نستفيد من تجارب الدول الأخري".. 01-06-2011. 07-09-2012Retrieved.

المؤسسات وجبر الضرر و ما إلى ذلك، من أجل إرساء مرتكزات مشروع مجتمعي مشترك يستوجب الدفاع عنه من قبل المجتمع ككل1.

ولا ينبغي النظر إلى هذه الأساليب المختلفة كبدائل لبعضها البعض. على سبيل المثال، لجان الحقيقة ليست بديلا عن المحاكمات. تحاول لجان الحقيقة أن تفعل شيئًا مختلفًا عن الملاحقات القضائية بتقديم مستوى أوسع بكثير من الاعتراف والحد من ثقافة الإنكار. وبالمثل، فإصلاح الدساتير والقوانين والمؤسسات ليست بديلا عن تدابير أخرى ولكن تهدف مباشرة إلى استعادة الثقة ومنع تكرار الانتهاكات[2].

المحور الثاني: العدالة الانتقالية في الأرجنتين

1/ الخلفية التاريخية لانتهاكات حقوق الإنسان

بدأ الصراع في بداية عقد الأربعينيات من القرن الماضي عندما ظهرت الحركات اليسارية المطالبة بالعدالة الاجتماعية. وظهر «خوان بيرون» ونادى بأفكار يسارية عن حق الفقراء وإعادة توزيع الدخل وزادت شعبيته بين الطلبة والعمال، حتى وصل إلى الرئاسة في 1946 وتشكل التيار البيروني. ثم بدأ الصراع بين البيرونية وقوى اليمين المتمثل في الجيش والكنيسة والأحزاب اليمينية وطبقة أصحاب الشركات. ومنذ ذلك التاريخ لم تشهد الأوضاع السياسية أو الاقتصادية استقرارا يذكر في الأرجنتين بسبب هذا الصراع وتبادل الطرفان أعمال العنف ولكن في نطاق محدود ولم يصل إلى الحرب الأهلية[3].

وبعد وفاة بيرون وبالتحديد في 1976 قررت قوى اليمين إن تنقلب على الديمقراطية. ولكن هذه المرة قرر النظام السلطوي الجديد أن ينتهي من هذا الصداع إلى الأبد، فوضع خطة للتخلص من اليسار وأنصاره تماما. قام بعمليات اعتقال واسعة، انشأ عشرات من مراكز الاعتقال في كل المدن، ألغى الأحزاب، زيف الإعلام وجعله يقول للشعب انه يحارب الإرهاب، اخذ فتوى من رجال الكنيسة بأنه يحارب الخطر الأعظم على المسيحية وعلى الأمن القومي للبلاد. تلقى دعما فنيا من الولايات المتحدة التي كانت تقوم بدور كبير لمحاربة اليسار الناشئ في القارة اللاتينية في إطار حربها الباردة مع الاتحاد السوفياتي. وهكذا خلفت هذه المرحلة 30 ألف حالة اختفاء لشباب من الأرجنتين لم يعط العسكر لذويهم حتي الحق في دفن جثثهم أو معرفة كيف قتلوا أو متي[4]، وغالبا ما كان يقوم النظام

---

1 الحبيب بلكوش، **العدالة الانتقالية: المفاهيم و الآليات**،(المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014)، ص49 .

2 *المركز الدولي للعدالة الانتقالية*. المرجع السابق،

3 أمل مختار،**الأرجنتين: المزج بين لجان الحقيقة والمحاكمات الجنائية**،

http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/352579.aspx

4 الأرجنتين، *المركز الدولي للعدالة الانتقالية* تاريخ الاطلاع 2019/1/11:

https://www.ictj.org/ar/our-work/regions-and-countries/argentina

بقتل المعارضين وإلقاء الجثث في البحر أو حرقها حت لا يترك وراءه أي دليل، هذا بالإضافة أيضا إلي حالات الاعتقال والتعذيب. ونظرا لحالة القمع الشديدة لم يكن من الممكن تكوين أي حزب أو حركة احتجاجية داخل الأرجنتين خلال هذه المرحلة، فيما عدا حركة واحدة تعد مثالا رائعا وفريدا شهدته تلك الحقبة السوداء في تاريخ الأرجنتين، وهي حركة جمعية أمهات ميدان مايو*.

وفي أفريل 1982 اتجه العسكر إلي احتلال "جزر الفوكلاند" التابعة لبريطانيا وضمها إلي السيادة الأرجنتينية، وذلك لصرف أنظار الشعب الأرجنتيني عن مشاكله الداخلية المعقدة، إلا أن الأسطول البحري البريطاني أنهي الصراع سريعا وخرج الجيش الأرجنتيني منهزما ومنكسرا من المعركة، وهكذا انتهت فترة الحكم العسكري القمعي، وعُقدت أول انتخابات ديمقراطية لأول مرة في البلاد منذ 6 سنوات[1].

2/ التحول الديمقراطي و العدالة الانتقالية

بعد العودة إلى النظام المدني تم انتخاب راؤول الفونسين (Raul Alfonsin) رئيسا للأرجنتين، وقد تعلقت عليه آمالا عريضة لتحقيق العدالة ومحاكمة النظام القديم على جرائمه. وبالفعل اصدر الرئيس أوامر بتشكيل اللجنة الوطنية العليا للأشخاص المفقودين «CONADEP» أين التي كلفت بالتحقيق في مصير الأشخاص المفقودين[2] وقد كانت التجربة الأولى في العالم لإنشاء لجنة كشف حقيقة ما جرى من تجاوزات في ظل النظام السابق وقد ركزت اللجنة على انتهاكات التي اقترفها موظفو الحكومة فقط[3]. و كانت ملزمة بتقديم تقرير مسجلا تاريخيا و محايدا لانتهاكات حقوق الإنسان مبينة أسبابها و ظروفها و طبيعتها و نطاقها . وانتهت اللجنة بتقرير مفصل تم تسليمه للرئيس في لحظة تاريخية ثم نشره ليقرأه الشعب كله. ثم بعد ذلك تشكلت محكمة «Trial Junta» وهى أول مرة يحاكم فيها القضاء التقليدي قيادات النظام السابق كلهم. وصدرت أحكام بإدانتهم. وبدأ القضاء الأرجنتيني يتلقى دعوات لمحاكمة عدد اكبر من المسئولين فى مناصب أقل وهو ما يعنى اتساع نطاق المحاكمات، الأمر الذي أدى إلى اندلاع بعض أعمال العنف من بقايا النظام السابق. وتحت مخاوف الانزلاق إلى

* **أمهات ميدان مايو:** وهي حركة بدأت في 1977 بتجمع 14 أم في ساحة "ميدان مايو" أمام قصر الرئاسة ليطالبوا بمعرفة مصير أبنائهم المختفين، ولأنهن مجرد مجموعة من الأمهات المسالمات فقد تركهم العسكر، إلا أن الحركة اتخذت في الاتساع وفي اكتساب الشعبية حتي أصبحت هي الحركة السياسية والمعارضة الوحيدة، والتي لم يستطع النظام قمعها يوما حتي إنها ومنذ ذلك التاريخ وحتي اليوم تواصل التجمهر في ساحة الميدان من خلال آلاف الأمهات كل يوم خميس، واللاتي لم يتخلفن مرة واحدة لأكثر من 30 عاما ليطالبن بحق أبنائهن الذين لم يعرفن أبدا ما حدث لهم، ومحاكمة القتلة، بل وتطورت الحركة لتنادي في وقفتها الأسبوعية بعدم تكرار ما حدث لأبنائهن الشباب ليس فقط في الأرجنتين، ولكن في أي مكان آخر في العالم

[1] المعرفة، العدالة الانتقالية، على الموقع التالي: 2019/1/11
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

[2] Rebicca Lichtenfeld, Accountability in Argentina 20 years Later, Transitional Justice Maintains Momentum, International Center for Transitinal Justice, August 2005, p1-2
https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Argentina-Accountability-Case-2005-English.pdf

[3] ادواردو غونزال، هاورد فارني، "البحث عن الحقيقة: عناصر انشاء لجنة فاعلة"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نيويورك 2013، ص24
https://www.ictj.org/sites/default/files/Truth-Seeking-2014-Ar-Mars20.pdf

حالة من الانفلات الأمني قرر الرئيس إيقاف مسار المحاكمات واصدر قوانين بهذا المعنى، وهو ما مثل خيبة أمل كبيرة للحقوقيين وعائلات الضحايا.

من ناحية العدالة الانتقالية إن إصدار هذه القوانين[1] كان بمثابة انتكاسة حقيقية للعدالة الانتقالية وترسيخ مبدأ سيادة القانون في الأرجنتين لأن هذه القوانين أتاحت للعديد من المجرمين في حق الإنسانية و المواطنين بالبقاء خارج القضبان دون حساب في حين أن أهالي المختفين لم يحصلوا حتى على التعويض المناسب وإن حصلوا عليه ستظل العدالة غير مكتملة لأنه لا عدالة بدون حساب. لكن من ناحية التحول الديمقراطي فان إصدار هذه القوانين مهما للغاية في هذا الوقت للحفاظ على مسار التحول الديمقراطي و مكتسباته و عدم الارتداد للنظام القديم مره أخرى أو الدخول في حرب أهليه وسواء هذا أو ذاك فان كل منهم كفيل بإدخال البلاد في فوضى مما سيؤدي إلى ارتفاع عدد الضحايا الذي ستتكلفه الأرجنتين للخروج منه ذلك نتيجة لطبيعة النظام القديم الذي تواجهه فألفونسين كان يواجه جيش دولة بأدواته و معداته.

3/ العدالة الانتقالية بين المحاكمة و المصالحة

1/ لجنة تقصي الحقائق : في عام 1983 أصدر ألفونسين قرارا بإنشاء لجنة تقصي الحقائق باسم اللجنة الوطنية العليا للأشخاص المفقودين، وقد حرصت الحكومة الأرجنتينية على أن تتكون اللجنة من الأفراد الذين يتمتعون بمكانة مرموقة على المستويين الوطني والعالمي، ولهم باع طويل في المدافعة عن حقوق الإنسان، على أن تكون أيضا ممثلة لكل الانتماءات السياسية والإيديولوجية الموجودة في المجتمع، وكان على هذه اللجنة كشف الحقائق وجمع المعلومات والدلائل وتقديمها للمحكمة، وقسمت اللجنة الى خمسة أقسام تغطي كافة الجوانب كانت كالتالي[2]:

- قسم للإدلاء بالشهادات
- قسم تجميع البيانات و الوثائق
- قسم الإجراءات
- قسم الشؤون القانونية
- قسم الشؤون الإدارية

وقد واجهت اللجنة العديد من المشاكل أهمها عدم توافر الوثائق، وإتباع الجيش الأرجنتيني سياسة إخفاء الأدلة وحرقها. وبالرغم من ذلك ففي عام 1984 أصدرت اللجنة تقريرا بعنوان"**حتى لا يتكرر هذا**" وأدرجت فيه عدد الضحايا و مراكز الاعتقال التي تم فيها تعذيب المعتقلين و قتلهم بأمر من

[1] قانون "النقطة النهائية" وقانون "الامتثال للواجب".
[2] محمد عز، المرجع السابق.

السلطات العسكرية، حيث تم توثيق كل حالة على حدة في ملف رقمي مستقل، و نشر التقرير كاملا في الجريدة الرسمية على حلقات أحدثت صدمة لدى الشارع الأرجنتيني من هول ما جاء به ولعل معرفة الناس بالحقيقة و معرفة مصائر ذويهم كانت هي المكسب الوحيد للحقيقة[1].

2/ **المحاكم الجنائية:** بعد نشر تقرير اللجنة الوطنية العليا للأشخاص المفقودين في الجريدة الرسمية، بدأت محاكمات رموز و رجال الجيش المهتمين بارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، و في العام 1985 جرت ملاحقة قضائية لتسعة أعضاء سابقين في محكمة تاريخية أدت لادانة الرئيسين السابقين "جورج رفائيل فيدلا" و"روبرتو إدوارد فيولا" والأدميرالين "لإميليو إدواردو ماسيرا" و"أرماندو لامبروشيني" و العميد في الجيش "أورلاندو رامون أغوستي" بين أن المحاكمات الجنائية في الأرجنتين لم تسر غلى وتيرتها المرجوة، فقد واجهت الأرجنتين عقبات عدة في سبيل تحقيق العدالة الانتقالية، تمثلت في:

- اتبع بعض قيادات الجيش الأرجنتيني سياسة اخفاء الأدلة والوثائق عن اللجنة الوطنية لدراسة مشكلة اختفاء الأشخاص حتى لا يمكن إدانتهم.
- قام بعض قيادات الجيش الأرجنتيني باتباع أساليب إرهابية، منها القيام بموجة من التفجيرات في البلاد.
- هددت بعض قيادات الجيش الأرجنتيني بادخال البلاد في حرب أهلية إذ ما استمرت المحاكمات الجنائية لأفراد الجيش.

وتحت كل هذه الضغوط اضطر الرئيس **"راؤول ألفونسين"** الى الرضوخ الى مطالب الجيش، و في **ديسمبر 1986**، أصدر قانون **"النقطة النهائية"** الذي حدد تاريخ نهائي لتقبل أي دعاوي ضد رجال النظام السابق، و في أفريل 1987، أصدر أيضا قانون **"الامتثال للواجب"**، وهو القانون الذي يعفي أي ضابط في الجيش في رتبة أقل من كولونيل من أي مسؤولية قانونية إزاء قتله للمواطنين تحت دعوى أنه كان مضطرا لفعل ذلك لكونه عسكريا كان ينفذ أوامر القيادة[2].

[1] محمد عز ، المرجع السابق،
[2] المرجع سابق،

اصـــدار قوانين العفــو:

كانت طموحات **الفونسين** في تحقيق العدالة الانتقالية اكبر بكثير من قدراته وخبرة حكومته نظرا لأن تجربة الأرجنتين كانت رائدة في تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية حيث أخطأ الفونسين في حساب قوة النظام العسكري الذي تم إسقاطه ذلك لأن **الفونسين** ظن انه بخروج الجيش مهزوما في نزاعه المفتعل على جزر الفوكلاند أن شوكة العسكر قد انكسرت تماما كما حدث مع الجيش الألماني عقب الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، صحيح ان الجيش الأرجنتيني خرج مهزوما من المعركة إلا انه ظل محتفظا بعدته و عتاده كل ما حدث انه عاد إلى ثكناته فقط وقد ساعد ذلك في إعادة تنظيمه، لذا ومع زيادة حدة المحاكمات انتشرت سلسلة من التفجيرات غير معلومة المصدر في جميع أنحاء البلاد ورغم أن الجميع كان يعرف تماما أن الجيش وراء كل هذه التفجيرات إلا أن أحدا لم يستطع أن يثبت ذلك[1].

تطور الأمر إلى أكثر من ذلك مع تهديد الضباط ذوى الرتب الدنيا في الجيش والذين كانوا بمثابة ذراع النظام العسكري في تنفيذ جرائمه البشعة و قمعه لأي معارضه محتمله، استشعر هؤلاء الخوف مع زيادة حدة المحاكمات لقادتهم في حينها كان مؤشرا أن الأمر لن يتوقف عند القادة فحسب بل ستنالهم المحاكمات قريبا ، لذا لجأ هؤلاء إلى تهديد ألفونسين بإدخال البلاد في حرب أهلية إذا تطلب الأمر ذلك حتى لا تتم محاكمتهم بل و قامت بالفعل عناصر من الجيش بأربع محاولات للانقلاب على ألفونسين لكنها باءت بالفشل[2]

وقد حدثت انتكاسة كبرى لمسار العدالة الانتقالية في الأرجنتين بصدور قوانين العفو العام، ففي العامين 1989 و1990 أصدر عفوين شمل الأول عددا صغيرا من الضباط الذين حوكموا أما الثاني فشمل من سبق أن تمت مقاضاتهم و الحكم، و بحلول العام 1990، لم يكن قد تمت إدانة سوى 10 أشخاص حصلوا كلهم على العفو و أطلق سراحهم[3]، حتى القادة أمثال **رينالدو بينونة** آخر رؤساء الأرجنتين في الحقبة العسكرية تمت إدانته والحكم عليه في 1983 وتم العفو عنه في 1985. وقد كانت قوانين العفو العام التي صدرت في الأرجنتين بمثابة انتكاسة حقيقية لعملية تنفيذ العدالة وسيادة القانون في المرحلة الانتقالية داخل الأرجنتين، لكن على أية حال كان تقرير لجان تقصي الحقائق ونشره بتفاصيله علي عامة الشعب، وكذلك أيضا نشر تفاصيل المحاكمات مكسباً لمسيرة العدالة الانتقالية لا يمكن إهماله علي الأقل في تلك المرحلة. واستمر الوضع علي هذا المنوال من التعرج، حيث تكرر مشهد فتح ملفات المحاكمات ثم غلقها وأحيانا إصدار أحكام تم تنفيذها بالإقامة الجبرية وليس

[1] المعرفة، العدالة الانتقالية، على الموقع التالي:
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

[2] المرجع السابق.

[3] محمد عز، المرجع السابق.

داخل السجون حتى اختلف الأمر تماما في 2005 أي بعد 20 عاما من صدور قوانين "الفونسين" الأخيرة[1].

العفو و التعويض الضخم :

بعد كل هذه الأحداث و نظرا لعدم قدرته على مواجهة الأزمة الاقتصادية التي أصابت الأرجنتين تنازل الفونسين عن الحكم و سلم السلطة لـ" كارلوس منعم " عام 1989 عبر انتخابات عامه و بدأ عهد منعم كرئيس للجمهورية بمنح عفو رئاسي لعناصر الطقم العسكرية الذين أدينوا علاوة على بعض كبار المسئولين العسكريين الماثلين أمام القضاء في ذلك الوقت. كما عفا عن بعض قادة المنظمات المسلحة المقدمين للمحاكمة كل هذا على الرغم من أن قوانين الفونسين قد منعت إمكانية رفع دعاوى جنائية ضد منتهكي حقوق الإنسان و استؤنف النقاش حول إمكانية التعويضات للمتضررين و بالفعل صدر قرارا حمل أهم سمات التعويضات الأرجنتينية وهى أن يكون التعويض للمتضرر على أساس راتب أعلى درجة وظيفية مدنية في الإدارة الحكومية في الأرجنتين أي أن المنتفعين يحصلون على جزء من ثلاثين جزءاً من راتب أكبر موظف عمومي مدني عن كل يوم قضاه الضحية في الحبس، وكان هذا يوازي 27 دولاراً أمريكياً في ذلك الوقت.

كما عوض القرار عائلات من ماتوا في الحبس ومن عانوا "إصابات جسيمة" ففي حالة الموت يحصل المتضررون على تعويض بقدر 27دولاراً عن كل يوم من الحبس بالإضافة إلى مبلغ يوازي خمس سنوات من الحبس بنفس المعدل (46275 دولاراً أمريكياً). أما من عانوا من إصابات جسيمة فقد تقرر أن يحصلوا على 27 دولاراً عن كل يوم من الحبس بالإضافة إلى مبلغ يوازي 70% من مقدار التعويض عن خمس سنوات من السجن (أي 34492 دولاراً أمريكياً). وعلى كل حال لم تدفع المبالغ نقداً وإنما على هيئة سندات دين عام، وهي سمة أخرى تميز التعويضات الأرجنتينية، وهي ليست منقطعة الصلة بالسمة الأولى أي ضخامة قدر هذه التعويضات. وبالطبع يجب على أي حكومة أن تحسب حساب دفع السندات[2]. غير أنه من السهل علينا أن نفهم لماذا ظن الرئيس منعم وحكومته أنهم يمكنهم اتخاذ إجراءات تعويض سخية نظرا لأن إصدار السندات لم يكن له أثر مباشر على ميزانية العام نفسه وأن تلك السندات كانت مستحقة الدفع بعد 16 سنة؛ علاوة على قصر الدورة الزمنية التي تتسم بها عملية اتخاذ القرار الديمقراطي[3].

---

[1] المعرفة ، المرجع السابق.

[2] مارك فريمان، " **دور البرلمانات في انجاح المصالحة**"، اتحاد البرلماني الدولي، 2005 ص 16 على الموقع التالي:
http://archive.ipu.org/PDF/publications/reconciliation_ar.pdf

[3] المركز الدولي للعدالة الانتقالية، " **تقرير البرنامج للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، جبر الضرر**" على الموقع التالي:
http://www.ictj.org/ar/news/program-report-reparative-justice

ولم تشمل التعويضات النواحي الاقتصادية فحسب، بل تم تخصيص العديد من الأماكن و النصب التذكارية،و يتم احياء ذكرى الضحايا سنويا، ولا تعتبر المحاكمات التي جرت أحداثا منعزلة، بل تدخل في اطار سياسة إحياء الذكرى و جبر الضرر[1].

إعادة المحاكمة :

بدأت مرحلة المحاكمة في عهد الرئيس السابق **نستور كريشنر** ، حيث أعلن مجلس القضاء الأعلى في الأرجنتين قرارا في 2005 بعدم دستورية العفو العام الذي سبق تحت ضغط العسكريين. وهكذا بدأت الأرجنتين مرحلة جديدة من المحاكمات الجادة والعادلة لهؤلاء العسكريين الذين تمت إدانتهم بالفعل من خلال لجان الحقيقة والمحاكمات التي تمت في الثمانينات، واستطاع القانون أن يسري بشكل سليم في هذه المرة وسارت المحاكمات دون أي ضغوط من الجيش. فهؤلاء القادة تجاوزت أعمارهم الثمانين وحتى الضباط الآخرين المتهمين بتنفيذ المجازر ضد الشباب اليساري قد شارفوا علي الستين،بالإضافة إلى أن الجيش قد تغيرت تركيبته وأصبح يضم أجيالا جديدة لا تدين بالولاء لهؤلاء القادة وليس لديها أدني رغبة في شن حرب أهلية أو حتى أعمال إرهابية لحماية هؤلاء العسكريين المتهمين بارتكاب تلك الجرائم الوحشية. وبالفعل شهد عام 2010 صدور أحكام ضد **خورخي فيديلا** قائد الانقلاب العسكري وحاكم البلاد حتى 1981 والمهندس الفعلي لما عرف باسم الحرب القذرة بالسجن لمدة 25 عاما وقضاء هذه المدة في السجن المدني وليس تحت الإقامة الجبرية رغم أن عمره تجاوز ال85 عاما، وأيضا حكم على **بينونه** آخر الحكام العسكريين لمدة 25 عاما وعمره 81 عاما، بالإضافة إلى العديد من الأحكام ضد قادة وضباط من الجيش قادوا أو قاموا بتنفيذ انتهاكات جسيمة مثل الاعتقال والتعذيب والقتل وإخفاء الجثث بل وصل الأمر إلي حد خطف أطفال رضع من أبناء المعارضين بهدف ترهيبهم والقضاء علي تلك المعارضة.

وقد أثبتت المحاكمات تورطهم بالفعل في كل تلك الجرائم، بالإضافة إلى اعترافاتهم. علي سبيل المثال أعترف أحد العسكريين والمعروف باسم "ملاك الموت الأشقر" (علمتني قوات البحرية كيف أدمر وكيف أزرع القنابل وكيف أقتل، ربما ارتكبت بعض الأخطاء لكنني لن أتوب). كما دافع **"خورخي فيديلا"** عن نفسه قائلا (إن النظام العسكري عمل على الحيلولة دون وصول الشيوعية إلي الأرجنتين)[2]. وهكذا كان طريق الأرجنتين طريقا طويلا ومتعرجا إلا أنه في مجمله شهد خطوات عملية وتطبيقات جديرة بالمتابعة والدراسة للاستفادة من هذا التعرج والتخبط، و يعتبر هذا ترسيخا لمبدأ ان الجرائم لا تمحى و التهم لا تسقط بالتقادم و إن طال الزمن و ها هي الأرجنتين قد تقدمت كثيرا على طريق الديمقراطية و في نفس الوقت حققت مبدأ العدالة الانتقالية.

[1] محمد عز، المرجع السابق.
[2] المعرفة، المرجع السابق،

المحور الثالث: عوامل نجاح العدالة الانتقالية في الأرجنتين

الخبرة الأرجنتينية مليئة بالتفاصيل التى يمكن استخلاص أهم عوامل نجاح العدالة الانتقالية على مدى 38 عاما، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر:

1/ الإرادة السياسية تعد إشارة الانطلاق دون إرادة سياسية للنظام لا يمكن أن يكون هناك مسار صحيح للعدالة الانتقالية على الإطلاق. على الرغم من أن الفونسين الرئيس الأول بعد سقوط النظام السلطوى لم يتمكن من اكمال مسيرة العدالة بسبب تهديدات بقايا النظام القديم، إلا انه كان يمتلك إرادة حقيقية لذلك شهد عصره اصدار تقرير لجنة CONADEP الذي يعد المرجع الرئيسي لجميع المحاكمات الحالية. كما أن رغبة نستور كريشنر هى ما أعطت الدفعة القوية لإعادة فتح باب المحاكمات بعد أن مر على الأرجنتينيين ما يزيد على 15 عاما ظن الكثيرون أنهم لن يشهدوا هذا المشهد من جديد.

2/ المجتمع المدني وأهالي الضحايا الفاعل الرئيسي في تحقيق العدالة. تعد تجربة العدالة الأرجنتينية هي قصة نجاح وتفرد للمجتمع المدني، فقد شهدت الأرجنتين حتى خلال العهد السلطوي عملا فدائيا لمنظمات صغيرة (لم تكن معترفا بها قانونا في ذلك الوقت) لجمع أسماء الضحايا وبياناتهم، ووزعوا الوثائق على منازلهم خشية من النظام. وبعد التحول الديمقراطي استمروا بعملهم واختلفت تخصصاتهم بين الاهتمام بالتعديلات الدستورية والقانونية لتضمين المواثيق الدولية لحقوق الإنسان داخل الدستور. وبين التخصص في مجالات الطب الشرعي وتحليل الأدلة. وآخرون استمروا في التواصل مع ذوى الضحايا من كل أرجاء الوطن. عندما جاءت اللحظة السياسية المناسبة في 2003 كان كل شيء جاهزا لبداية محاكمات عادلة قائمة على كم هائل ومنظم من الأدلة والمعلومات.

3/ المرأة وسياسة النفس الطويل. عندما شرع النظام السلطوي في خطف المعارضين بدأ المواطنون يشعرون بأن شيئا خطيرا يحدث لكنهم التزموا الصمت، سواء الإعلام والكنيسة والمجتمع. ولكن 14 سيدة ممن تم اختطاف أبنائهم خرجن إلى ميدان «بلازا دي مايو» في العام الأول للديكتاتورية، ولان القانون كان يحرم التظاهر أو الاعتصام فقمن بالسير حول الميدان وهن يرتدين طرحة بيضاء قصيرة على رؤوسهن بعد أن طرزت عليها كل واحدة اسم أبنها أو أبنتها المختفية. وظللن يطفن فى الميدان أسبوعيا. وازدادت أعدادهن تدريجيا وظلوا مواظبين على هذا. وهنا، تشكلت أول معارضة ضد النظام السلطوي الذي حل الأحزاب ولم يسمح بعمل المنظمات الحقوقية.

4/ متى يكون القضاة أداة لتحقيق العدالة وليس إهدارها. في مرحلة النظام السلطوي لجأت بعض العائلات للقضاء بهدف إنصافهم. لكن القضاء لم يفعل، بل على العكس كان القضاء أحيانا يُستخدم أداة لمحاكمة المعارضة اليسارية بتهمة الإرهاب والتخريب. لكن بعد التحول الديمقراطي لم

يحدث ما يمكن تسميته تطهير المؤسسة القضائية، بل على العكس ظل القضاة في مناصبهم وحكموا في المحاكمات الأولى فور سقوط النظام «Trial Junta» والى الآن لم يتم استحداث هيئات قضائية من خارج المؤسسة التقليدية. الخبرة الأرجنتينية تقول انه يجب إصلاح القوانين والدستور بما يضمن استقلال القضاء وعدم تبعيته للسلطة التنفيذية وهو ما تم في إطار إصلاح مؤسسات الدولة. أما القاضي أي قاض هو في حاجة لامتلاك أدوات تمكنه من إنفاذ العدالة وهى لم تكن متوافرة من قبل. هذه الأدوات تمثلت في، أولا: الأدلة والإثبات من خلال الأوراق والوثائق وهو الأمر الذي بدأ بتقرير CONADEP ثم استمر بعد ذلك من خلال مجهود جمعيات عائلات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني ومحققين النيابة. ثانيا: تغيير القوانين بعد الاعتراف بالمواثيق والقوانين الدولية لحقوق الإنسان في الدستور. ثالثا: الرأي العام الضاغط في اتجاه محاكمة النظام السابق. وهى الأدوات المتوافرة وبقوة لدى قضاة الأرجنتين مما يمكنهم من تحقيق عدالة أهدرت من طرفهم في زمن سابق.

5/ إن اختيار الأرجنتين لفكرة عدم إنشاء محاكم خاصة للمحاكمة على هذا النوع من الجرائم،كان أمرا ملفتا حيث يمنح هذه المحاكمات مشروعية لا يمكن التشكيك في مصداقيتها، باعتبار أن المحاكم الخاصة كان يشوبها شبهة عدم الانحياز و الانحياز.

6/ باعتبار الارجنتين تجربة رائدة في مجال العدالة التعويضية، حيث أن تنفيذ سياسة جبر الضرر لم تتوقف عند حدود المساعدات المادية فقط للضحايا بل شملت تنفيذ سياسات تخليدية، من خلال عملية تشاركية تهدف إلى بناء نصب تذكارية و متاحف، مما يظهر للضحايا أن الدولة تحاول أن تتعلم من تجربتها و أنه لم يتم نسيانهم، وعلى الرغم من أن سياسة جبر الضرر كانت محل انتقاد من حيث استعمالها كأداة سياسية للإفلات من العقاب، إلا أنها شكلت برنامجا هاما ساعد في تعزيز فكرة مسؤولية الدولة، وقدمت الكثير من الدروس الإصلاحية في جميع أنحاء العالم.

7/ على المستوى التحول الديمقراطي فيبين النموذج الأرجنتيني بأن تدابير العفو التي تحد من المحاكمات و انفاذ العدالة يمكن التراجع عنها، اذ لا ينبغي أن تكون تلك التدابير مرادفة للإفلات من العقاب. فمثال الأرجنتين مهم من ناحية إظهار كيفية سير هذه المحاكمات من دون التسبب بصدمة اجتماعية ولا تهديد للنظام الديمقراطي، بل بالعكس فقد شكلت هذه المحاكمات تجربة تأسيسية لمرحلة جديدة للديمقراطية. و بذلك تمكنت الأرجنتين من متابعة مسؤولين في أعلى هرم للسلطة العسكرية.

الخاتمـــــة

وقد شهدت الأرجنتين تجربة ثرية في التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية، ارتبط فيها التحول الديمقراطي بالدفاع عن حقوق الإنسان ضد الاختفاء الذي مارسه النظام العسكري، و استعملت آلية لجنة الحقيقة في التجربة الأرجنتينية التي مهدت لمحاكمات رموز النظام البائد، فحققت هذه التجربة مكاسب ايجابية على المدى الطويل، و تجسد ذلك من خلال صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق، و من خلال نشر تفاصيل المحاكمات، فهذه التجربة تعتبر تجربة رائدة تستلهم منها باقي الدول دروسا و عبرا في التحول الديمقراطي و مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، كما أن التجربة الأرجنتينية ساهمت في التراكم المعرفي على المستوى المفاهيمي للعدالة الانتقالية و التحول الديمقراطي حيث استطاعت الأرجنتين تحقيق العدالة الانتقالية بعد إنجاح عملية التحول الديمقراطي و تحقيق الاستقرار السياسي.

بيبليوغرافيا

1/ ادواردو غونزالس، هاورد فارني، "**البحث عن الحقيقة: عناصر انشاء لجنة فاعلة**"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نيويورك 2013، ص24

https://www.ictj.org/sites/default/files/Truth-Seeking-2014-Ar-Mars20.pdf

2/ أمل مختار،**الأرجنتين: المزج بين لجان الحقيقة والمحاكمات الجنائية**،

http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/352579.aspx

3/ *جريدة الأهرام"العدالة الانتقالية" كيف نستفيد من تجارب الدول الأخرى".. 01-06-2011. Retrieved 2012-07-09.*

4/ الحبيب بلكوش، العدالة الانتقالية: المفاهيم و الآليات،(المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014)، ص49 .

5/ الشركة العربية العالمية "العدالة الانتقالية: قراءة مفاهيمية ومعرفية".. 10-05-2012.

6/ مارك فريمان، " **دور البرلمانات في انجاح المصالحة**"، اتحاد البرلماني الدولي، 2005 ص 16 على الموقع التالي:

http://archive.ipu.org/PDF/publications/reconciliation_ar.pdf

7/ كوفي عنان، **سيادة القانون في مجتمعات الصراع و مجتمعات مابعد الصراع**، تقرير قدم أمام مجلس الأمن الدولي بتاريخ2006/6/16

8/ **محمد عز**، العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية في المجتمع المصري: رؤية نظرية ومنهجية، **منتدى الحوار المتمدن تاريخ الاطلاع 2019/1/10:** http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=461075&r=0

9/ *المركز الدولي للعدالة الانتقالية*،"***الأرجنتين***"، تاريخ الاطلاع 2019/1/11:

https://www.ictj.org/ar/our-work/regions-and-countries/argentina

10/*المركز الدولي للعدالة الانتقالية."ما هي العدالة الانتقالية؟".*

https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice

11/المركز الدولي للعدالة الانتقالية، " **تقرير البرنامج للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، جبر الضرر**" على الموقع التالي:

http://www.ictj.org/ar/news/program-report-reparative-justice

12/المعرفة، **العدالة الانتقالية**، على الموقع التالي: 2019/1/11

https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

13/Rebicca Lichtenfeld, **Accountability in Argentina 20 years Later**, Transitional Justice Maintains Momentum, International Center for Transitinal Justice, August 2005, p1-2

https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Argentina-Accountability-Case-2005-English.pdf

المحور السادس:
تجربة العدالة الإنتقالية في بنما

العدالة الانتقالية في بنما

The Experience of Transitional Justice in Panama

الباحثة: ماري ماهر ملاك

جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – مصر

الملخص:

بدأت فكرة العدالة الانتقالية تدخل أدبيات الفكر السياسي منذ ثلاثة عقود؛ حيث شهدت العديد من البلدان، معظمها في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، حالات انتقال متسارعة من أنظمة ديكتاتورية مارست انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، إلى أنظمة ديمقراطية. ومن حالات نزاعات مسلحة وحروب أهلية إلى حالة من السلم والتحول الديمقراطي؛ ما تطلب اتخاذ تدابير لانصاف المتضررين من حقبة الاستبداد؛ لتحقيق الاستقرار، إذ أن استمرار المظلومية يؤدي إلى انقسامات سياسية واجتماعية، ويؤدي إلى غياب الثقة بين الأفراد ومؤسسات الدولة. وقد أخذت أغلبية تجارب العدالة الانتقالية شكل تأسيس لجان الحقيقة والمصالحة، ومنها التجربة البنمية.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، التحول الديمقراطي، لجان الحقيقة والمصالحة، حقوق الإنسان.

Abstract:

The idea of transitional justice began to enter the literature of political thought, almost three decades ago; as Many countries, most of them in Latin America and Africa, have experienced rapid transitions from dictatorial regimes that have practiced gross violations of human rights, into democratic regimes. From situations of armed conflicts and civil wars to a state of peace and democratization; which requires measures to achieve justice for those affected by the era of tyranny; to achieve stability; as the persistence of the oppressor leads to political and social divisions and leads also to a lack of trust between individuals and State institutions. The majority of transitional justice experiences have taken the form of the establishment of Truth and Reconciliation Commissions, including the Panamanian experiment.

Keywords: Transitional Justice, Democratic Transformation, Truth and Reconciliation Commissions, Human Rights.

تجربة العدالة الإنتقالية في بنما

مقدمة:

مرت العديد من الدول والمجتمعات بتجارب مريرة فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان، تسببت فيها الحروب الأهلية أو النزاعات المسلحة أو الغزو العسكري أو النظم السلطوية المدنية أو العسكرية، وتطلب ذلك إتخاذ تدابير للتعامل مع هذه الأوضاع ومعالجة الآثار الناتجة عنها.

ويضمن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك ذات الصلة في ميدان حقوق الإنسان ضرورة احترام وحماية حقوق الإنسان، ويقر القانون الدولي حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في معرفة حقيقة ما جرى في الماضي، والحصول على التعويضات الملائمة. وفي هذا الإطار اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (174/60) لسنة 2005، والذي نص على ضرورة احترام الدول للمعايير العالمية لحقوق الإنسان وتضمينها في نظمها الدستورية والتشريعية، وفي حال حدوث أي انتهاكات تلتزم الدول بالتحقيق فيها بطريقة فعالة وكاملة وحيادية، ومحاسبة المسؤولين عنها، وتمكين الضحايا من الوصول إلى العدالة، وضمان عدم تكرارها مرة أخرى، وتقديم التعويضات المناسبة للمضارين(1).

تجمعت هذه المعاني في مفهوم بدأ يتردد بشكل واسع في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وهو مفهوم العدالة الانتقالية، وهي تُشير إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر، وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات(2). وتهدف إلى الاعتراف بالانتهاكات وبكرامة الأفراد ومنع وقوعها مرة أخرى، بالإضافة إلى تسهيل الوصول للعدالة وإقامة مؤسسات خاضعة للمساءلة. ويرجع تاريخ العدالة الانتقالية إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومحاكمات "نورمبرغ" والقضاء على النازية، وقد توطد المفهوم بفضل محاكمات حقوق الإنسان في اليونان في أواسط السبعينيات(3).

وقد أخذت معظم التجارب الدولية للعدالة الانتقالية شكل تأسيس لجنة للحقيقة والمصالحة، وذلك تحت ضغط قوى المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان المحلية أو تحت ضغوطات دولية. وجاء تشكيل هذه اللجان في مرحلة من التطور السياسي إما إثر ضعف أو قرب سقوط نظام سابق، أو

---

1 **"Basic principles and guidelines on the right of victims of gross violations of international human rights standards and serious violations of international humanitarian law to file appeals and obtain reparations",** united nations human rights, accessed at: 9/1/2019, available at: https://www.ohchr.org/sp/professionalinterest/pages/remedyandreparation.aspx.

2 **"ما هي العدالة الانتقالية"**، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تاريخ الدخول على الموقع: 2019/1/9، متاح على الرابط التالي: https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice.

3 السموني (خالد)، **"العدالة الانتقالية والمصالحة والإنصاف .. تجربة المغرب"**، هيسبريس، تاريخ الدخول على الموقع 2019/1/9، متاح على الرابط التالي: https://www.hespress.com/orbites/243931.html، 2014/10/20.

تجربة العدالة الإنتقالية في بنما

في مرحلة انتقال ديمقراطي، أو في إطار استمرارية النظام القديم عندما يصل حاكم جديد إلى السلطة يريد تصفيه إرث الماضي دون إعادة النظر في قواعد سيره، أو بدفع من المجتمع الدولي في إطار عملية بناء السلام بعد حرب أهلية.

وقد شهدت معظم دول أمريكا اللاتينية، خلال النصف الثاني من القرن الماضي، حالات من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتي ترتقي في بعض الأحيان إلى جرائم ضد الإنسانية، نتيجة لسقوط معظم هذه البلدان تحت الحكم العسكري الديكتاتوري أو تعرضها للحرب الأهلية. وبنهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات دخلت هذه البلدان في مرحلة جديدة، حيث خطت معظمها خطوات جادة نحو الديمقراطية اتسمت جميعها بأنها اتخذت خطوات جادة لتحقيق العدالة الانتقالية. وسوف تتناول هذه الدراسة أحد تجارب التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية الناجحة ألا وهي التجربة البنمية.

إشكالية الدراسة: تثير الدراسة إشكالية رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بنما، والسياقات التي حدثت فيها، وما لحقها من خطوات مهدت للتحول نحو الديمقراطية.

أهمية الدراسة: تنبع من كونها تتناول موضوع العدالة الانتقالية، بحيث أنه أحد المقاربات الحديثة في الدراسات السياسية، وقد تصاعدت أهميته مع اندلاع العديد من الثورات في منطقة الشرق الأوسط، وما صاحبها من دعوات لاتخاذ إجراءات تحقق العدالة تمهيدًا لترسيخ نظام ديمقراطي، لذا فإنه من المفيد دراسة أحد التجارب الناجحة في هذا الإطار للتعرف على آلياتها وسماتها وعوامل نجاحها، وجوانب القصور بها.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- رصد انتهاكات حقوق الإنسان في بنما وسياقها.
- معرفة أسباب التحول الديمقراطي في بنما.
- دراسة وتقييم تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة البنمية.

المناهج المتبعة:

- **المنهج التاريخي:** حيث سيتم تتبع التطور التاريخي لتجربة بنما، منذ خضوعها للحكم العسكري، وما صاحبة من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مرورًا بتعرضها للغزو العسكري الأمريكي، انتهاءً بسقوط الديكتاتورية وبداية مرحلة التحول الديمقراطي وما شهدته من تدابير لتحقيق العدالة الانتقالية.

تجربة العدالة الإنتقالية في بنما

- **منهج دراسة الحالة:** حيث تركز على الجوانب المختلفة لتجربة العدالة الانتقالية البنمية، كواحدة من تجارب عديدة شهدتها دول أمريكا اللاتينية في أواخر القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، حيث سيتم توضيح نمط التحول الديمقراطي والعوامل المحفزة له، وما صاحبه من إجراءات اتُخِذَت لتحقيق العدالة الانتقالية، وخاصة ما يتعلق بتشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة، وبيان مدى نجاح هذه الإجراءات.

تقسيم الدراسة:

إنطلاقًا من الإشكالية التي تم توضيحها، سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة **محاور:**

- **المحور الأول:** سياق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بنما.
- **المحور الثاني:** مرحلة التحول الديمقراطي في بنما.
- **المحور الثالث:** تجربة العدالة الانتقالية في بنما.. رؤية وتقييم.

المحور الأول: سياق وظروف انتهاكات حقوق الإنسان في بنما:

أولًا – سيطرة العسكريين على الحكم:

مثلها كمثل معظم دول أمريكا اللاتينية في ذلك الوقت، وقعت بنما تحت الحكم العسكري، مدة 21 عامًا بدأت بانقلاب 1968، وانتهت بفعل الغزو الأمريكي للبلاد، عام 1989. وتمثل الحكم العسكري في قادة قوات "الحرس الوطني"، حيث لم تكن تعرف بنما جيش نظامي، نظرًا لأن النخبة التجارية الموالية للولايات المتحدة والتي سيطرت على الحكم عقب الاستقلال عن كولومبيا، في 3 نوفمبر 1903، قامت بحل الجيش لأنه يمثل تهديدًا لمصالحها ومصالح واشنطن التي لطالما كان لها نفوذ كبير داخل بنما نتيجة لارتباط مصالحها الاقتصادية والتجارية بقناة بنما؛ التي تنقل قرابة 70% من حجم التجارة بين الولايات المتحدة ومختلف دول العالم[1].

دفعت الحرب الباردة الولايات المتحدة إلى زيادة المساعدات العسكرية وتوفير التدريب للضباط البنميين في إطار المساعي الأمريكية لمجابهة النفوذ الشيوعي في هذه المنطقة، الأمر الذي نتج عنه ازدياد حجم الحرس، وتعاظم المهنية والحرفية بين ضباطه. وساهمت قاعدة الأمريكتين العسكرية البنمية في تدريب عدد من أفراده على أساليب مكافحة التمرد والإرهاب[2].

وفي 11 أكتوبر 1968، قاد الحرس بقيادة كل من بوريس مارتينيز، وعُمر توريخوس، إنقلابًا على الرئيس آرنولفو آرياس، بعد عشرة أيام من إعادة إنتخابه رئيسًا للمرة الثالثة، ومنذ ذلك الحين اعتُبِرَ

[1] D. Sylvia (Ronald) and P. Danopoulos (Constantine), **"Civil-Military Relations in a Civilized State: Panama"**, Journal of Political and Military Sociology, Vol. 33, No. I, p. 83, 2005.
[2] **IBID**, PP. 83, 84.

"توروخوس"، قائد الحرس الوطني، الحاكم الفعلي للبلاد وحتى وفاتة عام 1981، ولكنه لم يتولى رسميًا منصب رئيس الجمهورية، وقد عمل على توسيع نفوذ الحرس في الحياة السياسية والمدنية، وعلى بناء قاعدة شعبية للحكم العسكري، كما عَمِلَ على زيادة قدرات الحرس الإحترافية من خلال إرسال الضباط إلى أكاديميات أمريكا اللاتينية في البرازيل والأرجنتين وتشيلي. وبعد وفاته في حادث طائرة،، تولى الجنرال "مانويل نوريغا" قيادة الحرس، في 12 أغسطس 1983. وتحت قيادته تم ضم الحرس الوطني والشرطة وخدمات التحقيق لتشكيل قوات الدفاع البنمية.

ثانيًا – مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان:

يضمن دستور 1972، الذي كان معمولًا به خلال الحقبة العسكرية، حقوق الإنسان الأساسية، حيث تتعهد الدولة بموجب الباب الثالث منه، بحماية أرواح مواطنها وممتلكاتهم، والمساواة بينهم أمام القانون، وعدم جواز وتمنع المادة (28) من الاعتقال التعسفي والحرمان من الحرية. كما تحظر المادة (28) إتخاذ أي تدابير تنتهك السلامة الجسدية أو العقلية أو المعنوية للسجناء. فيما تلغي المادة (30) عقوبة الإعدام. وقد كفل الدستور أيضًا حريات التعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات.

ولكن على الصعيد التطبيقي، شهدت بنما طوال فترة الحكم العسكري (21 عامًا)، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والتي يُمكن اعتبار العديد منها انتهاكات ضد الإنسانية. وقد بلغ القمع ذروته مرة مع بداية النظام العسكري، في أغسطس 1968، حيث قاتل للقضاء على المؤيدين للرئيس "آرياس" في مقاطعتي شيريكي وكوكاي، ثم مرة آخرى في منتصف الثمانينيات تحت قيادة نوريغا[1].

1. انتهاك الحق في الحياة:

يُعتقد أن أكثر من 100 شخص قتلوا واختفوا خلال هذه الفترة، ومن أبرز حالات القتل، قتل "مارلين ميندیزابال" وخطيبها "خورخي فالكونيت"، في 30 يناير 1976، وبعد أيام عُثِرَ على جثة "مارلين" ولكن الطب الشرعي رفض تشريحها، ولم يسفر تشريح جثة "خورخي" عن تحديد سبب الوفاة. كما قتل الدكتور "هوغو فرانكو"، وقطع رأسه، في 13 سبتمبر 1985، وهو في طريقه من كوستاريكا إلى بنما؛ حيث يُعتقد أنه عاد لتنظيم حملة معارضة ضد "نوريغا". وقتل الطالب الجامعي "إدواردو سييرا"، في مواجهة مع أحد جنوت قوات الدفاع البنمية. وقتل الكاهن "نيكولاس فان كليف"، في يوم الانتخابات، عام 1988. و قتل "فرناندو أ فيرناندیز"، في 13 مايو 1989[2].

[1] **Ruding (Adriana), "How Panama almost forgot its decades of military dictatorship", the conversation, accessed on: 18/11/2018, available at: http://theconversation.com/how-panama-almost-forgot-its-decades-of-military-dictatorship-57931.**

[2] **"Report on the situation of human rights in Panama 1989"**, Inter - American commission on human rights, accessed at: 25 February 2019, available at: http://www.cidh.oas.org/countryrep/panama89eng/TOC.htm, 9 November 1989.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين _ ألمانيا.

2. مصادرة حرية الرأي والتعبير وحق التظاهر والتجمع:

تمت مصادرة الحق في التعبير عن الرأي، فلم يكن يُسمح بالمظاهرات الاحتجاجية، وكان يتم التعامل مع المتظاهرين بالعنف وترويعهم واعتقال وقتل ونفي العديد منهم، في انتهاك صريح لما كفله الدستور من حق في التظاهر بشرط الإخطار قبلها بـ24 ساعة، وكذلك حق التجمع السلمي بشكل رسمي أو غير رسمي.

وشمل أيضًا التضييق على حرية الرأي والتعبير، إغلاق العديد من القنوات التليفزيونية والصحف الخاصة، ومنهم: الصحف اليومية (La Prensa، El Siglo، Extra)، والصحيفة الأسبوعية (Quiubo)، وقناة (Channel 5 Television)، والمحطات الإذاعية (.K.W، Noticias)؛ بسبب انتقادهم السياسات الحكومية، وبدعوى أنهم يحرضوا على انتهاك الدستور والتمرد والعصيان، وفي بعض الحالات الأخرى كان يتم إيقاف المحطات لفترات ثم إعادتها. واعتُقِلَ العديد من الصحفيين وتم نفي بعضهم للخارج. وكان يطلب من أصحاب الصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيونية والمطابع، تقديم نسخة إلى الحكومة مما تم أو سيتم نشره، في نفس اليوم. وفُرِضَت رقابة على الموضوعات التي تُنشر[(1)].

وكذلك تم حل جميع الأحزاب إلى أن اعادها "توريخوس" ضمن خطته الإصلاحية التي تبناها، عام 1980، ومُنِعَت الأحزاب المعارضة من نشر وتوزيع النشرات اليومية، وتم مصادرتها. وتم التضييق على أنشطة جمعيات المجتمع المدني. وطُلِبَ من رجال الأعمال عدم إبداء أراء سياسية حتى لا تتأثر أعمالهم. واتخذت الحكومة إجراءات لقمع بعض النقابات العمالية، وحاولت تثبيط الجماعات العمالية التي لا تنضم إلى الاتحاد العمالي المدعوم من الحكومة، وكان هناك صعوبات في الحصول على رخصة تكوين النقابات، حيث تظل الرخصة معلقة لمدة تصل إلى عام في تجاوز للحد الأقصى المنصوص عليه في قانون العمل والذي يتحدد بـ30 يومًا[(2)].

3. انتهاك الحرية الشخصية والحق في المحاكمات العادلة:

لم تتوقف الانتهاكات عند حد الحقوق والحريات السياسية، بل امتدت لتشمل الحق في الحرية الشخصية؛ حيث تم فرض حالة الطوارئ أكثر من مرة كان آخرها عام 1987، ما نتج عنه تعطيل بعض الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور، ومنها عدم جواز القبض على الأشخاص دون الحصول على إذن قضائي مسبب، وعدم جواز احتجاز الفرد لأكثر من 24 ساعة دون العرض على سلطة التحقيق المختصة. فقد تم منع بعض المحتجزين من الوصول إلى محامي ومنهم الدكتور

[1] **"Report on the situation of human rights in Panama 1978"**, Inter - American commission on human rights, accessed at: 25 February 2019, available at: **http://www.cidh.org/countryrep/Panama78eng/TOC.htm**, 22 June 1978.
[2] **IBID.**

تجربة العدالة الإنتقالية في بنما

"خوسيه فوندز"، فيما أُجبَر الكثيرين على الإدلاء باعترافات تحت التهديد ثم اعتُبِرَت هذه الاعترافات دليل للإدانه وفق مبدأ "الاعتراف سيد الأدلة"[1].

وفي حالات أخرى كان تدور أحداث محاكمة بعض المعتلقين دون حضورهم الجلسات بل دون علمهم من الأساس، وبالتالي لم يتمكنوا من سماع شهادات الشهود ومناقشتهم فيما أدلوا به، وكان يتم إخطار هم بالحكم بعد إنتهاء المدة المحددة للاستئناف. وأحتُجِزَ البعض دون محاكمة لأكثر من الشهرين، وهي المدة المسموح بها في القانون الجنائي، فقد وصلت في بعض الأحيان إلى عام كامل.

كما تم احتجاز العديد من المعارضين السياسيين بتهم إهانة مسؤولين حكوميين، وتوزيع منشورات مناوئة للحكومة، وإرسال معلومات غير صحيحة للخارج. ومن أبرز هذه الحالات، احتجاز شخص يدعى "كارلوس رينولدز"، وابنه، لمدة 92 يومًا، وآخر يدعى "ألبيرتو كونتي"، لمدة 94 يومًا. والقبض على السيد "أرماندو هينريكيز"، وإداعه السجن دون محاكمة، بتهمة تعريض الأمن الداخلي للدولة للخطر. وأيضًا اعتقال كلًا من، "غابرييل توريس" (10 سنوات)، و"إستيبان لوبيز" (عام)، و "ريتا ديامانتينو" (8 سنوات)، و"خورخي رودريغيز" (15 سنة)[2].

وفي بعض الأحيان كان يتم احتجاز أقارب الفرد لإجباره على الاعتراف بتورطه في بعض الجرائم، أو لإجباره على تسليم نفسه إذا كان هاربًا. ولعل أبرز مثال على ذلك احتجاز زوجة المعارض، الذي تمكن من الحصول على حق اللجوء في بلد آخر، "هومبيرتو اونامونو"، لمدة 43 يومًا، في محاولة لإجباره على العودة وتسليم نفسه.

ترافق مع ذلك العديد من الحالات لأفراد اعتقلوا بشكل غير قانوني دون إخطارهم بالسبب، واحتُجِزوا في ظروف قاسية دون تقديم رعاية صحية لهم، واجبروا على الإدلاء باعترافات تحت التعذيب، وبعد فترة قصيرة تم نفيهم إلى الخارج من دون محاكمة أو في بعض الأحوال تكون المحاكمة غير عادلة وسريعة، في مخالفة صريحة لما نص عليه الدستور من حرية الخروج والدخول من وإلى البلاد، ومن هؤلاء: نفي الطبيب المعارض "كارلوس إفارو" بعد فترة من الاعتقال والتعذيب. وكذلك إجبار عائلة وأصدقاء الرائد "مويس ديل ريو"، وهو ضابط متهم بالتآمر ضد "نورريغا"، على مغادرة البلاد. ونفي وزير المالية الأسبق "روبين كارليس جونيور"، واستاذ العلوم السياسية "ميغيل أنطونيو"، و"غييرمو ألفريدو"، والإذاعي "كيروس جوارديا" إلى الإكوادور. ونفيت الطبيبة "رولا بيمنتل" إلى تشيلي. وكان يتم مصادرة ممتلكاتهم بعد نفيهم، في انتهاك لما نص على الدستور من ضمان لحقوق الملكية الخاصة[3].

1 "Report on the situation of human rights in Panama 1989", **Op.cit.**
2 **IBID.**
3 "Report on the situation of human rights in Panama 1978", **Op.cit.**

ولم تكن أفراد قوات الدفاع البنمية بعيدين عن حملات الاعتقال والسجن والنفي التي طالت العديد من المعارضيين، فقد تم اعتقال 22 من ضباط الجيش، في مارس 1988، بتهمة القيام بمحاولة إنقلاب، وحرمانهم من الحصول على محامي أو الدفاع عن أنفسهم، كما اعتُقِلَ الكولونيل "روبرتو دياز هيريرا" – وهو أحد أفراد قوات الدفاع البنمية المتقاعدين – وحُكِمَ عليه بالسجن 5 سنوات، بعد محاكمة قصيرة جدًا، ثم نُفِيَ إلى فنزويلا، في منتصف ديسمبر 1987؛ وذلك بعدما اتهم "نوريغا" بأنه كان له يد في قتل كلٍ من "توريخوس"، والدكتور هوغو فرانكو ، كما اتهمه بتزوير انتخابات 1984، والتورط في قضايا فساد أخرى[1].

وقد فقدت السلطة القضائية استقلاليتها، فمن ناحية كان الرئيس يعين قضاة المحكمة العليا دون الرجوع إلى رأي البرلمان، وتعين الحكومة النائب العام بما يعني سيطرتها على تصرفاته. ومن ناحية ثانية تدخّل قادة قوات الدفاع البنمية في إجراءات سير المحاكمات، وهو ما اتضح في قضية السيدة الأمريكية "كاساندرا جوسلر " ورفيقها "لي غوسلر" والذين اتهموا بحيازة مخدرات بعد العثور على الكوكايين في حقيبة "غوسلر"، حيث طالب الجنرال "توريخوس" بحبسهم، وعندما حكمت المحكمة بالإفراج عن "كاساندرا" بعد ثبوت عدم علمها بوجود مخدرات في حقيبه رفيقها، طالب "توريخوس" بإعادة محاكمتها وعدم الإفراج عنها[2].

كما أن أحد أعمدة النظام الجنائي البنمي ما يطلق عليه المحاكم الليلية، وهم مجموعة من الضباط الذين يحق لهم اعتقال الأفراد وسماع أقوالهم وإصدار الأحكام عليهم في قضايا السرقة بشرط ألا يتجاوز حجم المبلغ المسروق 50 دولار، وفي قضايا الإعتداء بشرط ألا يكون نتيجته عاهة دائمة، على أن تتراوح العقوبة بين السجن مدة 10 أيام وسنة. وهذا النوع من المحاكم لا تتوافر فيه أبسط قواعد العدالة؛ فلا يتمكن الفرد من إحضار محامي ويُصدر الحكم بسرعة كبيرة. وبالرغم من أن هناك لجنة من البلدية تقوم بمراجعة هذه الأحكام إلا أنها فعليًا لم توقف أيًا منها[3].

المحور الثاني: مرحلة التحول الديمقراطي في بنما:

يقصد بالتحول الديمقراطي، الانتقال من النظم التسلطية إلى التعددية، والتخلص من نظم الهيمنة إلى نمط أكثر ديمقراطية في الحكم، يقر بالتعددية، ويوسع هامش الحرية، ويعمل على احترام حقوق الإنسان، وعلى إيجاد نظام سياسي واجتماعي يقيم العلاقة بين الأفراد والدولة، وفق مبدأ المساواة بين المواطنين، ومشاركتهم الحرة في وضع التشريعات التي تنظم الحياة العامة[4].

1 "Report on the situation of human rights in Panama 1989", **Op.cit.**
2 "Report on the situation of human rights in Panama 1978", **Op.cit.**
3 **IBID.**
4 هايل ودعان الدعجة، **مفهوم التحول الديمقراطية**، صحيفة الرأي الأردنية، تاريخ الدخول على الموقع 2019/1/5، متاح على الرابط التالي: http://alrai.com/article/27564.html، بتاريخ: 2004/11/21.

تجربة العدالة الإنتقالية في بنما

أولًا – الأوضاع الديمقراطية قبل التحول:

ينص الدستور البنمي على حق كل المواطنين البنميين في المشاركة في إدارة الدولة، والذي تعد الانتخابات تجسيدًا له، سواء بالترشح أو الانتخاب. ولكن بالرغم من ذلك لم تشهد بنما منذ انقلاب 1968، وحتى عام 1984، أي انتخابات رئاسية. و في عام 1978، أعلن "توريخوس"، أنه سيبدأ عملية للإصلاح السياسي ونقل السلطة إلى المدنيين المنتخبين ديمقراطيًا، وأَذَنَ للأفراد الذين تم نفيهم لأسباب سياسية، ومن بينهم الرئيس "أرنولفو آرياس"، بالعودة؛ كما سمح بقدر من حرية التعبير، وتم التصديق على إنشاء أحزاب سياسية.

وفي 6 مايو 1984، أُجريت بالفعل أول انتخابات، إلا أنه شابها تزوير هائل، فقد تم رصد تكرار في التصويت من قبل ضباط قوات دفاع بنما، وشراء للأصوات، وتأخر فتح اللجان في بعض المناطق الريفية، واتلاف بطاقات التصويت، وحدوث عمليات عنف خارج اللجان، كما توقفت عملية فرزالأصوات مبكرًا ثم تم تعليقها لمدة 3 أيام. وبالرغم من أن اتجاهات التصويت كانت لصالح الرئيس الأسبق أرنولفو آرياس، إلا أن المحكمة الانتخابية أعلنت، يوم 16 مايو، فوز المرشح المنافس "نيكولاس بارليتو". وبالرغم من أن "بارليتو" كان مرشح الحزب الحاكم إلا أنه أُجبِرَ على الاستقالة، في 27 سبتمبر 1985،من قِبل قوات دفاع بنما؛ بسبب طلبه تشكيل لجنة للتحقيق في اغتيال أحد المعارضين، وتم تعيين نائبه الأول "إيرك أرتور ديلفايي" رئيسًا مؤقتًا.

لم تقتصر المخالفات على الممارسات الانتخابية فقط (التزوير المباشر)، وإنما طالت بالأساس المنظومة الانتخابية ذاتها (التزوير غير المباشر)، وتمثلت أبرز مظاهرها في تجاهل آراء الأحزاب المعارضة أثناء سن القوانين، وضم قوائم الناخبين العديد من الأسماء الوهمية والأشخاص المتوفين، وتسجيل الناخبين في مناطق بعيدة عن محل سكنهم، وعدم استخدام "الحبر الثابت" الذي يميز بين من أدلى بالتوصيت من عدمه.

وعلى جانب آخر كانت الظروف العامة التي تجرى فيها العملية الانتخابية مائلة لصالح الحزب الحاكم؛ فلم يتم إعطاء التيارات المعارضة الفرصة لتوصيل رؤيتها للناخبين بنفس القدر المتاح للتيارات الموالية، واستُغِلَت موارد الدولة لدعم الحزب الحاكم في الانتخابات، واستُخدِمَت الصحافة لمهاجمة المرشحين المعارضين، ولم تلزم قوات دفاع بنما الحياد؛ حيث خرج كبار ضباطها لدعم مرشحين بعينهم. وقد ساهم إغلاق الصحف ووسائل الإعلام واعتقال الإعلاميين والشخصيات المعارضة ونفيهم خارج البلاد، بالإضافة إلى مصادرة الحق في التعبير، في التأثير سلبًا على العملية الانتخابية.

تجربة العدالة الإنتقالية في بنما

ثانيًا - العوامل الدافعة نحو التحول الديمقراطي:

هناك مجموعة من العوامل التي تحفز عملية التحول الديمقراطي، والتي تختلف من بلد لأخرى، وبصفة عامة يُمكن تصنيفها في مجوعتين، الأولى: عوامل داخلية وتضم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، والثانية: عوامل خارجية وتشمل الضغوطات الخارجية ابتداءً من ضغوطات المؤسسات الدولية وربط المنح والمساعدات باتخاذ خطوات نحو الإصلاح السياسي انتهاءً بالتدخلات العسكرية، ومنها أيضًا وجود توجه عالمي نحو الديمقراطية. وفيما يلي تفصيل لأسباب التحول الديمقراطي البنمي.

1. العوامل الخارجية:

سيتم التطرق أولًا للعوامل الخارجية لأن لها الدور الحاسم في إنهاء الحكم العسكري، واتخاذ خطوات نحو التحول إلى الديمقراطية.

أ. التدخل العسكري الأمريكي:

يرجع الفضل في إنشاء بنما كدولة مستقلة إلى الولايات المتحدة، عندما احتاجت إدارة "ثيودور روزفيلت" إلى قناة تربط بين المحيطين الهادي والأطلسي، فاقتطعت جزء من كولومبيا، عام 1903، وأنشأت عليها دولة صغيرة تابعة لها، تسيطر فيها على كافة جوانب الحياة؛ فالمادة 136 من الدستور البنمي في ذلك الوقت منحت واشنطن حق التدخل في أي جزء من الأراضي البنمية لإعادة إرساء السلام والنظام الدستوري إذا ما شعرت إنه يمثل تهديد لها، كما تم استخدام الدولار الأمريكي كعملة رسمية في بنما. وهذا التأثير المهيمن جعل العامل الأمريكي مصدر كل ما حدث في البلاد.

ولذلك كان العامل الخارجي المؤثر في عملية التحول الديمقراطي في بنما، والأهم على الإطلاق، هو التدخل العسكري الأمريكي؛ فكما قوت الولايات المتحدة شوكة العسكريين في أوائل الثلاثينيات لم تتورع في التدخل من أجل الإطاحة بهم؛ حيث قامت قوة أمريكية قوامها 27000 ألف جندي وحوالي 300 طائرة حربية باقتحام الحدود البنمية، في فجر يوم 20 ديسمبر 1998، في عملية أُطلق عليها اسم "العملية العادلة (just cause)".

اعلنت الولايات المتحدة في حينه أن الغرض من هذه العملية هو تخليص بنما من الحكم الديكتاتوري العسكري، والقبض على "نورييغا" لمحاكمته بتهمة الاتجار في المخدرات والابتزاز وغسيل

الأموال وتلقي رشاوى للسماح بتهريب المخدرات عبر قناة بنما إلى الولايات المتحدة؛ حيث اتُهم "نوريغا" من قبل هيئة المحلفين الفيدرالية في ميامي وتامبا بالإتجار في المخدرات، وذلك في 4 فبراير 1988[1].

في واقع الأمر، لم يكن الغرض الأساسي من العملية العسكرية الأمريكية في بنما هو تخلصها من الديكتاتورية، وإنما حماية مصالحها الاستراتيجية؛ حيث وجدت أن مصالحها في بنما ستكون مهددة في ظل استمرار الحكم العسكري بها، فقد تمكنت بنما ولأول مرة في عهد "توريخوس" من انتزاع حقها في السيادة على قناة بنما، حيث أعلن "توريخوس" أن بنما دولة مستقلة من حقها ممارسة سلطاتها التامة والمطلقة على شعبها وأراضيها ومسطحاتها المائية التي تمر عبر أراضيها، وأن هذه الحقوق لا يملك أي طرف منازعتها فيها حتى أقوى دولة على وجه الأرض، كما أعلن أنه لم يَعُد يرغب في وجود مراكز التدريب التابعة للجيش الأمريكي الموجودة بالقرب من قناة بنما، وتحديدًا مدرسة "الأمريكيتين"، ضمن حدود بلاده[2].

كما خاض مفاوضات ناجحة مع الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر"، أسفرت عن توقيع 3 اتفاقيات عُرفت باسم "اتفاقيات توريخوس – كارتر"، عام 1977، نصت على أن تحصل بنما على حق إدارة القناة بدايةً من، عام 2000، وبذلك أُلغيت معاهدة "هاي بونو فاريا" الموقعة، عام 1903، والتي حصلت الولايات المتحدة بموجبها على حق إنشاء القناة وإدارتها إلى أجل غير مسمى.

ومع ذلك، لم يسعى "توريخوس" لتهديد المصالح التجارية الأمريكية؛ فاستمر الدولار هو العملة الرسمية للبلاد، وتم تشجيع الاستثمارات الأجنبية عن طريق التقليل من الإجراءات الإدارية الروتينية وتقديم حوافز ضريبية، وفي 1970، أقرت الحكومة قانونًا يشجع البنوك الدولية لجعل بنما مركز عملياتها الإقليمية، وبموجبه أصبحت البلاد مركزًا ليس فقط للنشاط المصرفي متعدد الجنسيات بل للخدمات الأخرى التي تحتاجها الشركات الكبرى متعددة الجنسيات مثل النقل والاتصالات والتخزين[3].

ولكن بعد وصول الرئيس الأمريكي "رونالد ريجان" إلى البيت الأبيض، طلب من "توريخوس إعادة التفاوض على اتفاقيات "توريخوس – كارتر" ، إلا أنه رفض، فما كان من الولايات المتحدة إلا أن اغتالته عن طريق تفجير الطائرة التي كان يستقلها، في 31 يوليو 1981.

وعندما تولى "مانويل نوريغا" الحكم، في أغسطس 1981، سار على نفس درب سلفه، حيث تمسك بفكرة "توريخوس" في إنشاء قناة أخرى إلى جانب قناة بنما تقوم اليابان بتمويلها وهو ما لقي

---

[1] The Independent Commission of Inquiry on the U.S. Invasion of Panama, **"The U.S. Invasion of Panama: The Truth Behind the operation (just cause)"**, library of congress, p.131, 1991

[2] **"قناة بنما .. الممر المائي الذي فعلت أمريكا كل شيء في سبيل السيطرة عليه"**، بوابة أرقام، تاريخ الدخول على الموقع 2019/1/8، متاح على الرابط التالي: **https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/507838**، بتاريخ: 2017/10/7.

[3] Ruding (Adriana), **Op.cit**, p. 85.

معارضة شديدة من الولايات المتحدة والشركات الأمريكية، كما طالب، في 4 فبراير 1988 بانسحاب قيادة القوات الجنوبية الأمريكية من بنما[1]. ومع اقتراب موعد تسليم القناة إلى الحكومة البنمية عام 2000، وفقًا لما نصت عليه اتفاقيات "توريخوس – كارتر"، وفي ظل عدم رغبة الولايات المتحدة في تسليم القناة لحكومة موالية لنورييغا، قامت القوات العسكرية الأمريكية بغزو بنما، في 20 ديسمبر 1989، مما دفع "نورييغا" للاختباء في سفارة الفاتيكان لفترة من الزمن انتهت بتسليم نفسه، في 3 يناير 1990، إلى القوات الأمريكية التي اقتادته إلى الولايات المتحدة لمحاكمته، حيث حُكِمَ عليه بالسجن مدة 17 عامًا وستة أشهر.

يتضح إذًا أن غرض الولايات المتحدة من التدخل عسكريًا في بنما هو الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في منطقة القناة والتي باتت مهددة في ظل الاتفاقيات التي تمكن النظام البنمي من إبرامها مع الإدارة الأمريكية، ولكن تم اتخاذ مسألة محاكمة "نورييغا" بتهمة الإتجار في المخدرات وغسيل الأموال كستار لتحقيق الأهداف الأمريكية الحقيقية، بحجة الدفاع عن أمنها القومي. وعلى أي حال كان الغزو الأمريكي هو الخطوة الأولى نحو التحول إلى الديمقراطية.

ب. الضغوط الاقتصادية:

قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على الحكومة البنمية؛ حيث وافق مجلس الشيوخ، في 24 سبتمبر 1987، على قرار ينص على ضرورة تغيير الحكومة البنمية وإلا سيتم وقف المساعدات الأمريكية لها. وفي أبريل 1988، زودت إدارة "ريجن" الضغوط الاقتصادية على بنما حيث امتنعت تمامًا عن تقديم المساعدات المالية لها، وتم تجميد 56 مليون دولار من الأرصدة البنمية في البنوك الأمريكية[2]. وقد وصل الضغط الأمريكي في ذلك الوقت إلى الحد الذي جعل "مانويل نورييغا" يمتنع عن خوض الانتخابات التي أُجريت عام 1989.

2. العوامل الداخلية:

وهي التي تنبع من البيئة الداخلية للدولة، وتتمثل في العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن هذه العوامل كان لها دور ثانوي ومساعد في سقوط النظام العسكري وسهلت فيما بعد عملية التحول الديمقراطي، ولكنها لم تكن هي نقطة الإنطلاق.

أ. العوامل السياسية:

العامل السياسي الرئيسي في الدفع نحو الديمقراطية يتمثل في **رغبة القيادة السياسية**؛ حيث بدأت عملية التحول الديمقراطي تُخطي خطواتها الأولى على يد الرئيس "غييرمو إندارا"، وهو المرشح

[1] The Independent Commission of Inquiry on the U.S. Invasion of Panama, **Op.cit**, p. 132.
[2] **IBID**, pp. 132.

الذي دعمته الولايات المتحدة والفائز في الانتخابات التي أُجريت، في مايو 1989، قبل قيام "نوريغا" بإلغاء نتائجها، ولكن بعد الإطاحة بـ"نوريغا" قامت المحكمة الانتخابية بإجراء اقتراع جديد جاءت نتيجته بفوز "إندارا" بنسبة 62.5% من الأصوات.

وقد بدأت خطوات التحول الديمقراطي باصدار حكومة "إندارا" قرارًا تنفيذيًا، في 10 فبراير 1990، بإعادة جهاز الشرطة المدنية، وبالتالي وفقًا لهذا القرار تم حل قوات الدفاع البنمية التي ظلت مسيطرة على حكم البلاد طوال فترة الحكم العسكري من 1968 إلى 1989، واستبدالها بالقوات الجوية والقوات البحرية وقوات حماية المؤسسات. كما اتخذ خطوات نحو الإصلاح الاقتصادي شملت إعادة هيكلة الدين الخارجي، والتحرك نحو خصخصة العديد من الأنشطة الحكومية، وتطبيق اصلاحات ضريبية، وزيادة الاستثمار العام(1). وقد ساهمت في تحسن أداء الاقتصاد الوطني على نحو كبير، فقد شهد خلال التسعينيات نموًا بلغ في المتوسط نحو 5.1%، واحتلت بنما موقعًا متميزًا على خارطة التجارة العالمية، بامتلاكها ثاني أكبر منطقة تجارة حرة في العالم على ضفاف قناة بنما.

وكذلك قاد "إندارا" **إصلاحات دستورية**، حيث قام بتعديل الدستور وتم تشكيل جمعية تشريعية لإنجاز هذه المهمة. وقد تضمنت التعديلات إلغاء قوات الدفاع البنمية (الجيش البنمي)، وتوسيع صلاحيات السلطة التشريعية في مواجهة صلاحيات رئيس الدولة، وزيادة عدد مقاعد البرلمان، وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية، ومنح المحكمة الانتخابية قدر أكبر من الاستقلالية لضمان نزاهة الانتخابات(2).

وبالرغم من أن هذه التعديلات رُفِضَت في الاستفتاء الذي عُقِدَ، في 15 نوفمبر 1992، إلا أن الجمعية التشريعية أقرتها، وقد قادت البلاد إلى إجراء أول انتخابات حرة منذ إنقلاب 1968، ففي مايو 1994، أُجريت الانتخابات التي فاز بها مرشح المعارضة "أرنستو بيريز باياداريس".

ويتضح دور القيادة في تحقيق التحول الديمقراطي، مرة أخرى، عقب انتخاب الرئيسة "ميريا موسكوسو"، في مايو 1999،وتوليها الحكم، في 1 سبتمبر 1999، حيث بادرت بإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة تكون مهمتها التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أثناء الحكم العسكري، وتقديم المسئولين عن هذه الانتهاكات للمحاكمة، وبحث كيفية تعويض الضحايا وأسرهم. وتعد هذه هي الخطوة الأولى الفعلية نحو التحول الديمقراطي.

ب. العوامل الاقتصادية:

---

1 Ruding (Adriana), **Op.cit**, pp. 89-90.
2 Furlong (William L.), **"Panama: The Difficult Transition towards Democracy"**, Journal of Interamerican Studies and World Affairs, vol. 35, no. 3, 1993, p. 25.

عانى الاقتصاد البنمي، خلال فترة الحكم العسكري، من تدهور حاد، فخلال الفترة من 1973 إلى 1977، كان معدل الناتج القومي الإجمالي ينخفض بمعدل 1% سنويًا، وارتفع عجز الموازنة من 2.5% عام 1972، إلى 11.8% في 1974. وبحلول عام 1987، وصل حجم الدين إلى 3.56 مليار دولار، وفي 1980، بلغ 4.27 مليار دولار، كما بلغت نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر حوالي 30%، بينما يعيش ما يقرب من 38% في فقر مدقع[1].

زادت الأوضاع الاقتصادية سوءً مع بدء العقوبات الأمريكية؛ فقد انخفض عدد البنوك الأجنبية العاملة في بنما، إلى حد كبير، وارتفع معدل البطالة إلى ما يزيد على 30%، وخسر معظم أفراد الطبقة الوسطى وظائفهم، وانخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 17%، وتجاوزت الديون حجم الناتج المحلي. فيما بلغت حجم الخسائر الناتجة عن الغزو الأمريكي حوالي مليار دولار، وقد طالبت الحكومات البمية المتلاحقة من الولايات المتحدة تعويض الخسائر التي تسببت بها؛ إلا أن واشنطن لم تلتزم بتقديم كافة المساعدات التي تعهدت بها[2].

ساهم هذا الوضع الاقتصادي المتدهور في حالة الضعف العام التي اتسمت بها الدولة البنمية والتي ساهمت بشكل أو بآخر في عدم قدرة النظام العسكري على الصمود طويلًا.

ج. العوامل العسكرية:

كانت قوات الدفاع البنمية (المؤسسة العسكرية البنمية) تعاني من ضعف شديد، فلم يكن لها نظام مؤسسي فعَّال يضمن لها البقاء والقدرة على الاستمرارية والتكييف مع الظروف المتغيرة، وإنما كانت متمحورة بدرجة كبيرة حول شخص القائد ("توريخوس" ومن بعده "نورييغا")، وبالتالي بمجرد غياب هذا القائد أو ذاك، تفقد القوات قدرتها على الصمود والمواجهة، وهو ما اتضح جليًا في حالة اللااستقرار التي عانى منها الحرس الوطني عقب وفاة "توريخوس".

وقد كان ضعف المؤسسة العسكرية البنمية – إن جاز اعتبارها مؤسسة – أحد العوامل الرئيسية وراء الانتقال الديمقراطي السريع، فبمجرد أن قام "نورييغا" بتسليم نفسه للولايات المتحدة سقط النظام العسكري دون مقاومة تذكر من قوات دفاع بنما.

المحور الثالث: تجربة العدالة الانتقالية في بنما.. رؤية وتقييم:

تسعى العديد من الدول في فترات التحول نحو الحكم الديمقراطي، بعد فترة من الحكم الديكتاتوري، مدنيًا كان أم عسكريًا، أو بعد الخروج من تجربة حرب أهلية، عانت خلالها من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، إلى تبني مجموعة من التدابير والإجراءات القانونية أو غير القانونية بهدف

[1] **IBID**, p. 43.
[2] **IBID**, pp. 43-45.

تجربة العدالة الإنتقالية في بنما

التحقيق في الانتهاكات السابقة ومحاسبة المسئولين عنها وتعويض المضاريين، حيث أنه لا يُمكن البدء بتأسيس مجتمع جديد، يقوم على مبادئ وقيم الحرية والديمقراطية والعدالة، دون إعادة التوازن إليه عبر إيجاد آليات للتعامل مع الماضي، تكون مهمتها البحث والتقصي عن حقيقة ما حدث في السابق، وتوثيقه.

أولًا – آليات تحقيق العدالة الإنتقالية في بنما:

تشمل آليات تحقيق العدالة الإنتقالية، تشكيل لجان وطنية رسمية، أو لجان من الأمم المتحدة، أو تشكيل لجان للحقيقة والمصالحة تكون مهمتها الاستماع إلى شهادات الضحايا حول الانتهاكات التي تعرضوا لها، والتحقيق فيها. وتشمل أيضًا محاكمة مرتكبي الانتهاكات أمام المحاكم الوطنية أو الدولية. بالإضافة إلى تقديم تعويضات للضحايا وأسرهم وإقامة نُصب تذكارية ومتاحف لتخليد ذكرى الضحايا والانتهاكات. وفي كثير من الحالات يكون للمجتمع المدني دورً كبيرًا في تسهيل عمل لجنة الحقيقة والمساهمة في تنفيذ التوصيات الصادرة عنها. وفي هذا الجزء سيتم عرض آليات تحقيق العدالة الإنتقالية في بنما.

1. تشكيل لجنة للحقيقة:

بدأت تجربة التحول الديمقراطي البنمية مع تولي الرئيسة "ميريا موسكوسو" للحكم، حيث قامت في 18 يناير بإصدار المرسوم رقم (2) لسنة 2001، الذي قضى بتشكيل لجنة للحقيقة والمصالحة تكون مهمتها التقصي عن ما جرى خلال فترة الحكم العسكري من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والاستماع إلى شهادات الضحايا وأسرهم في هذا الشأن، ومن ثم تقديم المتورطين للمحاكمة الجنائية، والبحث في سبل تعويض المضارين.

وقد جاء تشكيل اللجنة بعد اكتشاف ما يُعتقد أنه رفات خوسيه هيكتور جاليجو ، وهو كاهن كولومبي اختطفه الجيش عام 1971، وتم العثور على رفاته في قاعدة عسكرية عام 1999.

تكونت اللجنة من سبعة مفوضين، خمسة رجال وامرأتان، بقيادة المحامي والناشط ألبرتو سانتياغو. وقامت على مدار خمسة عشر شهرًا بالتحقيق في 110 حالة تضمنت 70 جريمة قتل و40 حالة إختفاء قصري. واعتمدت اللجنة في عملها على عقد جلسات استماع علنية للسماع لشهادات الضحايا وأسرهم. وفي 2004، قدمت إلى المدعي العام تقريرًا تضمن جدول بالقتلى والمفقودين، وقد خَلُصَ التقرير إلى أن النظام العسكري متورط في انتهاكات حقوق الإنسان، عبر الاعتقال التعسفي

تجربة العدالة الإنتقالية في بنما

والتعذيب والقتل، وغيرها من مظاهر المعاملة غير الإنسانية للضحايا، وقدمت اللجنة 11 توصية هي كالآتي[1]:

1. تقديم المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة الجنائية.

2. تقديم التعويضات المادية والمعنوية للضحايا وذويهم.

3. تفعيل مكتب المدعي الخاص لإتخاذ إجراءات قانونية ضد المشتبه في إرتكابهم للجرائم اللاإنسانية خلال فترة الحكم العسكري.

4. إنشاء هيئة حكومية دائمة لمتابعة عمل اللجنة والاحتفاظ بملفاتها.

5. تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية.

6. فرض السيطرة المدنية الكاملة على جهاز الشرطة وقوات الأمن الداخلية الأخرى.

7. إصلاح النظام القضائي والتشريعي بما يضمن الإمتثال للإلتزامات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. لكن اللجنة لم تُحدد ماهية الإلتزامات الدولية وما هي التعديلات التشريعية المقترحة لتحقيق تقدم في مجال احترام وحماية حقوق الإنسان.

8. أن تتكفل الحكومة بنشر التقرير النهائي للجنة بما يضمن إتاحته لكل بنمي، وبما يسهم في تحقيق فهم أكبر لما يعانيه الضحايا وأسرهم من ألم.

9. تخصيص عيد وطني سنوي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان كشكل من أشكال العرفان بدور هؤلاء الضحايا الذين ضحوا بحياتهم من أجل الديمقراطية في بنما.

10. البحث عن رفات الضحايا.

11. إجراء تحليل الحمض النووي DNA للرفات التي تم العثور عليها ومطابقتها مع الحمض النووي الخاص بأسر الضحايا؛ للتعرف على هوية هذه الرفات.

جدير بالذكر أن التقرير النهائي لم يتضمن الإشارة إلى دور الجهات غير الحكومية في جبر الأضرار الناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

- بعض مظاهر القصور التي شابت عمل اللجنة والتحديات التي واجهتها:

[1] J. Laplante (Lisa), **"Briefing Report: Transitional Justice and Corporate Accountability"**, the Center for International Law and Policy, New England Law, Boston, November 2016, p. 20.

تجربة العدالة الإنتقالية في بنما

على الرغم من قيام اللجنة بدور إيجابي واسع في فضح الجرائم المتعددة التي إرتكبها الحكم العسكري طوال 21 عامًا، من خطف وقتل وتعذيب، ودورها في

عدم التحقيق في كافة حالات انتهاك حقوق الإنسان: حيث اقتصرت لجنة الحقيقة والمصالحة على التحقيق في 110 حالة فقط، في حين أن هناك العديد من الحالات الأخرى لم تتمكن اللجنة من الوصول إليها، ويرجع ذلك إلى عدم تعاون أسر وأقارب الضحايا مع اللجنة من جهة، وعدم تعاون من شاركوا في الجرائم المبلغ عنها والذين يعرفوا كيف تمت عمليات التعذيب ومواقع المقابر التي دُفِنَ فيها ضحاياهم من جهة أخرى، بالإضافة إلى حدوث عمليات إتلاف متعمد لعينات الحمض النووي التي كان من المقرر فحصها للتعرف على هوية الضحايا الذين تم العثور عليهم[(1)].

ومن الأسباب الأخرى لعدم شمول التحقيق كافة الحالات، أن بعضها بدأ التحقيق فيه بعد مرور فترة طويلة على وقوعه، امتدت لتصل إلى 30 أو 40 عامًا في بعض الحالات، حيث كان قد توفي الشهود الرئيسيون واندثرت معالم مواقع الدفن ومراكز الاعتقال والتعذيب، فضلًا عن أن بعض مرتكبي الوقائع كان من بين الموظفين الذين مازالوا في مواقع عملهم، وبالتالي سعوا إلى إخفاء الحقائق ورفضوا التعاون مع اللجنة.

عدم الشمول: حيث أغفلت اللجنة دورالمتواطئين والمحرضين على القمع، واكتفت فقط بالإشارة إلى الشخصيات الأساسية والبارزة التي قامت بالانتهاكات، بل والأكثر من ذلك هو أن بعض الأشخاص المتورطين في إرتكاب الانتهاكات استمروا في مواقعهم داخل مؤسسات الدولة المختلفة.

الاختيار الخاطئ لبعض الأعضاء: كانت هناك تحفظات على تعيين بعض الشخصيات في اللجنة لما عُرِف عنهم من تحيز وعدم موضوعية، وكان بعضهم غير مُقدِر لحجم المسئولية الملقاة على عاتقه[(2)].

الاستخدام غير الدقيق للألفاظ: استخدم التقرير الصادر عن اللجنة عبارات مخففة لوصف ما حدث من انتهاكات، فمثلًا استخدم كلمات مثل "الترهيب"، و"الاستخدام غير السليم للقوة"، بدلًا من "الإبادة" أو "القمع" أو "الاضطهاد"[(3)].

وعلى جانب آخر، واجهت اللجنة العديد من التحديات التي أضعفت من فعاليتها منها نقص التمويل، والتعرض لمضايقات مستمرة من قبل السلطة القضائية، ووجود بعض العراقيل من السلطة التنفيذية. وقد عانت اللجنة أيضًا من بعض المشاكل الداخلية.

[1] **"Panamá: Evaluación del Informe de la Comisión de la Verdad"**, alai, accedido en: 22/1/2019, disponible en: **https://www.alainet.org/es/active/2108, 2/5/2002.**

[2] **"De la Comisión de la Verdad"**, Panamá América, accedido en: 22/1/2019, disponible en: **https://www.panamaamerica.com.pa/opinion/de-la-comision-de-la-verdad-16195,** 16/6/2001.

[3] **IBID.**

- تشكيل لجنة للتحقيق في الانتهاكات التي حدثت خلال الغزو الأمريكي:

لم تتوقف مساعي الحكومة البنمية عند معرفة حقيقة ما جرى من انتهاكات وتجاوزات جسيمة خلال الحكم العسكري، ولكنها تجاوزتها إلى التحقيق أيضًا فيما جرى خلال الغزو العسكري الأمريكي؛ حيث أعلنت الحكومة، في يوليو 2015، عن إنشاء "لجنة حقيقة" تهدف إلى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أثناء العملية العسكرية التي أطلقتها الولايات المتحدة في نهاية عام 1989، وتم تكليف اللجنة بالتقصي عن العدد الفعلي للضحايا التي سقطت إبان عملية "القضية العادلة"، وبحث ما إذا كانت أسرهم مستحقة للتعويضات من عدمه. ويقدر عدد ضحايا هذه العملية بقرابة 3000 شخص بما في ذلك المدنيين، إلا أن العدد الدقيق للضحايا وهوايتهم غير معروف حيث دُفِنَ معظمهم في مقابر جماعية[1].

ومن ناحية أخرى، طالبت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من الولايات المتحدة تعويض ضحايا غزو بنما، عام 1989، حيث رأت أن الولايات المتحدة قامت بإنتهاك الحق في الحياة والحرية والأمن والسلامة الشخصية، كما انتهكت حقوق الطفل والملكية والعدل، ولذا يجب عليها إصلاح الأضرار المادية وغير المادية التي تسببت فيها، بالإضافة إلى تقديم تعويضات اقتصادية للمضارين[2].

مطالبات لجنة البلدان الأمريكية جاء في تقرير صادر عنها، في 15 نوفمبر 2018، بناءً على دعوى رفعها المحامي "غيلما كامارغو " أمام اللجنة، في 15 مايو 1990، أي بعد خمسة أشهر من الغزو[3]. ويُعد هذا التقرير بمثابة توثيق لما حدث في الماضي، وضمانة لحقوق الضحايا وأسرهم.

2. المحاكمات الجنائية للمتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان:

تساعد التحقيقات مع القادة ذوي النفوذ، سياسيين كانوا أم عسكريين، ومحاكمتهم، في تقوية سيادة القانون، وتبعث برسالة قوية مفادها أنّ الجرائم من هذا النوع لن يُسمح بها مطلقًا في مجتمع يحترم الحقوق. وتكون هذه المحاكمات إما فردية أو جماعية. ومع إزاحة دكتاتور بنما "مانويل نوريغا" عن الحكم وفي إطار تحقيق العدالة الإنتقالية تمت محاكمته غيابيًا أمام القضاء البنمي، حيث كان في ذلك الوقت يقضي عقوبات بالسجن في الولايات المتحدة.

1 **"Truth commission on US invasion of Panama", The Daily Telegraph, accessed at: 22/1/2019, available at: https://www.dailytelegraph.com.au/news/breaking-news/truth-commission-on-us-invasion-of-panama/news-story/1f4df5390f3b32fcb319f313df59ecf4, 4/7/2015.**

2 **"CIDH pide a Estados Unidos indemnizar a víctimas de invasión a Panamá"**, La Nación, accedido en: 22/1/2019, disponible en: **https://www.nacion.com/el-mundo/politica/cidh-pide-a-estados-unidos-indemnizar-a-victimas/G3EQHUWELRHGDABBOJMZY5IT4I/story/**, 16/11/2018.

3 **"EE.UU., obligado a indemnizar a las víctimas de la invasion"**, La Estrella de Panamá, accedido en: 22/1/2019, disponible en: **http://laestrella.com.pa/panama/nacional/eeuu-obligado-indemnizar-victimas-invasion/24093069**, 17/11/2018.

أصدر القضاء أحكامًا على "نوريغا" بالسجن لمدة ستين عامًا، في ثلاث قضايا تتعلق بالقتل وإختفاء معارضين سياسيين في عهده (1983-1990)، الأولى تتعلق بقتل الطبيب "هوغو سبادافورا"، الذي كان خصمًا سياسيًا له؛ حيث هدده بالكشف عن تجارة المخدرات التي كان يقوم بها؛ وقد عُثِرَ على جثته مقطوعة الرأس، عام 1985، وتتعلق القضية الأخرى بقتل الكاهن "هيكتور جاليجو" الذي تم اكتشاف رفاته في قاعدة عسكرية، عام 1999، أما الثالثة فتخص حادثة قتل 11 ضباطًا، عام 1989، في أعقاب محاولة انقلابية فاشلة[1].

جدير بالذكر أن محاكمة "نوريغا" في الولايات المتحدة ثم في فرنسا كانت على إثر تهم تتعلق بتهريب المخدرات والاحتيال المالي وغسيل الأموال، وليس بسبب انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي حدثت في عهده، حيث أنه، في 16 سبتمبر 1992، أصدر القضاء الأمريكي حكمًا عليه بالسجن مدة 40 عامًا تم تخفيفها إلى 30 عامًا ثم إلى 17 لحُسن سلوكه. وفي 26 أبريل 2010، سلمته الولايات المتحدة لفرنسا لتنفيذ عقوبة السجن المقررة عليه، حيث حوكم غيابيا، عام 1999، وأدين بالسجن 10 سنوات، ولكن فور وصوله استأنف على الحكم، وفي 7 يوليو 2010، أصدرت محكمة جنح باريس حكمًا بسجنه 7 سنوات، قضى منها مدة قصيرة قبل أن يتم تسليمه إلى بنما، في 11 ديسمبر 2011، ليقضي عقوبات بالسجن هناك[2].

3. برامج جبر الضرر:

تحاول مبادرات التعويض معالجة الأضرار الناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتساعد في التغلب على بعض نتائجها، وتقدم تأهيلًا نفسيًا وجسديًا للضحايا. وتشمل برامج جبر الضرر التعويض المالي للأفراد أو الجماعات، تقديم الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم، واتخاذ تدابير رمزية مثل الاعتذارات الرسمية والاحتفالات العامة.

لم يحصل ضحايا بنما على التعويضات المادية أو المعنوية اللائقة؛ وتمثلت أول محاولة حقيقة لجبر الضرر في حكم الصادر عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، في 12 أغسطس 2008، بخصوص قضية "هيلودورا برتغال" (وهي فتاة بنمية اختفت قصريًا، في 14 مايو 1970، وتم العثور على جثتها عام 1999)، حيث تضمن الحكم سلسلة من التعويضات المادية والمعنوية والإصلاحات

---

[1] **"عودة الحاكم العسكري السابق لبنما مانويل نورييغا إلى بلاده"**، BBC Arabic، تاريخ الدخول على الموقع: 2019/1/21، متاح على الرابط التالي: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2011/12/111211_panama_noriega_return، بتاريخ: 2011/12/12.

[2] **" باريس.. السجن 7 اعوام على الدكتاتور البنمي السابق مانويل نورييغا"**، روسيا اليوم، تاريخ الدخول على الموقع، 2019/1/21، متاح على الرابط التالي: https://arabic.rt.com/news/50581-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3.._%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86_7_%D8%A7%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%85%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82_%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%8A%D9%84_%D9%86%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D8%BA%D8%A7/، بتاريخ: 2010/7/7.

التشريعية، وقد اتخذت حكومة الرئيس "مارتينلي" خطوات حقيقية نحو تنفيذ هذا الحكم، منها الاعتراف بالذنب وإطلاق اسمها على أحد شوارع قرية "سانتا آنا" ومنح عائلتها بعض التعويضات التي اعتبرتها مُرضية إلى حد كبير.

ولكن بالرغم من أن "موسكوسو" قد وعدت بتشكيل لجنة لبحث التعويضات الاقتصادية المطلوبة، وإقامة نصب تذكاري للضحايا، إلا أن وعودها لم تتحقق. إلا أنه، في 2014، قدم الرئيس "ريكاردو مارتينيلي" (الذي تولى الحكم من 2009 وحتى 2014) اعتذارًا علنيًا لضحايا الديكتاتورية العسكرية وتعهد بتحقيق العدالة لهم، وذلك أثناء قيامه بوضع حجر الأساس لإنشاء ساحة ضخمة لتكريم الضحايا، في موقع منزل الجنرال "مانويل نورييغا"، ويُعتبر هذا هو أول اعتذار رسمي يقدمه رئيس دولة للضحايا.

4. الاعتذار والعفو:

تقوم بعض نماذج العدالة الإنتقالية على فكرة العفو والإعفاء من العقاب، حيث يقدم المتورطين في الانتهاكات اعتذارات علنية للضحايا وأسرهم مقابل عدم تقديمهم للمحاكمة أو الإعفاء عنهم بعد صدور أحكام ضدهم. إلا أنه وفي بعض الحالات بالرغم من اعتذار المدانين إلا أنه لا يتم العفو عنهم، وهو ما تحقق في حالة بنما؛ فقد ألقى الجنرال "مانويل نورييغا" بتصريحات، من محبسه في سجن "رينيسر"، للقناة البنمية 13، في 24 يونيو 2015، قدم خلالها الاعتذار لشعبه على ما وقع من جرائم خلال فترة حكمه؛ حيث قال "أعتذر لكل من شعر أنه أسيء إليه أو أوذي أو أهين نتيجة أفعالي أو أفعال رؤسائي أثناء تنفيذ الأوامر خلال فترة حكمي للبلاد"(1). وكانت هذه هي أول تصريحات يدلي بها الرجل بعد أن أطاحت به الولايات المتحدة من الحكم في الأيام الأولى، من عام 1990.

اعتذار "نورييغا" لم يدفع السلطات إلى إطلاق سراحه، ولكن كان السبب وراء خروجه من السجن هو مرضه، حيث أُصيب بورم في المخ واحتاج إلى إجراء عملية جراحية.

ثانيًا – تجربة العدالة الإنتقالية البنمية.. نجاحات وإخفاقات:

تختلف خصائص تجربة العدالة الإنتقالية من حالة إلى أخرى، فقد اتسمت بعض التجارب الدولية بالنجاح وعلى رأسها تجربة جنوب أفريقيا، وفشل البعض الآخر، فيما تمكن جزء ثالث من تحقيق نجاح جزئي. وتتوقف عوامل نجاحها أو فشلها بالأساس على مدى جدية واستعداد ورغبة النظام السياسي الجديد في فتح دفاتر الماضي والتحقيق فيما جرى خلالها، لإعادة الحقوق لأصحابها

---

[1] **"Noriega pide perdón a las víctimas de su dictadura militar en Panamá"**, RTVE, accedido en: 21/1/2019, disponible en: http://www.rtve.es/noticias/20150625/noriega-pide-perdon-victimas-su-dictadura-militar-panama/1167620.shtml, 25/6/2015.

وضمان محاسبة المتورطين في الانتهاكات لتحقيق السلم الاجتماعي والإنطلاق نحو بناء نظام جديد يقوم على أسس العدالة واحترام حقوق وحريات الأفراد وصون كرامتهم.

وفي ما يخص الحالة موضوع الدراسة يُمكن القول أنها اتسمت بدرجة عالية من النجاح؛ فقد ساهمت بقدر ليس بالقليل في فضح حقيقة ما جرى من انتهاكات، ترقى في كثير من الأحيان إلى اعتبارها جرائم ضد الإنسانية، خلال الحقبة العسكرية، وعملت بشكل أو بآخر على القصاص للضحايا من المتورطين في هذه الجرائم وعلى رأسهم الديكتاتور السابق "مانويل نورييغا"، فضلًا عن تقديم تعويضات – ولو محدودة – للضحايا وأسرهم. إلا أن التجربة اعتراها بعض مظاهر القصور والضعف، وهو ما سوف يتم توضيحه تفصيلًا فيما يلي:

التأخر في إتخاذ خطوات لتحقيق العدالة الإنتقالية: فبالرغم من أن النظام العسكري الديكتاتوري سقط خلال الأيام الأولى من عام 1990 بفعل الغزو العسكري الأمريكي، إلا أن الإجراءات الفعلية لتحقيق العدالة الإنتقالية تأخرت أكثر من 10 سنوات كاملة؛ فلم تبدأ إلا بوصول السيدة "ماريا موسكوسو" للسلطة، في 2001، وحينها تم تشكيل لجنة للحقيقة والمصالحة لبدء التحقيق في جرائم النظام العسكري، ومع ذلك لم يُؤخذ بكل التوصيات التي قدمتها اللجنة، وتم وضع بعض العراقيل أمام عملها، ولم يُقدر لها الاستمرار في العمل لمتابعة تنفيذ مقترحاتها، حيث انتهي عملها، في ديسمبر 2004، أي بعد أقل من ثلاث سنوات منذ تشكيلها، في يناير 2001.

عدم إتخاذ خطوات فعلية لحفظ الذاكرة: حيث تتخذ الدول في فترات التحول الديمقراطي خطوات يكون من شأنها تخليد العهد الديكتاتوري، وما شهده من انتهاكات لحقوق الإنسان، بهدف غلق المجال أمام تزييف التاريخ أو إنكار وقوع مثل هذه الانتهاكات وحتى لا يتم تكرارها مرة أخرى. وتأخذ مبادرات حفظ الذاكرة واحدًا من نمطين؛ الأول هو بناء نصب تذكارية ومتاحف، والثاني يتعلق بتخصيص عيد وطني. وقد يتم الجمع بين النمطين في بعض الحالات.

وفي بنما لم يتم حتى الآن إنشاء نصب تذكاري لتخليد ذكرى ضحايا الانتهاكات التي وقعت في فترة الحكم العسكري، بالرغم من الوعود الكثيرة والمناقشات حول هذا الأمر. فقد وعدت الرئيسة "موسكوسو" بإنشاء نصب تذكاري، وفي وقت لاحق اتفقت عائلات الضحايا مع بلدية بنما على إنشاء نصب في ساحة "سيرو" في العاصمة البنمية تخليدًا لذكرى الضحايا، وذلك خلال سلسلة من المناقشات التي جرت بين السلطات الرسمية والأسر، في 2010 و2011، إلا أن أيًا من هذه الوعود والاتفاقات لم ينفذ.

ومؤخرًا وعد الرئيس الحالي، خوان كارلوس فاريلا، بإنشاء نصب تذكاري بهذا الخصوص، ولكن بعد أن تم الإعلان، في أبريل 2017، عن اختيار المهندس المعماري "خوان خوسيه" لتصميم النصب،

أعلنت وزارة الخارجية، في 19 فبراير 2018، عن إلغاء المشروع بحجة عدم وجود تمويل له، وهو ما اعتبره أسر الضحايا نوعًا من الاستهانة بتضحيات ذويهم(1).

كما لم تحدد الحكومة حتى الآن، وبعد مرور 30 عامًا على إنتهاء الدكتاتورية العسكرية، يومًا وطنيًا مخصصًا للاحتفال بالضحايا، رغم مطالبات أسر القتلى والمفقودين بتحديد يوم 9 يونيو كيوم للاحتفال بذكراهم، وهو اليوم الذي اختفى فيه الكاهن "هيكتور جاليجو"، عام 1971.

قصور التحقيقات: فلم يطل التحقيق القضائي كافة الحالات التي تضمنها تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة؛ فمن إجمالي 115 حالة (11 حالة قامت اللجنة بالتحقيق فيها، و5 حالات تم إكتشافها لاحقًا)، تم التحقيق في 69 قضية، في حين أن 46 حالة أخرى لم يتم استكمال التحقيقات فيها نظرًا لصدور قرارت عفو أو إفراج صحي(2).

التغافل عن إصلاح جهاز الشرطة: ينظم القانون الأساسي 3/18 يونيو 1997 عمل الشرطة المدنية، وهذا القانون لم يتم إصلاحه بما يضمن تعزيز سيطرة السلطات المدنية عليه. فضلًا عن أنه، في 2007، تم حل الشرطة القضائية وأُنشأت هيئة داخل الشرطة الوطنية مسئولة عن التحقيقات الجنائية، بما يعني أنها أصبحت غير مستقلة(3).

عدم إصلاح النظام التعليمي: تُعد التنشئة عبر النظام التعليمي هي اللبنة الأساسية التي يتم من خلالها ترسيخ مفاهيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في أي مجتمع. وبالرغم من توصية لجنة الحقيقة بإصلاح المناهج الدراسية بما يشمل تضمين مفاهيم حقوق الإنسان بها، فإن هذا لم يحدث، واستمرت نفس المناهج التي كانت قائمة قبل، عام 2001، ولم يتم تدريب العاملين في الحقل التعليمي في إطار الرؤية التي تأخذ بالمعايير الدولية التي تُعزز القيم الإنسانية(4).

التعتيم على التقرير النهائي للجنة الحقيقة: فقد أوصت اللجنة بنشر تقريرها النهائي على نطاق واسع، ومع ذلك لم يتم نشر سوى نسختين فقط من التقرير ، والمثير للإنتباه هنا هو أن التقرير لم يُنشر على الموقع الإلكتروني للجنة على الإنترنت، كما لم يتم ترجمة التقرير إلى اللغات الأصلية الأخرى كالإنجليزية والفرنسية بالرغم من عدد الناطقين بها داخل بنما يتجاوز الـ10% من عدد السكان. بالإضافة إلى أنه في عام 2004، تم تحويل تقريرها إلى دليل لإدراجه في منهج التاريخ الإلزامي، ولكن

[1] **"Gobierno cancela el monumento a víctimas de la dictadura military"**, Panamá América, accedido en: 15/1/2019, disponible en: https://www.panamaamerica.com.pa/nacion/gobierno-cancela-el-monumento-victimas-de-la-dictadura-militar-1098277, 25/2/2018.

[2] Rudling (Adriana), **"Algo más que verdad?Un estudio sobre la implementación de lasrecomendaciones de la Comisión de la Verdad dePanamá"**, Revista Panamena De Politica, N° 12, p. 78, Julio - Diciembre 2011.

[3] **IBID**, p. 82.

[4] **IBID**, p. 83.

بمجرد انتخاب مارتن توريخوس، نجل الجنرال عُمر توريخوس، رئيسًا في نفس العام، اختفى الكتيب على الفور من وزارة التعليم[1].

إهمال البحث عن رفات الضحايا: حيث أنه بين العامي 2002 و2004، تم التنقيب عن رفات الضحايا في أربعة وعشرين موقعًا للقبور وحفرت 36 مقبرة. وكانت هذه المواقع موجودة في منشآت عسكرية في جميع أنحاء مقاطعات بنما وبوسكا ديل تورو وفي سجن جزيرة كويبا. وشملت المواقع الأخرى مطار توكومين العسكري، والمنازل التي يشغلها طيارو القوات الجوية البنمية، وثكنات المشاة القديمة في لوس بوماس، وموقع إطلاق النار في توكومين، وقاعدة الفرسان القديمة في بنما فيجو ، وسجن جوييتا في باكوفا، وفي المنازل التي تستخدمها الشرطة السرية ووحدات الأمن الأخرى المستخدمة في الاستجواب والتعذيب. ولكن دون الحصول على نتيجة إيجابية.

ومع نتهاء عمل لجنة المصالحة، في ديسمبر 2004، لم تتم أي محاولات أخرى للبحث عن الضحايا مما ترك العديد من المواقع السرية التي تحدث عنها الشهود (32 موقعًا) دون تحقيق. ومن ناحية ثانية تم إهمال إجراء تحليل الحمض النووي DNA للرفات المُكتشفة لعدم وجود قاعدة بيانات للحمض النووي لأسر الضحايا سوى لـ70 أسرة فقط، ولكن مع ذلك تمكنت اللجنة من تحديد هوية عدد من الأشخاص قبل انتهاء مدة عملها في نهاية 2004، وهم: "رينالدو سانشيز" و"أوغسطس يندبيرغ غنت" و"ألفريدو غارثون" و"جيراردو اوليفاريس"[2].

ثالثًا - تقييم تجربة التحول الديمقراطي البنمية:

تبين التجارب المختلفة للتحول الديمقراطي أن هذه العملية لا تسير في اتجاه واحد؛ ففي بعض الحالات أفضى التحول إلى بناء نظم ديمقراطية راسخة، وفي حالات أخرى حدثت انتكاسة أدت إلى عودة النظم التسلطية بشكل أقوى، وفي حالات ثالثة تمخضت عملية التحول الديمقراطي عن ظهور نظم تجمع في خصائصها بين سمات النظم الديمقراطية والنظم التسلطية. وهناك مجموعة من المؤشرات التي تدل على مدى نجاح عملية التحول الديمقراطي في بلد ما، وفيما يلي سوف يتم توضيح هذه المؤشرات بالتطبيق على التجربة البنمية.

1. الفصل بين السلطات:

تستوجب الديمقراطية عدم الجمع بين السلطات في قبضة فرد أو هيئة واحدة، وكذا عدم وجود تعارض أو تداخل اختصاصات السلطات الثلاثة في الدولة، وعلى الدستور أن يكفل الفصل بين السلطات، ولتحقيق ذلك عليه أن يبين اختصاصات كل مؤسسة من المؤسسات المناط بها أداء سلطة

1 **IBID**, p. 84.
2 **IBID**, p. 86.

من سلطات الدولة الثلاث، كما أن على الدستور أن يحدد اختصاصات الحكومة، والمجالس النيابية، وهيئات القضاء.

ويضمن الدستور البنمي الفصل بين السلطات الثلاثة وبين اختصاصاتها؛ حيث تنص المادة الثانية من الدستور البنمي على أن السلطة العامة تُمارس من خلال الهيئات التنفيذية (رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء)، والتشريعية (الجمعية الوطنية)، والقضائية (محكمة العدل العليا والمحاكم العليا والمحاكم المدنية بموجب القانون)، التي تعمل بشكل مستقل كلٌ ضمن نطاق ولايتها ولكن في إطار من التعاون السلس فيما بينها.

وقد حدد الدستور اختصاصات كل سلطة على حدة؛ فقد أناط بمجلس الوزراء العمل بوصفه هيئة استشارية في المسائل التي يعرضها عليه رئيس الجمهورية للنظر فيها و في تلك التي يتعين عليه أن يبدي رأيه فيها بموجب الدستور أو القانون؛ والموافقة، مع رئيس الجمهورية، على تعيين قضاة محكمة العدل العليا؛ والمدعي العام للجمهورية، والمدعي العام الإداري، ومناوبيهم ، بعد موافقة الجمعية التشريعية؛ وإعلان حالة الطوارئ[1]. فيما تختص الهيئة التشريعية بإصدار القوانين اللازمة للدولة[2].

أما محكمة العدل العليا فقد حدد لها الدستور عدد من الاختصاصات هي: صون الدستور.، والفصل في دستورية القوانين والمراسيم والاتفاقات والقرارات وغيرها من الإجراءات، والفصل في المنازعات الإدارية المتعلقة بتصرفات الموظفين العموم أو أوجه تقصيرهم. وأخيرًا التحقيق مع النواب البرلمانيين ومحاكمتهم[3].

2. إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة:

الانتخابات هي الآلية الديمقراطية التي تستطيع من خلالها الشعوب اختيار النظام السياسي الذي تريد، وتُعد دورية الانتخابات وسلميتها دليل على استقرار الديمقراطية وسلاستها.

ومنذ انتهاء الحكم العسكري شهدت بنما 4 انتخابات دورية، تمت في موعدها، الأولى، في مايو 1999، وفازت بها الرئيسة "ماريا موسكوسو" والتي أصبحت السيدة الأولى والوحيدة حتى الآن التي تولت رئاسة بنما. وجرت الإنتخابات الثانية، في مايو 2004، نتج عنها فوز "مارتن توريخوس"، وهو أبن الجنرال "عُمر توريخوس"، بما يدل على أن إجراءات العدالة الإنتقالية لم تكن مجحفة ولم تطل أسر المسؤولين السابقين. أما الثالثة فكانت، في مايو 2009، واسفرت عن فوز رجل الأعمال "ريكاردو

[1] المادة (51)، دستور جمهورية بنما 1972 وتعديلاته.
[2] المادة (159).
[3] المادة (206).

مارتينلي". وأخيرًا الرابعة تمت، في مايو 2014، وفاز بها الرئيس الحالي "خوان كارلوس". ومن المقرر أن تجرى الانتخابات الجديدة، في مايو 2019.

وقد اتسمت هذه الانتخابات بالنزاهة والشفافية، وأكدت المنظمات الرقابية أنها لم تشهد تجاوزات جسيمة، كما أنها لم تشهد أيضًا أية مظاهر للعنف.

3. احترام حقوق الإنسان:

أحرزت بنما تقدمًا على صعيد حماية واحترام حقوق الإنسان، على المستويين التشريعي والتطبيقي؛ حيث كفل الدستور البنمي حقوق الإنسان لجميع الأشخاص المقيمين على إقليم الدولة دون تمييز، وتضمن عدد من الضمانات وهي: عدم جواز احتجاز الشخص لأكثر من 24 ساعة دون الحصول على إذن قضائي، ضرورة إبلاغ المحتجزين بأسباب احتجازهم، عدم جواز حرمان أي شخص من حريته دون إذن كتابي من السلطة المختصة وبإذن قضائي ولأسباب محددة، صيانة حرمة المساكن وعدم جواز تفتيشها إلا بإذن قضائي والحصول على موافقة أصحابها، صيانة حرمة المراسلات الخاصة[(1)].

كما نص الدستور على عدم جواز إخضاع المسجونين لإجراءات من شأنها أن تضر بسلامتهم الجسدية أو العقلية أو المعنوية، تطبيق مبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، محاكمة الأفراد أمام القاضي الطبيعي وضمان جميع الإجراءات القضائية اللازمة لتحقيق العدالة في التعامل مع المتهمين[(2)].

وعلى الصعيد الميداني شهدت بنما تقدمًا كبيرًا فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، فقد كشف تقرير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 2017، أن بنما لم تشهد، خلال العام، حالات قتل تعسفية أو خارج إطار القانون، وأنها لم تشهد حالات اختفاء، واتسم النظام القضائي بالعدالة حيث كان يسمح للمتهمين بحضور جلسات المحاكمة وإبداء رأيهم في التهم الموجهة لهم، والاستئناف على الأحكام الصادرة ضدهم. في حين تم استخدام القوة المفرطة من قِبل الشرطة في التعامل مع السجناء، ولا تزال ظروف السجن قاسية ويرجع ذلك إلى الاكتظاظ، ونقص الحراس، وتراجع الخدمات الطبية، والإفتقار إلى المياه النظيفة، والتهوية، الأمر الذي أدى إلى وفاة عشر سجناء[(3)].

---

[1] **"الصكوك الدولية لحقوق الإنسان"**، الأمم المتحدة، تاريخ الدخول على الموقع: 2019/1/23، متاح على الرابط التالي: http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=FhOD6sgqgzAhFXD9F%2FeKaFMm83LbFY75RhkIFGrig%2B51COeEkcglRCTwfQup8qNv4F7Mya0kcPqD1ZH5WLcMWgyHn2TJWe5e59NY0zBL7XTNDZT4Dw8AJ83CaCLnTnxN، بتاريخ: 2017/8/7.

[2] **المرجع السابق.**

[3] Panama 2017 Human Rights Report, “**Country Reports on Human Rights Practices for 2017**”, United States Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, pp. 1-7.

أما بخصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ فقد انضمت بنما إلى العديد منها أبرزها: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (نوفمبر 1990). اتفاقية حقوق الطفل (ديسمبر 1990). الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (ديسمبر 2000). البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (مارس 2001). البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (أغسطس 2001). اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (أغسطس 2007). الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (مارس 2011). البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (نوفمبر 2016). البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات (فبراير 2017)، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى التي تضمن احترام حقوق الإنسان.

كما انضمت إلى عدد من الإتفاقيات الإقليمية أهمها: البروتوكول الخاص بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لإلغاء عقوبة الإعدام (أغسطس 1991)، اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه (أغسطس 1991)، اتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بالاختفاء القسري للأشخاص (فبراير 1996)[(1)].

الجدير ذكره أن هناك عدد من الاتفاقيات تم التصديق عليها خلال فترة الحكم العسكري وأبرزها العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري الملحق به، والاتفاقية الدولية لمناهضة كافة أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لمناهضة التمييز ضد المرأة، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ومع ذلك اعتبرت هذه الفترة هي الأسوأ على الإطلاق من ناحية احترام حقوق الإنسان، فقد شهدت انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان تدرجت مستوياتها من الخطف إلى التعذيب إلى القتل، وهو ما يعني أن الإنضمام للاتفاقيات الدولية لا يمثل الكثير في حد ذاته، ولكن العبرة بتطبيق الأحكام الواردة فيها.

4. إتاحة حرية الرأي والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات:

إن المعيار الحقيقي لتقدم أي مجتمع أو دولة يكمن في مدى احترامها لحرية التعبير باعتبارها محورًا أساسيًا في قضية حقوق الإنسان، وهو المعيار الذي تقاس به مدى ديمقراطيةالدول؛ حيث تُقاس درجة رسوخ الديمقراطية بالمساحة المتاحة لحرية إبداء الرأي في القضايا السياسية المتنوعة المطروحة على الساحة، وهو ما يقود في النهاية إلى اتخاذ قرارات صحيحة وتفادي أخطاء الماضي.

1 "الصكوك الدولية لحقوق الإنسان"، **مرجع سابق.**

وتضمن السلطات البنمية، وفقًا للدستور، جُملة من الحريات العامة والشخصية ومنها: حرية الاعتقاد. وحرية التعبير عن الفكر بالقول أو الكتابة دون الخضوع لرقابة مسبقة بشرط ألا يمس هذا الرأي بسمعة أو شرف الآخرين. الحق في التجمع السلمي دون الحصول على إذن مسبق وبالإخطار فقط قبلها بـ24 ساعة. الحق في تكوين الجمعيات بما لا يتعارض مع النظام العام، ولكن يُحذر تشكيل جمعيات قائمة على أساس ديني أو عرقي. الحق في الوصول إلى المعلومات[1].

وقد كشف تقرير الأمم المتحدة 2017، عن عدم قيام الحكومة بالتضييق على حرية الإنترنت أو الحرية الأكاديمية، كما أنها احترمت حرية المواطنين في التنقل والسفر، وتم السماح لجمعيات حقوق الإنسان المحلية والدولية بالعمل بدون قيود وبتعاون واسع من السلطات الحكومية. ولكن شهد العام 2017، بعض حالات التضييق على حرية الصحافة من خلال اعتقال بعض المذيعين ومديري القنوات التلفزيونية، والتضييق على البعض الآخر خلال تغطيتهم لقضايا فساد ومخالفات ارتكبها رجال الأمن العام[2].

5. السيطرة المدنية على الجيش:

أحد السمات الأساسية للنظم الديمقراطية هو سيطرة السلطة السياسية المدنية على الجيش. وفي فترات التحول الديمقراطي بعد حقبة من الحكم العسكري وسيطرة القوات العسكرية على كافة مناحي الحياة، يبدأ نمط العلاقات المدنية والعسكرية بالتغيير بدرجات متفاوتة بحسب طبيعة عملية التحول التي تشهدها كل دولة، وبحسب درجة كفاءة النظام الديمقراطي في أي منها. وفي الأغلب الأعم يأخذ شكل العلاقة واحدة من أنماط ثلاثة هي[3]:

- **العودة إلى الثكن:** وهي الحالة المثالية للعلاقات المدنية العسكرية في الدول الديمقراطية وفي حالات السلم والاستقرار؛ حيث تتفرغ القوات المسلحة لمهام التدريب والتسليح وإعداد الكفاءات القتالية، وتُمارس السلطة السياسية من خلال حكومات مدنية منتخبة بشكل حر وتتمتع بدعم شعبي.
- **التحالف المدني العسكري:** وفي هذا النمط يتولى المدنيون الحكم بدعم من العسكريين، ويظل الجيش فاعلًا سياسيًا وربما يتصرف بشكل غير رسمى كحكم بين الجماعات السياسية المتنافسة.

---

[1] **"Constitución Política de la República de Panamá"**, accedido en: 23/1/2019, disponible en: https://wipolex.wipo.int/en/text/189352.

[2] "Panama 2017 Human Rights Report", **Op.cit**, pp. 8-9.

[3] علاء (عبد الله فيصل)، **"من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا اللاتينية"**، المستقبل العربي، العدد 444، فبراير 2016، ص ص 141-143.

- **الديمقراطية المسلحة:** ويعني هذا النمط وجود اتفاق بين المدنيين والعسكريين على وجود دور واسع للجيش في الحياة المدنية يُمكنهم من التدخل لحفظ الأمن الداخلي في أوقات الضرورة، والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، والحفاظ على بعض الامتيازات الخاصة بهم.

إلا أن هناك نمط رابع لا يظهر إلا في بعض الحالات النادرة، وهو إلغاء الجيش، حيث تقرر السلطة المدنية إلغاء القوات المسلحة للاستفادة من الميزانية المخصصة للدفاع في مجالات التعليم والصحة، ومن أمثلة الدول القليلة التي اتبعت هذا النمط كلًا من كوستاريكا وبنما. وغالبًا ما تتبع هذا النمط الدول صغيرة الحجم والتي لا تتعرض لتهديدات خارجية جوهرية، أو التي تعتمد على دولة كبرى في الدفاع عن أمنها ضد التهديدات الخارجية.

وفيما يَخص بنما، يجب الإشارة أولًا إلى أنها لم تعرف على مدار تاريخها جيشًا نظاميًا، وعند قيامها كدولة كانت قوات الشرطة تقوم بالوظيفتين الأمنية الداخلية والدفاعية الخارجية، وإن كانت تعتمد بشكل يكاد يكون كليًا على القوات الأمريكية المتمركزة على ضفتي القناة، في التصدي للأخطار الخارجية وحماية أمن القناة. ومع تزايد الدعم العسكري الأمريكي لقوات الشرطة تحولت في الثلاثينيات إلى "حرس وطني"، ومع الإنقلاب العسكري الذي قاده "توريخوس" أصبح هو المسيطر على الحكم حتى سقوطة بفعل الغزو الأمريكي. وحينما كان الجنرال "مانويل نوربيغا" رئيسًا للاستخبارات العسكرية، قام بإلغاء الحرس واستبداله بما يسمى "قوات دفاع بنما". وقد تورط الحرس ومن بعده قوات دفاع بنما في انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي وقعت، في الفترة من 1968 وحتى 1989.

وفي إطار الخطوات التي أتُخِذَت للتحول نحو الديمقراطية بعد سقوط الديكتاتورية العسكرية، اتبعت بنما نمط إلغاء الجيش، ففي البداية تم تغيير مسمى قوات الدفاع البنمية إلى القوات العامة البنمية، وتم تقليصها من 15000 ضابطًا إلى 11800 ضابطًا، كما تم تطهير نحو 150 ضابطًا عبر التقاعد الإجباري. ثم في 1992، أُجريت إصلاحات دستورية تضمنت إلغاء الجيش البنمي (القوات العامة البنمية)، والإكتفاء بالشرطة لحفظ الأمن والنظام الداخلي. ولاحقًا تم تشكيل قوات جوية وبحرية تكون مسئولة عن حماية الأراضي البنمية وبالأخص منطقة القناة.

الخاتمة:

استعرض هذا المحور تجربة التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية في بنما، من حيث أسبابها وعوامل نجاحها ومظاهر القصور بها. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

- أن آليات تحقيق العدالة الانتقالية لم تسر بأفضل أحوالها على الإطلاق فقد اعترتها بعض عوامل القصور، تضمنت وجود مشكلات تتعلق بتشكيل لجنة الحقيقة ومسار عملها وعدم تنفيذ كافة توصياتها، وبالرغم من ذلك فإنها تمكنت من التوصل إلى حقيقة ما جرى في الماضي والتحقيق في عدد من حالات الانتهاكات والمساهمة في تقديم التعويضات للضحايا وأسرهم.
- أن القصور الذي اعترى آليات العدالة الانتقالية لم يعطل عملية التحول الديمقراطي التي سارت على خطى ثابتة، بينتها حالة الاستقرار السياسي والتداول السلمي للسطة؛ حيث جرت 4 انتخابات منذ انتهاء الحكم العسكري، وتستعد بنما هذا العام لإجراء الانتخابات الخامسة في مايو المقبل.
- أنه يجب مراعاة السياق الذي تتم فيه العدالة الانتقالية حيث يفرض مجموعة من العوامل الواجب مراعاتها لنجاح التجربة، مثل ضعف القوات المسلحة، وانهيار الوضع الداخلي، وفقدان النظام لشرعيته على المستوى الداخلي والخارجي وهو ما توفر في الخالة موضوع الدراسة.
- لا يستطيع أي مجتمع أن يتجاوز ماضي من انتهاكات حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وينتقل إلى مستقبل أفضل، إلا بعد التعامل أولًا مع ما خلفته من آثار، ومعالجة أسبابها، والعمل على اجتثاثها، وإلا فإن هذا الماضي قد يتجدد مرة أخرى.
- لنجاح تطبيق أي آلية للعدالة الانتقالية، لابد من توافر عدة عوامل، هي؛ وجود إرادة سياسية وشعبية لتطبيق هذه العدالة وفقًا لتصورات صحيحة وفهم سليم، وكذلك توفير الإمكانيات اللازمة لتطبيقها؛ سواء المادية أو البشرية، مع ضرورة ضمان حياد السلطة حتى لا تكون العدالة صورية.
- إن الحق في معرفة الحقيقة عن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان لا يقتصر على كونه حقًا قانونيًا أصيلًا، بل يتخطاها لكونه حقيقة إنسانية لصيقة بالفرد.

بيبليوجرافيا

أولًا - باللغة العربية:

أ. الوثائق:

1. دستور جمهورية بنما 1972 وتعديلاته.

ب. الدوريات العلمية:

2. علام (عبد الله فيصل)، "**من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا اللاتينية**"، المستقبل العربي، العدد 444، فبراير 2016.

ج. المواقع الإلكترونية:

3. السموني (خالد)، "**العدالة الانتقالية والمصالحة والإنصاف .. تجربة المغرب**"، هيسبريس، تاريخ الدخول على الموقع 2019/1/9، متاح على الرابط التالي: https://www.hespress.com/orbites/243931.html، 2014/10/20.

4. "**الصكوك الدولية لحقوق الإنسان**"، الأمم المتحدة، تاريخ الدخول على الموقع: 2019/1/23، متاح على الرابط التالي: http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=FhOD6sgqgzAhFXD9F%2FeKaFMm83LbFY75RhkIFGrig%2B51COeEkcglRCTwfQup8qNv4F7Mya0kcPqD1ZH5WLcMWgyHn2TJWe5e59NY0zBL7XTNDZT4Dw8AJ83CaCLnTnxN، بتاريخ: 2017/8/7.

5. الدعجة (هايل ودعان)، "**مفهوم التحول الديمقراطية**"، صحيفة الرأي الأردنية، تاريخ الدخول على الموقع 2019/1/5، متاح على الرابط التالي: http://alrai.com/article/27564.html، بتاريخ: 2004/11/21.

6. أوموتولا (جيريمايا) وأونيوها (فريدوم) ، "**مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا: النجاحات والإخفاقات**"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الدخول على الموقع: 2019/1/5، متاح على الرابط الآتي: http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2018/3/29/253076a0d03447c09a8f09850703e63f_100.pdf، بتاريخ 2018/3/29.

7. "**باريس.. السجن 7 اعوام على الدكتاتور البنمي السابق مانويل نورييغا**"، روسيا اليوم، تاريخ الدخول على الموقع، 2019/1/21، متاح على الرابط التالي: https://arabic.rt.com/news/50581-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3.._%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86_7_%D8%A7%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85_%D8%B9%D9%84%D9

%89_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8
%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%85%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D
8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82_%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%8A%D
/9%84_%D9%86%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D8%BA%D8%A7، بتاريخ: 2010/7/7.

8. "**عودة الحاكم العسكري السابق لبنما مانويل نوريغا إلى بلاده**"، BBC Arabic، تاريخ الدخول على الموقع: 2019/1/21، متاح على الرابط التالي: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2011/12/111211_panama_noriega_return، بتاريخ: 2011/12/12.

9. "**قناة بنما .. الممر المائي الذي فعلت أمريكا كل شيء في سبيل السيطرة عليه**". بوابة أرقام، تاريخ الدخول على الموقع 2019/1/8، متاح على الرابط التالي: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/507838، بتاريخ: 2017/10/7.

10. "**ما هي العدالة الانتقالية**"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تاريخ الدخول على الموقع: 2019/1/9، متاح على الرابط التالي: https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice.

ثانيًا - باللغة الإنجليزية:

A. Reports:

11. Panama 2017 Human Rights Report, “**Country Reports on Human Rights Practices for 2017**”, United States Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor.

B. Books:

12. The Independent Commission of Inquiry on the U.S. Invasion of Panama, **"The U.S. Invasion of Panama: The Truth Behind the operation (just cause)"**, library of congress, 1991.
13. J. Laplante (Lisa), **“Briefing Report: Transitional Justice and Corporate Accountability”**, the Center for International Law and Policy, New England Law, Boston, November 2016.

C. Periodicals:

14. D. Sylvia (Ronald) and P. Danopoulos (Constantine), **“Civil-Military Relations in a Civilized State: Panama”**, Journal of Political and Military Sociology, Vol. 33, No. I, 2005.

15. Furlong (William L.), **“Panama: The Difficult Transition towards Democracy”**, Journal of Interamerican Studies and World Affairs, vol. 35, no. 3, 1993.

D. Websites:

16. **“Basic principles and guidelines on the right of victims of gross violations of international human rights standards and serious violations of international humanitarian law to file appeals and obtain reparations”**, united nations human rights, accessed at: 9/1/2019, available at: https://www.ohchr.org/sp/professionalinterest/pages/remedyandreparation.aspx

17. **"Report Alleges Human Rights Abuses in Panama"**, The New York Times, accessed at: 4/1/2019, available at: https://www.nytimes.com/1988/04/24/world/report-alleges-human-rights-abuses-in-panama.html, 24/4/1988.

18. **“Report on the situation of human rights in Panama 1989"**, Inter - American commission on human rights, accessed at: 25 February 2019, available at: http://www.cidh.oas.org/countryrep/panama89eng/TOC.htm, 9 November 1989.

19. **“Report on the situation of human rights in Panama 1978"**, Inter - American commission on human rights, accessed at: 25 February 2019, available at: http://www.cidh.org/countryrep/Panama78eng/TOC.htm, 22 June 1978.

20. Ruding (Adriana), “How Panama almost forgot its decades of military dictatorship”, the conversation, accessed on: 18/11/2018, available at: http://theconversation.com/how-panama-almost-forgot-its-decades-of-military-dictatorship-57931

21. **“Truth commission on US invasion of Panama”**, The Daily Telegraph, accessed at: 22/1/2019, available at: https://www.dailytelegraph.com.au/news/breaking-news/truth-commission-on-us-invasion-of-panama/news-story/1f4df5390f3b32fcb319f313df59ecf4, 4/7/2015.

ثالثًا – باللغة الإسبانية:

A. publicaciones periódicas:

22. Rudling (Adriana), **“Algo más que verdad?Un estudio sobre la implementación de lasrecomendaciones de la Comisión de la Verdad dePanamá”**, Revista Panamena De Politica, N° 12, Julio - Diciembre 2011.

B. sitios web:

23. **“CIDH pide a Estados Unidos indemnizar a víctimas de invasión a Panamá”,** La Nación, accedido en: 22/1/2019, disponible en: https://www.nacion.com/el-mundo/politica/cidh-pide-a-estados-unidos-indemnizar-a-victimas/G3EQHUWELRHGDABBOJMZY5IT4I/story/, 16/11/2018.

24. **“Constitución Política de la República de Panamá”**, accedido en: 23/1/2019, disponible en: https://wipolex.wipo.int/en/text/189352.

25. **“De la Comisión de la Verdad”,** Panamá América, accedido en: 22/1/2019, disponible en: https://www.panamaamerica.com.pa/opinion/de-la-comision-de-la-verdad-16195, 16/6/2001.

26. **“EE.UU., obligado a indemnizar a las víctimas de la invasion”**, La Estrella de Panamá, accedido en: 22/1/2019, disponible en: http://laestrella.com.pa/panama/nacional/eeuu-obligado-indemnizar-victimas-invasion/24093069, 17/11/2018.

27. **"Gobierno cancela el monumento a víctimas de la dictadura military"**, Panamá América, accedido en: 15/1/2019, disponible en: https://www.panamaamerica.com.pa/nacion/gobierno-cancela-el-monumento-victimas-de-la-dictadura-militar-1098277, 25/2/2018.

28. **“Noriega pide perdón a las víctimas de su dictadura militar en Panamá”**, RTVE, accedido en: 21/1/2019, disponible en: http://www.rtve.es/noticias/20150625/noriega-pide-perdon-victimas-su-dictadura-militar-panama/1167620.shtml, 25/6/2015.

29. **“Panamá: Evaluación del Informe de la Comisión de la Verdad”**, alai, accedido en: 22/1/2019, disponible en: https://www.alainet.org/es/active/2108, 2/5/2002.

المحور السابع:
تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية: دراسة مقارنة.

تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية: الشيلي – البرازيل – الأرجنتين - دراسة مقارنة–

Experiences of transitional justice in Latin America: Chile - Brazil - Argentina - comparative study -

القباقبي عبد الإله ، بلعبدة خالد ، وفاء وزغار

باحثون بمركز الدراسات الدكتوراه، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بوجدة. المغرب.

الملخص:

مع حدوث التحول السياسي و الانتقال الديمقراطي السلس، بعد فترة من العنف و القمع في مجتمع من المجتمعات، يجد هذا الأخير نفسه في كثير من الأحيان أمام تركة صعبة من انتهاكات حقوق الإنسان. وثمة دول شتى و عديدة في أمريكا اللاتينية مثل البرازيل، الأرجنتين، الشيلي،..... و غيرها من الدول الأخرى تسعى جاهدة إلى التعامل مع جرائم الماضي و انتهاكات حقوق الإنسان من خلال العدالة الانتقالية بمبادئها المتعددة. ورغبة في تعزيز العدالة والسلام والمصالحة، قد فكرت حكومات هذه الدول و نشطاء المنظمات غير الحكومية في انتهاج مختلف السبل القضائية كالمساءلة الجنائية و غير القضائية كلجان الحقيقة و المصالحة و برامج جبر الضرر و التعويض للتصدي لجرائم حقوق الإنسان. حيث تستخدم المناهج التالية بصورة متزايدة من أجل تحقيق عدالة أكثر شمولا و أبعد أثرا، و العمل أيضا عن طريق آليات العدالة الانتقالية و مبادئها العامة من خلال تجارب لجان الحقيقة و المصالحة بدول أمريكا اللاتينية في تقليص حجم الانتهاكات و المساهمة في تحقيق الانتقال الديمقراطي و بناء دولة الحق والقانون، وعدم الاقتصار فقط على إعادة تجديد الديكتاتورية بهذه الدول.

الكلمات المفاتيح: العدالة الانتقالية، أمريكا اللاتينية، لجان الحقيقة و المصالحة، العنف السياسي، الانتقال الديمقراطي، الديكتاتورية.

Abstract:

With political transition and smooth democratic transition, after a period of violence and repression in a society, the latter often finds himself faced with a difficult legacy of human rights abuses. There are many countries in Latin America such as Brazil, Argentina, Chile, ... and other countries striving to deal with past crimes and violations of human rights through transitional justice with its multiple principles.

In order to promote justice, peace and reconciliation, the governments of these countries and NGO activists have considered various judicial means, such as criminal and non-judicial accountability, as truth and reconciliation commissions, reparation and compensation programs to address human rights crimes. The following approaches are increasingly used to achieve a more comprehensive and far-reaching justice, and to work through transitional justice mechanisms and their general principles through the experience of truth and reconciliation commissions in Latin America in reducing the scale of violations and contributing to the democratic transition and building a state. Right and law, and not only to renew the dictatorship of these countries.

Keywords: Transitional Justice, Latin America, Truth and Reconciliation Commissions, Political Violence, Democratic transition, and Dictatorship.

مقدمة:

في إطار التحولات العميقة والكبيرة التي يعرفها العالم اليوم، تحتل قضية العدالة الانتقالية مركز الصدارة في اهتمام الرأي العام الوطني والدولي، بل باتت مطلبا كونيا في عالم اليوم. وإذا كانت هذه القضية قد طفت إلى السطح بشكل قوي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي خصوصا مع تجارب العدالة الانتقالية بأمريكا اللاتينية، كتعبير عن مسار تاريخي من بين سماته الأساسية بداية تراجع بطش الأنظمة الشمولية والسلطوية في العالم، وذلك تحت ضغط دولي متنام وبفضل تنوع مظاهر الاحتجاج وتصاعد المطالب السياسة والحقوقية في وجه هذه الأنظمة، فإنها ما فتئت أن انصبت كوصفة معيارية تختزل في جلها إشكالية الانتقال الديمقراطي في الدول المتخلفة على وجه الخصوص.

وقد بات مفهوم العدالة الانتقالية متجذرا في أغلب الأمم الناهضة من جحيم النزاعات الأهلية والاضطرابات السياسية وحقب القمع والاضطهاد والملاحقة، وتتزايد الحاجة له في جميع مناطق العالم بما يتناسب مع حجم الضغوط والتحديات التي تجابه تقدم المجتمعات نحو الديمقراطية والتنمية والاستقرار.[1]

هذا و يرجع تاريخ العدالة الانتقالية إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومحاكمات نورمبرغ والقضاء على النازية، وقد توطد مفهوم العدالة الانتقالية فيما بعد بفضل محاكمات حقوق الإنسان في اليونان في أواسط السبعينيات، ولجان الحقيقة في الأرجنتين سنة 1983 وفي تشيلي سنة 1990 و في غواتيمالا سنة 1994 ، وفي جنوب أفريقيا سنة 1994 ، وفي بولندا سنة 1997 ، وفي سيراليون سنة 1999، وفي تيمور الشرقية سنة 2001 ، وفي المغرب سنة 2004. كما تكللت كل تلك الجهود في مجال العدالة الانتقالية، بمعاهدة روما لسنة 1998 بإحداث المحكمة الجنائية الدولية التي تعتبر قمة التطور في نضال البشرية ضد امتهان كرامة الإنسان وحقوقه.[2]

و قد كانت البداية الحقيقية لما يمكن أن يسمي تطبيق للعدالة الانتقالية، في محاكمات حقوق الإنسان في اليونان في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، وبعدها في المتابعات للحكم العسكري في الأرجنتين و الشيلي و البرازيل من خلال لجنتي تقصي الحقائق في الأرجنتين عام 1983 وتشيلي عام 1990 ومن بعد ذلك في العديد من دول القارة اللاتينية.

لهذا تعتبر تجربة العدالة الانتقالية في كل من الشيلي و الأرجنتين و كذا البرازيل تجارب فريدة من نوعها خصوصا في تطبيق مبدأ الحقيقة و المصالحة و المساءلة الجنائية و عدم الإفلات من

[1] - أحمد الحارثي: العدالة الانتقالية في المغرب، قراءة في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، مجلة نوافذ، العدد 32-33 يناير 2007 ص9

[2] -القباقبي عبدالإله، المساءلة الجنائية في العدالة الانتقالية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بطنجة، 2016-2017، ص 62

العقاب، حيث اعتبرت التجارب المذكورة الملاحقات القضائية في ظل العدالة الجنائية، عنصرًا أساسيًا من عناصر التصدي المتكامل للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك من اجل معاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات ورد الاعتبار للضحايا.

فهذه التجارب أكدت على أنه يمكن اللجوء إلى مبادئ العفو والتسامح في مجتمع عانى ويلات الحروب والقمع والاضطهاد، من أجل انتقال ديمقراطي سلس، ولكن ذلك لا ينفي ضرورة إجراء محاكمات عادلة ، هذه المحاكمات تعتبر ضرورية ليس فقط عندما يتعلق الأمر بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ولكن أيضاً من أجل تعزيز مبادئ المراقبة والمحاسبة والمساءلة في مرحلة يستعد المجتمع فيها لطي صفحة مؤلمة في تاريخه والبدء بمرحلة جديدة .

فالعدالة الانتقالية كمجال يهتم بتنمية و تطوير مجموعة من الاستراتيجيات المتنوعة لمواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، يهدف الوصول إلى مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية، و يشير التقرير الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2004 حول " تعزيز سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع ومجتمعات ما بعد النزاع" إلى التقدم المحرز منذ إصدار التقرير المرجعي عام 2004 الذي، وللمرة الأولى، ربط بين مفاهيم "سيادة القانون" و"العدالة" و"العدالة الانتقالية" في تعريف على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل.[1]

يمكن من خلال استقراء واقع الممارسات والتطبيقات المختلفة لمفهوم العدالة الانتقالية الحديث عن مراحل ثلاثة للعدالة الانتقالية:

المرحلة الأولى جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وتمثلت بشكل أساسي في محاكمات نورمبرج، تمحورت العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة حول فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها.[2]

وأثناء الحرب الباردة، ركدت جهود تحقيق العدالة الانتقالية واستمر ذلك حتى المرحلة الثانية والتي حدثت بعد انهيار الإتحاد السوفيتي والتغيرات السياسية المختلفة في دول أوروبا الشرقية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وفي هذه المرحلة تم تطبيق مفهوم سياسي وذي طابع محلي أو وطني من العدالة الاجتماعية ارتبط بالهياكل الرسمية للدولة، وهنا تجاوزت فكرة المحاكمات وتضمنت آليات أخرى مثل لجان الحقيقة، والتعويضات.

كما تطور المفهوم خلال الفترات الانتقالية التالية لحكم الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية، و قد كان هناك توافق دولي حول الحاجة لإجراءات العدالة الانتقالية للتعامل مع انتهاكات

[1]-سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن سنة 2004، ص 8

[2]- جميل عودة ابراهيم: كيف نفهم العدالة الانتقالية ، منشورات شبكة النبأ المعلوماتية، يونيو 2015 ص 3

حقوق الإنسان الماضية، وهذا ما تزامن مع أهداف الدول والهيئات المانحة التي تطلبت وجود تطبيق محكم لحكم القانون بما يسمح بالتنمية الاقتصادية.

بعبارة أخرى، أعطت الموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات زخما وحافزا جديدا للعدالة الانتقالية، انتقل بها من كونها مفهوما رابطا بين المرحلة الانتقالية للتحول الديمقراطي والعدالة (كما نشأ في أواخر الأربعينات)، إلى فضاء أوسع بحيث أضحى هذا المفهوم يتضمن منظورا أوسع يقوم على إعادة تقييم شامل للوصول بمجتمع ما في المرحلة الانتقالية إلى موقع آخر تعد الديمقراطية أحد أهدافه الأساسية.[1]

و منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن شهد العالم أكثر من 30 تجربة للعدالة الانتقالية كانت أهمها تجربة الشيلي و الأرجنتين و البرازيل و التي ستكون محور دراستنا هذه، لأن العدالة الانتقالية وقضاياها قد طرحت في المرحلة الأولى في بلدان منطقة أمريكا اللاتينية، وفي مرحلة ثانية على صعيد البلدان الإفريقية والآسيوية، وراهنا في الوطن العربي[2].

و قد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج التي رأينا بأنها مناهج ضرورية تدخل في طريقة تناول هذا البحث، كالمنهج التاريخي لسرد وقائع الماضي من انتهاكات حقوق الإنسان من طرف الديكتاتورية بالدول المدروسة و المنهج المقارن و ذالك من خلال المقارنة بين تجارب العدالة الانتقالية في الدول المدروسة وطريقة تجربة كل دولة في مجال العدالة الانتقالية من خلال لجنة الحقيقة و المصالحة بكل دولة.

و من هذا المنطلق سنحاول البحث في هذا الموضوع انطلاقا من دراسة مقارنة بين تجارب العدالة الانتقالية في ثلاث دول بأمريكا اللاتينية هي الشيلي، الأرجنتين و البرازيل من خلال البحث في الطبيعة القانونية للأنظمة القانونية للجان الحقيقة والمصالحة في أمريكا اللاتينية. وكذا تحديات ومعيقات تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية. ثم أوجه التشابه والاختلاف بين تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية.

و للإحاطة بهذا الموضوع سنحاول طرح الإشكالية التالية و التي سنجيب عنها في ما سيأتي :

هل ساهمت آليات العدالة الانتقالية و مبادئها العامة من خلال تجارب لجان الحقيقة و المصالحة بكل من الشيلي، الأرجنتين و البرازيل في تقليص حجم الانتهاكات و المساهمة في تحقيق الانتقال الديمقراطي و بناء دولة الحق والقانون، أم أنها استعملت فقط من أجل إعادة تجديد الديكتاتورية بهذه الدول ؟

---

[1] - صامويل هنتغطون : الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة عبد الوهاب علوب ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة ، الطبعة الأولى 1993 ص 219

[2] - احمد شوقي بنيوب، "العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب ،" المستقبل العربي. العدد 413، يوليوز 2013 ص 130.

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الإشكالات الفرعية التالية:

- ما الطبيعة القانونية للأنظمة القانونية للجان الحقيقة والمصالحة في كل من الشيلي، الأرجنتين و البرازيل ؟
- هل نجحت تجارب العدالة الانتقالية بهذه الدول في تحقيق الانتقال الديمقراطي ؟
- و هل استطاعت هذه التجارب بناء دول ديمقراطية أم أنها لم تنجح في ذلك و أعادت فقط تجديد الديكتاتوريات بهذه الدول؟
- ثم ما هي التحديات و المعيقات التي عرفتها تجارب العدالة الانتقالية بهذه الدول؟
- و ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين تجارب العدالة الانتقالية في هذه الدول؟

و للإجابة على الإشكالية المحورية و الأسئلة الفرعية، فلا بد من طرح فرضيات، و التي لا تعدو أن تكون مجرد اقتراح مسبق لحل معين، دون أخذ موقف أو تأكيد لصحتها من عدمه. وفي بحثنا هذا، قد عملنا على صياغة ثلاثة فرضيات وهما:

- العدالة الانتقالية لا ترتبط ارتباطا وثيقا بالانتقال الديمقراطي.
- العدالة الانتقالية بأمريكا اللاتينية و خاصة و بدول الشيلي، الأرجنتين و البرازيل خلصتها من ربقة الديكتاتورية.
- العدالة الانتقالية بأمريكا اللاتينية عامة و بدول الشيلي، الأرجنتين و البرازيل خاصة لم تنجح بشكل كبير في تحقيق الانتقال الديمقراطي.

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية و الإشكالات الفرعية سنحاول تقسيم الموضوع وفق التصميم الآتي:

المحور الأول: الطبيعة القانونية للأنظمة القانونية للجان الحقيقة والمصالحة بكل من الشيلي، البرازيل و الأرجنتين.

المحور الثاني: العدالة الانتقالية و الانتقال الديمقراطي بالشيلي، الأرجنتين و البرازيل - التحديات و المعيقات

المحور الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين تجارب العدالة الانتقالية بالشيلي، البرازيل و الأرجنتين.

المحور الأول: الطبيعة القانونية للأنظمة القانونية للجان الحقيقة والمصالحة في أمريكا اللاتينية.

عرفت مجتمعات عديدة منذ سبعينيات القرن العشرين تجارب عدالة انتقالية مختلفة؛ وذلك في أعقاب مراحل صرا ع لحقوق الإنسان. و شملت تلك الانتهاكات جرائم حرب أفرزت إرثا من الانتهاكات الجسيمة و الممنهجة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية و عمليات القتل العمد خارج نطاق القانون والتعذيب والاختفاء القسري وغيرها، وهي انتهاكات وردت في القوانين الوطنية أو القانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان. و مثل هذا الإرث شكل عبئا ثقيلا على الذاكرة الجماعية، خاصة على ذاكرة الفئات المتضررة في فترات الصراع.

وجدت الشعوب نفسها أمام خيارات عديدة لمعالجة ذلك الإرث (التحكيم، و العدالة الجزائية ... إلخ)، رجحت منها في النهاية خيار العدالة الانتقالية باعتباره الخيار الأفضل؛ وذلك لتحقيق أهداف رئيسة أهمها: إنهاء ثقافة الإفلات من العقوبة، ومنع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل، وتحقيق مصالحات وطنية جامعة تحفظ وحدة المجتمعات الوطنية وترسي أسس النظام الديمقراطي المنشود إلى جانب الاعتراف بكرامة الإنسان، ومصالحة الشعوب و الأفراد مع تاريخهم وحاضرهم، وعلاج جراح الذاكرة حتى تنتقل إلى ذلك الوضع الذي تكون فيه الذاكرة سوية، وفق تعبير الفيلسوف الفرنسي" بول ريكور". و لا يحقق ذلك المبتغى الإفراط في الذاكرة والغوص في "وحل" الماضي واستحضاره على نحو مستمر، ولا الإفراط أيضا في النسيان وتجاهل الماضي.[1]

وفي خضم هذا التحول تبلورت العدالة الانتقالية كتخصص ومبحث وآلية، لمرافقة مراحل الانتقال نحو الديمقراطية، ومعالجتها لقضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد أسهمت الخبرة التي راكمتها مختلف المؤسسات العاملة في مجالات حقوق الإنسان -سواء كمعايير وآليات أو اجتهادات لإصلاح المنظومات القانونية والمؤسساتية من أجل إرساء سيادة القانون وتعزيز الاحتكام إليه- في تبني مقاربة العدالة الانتقالية بآلياتها ومساراتها المختلفة.

كما أدى تعدد الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان خلال العقود الأخيرة وتراكمات الفكر القانوني الثرية وتنامي مبادرات التعبئة والترافع عبر العالم إلى فتح أبواب جديدة أمام منظومة حقوق الإنسان، لبناء مقاربات واجتهادات تغطي جوانب متعددة، وتساعد الدول -في مراحل البناء الديمقراطي خاصة- على الانتقال إلى مراحل ما بعد النزاعات من مداخل متعددة

[1] Paul Ricœur, La mémoire, l'histoire, l'oubli (Paris: Le Seuil, 2000), pp. 539-602.-

ومتنوعة ومتكاملة، لمعالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وابتكار أشكال وآليات جديدة تستثمر هذا التراكم، وهو ما مكن من بناء تجارب العدالة الانتقالية ولجان الحقيقة.[1]

الفرع الأول : إنشاء لجان الحقيقة و المصالحة بكل من الشيلي، الأرجنتين و البرازيل

تعتبر لجان تقصي الحقائق هيئات تحقيق مؤقتة مرخص بها رسميا، يتم إنشاؤها في محاولة لتوضيح معالم فترة سابقة من القمع أو الصراع أو الفظائع أو الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ومعالجة ما يستوجب العلاج منها. وهي هيئات غير قضائية يتم إنشاؤها لمدة محددة سلفا، وتصدر في نهاية هذه الفترة تقريرًا عن النتائج التي توصلت إليها يضم اقتراحاتها وتوصياتها للإصلاح في المستقبل. وتعرف لجان تقصي الحقائق بمسميات عدة، مثل "اللجنة الوطنية المعنية بالمختفين" (الأرجنتين)، و"اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة" (شيلي) 1990، و البرازيل ...[2]

أولا : لجنة الحقيقة و المصالحة بالأرجنتين

في عام 1983 أصدر "ألفونسين" قراراً بإنشاء لجنة لتقصى الحقائق باسم "اللجنة الوطنية لدراسة مشكلة اختفاء الأشخاص "National Commission on the Disappearance of Persons" "وقد حرصت الحكومة الأرجنتينية على أن تتكون اللجنة من الأفراد الذين يتمتعون بمكانة مرموقة على المستويين الوطني والعالمي, ولهم خبرة طويلة في المدافعة عن حقوق الإنسان, على أن تكون أيضاً ممثلة لكل الانتماءات السياسية والأيديولوجية الموجودة في المجتمع، وقد ضمت اللجنة في عضويتها كل من"ريكاردو كولومبرس، رينية فافارلو، هيلاريو فيرنانديز لونج، كارلوس جاتونين، نيفاريس جيمي، مير مارشال، كليموفسكي غريغور، إدوارد رابوس، ماجدلينا رويز, وأخييرا أرنستو ساباتو."

ولتحقيق مزيد من الموضوعية فقد دعت الحكومة الأرجنتينية الكونجرس والبرلمان الأوروبي لإرسال ثلاثة ممثلين لهم, وبالفعل استجاب البرلمان الأوروبي وأرسل كل من "سانتياجو لوبيز , هيجو بوسيل، هيراتيو هيرت" كممثلين له, وفي 29 ديسمبر 1983 تم إنتخاب "أرنستو ساباتو " رئيسا للجنة الوطنية لدراسة مشكلة اختفاء الأشخاص, وكان على هذه اللجنة كشف الحقائق وجمع المعلومات والدلائل وتقديمها للمحكمة[3] , وقُسمت اللجنة إلى خمسة أقسام تغطي كافة الجوانب كانت كالتالي:

-قسم للإدلاء بالشهادات برئاسة "سارة فيرنانديز"

---

[1]-لحبيب بلكوش، العدالة الانتقالية: المفاهيم والآليات في كتاب " العدالة الانتقالية في السياقات العربية" إعداد و تقديم علي الطيب هايدي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى 2014.ص 38

[2]- هناك قدر كبير من الكتابات عن لجان تقصي الحقائق؛ ولإلقاء نظرة عامة عليها يمكن الرجوع إلى كتاب بريسيلا هينر "حقائق لا تحتمل 1 الوصف"، نيويورك، روتليدج 2001 .انظر أيضا "العدالة الانتقالية: كيف تتعامل الديمقراطيات الناشئة مع النظم السابقة؟"، تحرير نيل ج.كريتز، ج 1-3 ،واشنطن دي سي، مطبعة المعهد الأمريكي للسلام، 1995 .ومن أفضل وأدق التحليلات للجان تقصي الحقائق كتاب "التعامل مع الماضي :فهم لجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب إفريقيا"، تحرير ديبرا بوسيل وغريم سيمبسون، جوهانسبرغ: مطبعة جامعة ويتووترزراند، 2002.

[3]-عبد الواحد بلقصري، الذاكرة السياسية و العدالة:المغرب و الأرجنتين- دراسة مقارنة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس كلية الحقوق أكدال الرباط،2006، 86.

-قسم تجميع البيانات والوثائق برئاسة "دانيل سلفادور"

-قسم الإجراءات برئاسة " راؤول أراجون"

-قسم الشئون القانونية برئاسة "ألبرتو منصور"

-قسم الشئون الإدارية برئاسة "لوبيلدو سيجريا"

وقد واجهت اللجنة العديد من المشاكل أهمها عدم توافر الوثائق, وإتباع الجيش الأرجنتيني سياسة إخفاء الأدلة وحرقها. وبالرغم من ذلك ففي عام 1984 أصدرت اللجنة تقريراً بعنوان "حتى لا يتكرر هذا" أدرجت فيه أعداد الضحايا ومراكز الاعتقال التي تم فيها تعذيب المعتقلين وقتلهم بأمر من السلطات العسكرية, حيث تم توثيق كل حالة على حدة في ملف رقمي مستقل, ونُشر التقرير كاملاً في الجريدة الرسمية علي حلقات أحدثت صدمة لدي الشارع الأرجنتيني من هول ما جاء به, ولعل معرفة الناس بالحقيقة ومعرفة مصائر ذويهم كانت هي المكسب الوحيد للعدالة الانتقالية في تلك الفترة.

ثانيا : اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة بالشيلي 1990

أنشئت اللجنة التشيلية الوطنية للحقيقة والمصالحة من قبل الرئيس "باتريسيو ايلوين" للتحقيق في الوفيات وحالات الاختفاء التي وقعت خلال 17 عاما من الحكم تحت وطأة الدكتاتور العسكري "أوغستو بينوشيه". و بينما كلفت اللجنة بجمع المعلومات، إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى السجلات العسكرية، كما أنها لم تمتلك سلطة للحصول على الأدلة من العسكريين السابقين. في ذلك الوقت من عملها ، واصل "بينوشيه" عمله بصفته القائد العام للجيش التشيلي، وقسم المفوضون المعينون بالتساوي بين مؤيديه ومعارضيه. قدمت اللجنة في تقريرها النهائي تفاصيل عن الأشخاص البالغ عددهم 2115 الذين قتلوا من قبل القوات الحكومية، وقدمت أدلة متعمقة على أساليب التعذيب التي استخدمت من قبل الجيش والشرطة. أصدر الرئيس "آيلوين" لاحقا اعتذارا علنيا لضحايا جرائم الدولة وأنشأ عدة صناديق للضحايا وأفراد أسرهم. أخيرا، على الرغم من صدور عفو عام من قبل حكومة "بينوشيه" قبل نقل السلطة، وجهت التهم للعديد من ضباط الجيش لدورهم في تنظيم وفيات المدنيين.[1]

وعينت اللجنة المكونة من ثمانية أعضاء تكريما لرئيسها "راؤول ريتيج"، وهو نائب راديكالي سابق وسفير سابق لشيلي في البرازيل في عهد "سلفادور أليندي" و قد بدأت في عقد جلساتها من 9 مايو 1990 إلى 9 فبراير 1991. أما أعضاء اللجنة الآخرين فهم :

- "خايمي كاستيلو فيلاسكو" مؤسس الحزب الديمقراطي المسيحي ومحامي الدفاع عن حقوق الإنسان في ظل الديكتاتورية.

[1] - عبد الواحد بلقصري، الذاكرة السياسية و العدالة:المغرب و الأرجنتين- دراسة مقارنة، ص 89.

- " خوسي لويس سيكانيا" و هو محامي ومؤيد سابق للدكتاتورية ؛
- مونيكا خيمينيز دي لا خارا ، عاملة اجتماعية ثم وزيرة التربية والتعليم في وقت لاحق في حكومة "ميشيل باتشيليت" ؛
- لورا نوفوا فاسكيز ، محامية ؛
- "خوسي زلاكيت"، مدافع عن حقوق الإنسان ، محامٍ منذ عام 1973 في لجنة "البروباز"
- ريكاردو مارتين دياز ، القاضي السابق في المحكمة العليا ؛
- غونزالو فيال كوريا ، مؤرخ و وزير التربية الوطنية في عهد "بينوشيه" عام 1979.

و قد تألفت هذه اللجنة من مؤيدي و معارضي المجلس العسكري الذي كان بالشيلي، و عملت على أهداف محددة تمثلت فيما يلي :

- إقامة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها شيلي قبل وبعد الانقلاب الذي وقع في 11 سبتمبر 1973.
- التعرف على الضحايا ومصيرهم مع وصف مفصل للجرائم "الأكثر خطورة" ، في هذه الحالة التي تؤدي إلى وفاة أشخاص.
- التوصية بالتدابير العلاجية أو إعادة التأهيل عند الاقتضاء.
- والتوصية باتخاذ تدابير تشريعية أو إدارية لتجنب الحالات المؤدية إلى مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان[1].

ثالثا : اللجنة الوطنية للحقيقة بالبرازيل

اللجنة الوطنية للحقيقة هي اسم لجنة الحقيقة والمصالحة المنشأة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها "المسؤولون في البرازيل أو الأشخاص الذين هم في خدمتهم و بدعم من الدولة، ما بين 18 سبتمبر 1946 و 5 أكتوبر 1988 في البرازيل ، ولا سيما الانتهاكات التي ارتكبت خلال الديكتاتورية العسكرية. وتتألف اللجنة من سبعة أعضاء عينهم الرئيس "ديلما روسيف" ، يدعمهم عمل 600 شخص، من مستشارين واستشاريين وباحثين، و أنشأ القانون الاتحادي رقم 2011/12528 اللجنة في 18 نوفمبر 2011 ؛ و تم تقديمها في 16 مايو 2012 ، في احتفال بمشاركة جميع رؤساء الجمهورية السابقين منذ استعادة الديمقراطية[2].

---

[1] Transitional Justice, published – quoted in DDR and Mark Freeman, "What is transitional justice?", International Center for Transitional Justice, 2003, not-9DDR and Stability in Africa, Kinshasa, Democratic Republic of the Congo, 12–14 June 2007, UN/ISAA, p. issue paper, Second International Conference on

[2] - لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية: العلاقة الأساسية مبادئ "فراتي" التوجيهية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان تقصي الحقائق، وثائق مترجمة، المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، مارس 2004، ص 8

و استمعت اللجنة إلى مجموعة من الشهود والضحايا ودعت ضباط إنفاذ القانون إلى الشهادة. و تم تنظيم أكثر من 100 جلسة عامة، في الغالب بالشراكة مع لجان مستقلة أنشأتها منظمات المجتمع المدني. أجرى أعضاء اللجنة أيضا تحقيقات في الوحدات العسكرية، برفقة السجناء السياسيين السابقين وأقارب القتلى والسياسيين المفقودين. وفي هذا السياق وثقت اللجنة ظروف انتهاكات حقوق الإنسان في شكل تقارير عن حالات أو موضوعات معينة. كما حددت المواقع والهياكل والمؤسسات المتعلقة بممارسة انتهاكات حقوق الإنسان، وتحديد مشاركة أعضاء المجتمع وجهاز الدولة.

في 10 ديسمبر 2014 ، قدمت اللجنة تقريرها النهائي إلى الرئيسة "ديلما روسف " وخلص التقرير إلى أن ممارسة الاعتقال غير القانوني والتعسفي، والتعذيب، والعنف الجنسي، والإعدام، والاختفاء القسري يمثلون جريمة ضد الإنسانية. و قد تم تحديد 434 حالة وفاة وحالات اختفاء تُعزى إلى الدولة خلال الفترة 1946-1988. وقد تم تقديم قائمة تضم 377 مسؤولا على مستويات مختلفة المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان إلى الرئيس. و في الأخير تم حل اللجنة رسميًا في 16 ديسمبر 2014.[1]

وعلى الرغم من الشعبية التي تتمتع بها لجان الحقيقة و المصالحة بهذه الدول، فمن الأنسب أن نعتبرها إستراتيجية من عدة استراتيجيات تكميلية للتعامل مع تركة الانتهاك والعنف. وتتضمن لجان تقصي الحقائق إجراءات مقاضاة المرتكبين بتحريك الدعوى الجنائية ضدهم، ووضع برامج لإنصاف وترضية الضحايا والناجين (بما في ذلك التعويضات)، والقيام بمشروعات تكريمًا للضحايا و تخليد ذكرى لهم أو إقامة حوار اجتماعي عن الماضي، والشروع في إصلاحات واسعة النطاق في المؤسسات التي تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن انتهاكات الماضي وكثيرا ما تتضمن الشرطة أو الجيش أو قوات الأمن.[2]

الفرع الثاني : دور لجان الحقيقة بالشيلي و الأرجنتين و البرازيل في عملية المصالحة

يبدو أن لجان تقصي الحقائق بدول أمريكا اللاتيني ما فتئت تزداد عددًا وانتشاراً؛ إذ تتضمن اتفاقيات السلام بصورة متزايدة مقترحات لإنشاء لجان لتقصي الحقائق للمساعدة على التعامل مع آثار وويلات الصراعات الماضية. كما أن الانتخابات التي تحدث تغيرات كبيرة فيما يبدو حتى ولو لم تؤد إلى "تغيير النظام الحاكم" بالمفهوم التقليدي كثيرًا ما تحدو بالحكومات الجديدة ومنظمات المجتمع المدني إلى اقتراح إنشاء لجان لتقصي الحقائق، أملا في أن تساعد اللجنة على الوقوف على أنماط الانتهاك وتسليط الضوء عليها، والتوصل إلى أشكال جديدة للمصالحة، وإعطاء الضحايا الفرصة

[1] - المرجع السابق أعلاه، ص 10
[2] - لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية: العلاقة الأساسية مبادئ "فراتي" التوجيهية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان تقصي الحقائق، وثائق مترجمة، المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، مارس 2004، ص 4

للتعبير عن أنفسهم، أو وضع توصيات قوية للإصلاحات والتحسينات المؤسسية في ظل حكومة جديدة، وهي الحكومة التي كثيرا ما تعلن التزامها بالديمقراطية والشفافية، و العمل على انتقال ديمقراطي حقيقي و فصل السلط، ولكن حتى في البلدان التي ليس فيها التزام ظاهري بالتغيير الديمقراطي كما نجد أيضا أن النشطاء وأحزاب المعارضة السياسية يعربون عن رغبتهم في تكوين لجان تقصي الحقائق[1].

و تختلف كل لجنة من لجان تقصي الحقائق و المصالحة بكل من الشيلي، البرازيل و الأرجنتين عن غيرها، وتعكس كل منها بدرجة أو بأخرى السياق الوطني الذي توجد فيه. ولا يوجد "علم" معين مختص بلجان تقصي الحقائق، ولا ينبغي أن يكون هناك مثل هذا العلم. إذ يجب على الأطراف الوطنية الفاعلة – مثل الجمعيات المعنية بالضحايا والزعماء الديمقراطيين والمنظمات غير الحكومية والضحايا بصفتهم الفردية والمؤسسات الدينية، وكثيرين آخرين – التحاور والبت فيما إذا كان من الواجب إنشاء لجنة لتقصي الحقائق، والشكل الذي يجب أن تكون عليه اللجنة إذا تقرر إنشاؤها من أجل عملية المصالحة و السير نحو انتقال ديمقراطي بمعناه الواسع. و فضلاً عما تقدم، فإن تطور لجان تقصي الحقائق، خصوصا على مدى العقدين الماضيين، قد أثمر عن دروس مقارنة مفيدة. وعلى الرغم من وجود طرق شتى لتصور شكل لجنة تقصي الحقائق، فإن هذه الدروس يمكن أن تساعد من يدعون إلى إنشاء لجان جديدة لتقصي الحقائق أو يعملون معها على تحديد "أفضل الممارسات"، وربما على التعلم من الأخطاء ونماذج النجاح التي نجدها عند من اختاروا طريقا مشابها أو مناظراً للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي[2].

و عادة ما تكون لجان تقصي الحقائق هيئات رسمية تنشئها الدولة كما هو الحال بالشيلي و البرازيل و الأرجنتين، إلا أن المنظمات غير الحكومية والجمعيات المعنية بالضحايا تأتي في طليعة الجهود الرامية لإنشاء هذه اللجان، وكثيرا ما يعتبر دور المنظمات غير الحكومية عاملا فاصلا في نجاحها. وعلى الرغم من عدم وجود رد فعل موحد للمجتمع المدني تجاه لجان تقصي الحقائق – فبعض المنظمات غير الحكومية تدعمها، والبعض الآخر ينتقدها، بل إن البعض الآخر يحشد الجهود لمعارضتها – فإن المنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني ظل دومًا من المحاورين الرئيسيين إبان تشكيل أي لجنة لتقصي الحقائق و خلال فترة اشتغالها، وقد وصف المجتمع المدني بأنه "مكون أساسي" في أي لجنة لتقصي الحقائق المشاركة في هذه العملية في كل مراحلها و تحسينها، بدءا من مراحل الحوار الأولي وحتى تنفيذ التوصيات[3].

[1] - حسن العمران: الصفح والمصالحة، ملف بحثي نشر في العدد الثاني من مجلة "يتفكرون" للدراسات و الأبحاث بتاريخ 15 دجنبر 2014.
[2] - المرجع السابق أعلاه ، ص 5
[3] - بريسيلا هينر "حقائق لا تحتمل الوصف"، نيويورك، روتليدج 2001، ص 3

ورغم القيمة الفائقة جدا لهذه الأنواع المختلفة من آليات تقصي الحقائق، فإن الآلية الأوسع انتشاراً والأكثر تطبيقا، والتي تعتبر الأقرب اتصالا بالعدالة الانتقالية، نظريا وعمليا، هي لجنة الحقيقة. و من هنا، فإن مصطلح "لجنة الحقيقة" يشير إلى هيئات تتقاسم مميزات خاصة. ولجان الحقيقة هي هيئات مؤقتة، وتعمل غالبا لمدة سنة أو سنتين، وتتم الموافقة عليها رسميا أو الترخيص لها أو تخويل السلطات لها من طرف الدولة، وفي بعض الحالات، من طرف المعارضة المسلحة كذلك؛ وهي هيئات غير قضائية تتمتع بنوع من الاستقلال القانوني، ويتم تشكيلها غالبا في مرحلة من مراحل الانتقال السياسي، سواء من الحرب إلى السلم أو من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية؛ وهي تركز على الماضي، وتحقق حول نماذج من الانتهاكات الخاصة المرتكبة خلال مدة من الزمن، وليس فقط حول حدث خاص بعينه، وهي تعطي الأولوية لحاجيات الضحايا والإصابات؛ وتنهي في معظم الأحيان عملها بتقديم تقرير نهائي يتضمن الاستنتاجات والتوصيات؛ وهي تركز على انتهاكات حقوق الإنسان وفي بعض الأحيان على انتهاكات المعايير الإنسانية كذلك.[1]

فهذه اللجان و التي عرف العالم في النصف الثاني من القرن الماضي تأليف عدد منها كلجان خاصة تختص بالعدالة الانتقالية أطلق عليها لجان الحقيقة أو لجان الحقيقة والمصالحة أو الإنصاف والمصالحة، أو غير ذلك من المسميات، وكانت الدول المبادرة لذلك في أمريكا اللاتينية، وهكذا يدخل في تاريخ الفكر السياسي والقانوني والثقافة الديمقراطية موضوع العدالة الانتقالية واللجان الخاصة.[2]

وحيث أن لجان تقصي الحقائق تعد بمثابة أدوات للمساءلة خلال المراحل الانتقالية، فقد أسهمت لجان الحقيقة بكل من الشيلي و الأرجنتين و البرازيل في تحقيق الشفافية والمساءلة، وساعدت على دعم سيادة القانون. وقد يكون من الأسباب التي تدعو إلى إنشاء لجان تقصي الحقائق مطالبة الضحايا بالتصدي لتركة من الصمت، والاعتقاد بأن إماطة اللثام عن الماضي يجعل المجتمع أقدر على بناء مستقبل مستقر وديمقراطي، والرغبة في تهيئة قضايا معينة تمهيداً لتحريك الدعوى القضائية، أو ضرورة إتاحة الفرصة للضحايا للتحدث عما جرى لهم، أو بناء قاعدة صلبة من الحقائق لوضع برامج التعويض والإنصاف من خلال الشروع في الإصلاح المؤسسي على نطاق واسع، أو السعي لطي صفحة الماضي بصورة حاسمة من خلال الاعتراف الرسمي بالانتهاكات أو الفظائع التي ارتكبت في فترة سابقة.[3]

ومن ناحية أخرى، قد لا يكون إنشاء لجنة تقصي الحقائق ممكنا، مثلما يحدث عندما لا يطالب أحد بإنشائها، أو عندما يشعر الضحايا أو المنظمات غير الحكومية أو غيرها بأن اللجنة ليست

[1]- طيبي محمد بلهاشمي الأمين، لجان الحقيقة و المصالحة كآلية لتجسيد مفهوم العدالة الانتقالية، مجلة القانون، المجتمع و السلطة، العدد الثاني 2013، ص 115.

[2]- عبد الحسين شعبان ، صباح المختار، العدالة الانتقالية مقاربات عربية للتجربة الدولية. مركز دراسات الوحدة العربية. الحلقات –النقاشية، الحلقة النقاشية الأولى- 1الطبعة الأولى، بيروت. أكتوبر.2013. ص 7

[3]- للرجوع إلى مجموعة من المناقشات حول أسباب إنشاء لجان تقصي الحقائق، انظر "التعامل مع الماضي"، تحرير أليكس بورين ورونيل شيفر، كيب تاون: معهد الديمقراطية في جنوب إفريقيا، 1977.

هي الوسيلة المناسبة للتعامل مع الموقف، أو عندما تهيمن الجهات التابعة للدولة على مساعي إنشائها فلا تترك فرصة تذكر للمجتمع المدني للمشاركة الحقيقية.[1]

و تأسيسا على ما سبق تمثل لجان الحقيقة و المصالحة بدول الشيلي، الأرجنتين و البرازيل واحدة من آليات العدالة الانتقالية و هي هيئات مستقلة مؤقتة يستمر عملها لمدة محددة، تستمد شرعيتها من المهام التي تمنحها لها الحكومة أو بعض الجهات الدولية، و لا تعد هذه اللجان سلطة قضائية، إذ غالبا ما يتم تشكيلها في مراحل الانتقال السياسي و تستهدف الكشف عن الحقائق و إنصاف المتضررين و تعويضهم بصفتهم ضحايا للنظام السابق، كما تسهم هذه اللجان في تسهيل مهمة المحاكم الجنائية الدولية بتقديمها الأدلة و الوثائق التي تحصلت عليها. و بعبارة أخرى فإن لجان الحقيقة و المصالحة هي هيئات غير قضائية تجري تحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب و تعمل على إصدار تقارير و توصيات بشأن سبل معالجة الانتهاكات و الترويج للمصالحة، و تعويض الضحايا و إحياء ذكراهم، و تقديم مقترحات لمنع تكرار الانتهاكات مستقبلا، إذ عادة ما تتعامل المجتمعات التي تعرف انتهاكات حقوق الإنسان مع العدالة الانتقالية على أنه نشاط يركز على بناء مجتمع آمن يسوده السلم الأهلي.[2]

المحور الثاني : العدالة الانتقالية و الانتقال الديمقراطي بالشيلي، الأرجنتين و البرازيل - التحديات و المعيقات -

يقول «مارك فريمان» "Mark Freeman " تركز العدالة الانتقالية على مسألة الطريقة التي تعالج فيها المجتمعات التي هي في حالة انتقال من حكم استبدادي إلى ديمقراطية قصة الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان. وهي معنية أساسا بانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة المعروفة كالتعذيب، والإعدام دون محاكمة، والاختفاء القسري، والرق، والاحتجاز التعسفي لفترات طويلة، وكذلك «جرائم دولية» معينة، بما في ذلك الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والانتهاكات الجسيمة للقوانين والأعراف المنطبقة في النزاعات المسلحة، سواء أكانت ذات طابع وطني أم دولي.[3]

و يدرج المؤلف مجموعة من الخصائص التي تميز العدالة الانتقالية على أنها"distinct field" "مجال مميز" منها:

- تركز العدالة الانتقالية على تركة جرائم حقوق الإنسان السابقة. وفي حين أن الطرق الرئيسة للعدالة الانتقالية لها أهداف مهمة في التطلع إلى الأمام، مثل بناء الثقة بين

[1]- المرجع السابق أعلاه.
[2]- رضوان زيادة و معتز الفجيري، العدالة الانتقالية مدخل لإعادة تأسيس شرعية الدول العربية، صحيفة الحياة، العدد الصادر بتاريخ 16 شتنبر 2007.
[3]-Mark Freeman, "What is transitional justice?", International Center for Transitional Justice, 2003, not published – quoted in DDR and Transitional Justice, issue paper, Second International Conference on DDR and Stability in Africa, Kinshasa, Democratic Republic of the Congo, 12–14 June 2007, UN/ISAA, p.5

الضحايا، والمواطنين، والمؤسسات، إلا أن هذه الآليات تعنى أساسا بالمحاسبة على جرائم حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي.

- لا تدعو العدالة الانتقالية إلى الأثر الرجعي للعدالة مهما كلف الأمر. وهناك إدراك بأن المطالبة بالعدالة الانتقالية في مجتمعات انتقالية يجب أن تكون متوازنة مع الحاجة إلى السلم، والديمقراطية، والتنمية المساوية وحكم القانون من أجل انتقال ديمقراطي حقيقي.
- الإجراءات المختلفة للعدالة الانتقالية لم توضع لكي تنفذ بمعزل عن بعضها البعض، وإنما لكي تكمل بعضها البعض.
- العدالة الانتقالية تضع الأولوية لنهج مستند إلى الضحايا. ويقول «مارك فريمان،» «تقاس شرعية آليات العدالة الانتقالية بمدى معارضة أو تأييد الضحايا لها، ودرجة قدرتهم على المشاركة فيها والإفادة منها.[1]

و من خلال هذه الخصائص التي قدمها " مارك فريمان " يتبين أن العدالة الانتقالية بمختلف تجاربها بكل من الشيلي، البرازيل و الأرجنتين بأمريكا اللاتينية، و على الرغم من أهمية ما تصبو إليه العدالة الانتقالية، فإنها لم تنج في هذه الدول من العثرات و التحديات و المعيقات نتيجة سياقات ضاغطة واختيارات غير صائبة عمد إليها شركاء المشروع أو خصومه على حد سواء، خصوصا أن العدالة الانتقالية لا يمكن ردها إلى آليات قانونية وقضائية ومسارات معنية بتحقيق العدالة في بعدها الإجرائي فقط. إن هذا الشكل من العدالة يرتكز أيضا على آليات غير قضائية تثير في كثير من الأحيان مسائل ذات صلة بأسس بناء الجماعة الوطنية وصياغة هويتها، خاصة حينما تعيد تلك الآليات مساءلة الذاكرة الجماعية[2] و التاريخ معا من أجل تمكين المجتمعات من حقها في معرفة الحقيقة و كشف اللثام عما طمس، وتحديد المسؤوليات.[3]

و تثير هذه الأمور عادة حفيظة الرافضين/المناوئين لهذا الشكل من العدالة الانتقالية وما تعتمده من آليات، فضلا عن جيوب الصد والممانعة التي تبديها نخب و جماعات نافذة وبعض الأجهزة داخل مؤسسات الدولة (الجيش، و الشرطة، و القضاء، و الإعلام وغيرها)، وهو ما قد يضاعف مشاعر الغبن والإحباط لدى الضحايا وعائلاتهم ويعمق مخاوفهم من الرجوع إلى نطاقات الظلم والتهميش و انتهاك الحقوق خاصة حين يرون الانتكاسات التي تصيب مسار العدالة الذي يطالبون بتحقيقه أو اختزال نضالاتهم بنعتهم بـ "ضحايا"، أقصى ما يمكن منحه لهم هو جبر الأضرار.[4]

[1] -Idem.,p.6.

[2] - Maurice Halbwachs, La mémoire collective (Paris: Albin Michel, 1997).

[3] - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن سنة 2009 سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع.ص 15

[4] -أشغال مؤتمر "العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية: السياسة، والتاريخ، والذاكرة"، مشروع التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية المؤتمر السنوي الثامن لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي، تونس: 29 -27أيلول/ سبتمبر 2019، منشورات المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ص 3.

و ينصب الاهتمام في هذا المحور على حالات العدالة الانتقالية بدول أمريكا اللاتينية و التحديات و المعيقات التي عرفتها فنجد في أغلبها (الشيلي – الأرجنتين – البرازيل ....) و غيرها من التجارب، حالة "استعصاء" العدالة الانتقالية، و الوصول إلى انتقال ديمقراطي سلس، بمعنى غيابها أو تعثرها في السياقات الدولية، كما هو الحال في تجارب أخرى إفريقية نذكر منها اليمن ومصر وسورية والعراق ولبنان[1]. وفي هذا السياق، يطرح المحور أسئلة، منها: هل تمثل العدالة الانتقالية إجابة عن أسئلة المصالحة والتعامل مع الماضي في تلك المجتمعات؟ وهل تساعد العدالة الانتقالية في وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب السائدة على مدى عقود وترسيخ ثقافة المساءلة والمحاسبة؟ وهل تفلح في التأثير في المسار السياسي خصوصا في الدول التي تعثرت فيها عمليات الانتقال إلى الديمقراطية؟

و من التحديات و المعيقات التي عرفتها تجارب العدالة الانتقالية بكل من الشيلي، البرازيل و الأرجنتين بروز فاعلين سياسيين واجتماعيين جدد يقفون بالمرصاد أمام تحقيق العدالة الانتقالية و الانتقال الديمقراطي دفاعا عن منافع اقتصادية وسياسية متباينة. وفي هذا السياق، يهتم هذا المحور بالدراسات المقارنة بين تجارب العدالة الانتقالية بدول أمريكا اللاتينية التي تتناول أسئلة مثل: ما الأطراف التي تقف ضد العدالة الانتقالية؟ وما الآليات التي تعتمدها لعرقلة هذه العدالة؟ وهل تصدر تلك المواقف ضرورة عن نخب النظام القديم بسبب أن العدالة الانتقالية ذاتها ستقوم بـ "تجريم" تلك النخب وتحميلها مسؤولية الانتهاكات؟ وما موقف أجهزة الدولة، وتحديدا أجهزتها الأمنية والعسكرية والقضاء والإعلام، من العدالة الانتقالية؟ وكيف أمكن التعامل مع تلك العقبات والتحديات في الحالات الناجحة؟ وما الدروس المستفادة منها؟ وما متطلبات إقامة نظام عدالة انتقالية تسهم في إقامة دولة العدل والقانون والمحاسبة في الحالات العربية؟ وكيف يمكن بناء توافقات واسعة حول مشاريع العدالة الانتقالية حتى تكون دعما للانتقال الديمقراطي وترسيخا لوحدة الجماعة الوطنية في دول أمريكا اللاتينية.[2]

و إذا كانت العدالة الانتقالية تشير إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وذلك بهدف تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولة من الدول.[3] فمع حدوث ما يسمى بالانتقال الديمقراطي و التحول السياسي بعد فترة من العنف أو القمع في مجتمع من المجتمعات تجد الدولة نفسها أمام إرث ثقيل من انتهاكات حقوق الإنسان، و هذا كان من أهم التحديات و المعيقات التي واجهت لجان الحقيقة و المصالحة بهذه الدول، ولذلك سعت هذه اللجان إلى طي صفحة الماضي رغبة منها في تعزيز العدالة والإنصاف والمصالحة، حيث تنتهج الدولة مختلف السبل القضائية وغير

[1]- دليل العدالة الانتقالية، ما هي ؟ لماذا؟ كيف؟ منشورات الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان 2014، ص 5

[2]- أشغال مؤتمر "العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية: السياسة، والتاريخ، والذاكرة"، مشروع التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية المؤتمر السنوي الثامن لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي، تونس: 29 -27أيلول/ سبتمبر 2019، منشورات المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ص 3.

[3]-عبد الواحد بلقصري، الذاكرة السياسية و العدالة:المغرب و الأرجنتين- دراسة مقارنة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس كلية الحقوق أكدال الرباط،2006. ص 54

القضائية للتصدي لجرائم حقوق الإنسان، مثل إقامة الدعاوى القضائية على مرتكبي الانتهاكات من الأفراد، و إقرار مبدأ المساءلة الجنائية وتكريسه في حق هؤلاء المنتهكين ، كما حدث في مجموعة من التجارب الدولية المقارنة للعدالة الانتقالية كتجربة الشيلي و الأرجنتين، إلا أنه في تجارب دولية مقارنة أخرى غابت المساءلة و إقامة الدعاوى القضائية وبرز مبدأ الصفح و العفو[1] .

ويرجع تزايد الاهتمام بإقرار العدالة و التي كانت من أهم التحديات و المعيقات التي واجهت لجان الحقيقة و المصالحة بدول أمريكا اللاتينية في حالات الانتهاكات الجسيمة بعد انتهاء الصراعات إلى عدة عوامل ، يوجزها " نيل كيرتز" المتخصص بقضايا العدالة الانتقالية في اتساع نطاق وسائل الإعلام الإخبارية في أنحاء العالم ونمو حجم تأثير المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان وتطور القانون الدولي الإنساني من خلال إحداث المحكمة الجناية الدولية التي أصبح لها دور كبير في مساءلة مرتكبي جرائم الإبادة أو جرائم الحرب، أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وأن الحكومات يقع عليها التزام قاطع بالتحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها.[2]

فالعدالة تعتبر من المثل العليا للمساءلة والإنصاف في حماية الحقوق وإحقاقها ومنع التجاوزات والمعاقبة عليها. والعدالة تنطوي على احترام حقوق المتهمين، ومصالح الضحايا معا ورفاه المجتمع بأسره ، وإذا كانت المساءلة و الملاحقات القضائية من مناهج العدالة الانتقالية والتي تعتبر في ظل العدالة الجنائية، عنصرًا أساسيًا من عناصر التصدي المتكامل للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك من أجل معاقبة مرتكبي هاته الانتهاكات ورد الاعتبار للضحايا.[3]

ورغم نجاح آليات العدالة الانتقالية وقبولها على صعيد واسع في الديمقراطيات الجديدة وسياقات أخرى، فلا زالت مجالا حديث النشأة؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أنه بالرغم من أن مسألة العدالة بين الجنسين يمكن أن تساعد أحيانا في فهم وتفسير نماذج انتهاك حقوق الإنسان (مثلا، استهداف النساء من جانب بعض السياسات القمعية)، فإن مسألة الجنس الاجتماعي (من حيث الذكورة والأنوثة) لا تعتبر منظارا يتم عادة من خلاله تصور آليات العدالة الانتقالية[4].

ورغم ذلك، فإن بعض المناهج الحديثة للعدالة الانتقالية قد سلطت الضوء على مظاهر القمع التي تستهدف الجنس الاجتماعي حيث تم اللجوء في هذا الصدد إلى بعض الاستراتيجيات التي تم استعمالها من طرف لجان الحقيقة والمحاكم وبرامج التعويض وجهود الإصلاح المؤسسي لتشمل ما يلي[5]: جلسات استماع ترتكز على نماذج النوع الاجتماعي لانتهاكات حقوق الإنسان والجهود النشيطة

---

[1]- القباقبي عبدالإله، المساءلة الجنائية في العدالة الانتقالية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بطنجة، 2016-2017. ص 62.

[2]- أمال مختار، العدالة الانتقالية-كيف نستفيد من تجارب الدول الأخرى ، مجلة الأهرام الرقمية، مؤسسة الأهرام مصر 2014. ص 6

[3]- القباقبي عبدالإله، المساءلة الجنائية في العدالة الانتقالية، مرجع سابق ص 63.

[4]-لويس جوانيه، إقامة العدل وتأمين حقوق الإنسان للمحتجزين –مسألة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان (المدنية و السياسية)من العقاب- تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي -الأمم المتحدة- 1998. ص 19.

[5]- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع" غشت 2004، ص 17.

التي يبذلها المدعون العامون والمحققون في متابعة الانتهاكات المبنية على الجنس؛ وتنمية مناهج مرنة فيما يخص قضايا معنية مثل الأدلة والعناية اللازمة في التعامل مع الشهادات حول تعريف جرائم معينة كالجرائم ضد الإنسانية أو انتهاكات حقوق الإنسان "ذات الدوافع السياسية" لتشمل جرائم مثل الاغتصاب؛ والعمل من أجل استخدام عدد مهم من الموظفين لفائدة لجان الحقيقة أو مكاتب النيابة العامة؛ ووضع بروتوكولات من أجل الضحايا أثناء المتابعات أو جلسات الاستماع العلنية لضمان سرية المعلومات الحساسة؛ وخلق مبادرات للتعويض تقوم على معالجة الانتهاكات الخاصة بالجنس؛ أو محاولة اتخاذ خطوات خلاقة لتفادي إعادة إشكاليات نماذج الجنس الاجتماعي عند منح تعويض عن الخسائر.[1]

أما الانتقاد الثاني الموجه إلى مفهوم المصالحة فهو أنها كثيرا ما تقدم كهدف نهائي وقابل للإنجاز دون إيلاء ما يكفي من الاهتمام للعملية التي يمكن أن تنجز من خلالها. وعليه، فإن الإفراط في التركيز على هذا المفهوم من شأنه أن يؤدي إلى الفشل وخيبة الأمل. ومن جهة أخرى، فإن النظر إلى المصالحة على أنها عملية جارية تشتمل على عناصر متداخلة، بما في ذلك المحاسبة، قد استدل على أنها قد تساعد في تقوية الديمقراطيات الناشئة من خلال بناء علاقات التبادل والثقة.[2]

ويعتبر نجاح تجارب العدالة الانتقالية بكل من الشيلي، الأرجنتين و البرازيل من التحديات الكبيرة التي عرفتها هذه التجارب، فقد نجحت تجربة العدالة الانتقالية في عدد كثير من دول أمريكا اللاتينية التي انتقلت من النظام الدكتاتوري أو العسكري إلى النظام الديمقراطي وقد شهدت هذه التجربة نجاحا ملحوظا، حيث حققت العدالة الانتقالية نجاحا في بعض دول أميركا اللاتينية مثل تشيلي و الأرجنتين والسلفادور وبيرو وفي دول المعسكر الشيوعي السابق عند تغيير النظام السياسي إلى النظام الديمقراطي.

إن مبادئ العدالة الانتقالية كما حددتها الأمم المتحدة وكما طبقتها في الدول التي ذكرنا سابقا –الشيلي، البرازيل، الأرجنتين - عديدة و تأتي في مقدمتها حقوق الإنسان كتحد و معيق آخر في هذه التجارب و التي التزمت بها هذه الدول في دساتيرها و دسترة حقوق الإنسان وحرياته كما وردت في المواثيق الدولية وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن.[3] ففي أعقاب أي صراع عنيف تظهر رغبة قوية في الانتقال سريعاً إلى مهمة إعادة بناء حياة المتضررين من الصراع ، و إذا كانت المحاكمات الرسمية والبطيئة تخدم غرضاً شكلياً أشبه بالطقوس على نحو لا يختلف كثيراً عما تفعله لجان تقصى الحقائق الرسمية فان الناس يحتاجون إلى وسيلة أسرع للحكم على مدى ما

[1]-محمد زين الدين، تصريف العدالة الانتقالية بالمغرب هيئة الإنصاف والمصالحة نموذجا، مقال منشور بالموقع الإلكتروني " الحوار المتمدن " بتاريخ 2 دجنبر 2006. تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/01/27 .

[2]- محمد زين الدين، تصريف العدالة الانتقالية بالمغرب هيئة الإنصاف والمصالحة نموذجا، مرجع سابق.

[3]- تقرير حول "تاريخ العدالة الانتقالية ونظريتها"، للجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية بالعراق، 22 ديسمبر 2015. ص 8.

تتسم به المعاملة التي يلقونها من الإنصاف ورد المظالم كما يتسنى لهم فهم وضعهم في النظام السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي الجديد وتطويره.

فقد تم تطوير مجموعة متميزة من آليات العدالة الانتقالية خصوصا في الشيلي و الأرجنتين و البرازيل والاعتماد عليها من جانب الحكومات الديمقراطية الخارجة لتوها من فترات حرب أو حكم استبدادي و التي تأمل في بلوغ الانتقال الديمقراطي و هناك مجموعة من العوامل تساعد في شرح هذا النمو المثير في الآليات ويتضمن ذلك تطوير أنظمة حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة والمناطق الإقليمية ودفاع المنظمات غير الحكومية الدولية وطاقتها الإبداعية، والموجات المتوالية للانتقالات الديمقراطية في أعقاب النزاعات التي عرفتها جميع أنحاء العالم في العقود الأخيرة[1]، و خصوصا في دول أمريكا اللاتينية و التي شهدت حكما ديكتاتوريا كما هو الحال في الشيلي، الأرجنتين، البرازيل و غيرها، وتزايد إمكانيات العمل والتعاون الدولي. ونتيجة لذلك، لا تفتقد المجتمعات الخارجة اليوم من فترات القمع الجماعي في صياغة استراتيجيات عدالتها للمعرفة والتجربة بالاعتماد على ارثها المحلى أو تحتار فيما تعمل، و يمكنها أن تركز انتباهها على الوسائل المستحدثة والدروس المستخلصة في أماكن أخرى[2]. و يمكنها كذلك أن تستفيد من مجموعة كبيرة من الأعمال الأكاديمية والصحفية والفنية المتخصصة المتوفرة حول الموضوع ذاته وكذلك من الخبرة والمساعدة التقنية من جانب المنظمات المعنية التي ازداد نشاطها في هذا المجال.[3]

ورغم أن هذه كلها تطورات مشجعة، فالحقيقة أن هذه الدول التي ضمدت جراحها من فترات القمع الجماعي ستستمر في مواجهة الجانب الذي لاشك فيه تقريبا وهو أنه "لا تخلو دولة من العيوب". ومن المعلوم أن عمليات الخروج من فترة الإرهاب تتميز بتحديات يكاد يصعب تجاوزها على الصعيد المعنوي والقانوني والسياسي. و في العديد من الحالات، تضطر فعلاً الحكومات الانتقالية إلى الاختيار بين العدالة واستمرار السلام، أو العدالة واستمرار الديمقراطية. و هو ما وقع فعلا خلال تجارب العدالة الانتقالية بدول أمريكا اللاتينية، وعلاوة على ذلك، حتى لو كانت مثل تلك التهديدات أقل أهمية، فإن نطاق انتهاكات الماضي والقيود التي لا مفر منها تجعل العدالة العادية أمراً غير ممكناً و إنما تدعو الحاجة إلى أدوات أخرى للمحاسبة[4].

فصفات البيئات الانتقالية هذه تعمل على تفسير ثلاث ميزات هامة تساعد إلى حد ما في تمييز العدالة الانتقالية كمجال منفصل بذاته. الميزة الأولى هي التركيز على منهج شامل في التعامل مع إرث الانتهاكات. فأهداف وأدوات العدالة الانتقالية تتجاوز المحاسبة المعروفة على انتهاكات حقوق الإنسان

---

[1] --نويل كالهون،معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية،الشبكة العربية للأبحاث و النشر،الطبعة الأولى 2014 بيروت،ص 13

[2] - جون روز ، نظرية في العدالة،ترجمة ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،وزارة الثقافة ،دمشق 2011 ص 30.

[3] - منشورات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول "أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع - تدابير العفو- . جنيف.2009، ص 10.

[4] - بن عودية نصيرة،الجهود الدولية لتكريس المسؤولية الجنائية الدولية بين النجاحات و الإحباطات،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر1 كلية الحقوق-بن عكرون- 2011/2010 ص 19.

من خلال المحاكمات. بيد أنه في معظم المحاسبات، تتضمن أهداف العدالة الانتقالية ما يلي: وضع حد لجرائم حقوق الإنسان الجارية ممارستها، والتحقيق في الجرائم وتحديد المسؤولين ومعاقبتهم، ومنح تعويض للضحايا، ومنع ارتكاب جرائم حقوق الإنسان في المستقبل وإعادة بناء علاقات بين الدولة والمواطن، وتعزيز السلام والديمقراطية وتحسينهما، وتشجيع المصالحة الفردية والوطنية.والصفة المميزة الثانية وذات الصلة بالعدالة الانتقالية هي الأولوية التي يحظى بها التوازن والإدماج.

فالعدالة الانتقالية لا تسعى إلى عدالة بأثر رجعي بأي ثمن، أو تركز على المحافظة على السلام على حساب حق الضحايا في العدالة،[1] ولكن تؤكد بدلا عن ذلك على إرساء توازن بين الأهداف على اختلافها وتنافسها، وصياغة سياسة عقلانية وعادلة. أما الصفة الثالثة المميزة للعدالة الانتقالية فهي التركيز على "منهج يرتكز على الضحايا" للتعامل مع ماض عنيف سواء من حيث مساره أو نتائجه. ويمكن إلى درجة كبيرة قياس مشروعية آليات العدالة الانتقالية بمدى اعتراض الضحايا عليها أو دعمهم لها.

المحور الثالث : أوجه التشابه والاختلاف بين تجارب العدالة الانتقالية بكل من الشيلي، الأرجنتين و البرازيل.

لا تخفى التحولات الكبرى التي شهدتها مجموعة من دول أمريكا اللاتينية و خاصة الشيلي، البرازيل و الأرجنتين في العقود الثلاثة الأخيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، في علاقتها بتحرير التجارة واعتماد نمط السوق الحرة، و بفضل الإصلاحات الكبرى التي باشرتها هذه الدول على مختلف الواجهات، و بسعيها إلى طي مراحل قاتمة من الانقلابات العسكرية والصراعات الدموية على السلطة، مما خلق دينامية سياسية وتحوّلاً هادئاً ومتدرجاً نحو الديمقراطية، و إن سيادة مظاهر الاستبداد في عدد من دول أمريكا اللاتينية لم تمنع من بروز حركات اجتماعية مستقلة وقوية، فقد اندلعت منذ عقود احتجاجات دعت إلى توسيع مفهوم المواطنة وإلى إعادة توزيع السلطة والموارد، الأمر الذي أسهم في رحيل عدد من النخب التقليدية؛ وصعود نظم يسارية في البرازيل؛ والأرجنتين؛ و الشيلي... بعد عقود من الحكم العسكري الديكتاتوري المسند من الولايات المتحدة الأمريكية[2].

هذا و قد مرّت التشيلي بتجربة سياسية قاسية؛ عكسها نظام الديكتاتور "أوغستو بينوشيه"؛ الذي قاد انقلاباً عسكرياً عام 1973 بدعم أمريكي على نظام الاشتراكي " سلفادور أليندي " المنتخب ديمقراطياً، فتعتبر الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 1990 هي الفترة التي تؤرخ لحكم الديكتاتور "اغوستو بينوشيه"، التي تعتبر من الفترات القاتمة والحزينة في تاريخ الشيلي بسبب ما تم ارتكابه من فظاعات وانتهاكات جسيمة وما تم اقترافه من جرائم مشينة في حق الشعب الشيلي التي

[1]- تقرير حول "تاريخ العدالة الانتقالية ونظريتها"، للجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية بالعراق، 22 ديسمبر 2015. ص 9.
[2]- إدريس لكريني دروس «ديمقراطية» من أمريكا اللاتينية، منشورات المركز العلمي العربي للأبحاث و الدراسات الإنسانية. بدون ذكر التاريخ.

بسببها قامت تجربة العدالة الانتقالية بهذا البلد، وهناك مجموعة من الأحداث التي شكلت سياق انتهاكات حقوق الإنسان بالشيلي والتي أدت إلى مساءلة الجنرال "اغوستو بينوشيه" وعدد من أفراد جيشه[1].

وكان هناك وعي بأهمية التوافق لمواجهة القوى المعادية للديمقراطية؛ كما تم التوافق أيضاً بشأن الإصلاح الدستوري و إستراتيجية التحول بصدد إجراء الانتخابات؛ وشكل الحكومة؛ ونمط الاقتراع.. فيما فتح المجال أمام المرأة للمساهمة في بناء المرحلة؛ ما أسهم في تجاوز أزمة الثقة بين مختلف الفرقاء داخل المجتمع[2].

و قدمت المكسيك من جانبها تجربة ديمقراطية ناجحة؛ سمحت على امتداد أكثر من عقدين بإضعاف النظام التسلّطي؛ وخسارة الحزب الحاكم لمنصب الرئاسة عام 2000؛ وظهور نظام جديد بأحزاب أساسية ثلاثة بدلاً من نظام الحزب المسيطر. و شهدت فنزويلا في أواخر الثمانينات حراكاً سياسياً واجتماعياً كبيراً في مواجهة النظام العسكري القائم؛ ما أدى إلى إجراء مجموعة من الإصلاحات؛ تمخض عنها تنظيم انتخابات رئاسية، وصل بموجبها الرئيس "كارلوس أندرياس بيريز" إلى السلطة، وقام بعدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية المنفتحة[3].

و في منتصف الستينيات من القرن الماضي تصاعدت أدوار الديكتاتورية في المشهد السياسي للبرازيل قبل حدوث نوع من الانفراج والانفتاح مع تراجع دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وبخاصة مع إصدار دستور 1988 الذي دعّم مسار الإصلاح والانتقال الديمقراطي ورسخ مبدأ فصل السّلطات، و نتيجة لهذه المتغيرات؛ أجريت انتخابات رئاسية في سنة 1989. و كان للعمال دور كبير وحاسم في دعم هذا التحوّل؛ حيث تنامت الاحتجاجات في عدد من القطاعات؛ مطالبة بإصلاحات تتعلق بدعم التحول الديمقراطي وأخرى مرتبطة بتأهيل هذه القطاعات.

فقد عرفت البرازيل الانقلاب الذي أطاح " بجواو كولار " " Joao Goulard "، وهو الانقلاب العسكري الشعبوي الذي حكم منذ 1964. وشهدت تلك الحكومة العسكرية تحولا سنة 1968 نحو نوع من الأنظمة السلطوية التي انتشرت بعد ذلك ببضع سنوات في كل من الأرجنتين و الأورغواي والشيلي. لكن البرازيل التي حكمتها حكومة عسكرية لفترة تاريخية أطول، عاشت تحولا تدريجيا نحو ما يسمى بالبرتغالية "الأوبرتورا"، أي الانفتاح. ولذلك، فعندما حدث الانتقال أخيرا إلى حكومة منتخبة سنة 1985، كانت أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان قد وقعت قبل ذلك بعشر أو خمس عشرة سنة، الشيء الذي ساهم في تهدئة الأجواء، على عكس ما وقع في الأرجنتين التي عرفت تحولا مفاجئا وكانت

[1]- عادل بياضي، العدالة الانتقالية بالمغرب دراسة مقارنة، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي كلية الحقوق طنجة، 2014، ص 117.
[2]- اسماعيل الجباري الكرفطي : القضاء و السياسة و الإفلات من العقاب تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، مطبعة هافانا، الطبعة الأولى 2012، ص 120.
[3]- إدريس لكريني دروس «ديمقراطية» من أمريكا اللاتينية، منشورات المركز العلمي العربي للأبحاث و الدراسات الإ1نسانية. بدون ذكر التاريخ.

الانتهاكات فيها وقت الانتقال لا زالت حديثة العهد.[1] ومع ذلك، فقد كانت هناك محاولات للنظر إلى ما جرى في الماضي، إلا أن هذه المحاولات لم يتم تبنيها بشكل رسمي، ولكن قادتها تحالفات دينية تزعمها الكاردينال "أرنس"، أسقف ساو باولو، والذي له أكبر عدد من الأتباع في العالم، لأن عدد سكان ساو باولو يتجاوز 28 مليونا نسمة.

وقد أسهمت أيضا العديد من العوامل والمقومات في إنضاج تجربة التحوّل الديمقراطي في البلاد بشكل كبير؛ استطاعت معها البرازيل أن تحقّق نمواً اقتصادياً واعداً على امتداد سنوات عدة، حيث برز الدور الهام الذي لعبته أجواء الاستقرار السياسي التي سمحت بمراكمة العديد من الإصلاحات. و كان للتوافق الذي حدث بين مختلف القوى السياسية الديمقراطية من جهة أولى؛ والمؤسسة العسكرية التي بدأت تستوعب أهمية إقرار نظام مدني ديمقراطي من جهة ثانية؛ أثر كبير في هذا السياق. و هكذا تم إصلاح التشريعات الحزبية والانتخابية؛ بصورة دعّمت المشاركة السياسية؛ و وفرت قدراً كبيراً من شروط التنافسية والشفافية، كما تمّ تطوير أداء المجتمع المدني الذي كان يعاني انغلاقاً وجموداً كبيرين[2].

و قد حرص الرئيس لويس" إيناسيو لولا دا سيلفا " على بلورة تواصل بنّاء مع مختلف الفاعلين؛ كما نجح في توفير أجواء الثّقة مع مختلف الفعاليات المعارضة؛ عبر السعي إلى تجاوز الممارسات الاقصائية، واحترام الأسس الديمقراطية؛ مع التركيز على مواجهة الإكراهات والمشاكل الاقتصادية المطروحة؛ وإعمال إصلاحات بناءة في هذا الشأن، مكنت البلاد من تجاوز الكثير من المشاكل، وتسديد الكثير من الديون الخارجية المستحقّة للمؤسسات المالية الدولية، و مراكمة جهود هامة على مستوى تخليق الحياة العامة[3].

ولا تخفى التداعيات التي فرضها المحيط في علاقة ذلك بآثار التجربة الأرجنتينية على مسار التحول في البرازيل، علاوة على توافق مختلف الفاعلين السياسيين بالبلاد في تحديد العلاقة بين المدني والعسكري بعيدا عن الهيمنة والتداخل أسهمت الكثير من العوامل الداخلية، أو تلك التي فرضها المحيط الإقليمي والدولي في إنضاج التجارب الديمقراطية لعدد من دول أمريكا اللاتينية و خصوصا الشيلي، البرازيل و الأرجنتين التي أضحت من ضمن قائمة الدول الصاعدة، فإضافة إلى تآكل البعد الأيديولوجي دوليا، سمحت التوافقات السياسية القائمة وتجارب العدالة الانتقالية، وتحييد دور المؤسسات العسكرية واندماج القوى المعارضة، والولوج إلى اقتصاد السوق، وانتعاش وتطور فعاليات

[1]- جوزي زالاكيت، الحقيقة والمصالحة في أمريكا اللاتينية، حوارات، مجلة رباط الكتب، بدون ذكر العدد، بتاريخ 6 مارس 2011.
[2]- جوزي زالاكيت، الحقيقة والمصالحة في أمريكا اللاتينية، مرجع سابق .
[3]- محمد سعدي، العدالة الجنائية بين قوة الخطاب وخطاب القوة – المجلة العربية لحقوق الإنسان العدد 9 –يونيو 2000 ص213.

المجتمع المدني وإعمال إصلاحات دستورية وسياسية وازنة.. في تعزيز مسار هذه التجارب التي تقدم دروساً مفيدة[1].

و تعد الأرجنتين من البلدان المتقدمة اقتصاديا، إلا أنها بلد غير مستقر سياسيا، بدليل كثرة الانقلابات العسكرية التي شهدتها البلاد وهيمنة الجيش على زمام السلطة و مجمل الحياة السياسية، وهذا ما قد عجل بفشل العمل السياسي وتدهور الحياة الاقتصادية الأمر الذي فتح الباب أمام العنف السياسي لضمان الاستمرارية، حتى أصبح يطلق عليه وسط الفاعلين و الجماهير الأرجنتينية ب "الحرب الوسخة"، على اعتبار أن الأرجنتين عرفت أعنف نظام ديكتاتوري في شعوب أمريكا اللاتينية بين سنة 1976 و 1984[2].

[1]- إدريس لكريني دروس «ديمقراطية» من أمريكا اللاتينية، منشورات المركز العلمي العربي للأبحاث و الدراسات الإنسانية. بدون ذكر التاريخ.
[2]-عبد الواحد بلقصري، الذاكرة السياسية و العدالة:المغرب و الأرجنتين- دراسة مقارنة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس كلية الحقوق أكدال الرباط، 2006 ص 84

خاتمة :

إن التراكم الأساسي للتراث الإنساني بحثا عن الديمقراطية، و محاولة البحث عن دائرة أوسع من الحريات العامة، و ممارسة الحق في تدبير الشؤون العامة للبلد، دفع العديد من الأنظمة السياسية في مجموعة من دول أمريكا اللاتينية تحت ضغط مطالب الأفراد و المنظمات الدولية و الحقوقية إلى ولوج مرحلة الانتقال من مرحلة احتد فيها الصراع السياسي، و ساد فيها استبداد السلطة الحاكمة في دول عديدة بأمريكا اللاتينية إلى مرحلة مسايرة ما تراكم من التراث الإنساني، ومن هنا بدأ التفكير الجدي في العديد من التجارب في عقد مصالحة واسعة مع الماضي الأليم الذي سادت فيه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. فبدأ الباحثون يتحدثون عن عدالة غير العدالة التقليدية تسمى " العدالة الانتقالية "، وقد تدخل المشروع الأممي لوضع خارطة طريق لهذه العدالة عبارة عن أسس و مبادئ تعتمدها التجارب الدولية لتحقيق العدالة الانتقالية ببلدانها.

إن الهدف من الانتقال هو استعادة مقياس القيم الذي سوف يشكل أساسا للقواعد الأساسية للعيش داخل المجتمع والغير القابلة للطعن، وحماية تلك القواعد أيضا، وبالفعل مقاومة المحاولات لمخالفتها، أو الأسوأ من ذلك، الطعن بشرعيتها، من جانب أولئك الذين انتهكوها في الماضي، ويستمرون في انتهاكها. و بالنسبة للضحايا، والمجتمع، وحتى الجناة، غالبا ما يكون العقاب هو المعيار الوحيد الذي يحكم فيه على القانون.

ومن هنا باتت العدالة الانتقالية تشكل حزمة من الإجراءات التي يجب أن تتخذها الدولة التي خرجت من صراع أو ثورة، وعانت من انتهاكات جسيمة في حقوق الإنسان، لكن يظل العائق الرئيسي أمام تطبيقها هو عدم رغبة الحكومة في ذلك، أو عجزها. وكثيراً ما تكون مشكلات الماضي أكثر تعقيداً من القدرة على حلها بمبادرة أو إجراء واحد بدون أي جهود للكشف عن الحقيقة أو التعويض، على سبيل المثال قد ينظر إلى معاقبة قلة قليلة من الجناة على أنه شكل من أشكال الانتقام السياسي، والكشف عن الحقيقة بمعزل عن الجهود الرامية لمعاقبة مرتكبي الانتهاكات بالديكتاتوريات التي حكمت دول عديدة بأمريكا اللاتينية.

و يمكن اعتبار الإصلاح المؤسسي بدون نية حقيقية من الدولة، مجرد أقوال لا قيمة لها، فيما يمكن اعتبار التعويضات دون ارتباطها بالمحاكمات القضائية أو الكشف عن الحقيقة "دية"، أي محاولة لشراء صمت الضحايا أو رضاهم بهذه الدول.

وعلى الرغم من أن عناصر العدالة الانتقالية من لجان الحقيقة، والإصلاح المؤسسي، برامج جبر الضرر، جهود تخليد الذكري" هي العمود الفقري لأي مبادرات للعدالة الانتقالية، إلا أنها في نفس الوقت لا تقبل التجزئة أو الإضافة خصوصا بدول أمريكا اللاتينية التي عرفت تجارب عدالة انتقالية

مهمة، ومن مطالعتنا لهذه العناصر نجد أن تنفيذ معظمها بشكل عشوائي، أدى في آخر المطاف إلى إفلات المجرمين من العقاب وصعوبة – وإن لم يكن مستحيلا- محاكمتهم مرة أخرى.

وإذا أردنا العودة إلى القواعد المعيارية بالنسبة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن مساءلة المرتكبين وتقديم الجناة إلى القضاء بدول أمريكا اللاتينية التي عرفت تجارب عدالة انتقالية هو الذي يمكن اللجوء إليه، فهذه هي القاعدة العامة، لكن الوقائع وضعت بعض الدلالات بشأن الإفلات من المساءلة خصوصاً بتداخل السياسي بالقانوني أحياناً.

إن كشف الحقيقة وتحديد المسؤوليات بالنسبة للجناة كان المرتكز للمصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي لاحقا في دول أمريكا اللاتينية، وقد شكل موضوع الكشف عن الحقيقة بهذه الدول التي عرفت تجارب عدالة انتقالية إحدى التحديات الكبرى في تجارب الانتقال الديمقراطي بعد المساءلة الجنائية، ولعل الكشف عن الحقيقة يشكل احد اختيارات صدقية رجال السياسة والقانون ويمكن إدراج ثلاثة أصناف ومبررات للكشف عن الحقيقة في هذه الدول.

الأول: رغبة الضحايا وعائلاتهم حين كانت الأسئلة تتواتر: لماذا تم كل ذلك؟ كيف حصل؟ من هو المسؤول؟ لماذا وقعت كل تلك الانتهاكات والتجاوزات؟ أين الحقيقة؟ إلى غير ذلك من الأسئلة المشروعة والإنسانية.

الثاني: دعا إلى عدم طمس الماضي، فالماضي أساس الحاضر والمستقبل ولا بدّ من توحيد وتوثيق الذاكرة، ولا بدّ أيضاً من معرفة تفاصيل ما حدث لكي لا ننسى.

الثالث: طرح تساؤلات تتمثل في هل يمكن معرفة الحقيقة كاملة بكل عناصرها؟ وهل يمكن معرفة كل شيء؟ هل بإمكاننا إدراك ما حصل بتقادم السنين؟

لكن الحقيقة بذاتها ولذاتها تجلب قدراً من التطهّر الروحي الإنساني للفرد والمجتمع، وتشكل عنصر ردع مستقبلي ضد الانتهاكات سواء الإدلاء بشهادات أو روايات وسواء اختلطت معها أحداث اجتماعية أو سياسية أو قانونية لكنها كإقرار حقوقي مهم لتشكيل مدلول قانوني يشحذ الذاكرة ويعيد الاعتبار للضحايا ويسهم في تعزيز العدالة الانتقالية وبالتالي يوفر أساساً للمصالحة الوطنية وللانتقال الديمقراطي.

بيبليوغرافيا

باللغة العربية:

الكتب:

- صامويل هنتغطون : الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، الطبعة الأولى 1993.
- لحبيب بلكوش، العدالة الانتقالية: المفاهيم والآليات في كتاب " العدالة الانتقالية في السياقات العربية" إعداد و تقديم علي الطيب هايدي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى 2014.
- بريسيلا هينر ، حقائق لا تحتمل الوصف، نيويورك، روتليدج 2001.
- نيل ج.كريتز، العدالة الانتقالية: كيف تتعامل الديمقراطيات الناشئة مع النظم السابقة؟، ج 1-3 ،واشنطن دي سي، مطبعة المعهد الأمريكي للسلام، 1995.
- ديبرا بوسيل وغريم سيمبسون، التعامل مع الماضي: فهم لجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب إفريقيا،جوهانسبرغ: مطبعة جامعة ويتووترزراند، 2002.
- أليكس بورين،رونيل شيفر، كيب تاون ،التعامل مع الماضي، معهد الديمقراطية في جنوب إفريقيا، 1977.
- نويل كالهون،معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية،الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت،الطبعة الأولى 2014.
- اسماعيل الجباري الكرفطي : القضاء و السياسة و الإفلات من العقاب تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، مطبعة هافانا، الطبعة الأولى 2012.

الأطروحات و الرسائل:

- القباقي عبدالإله، المساءلة الجنائية في العدالة الانتقالية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بطنجة، 2016-2017.
- عبد الواحد بلقصري، الذاكرة السياسية و العدالة:المغرب و الأرجنتين- دراسة مقارنة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس كلية الحقوق أكدال الرباط،2006.
- عادل بياضي، العدالة الانتقالية بالمغرب دراسة مقارنة، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي كلية الحقوق طنجة، 2014.
- عبد الواحد بلقصري، الذاكرة السياسية و العدالة:المغرب و الأرجنتين- دراسة مقارنة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس كلية الحقوق أكدال الرباط،2006.
- بن عودية نصيرة،الجهود الدولية لتكريس المسؤولية الجنائية الدولية بين النجاحات و الإحباطات،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر1 كلية الحقوق-بن عكرون-2010/2011.

المقالات و المجلات:

- أحمد الحارثي: العدالة الانتقالية في المغرب، قراءة في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، مجلة نوافذ، العدد 32-33 يناير 2007.

- احمد شوقي بنيوب، "العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب ،" المستقبل العربي. العدد 413، يوليوز 2013.
- محمد سعدي، العدالة الجنائية بين قوة الخطاب وخطاب القوة – المجلة العربية لحقوق الإنسان العدد – 9يونيو2000.
- حسن العمران: الصفح والمصالحة، ملف بحثي نشر في العدد الثاني من مجلة "يتفكرون" للدراسات و الأبحاث بتاريخ 15 دجنبر 2014.
- طيبي محمد بلهاشمي الأمين، لجان الحقيقة و المصالحة كآلية لتجسيد مفهوم العدالة الانتقالية، مجلة القانون، المجتمع و السلطة، العدد الثاني 2013.
- رضوان زيادة و معتز الفجيري، العدالة الانتقالية مدخل لإعادة تأسيس شرعية الدول العربية، صحيفة الحياة، العدد الصادر بتاريخ 16 شتنبر 2007.
- أمال مختار، العدالة الانتقالية-كيف نستفيد من تجارب الدول الأخرى ، مجلة الأهرام الرقمية، مؤسسة الأهرام مصر 2014.
- محمد زين الدين، تصريف العدالة الانتقالية بالمغرب هيئة الإنصاف والمصالحة نموذجا، مقال منشور بالموقع الإلكتروني " الحوار المتمدن " بتاريخ 2 دجنبر 2006.
- جوزي زالاكيت، الحقيقة والمصالحة في أمريكا اللاتينية، حوارات، مجلة رباط الكتب، بدون ذكر العدد، بتاريخ 6 مارس 2011.

التقارير و المنشورات:

- سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن سنة 2004.
- التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية 2003/2004، منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2004.
- جميل عودة ابراهيم: كيف نفهم العدالة الانتقالية، منشورات شبكة النبأ المعلوماتية، يونيو 2015.
- بابلو دي جريف، جهود التعويضات من المنظور الدولي : مساهمة التعويضات في تحقيق العدالة غي الكاملة، سلسلة دراسات مترجمة، المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، دراسة منشورة بموقع المركز .
- لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية: العلاقة الأساسية مبادئ "فراتي" التوجيهية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان تقصي الحقائق، وثائق مترجمة، المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، مارس 2004.
- عبد الحسين شعبان ، صباح المختار، العدالة الانتقالية مقاربات عربية للتجربة الدولية. مركز دراسات الوحدة العربية. الحلقات -النقاشية الحلقة، النقاشية الأولى- 1الطبعة الأولى، بيروت. أكتوبر2013.
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن سنة 2009 حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع.
- أشغال مؤتمر "العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية: السياسة، والتاريخ، والذاكرة"، مشروع التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية المؤتمر السنوي الثامن لقضايا

الديمقراطية والتحول الديمقراطي، تونس: 29 -27أيلول/ سبتمبر 2019، منشورات المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

- دليل العدالة الانتقالية، ما هي ؟ لماذا؟ كيف؟ منشورات الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان 2014.
- لويس جوانيه، إقامة العدل وتأمين حقوق الإنسان للمحتجزين –مسألة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان (المدنية و السياسية)من العقاب- تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي -الأمم المتحدة- 1998.
- تقرير حول "تاريخ العدالة الانتقالية ونظريتها"، للجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية بالعراق، 22 ديسمبر 2015.
- جون روز، نظرية في العدالة،ترجمة ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،وزارة الثقافة ،دمشق 2011.
- منشورات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول "أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع - تدابير العفو- . جنيف.2009.
- إدريس لكريني دروس «ديمقراطية» من أمريكا اللاتينية، منشورات المركز العلمي العربي للأبحاث و الدراسات الإنسانية. بدون ذكر التاريخ.

باللغة الأجنبية:

- Paul Ricœur, La mémoire, l'histoire, l'oubli. Paris: Le Seuil, 2000.
- Maurice Halbwachs, La mémoire collective (Paris: Albin Michel, 1997).
- Mark Freeman, "What is transitional justice?", International Center for Transitional Justice, 2003, not published – quoted in DDR and Transitional Justice, issue paper, Second International Conference on DDR and Stability in Africa, Kinshasa, Democratic Republic of the Congo, 12–14 June 2007, UN/ISAA.

الحركات الحقوقية في أمريكا اللاتينية: الأرجنتين، وتشيلي، وأوروغواي- نموذجا.

Rights movements in Latin America: Argentina, Chile and Uruguay - a model.

د.خلفادير هشام

كلية الحقوق- سطات- المملكة المغربية

الملخص

منذ ثلاثينيات وسبعينيات القرن الماضي، عرفت العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، ولاسيما الأرجنتين، وتشيلي، وأوروغواي، العديد من الانقلابات العسكرية التي أدت إلى قيام الحكم العسكري الذي تسبب في تقويض الممارسة الديمقراطية ووقوع العديد من انتهاكات حقوق الإنسان. أمام هذا الوضع، برزت بعض الحركات المدنية والدينية التي تناضل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، الشيء ما أسفر عن تشكل سلطة مدنية مضادة للحكم العسكري، مكنت في نهاية المطاف من جذب انتباه المجتمع الدولي الذي تعامل بدوره مع الأنظمة العسكرية بنوع من الجدية. بشكل عام، تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الأدوار التي أنيطت بالحركات الحقوقية في أمريكا اللاتينية، وإلى استكشاف الكيفية التي مكنت المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية من مساعدة الحركات الحقوقية بهدف حماية حقوق الإنسان وتحقيق الانتقال الديمقراطي.

الكلمات المفاتيح: الحركات الحقوقية – الانتقال الديمقراطي – الأنظمة العسكرية – أمريكا اللاتينية – الأرجنتين – تشيلي - أوروغواي

Abstract

Since the 1930s and 1970s, Latin America, and particularly Argentina, Chile and Uruguay, have experienced many military coups that have led to the rise of military rule. This situation has undermined democracy and violated human rights. As a result, many civil and religious movements have emerged to demand the respect for human rights and to democratize the regime. These demands led to the creation of a counter-power to the military regime and helped to attract the attention of the international community. The aim of this paper is to highlight the roles of the human rights movements (HRM) in Latin America, and to explore how international organizations and foreign governments have helped HRM to protect human rights and move to democracy.

Key words : Human Rights Movements – Democratic Transition – Military Regimes – Latin America – Argentina – Chile – Uruguay.

مقدمة

في فترة الممتدة ما بين خمسينيات وثمانينيات القرن العشرين، كانت غالبية دول أمريكا اللاتينية محكومة من قبل قادة الكوديلوس(Caudillos)[1]. وهي وضعية جعلت من الممارسات الديمقراطية التي كانت سائدة في تلك المرحلة، شبه منعدمة إن لم تكن منعدمة، حيث تمكن هؤلاء القادة من إحكام سيطرتهم على مختلف مؤسسات الدولة، وفرض إرادتهم، وبناء قواعد للسلطة بالاعتماد على القوات المسلحة، وعلى نخبة من رجال الأعمال الفاسدين.

وبالرغم من أن هذه المرحلة قد تصادفت مع اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين، والعديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، فضلا عن اعتماد دول أمريكا اللاتينية للإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان وذلك منذ سنة 1948، فإن الأنظمة العسكرية التي كانت قائمة في تلك المرحلة لم تعط لحقوق الإنسان تلك القيمة التي تستحقها، باعتبار أنها كانت سببا رئيسيا في انتهاكها نتيجة الممارسات التي كانت تصدر عنها، وهي الوضعية التي ترسخت بسبب حالة السكوت الدولي، التي ترجع، حسب بعض الباحثين، إلى حرص الدول الأجنبية على تأمين استثماراتها بتلك المنطقة أكثر من حرصها على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وإذا نجحت الحركات الثورية المسلحة في أي شيء، فإنها سحبت "القناع الديمقراطي" عن أنظمة أمريكا اللاتينية وكشفت عن القسوة القمعية التي كانت قادرة عليها نتيجة تقويض الممارسات الديمقراطية الرقابية وهيمنة الرأي العام الرسمي للدول، حيث سجلت العديد من انتهاكات حقوق الإنسان(الاختطاف والاختفاء القسري، التعذيب، الاعتقال التعسفي، الإعدام خارج القانون....)، التي قوبلت ببروز "مجتمع مدني" يعنى بقضايا حقوق الإنسان، قادته، في العديد من الأحيان، المنظمات الدينية (أو الكنسية)، الشيء الذي ساعد على خلق سلطة مضادة للأنظمة العسكرية، ومكن من تشجيع العديد من المبادرات الحقوقية.

ما بين سبعينيات وتسعينيات القرن الماضي، شكلت مطالب المنظمات الحقوقية والتغيرات التي عرفتها الساحة الدولية في فترة ثمانينيات دفعة قوية جعلت الأنظمة العسكرية عرضة للاستقرار، الشيء الذي أسفر، في وقت قصير نسبيا، إلى سلسلة من التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية. وبالرغم من هذه التحولات التي كان بعضها أكثر نجاح من البعض الآخر، فقد كانت الأنظمة العسكرية حريصة على عدم خضوعها للمساءلة، وذلك باستخدام العديد من الأساليب، أبرزها التأثير على الحكومات الديمقراطية التي تجاوبت مع هذه الضغوط باعتماد مجموعة من قوانين العفو.

[1] وهي عبارة اسبانية تشير إلى القيادات العسكرية.

أمام هذا الوضع، تعالت أصوات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني المطالبة بالمساءلة والمحاسبة. ومن أجل ذلك، عمدت الأنظمة الديمقراطية إلى تأسيس لجان الحقيقة والمصالحة (لجنة الحقيقة والمصالحة في البيرو سنة 2003، اللجنة الوطنية حول المختفين في الأرجنتين 1983-1984، اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة بتشيلي 1990-1991، لجنة الحقيقة في غواتيمالا 1997-1999،...[1]) التي برزت كشكل من أشكال المساءلة، بالرغم من أن وظائفها لم تتجاوز، في حقيقة الأمر، التحقيق في حالات الاختفاء وكشف الحقائق كما هو الشأن بالنسبة للجنة التحقيق في الأرجنتين[2]، أو لجنة التحقيق في تشيلي (2003-2005) التي عهد إليها بمهمة التحقيق في القضايا المتصلة بالتعذيب وبالسجناء السياسيين التي وقعت ما بين عامي 1973 و1990[3]، أو اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة بتشيلي (1990-1991) التي كانت تقوم بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي أدت إلى الوفاة أو الاختفاء في نفس الفترة الزمنية[4].

بهذا الشكل، يمكن القول أن المرحلة الانتقالية التي عرفتها العديد من دول أمريكا اللاتينية قد تميزت بالتوتر، حيث يرجع ذلك بالأساس إلى رغبة الأنظمة الديمقراطية في توطيد نفسها، وإلى تخوف هذه الأخيرة من الرجوع إلى حقبة الحكم العسكري من جديد، الشيء الذي أسفر عن بروز "عدالة انتقالية غير مكتملة" أو "ناقصة"، حيث يرجع ذلك بالأساس إلى محدودية الأدوار التي أنيطت بلجان الحقيقة والمصالحة، والتي لم تتجاوز وظائفها سوى نشر الحقائق، دون أن تعرض القادة العسكريين الأقوياء إلى المحاكمة.

بناء على ما سبق، **تحلل** هذه الورقة مبادرات النضال من أجل حقوق الإنسان في دول أمريكا اللاتينية، ولاسيما في فترة الحكم العسكري التي تميزت ببناء الدولة السلطوية وإضفاء الطابع المؤسساتي عليها. ومن أجل ذلك، **ستركز** هذه الورقة على أدوار بعض القوى/الحركات التي ساهمت بشكل متفاوت في تحقيق نوع من الانتقال الديمقراطي وضمان إعمال الحقوق والحريات في مواجهة الأنظمة العسكرية السلطوية، وذلك للإجابة عن **الإشكالية** المتصلة بدور الحركات الحقوقية في دول أمريكا اللاتينية في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وذلك **بالتركيز** على مستويين؛ **أولهما** يتصل بتعبئة الموارد، ويشمل ذلك تنامي المطالب الموجهة إلى الأنظمة العسكرية التي كانت تطالب باحترام حقوق الإنسان والامتثال للحكم الديمقراطي. أما **ثانيهما**، فيرتبط بالتأثيرات العابرة للحدود التي تشمل

[1] See: Institute of Peace: Making Peace Possible
Web site: www.usip.org
Visited on: 19-01-2019.

[2] See: the web site of Institute of peace: Making Peace Possible.
https://www.usip.org/publications/1983/12/truth-commission-argentina

[3] https://www.usip.org/publications/2003/09/commission-inquiry-chile-03

[4] https://www.usip.org/publications/1990/05/truth-commission-chile-90

المنظمات الدولية، والتنظيمات المتعددة الأطراف، والحكومات الأجنبية، والتي ساهمت جميعها في المطالبة بحماية الحقوق والحريات، وفي تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي.

أما "**فرضية**" هذه الورقة فتنطلق من فكرة أن الحركات الحقوقية (الوطنية والدولية) قد شكلت سلطة مضادة لسلطة الدولة، وهي المسألة التي شكلت محفزا رئيسيا ساعد على تحقيق عملية الانتقال/التحول الديمقراطي. **وباعتبار أنه سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تقديم صورة شاملة لمختلف تجارب دول أمريكا اللاتينية**. فإننا سنعتمد، لتبيان ذلك، "**مقاربة**" انتقائية ووصفية تقوم على تسليط الضوء على بعض التجارب التي شكلت بداية الحركة الحقوقية في دول أمريكا اللاتينية، ولاسيما "التجربة الأرجنتينية"، و"التجربة التشيلية"، و"التجربة الأوروغوانية". ومرد هذا الانتقاء يعود إلى حقيقة أن هذه الدول قد شهدت، مقارنة بدول أخرى، أعلى نسب من انتهاكات حقوق الإنسان[1]، وهذا ما يعد سببا مقنعا للاقتصار على هذه التجارب. ولبسط ذلك، سنعتمد على بعض التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وعلى الأبحاث التي قدمها بعض المختصين، وعلى الكتب التي تعنى بالموضوع.

من أجل ذلك، سنعمل على تقسيم هذه الورقة إلى قسمين: **أولهما** سيركز على الحركات الحقوقية التي برزت في دول أمريكا اللاتينية، ولاسيما في الأرجنتين، والتشيلي، والأوروغواي. أما الثاني، فسيسلط الضوء على دور/أدوار القوى والمنظمات الدولية في التأثير على عملية الانتقال/التحول الديمقراطي، وحماية الحقوق والحريات.

أولا –الحركات الحقوق بدول أمريكا اللاتينية:

مع نهاية الأنظمة الديكتاتورية السلطوية في فترة الممتدة ما بين الثمانينيات والتسعينيات، ازدادت قدرة المنظمات والحركات الحقوقية على الدفع بأجندة حقوق الإنسان إلى الأمام، وهي الحركية التي تعتبر إنجازا مهم جدا نظرا إلى الوضعية التي كانت تعرفها هذه المعايير الأخلاقية والسياسية في فترة الحكم الدكتاتوري.

في هذا السياق، يمكن التمييز، وبشكل انتقائي، بين مجموعة من النماذج التي كان لها دور كبير في النضال من أجل حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي في دول أمريكا اللاتينية، نذكر منها بشكل خاص النموذج الأرجنتيني(1)، والنموذج التشيلي(2)، ونموذج أوروغواي (3) كما يلي:

1 –الأرجنتين :

[1] See: Todd Landman : A Most Unlikely Case : Chile, Pinochet and the Advance of Human Rights, Revista de Ciencia Politica, Vol. 51, No. 2, 2013, P 40.

منذ سنة 1930، مرت الأرجنتين بتغيرات كبيرة فيما يتعلق الديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان. فمن ناحية، عرفت سلسلة من الانقلابات العسكرية(وذلك في سنة 1930 وسنة 1943 وسنة 1955 وسنة 1962 وسنة 1966 وسنة 1975)مهدت الطريق للعسكريين للاستيلاء على السلطة، ومن ناحية ثانية، تسببت هذه الانقلابات في تقويض العملية الديمقراطية وفي وقوع العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي تتراوح بين الاغتيال، والتعذيب، والاختطاف.

في ظل هذا المناخ الصعب، عرفت الأرجنتين إحداث بعض المنظمات التي شكلت بداية بروز الحركة الحقوقية في أمريكا اللاتينية، والتي كانت تسعى إلى ضمان احترام حقوق الإنسان، بحيث يمكن التمييز بين الرابطة الأرجنتينية لحقوق الإنسان التي تعرف اختصارا ب "لاليغا" (1.1)، والحركة البيرونية التي كان يتزعمها الرئيس الأرجنتيني خوان بيرون JuanPeron(1.2)، والجمعية الدائمة لحقوق الإنسان(1.3)، ثم منظمة أمهات مكان دي مايو(1.4):

1.1الرابطة الأرجنتينية لحقوق الإنسان The Argentina League for the Rights of Man

في أمريكا اللاتينية، وفي سنة 1937، عرفت الأرجنتين إحداث أول منظمة تعنى بحقوق الإنسان، حيث كانت تحمل اسم الرابطة الأرجنتينية لحقوق الإنسان (ALRM[1])، وتعرف باللغة العامية باسم "لاليغا" (LaLiga)[2]. ويأتي إحداث هذه المنظمة كتعبير عن الرفض الشديد للانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال أوربورو General Uriburu(1930-1932) لإسقاط حكومة يريغوين Yrigoyen الدستورية المحسوبة على الحزب الشيوعي، وهو الانقلاب الذي شكل شرارة لبدء سلسلة من سنوات الحكم العسكري الذي سيظل قائما إلى غاية 1983[3]. كما يأتي إحداث "لاليغا" كنوع من الاستجابة للعنف الديكتاتوري العسكري الموجه ضد المواطنين، خاصة أنه تم تسجيل عدد كبير من الانتهاكات في تلك المرحلة، والتي تتراوح(أي الانتهاكات) بين سجن آلاف السياسيين والنقابيين، وتعذيبهم و/أو ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية(اسبانيا، إيطاليا) حيث تم إعدام العديد منهم بمجرد عودتهم إليها[4].

[1] The Argentina League for the Rights of Man.

تعتبر أورغواي ثاني بلدان أمريكا اللاتينية، بعد الأرجنتين، التي عرفت إحداث تنظيم يعنى بحقوق الإنسان، وهي لجنة باراغواي للدفاع عن حقوق الإنسان التي أحدثت سنة 1967، أي بعد ثلاثين سنة من إحداث منظمة لاليغا بالأرجنتين

[2] See: Cristina Equizabal: Latin American Foreign Policies and Human Rights, Human Rights and Comparative Foreign Policy: Foundations of Peace, Edited by David P. Forsythe, United Nations University 2000, P 229.

[3] See: Paul H. Lewis: Guerrilas and Generals: “the dirty war” in Argentina, Published by Praeger, London 2002 P 186.

[4] See : De Michelle D. Bonner : Sustaining Human Rights : Women and Argentine Human Rights Organizations, the Pennsylvania State University Press, USA 2007, P 51.

والملاحظ هنا، هو أنه طيلة سنوات الحكم العسكري، وبالرغم من شدة القمع والجرائم المروعة التي تعرض لها الأرجنتينيون[1]، فإنهم لم يعمدوا إلى مواجهة النظام الاستبدادي باستعمال أساليب عسكرية. وفي مقابل ذلك، مكنت حالة الاشمئزاز الوطني من القسوة التي مارسها النظام العسكري في توفير الأساس الذي من خلاله شرعت الأرجنتين في التأسيس لسيادة القانون والديمقراطية واحترام الحقوق والحريات، حيث تم تأسيس العديد من حركات حقوق الإنسان التي جعلت من القضايا التي تشتغل عليها، والتي تتصل باحترام حقوق الإنسان والانتقال إلى الحكم الديمقراطي، أحد القضايا الوطنية المحورية[2].

1.2 البيرونية ومكافحة البيرونية Peronism and anti-Peronism:

نتيجة صعود البيرونية-نسبة إلى الرئيس خوان دومينغو بيرون Juan Domingo Peron - وهي الحركة السياسية الثانية التي عرفتها البلاد، عرفت الأرجنتين تآكل المزيد من الحقوق الديمقراطية. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن هذه الحركة كانت تؤطر الحقوق الاجتماعية والسياسية باعتبارها حقوقا للطبقة العاملة وللمرأة، فضلا عن كونها حقوقا مرتبطة ارتباطا جوهريا بالقومية.من أجل ذلك صاغ بيرون مصطلح "المجتمع المنظم" Comunidad Organizada، الذي أشار من خلاله إلى الدمج السياسي للمجموعات التي تم استبعادها في وقت سابق، وذلك بتخويلهم مجموعة من الحقوق مقابل تحملهم للمسؤوليات[3]، أبرزها(أي المسؤوليات) الولاء لبيرون وللحركة البيرونية، الذي كان (أي الولاء) بمثابة الوسيلة الوحيدة التي تضمن للأفراد التمتع بالحقوق الاجتماعية والسياسية الجديدة.

في مقابل ذلك، كان انتهاك الحقوق المدنية من قبل الحكومة البيرونية، أحد الوسائل المستخدمة لضمان الوفاء بالمسؤوليات. وبالتالي،فاكتساب أو عدم اكتساب الحقوق في الفترة الممتدة ما بين سنة1946 و1974[4] كان متوقفا على انضمام والتزام المواطنين بالبيرونية، وهو المعيار الذي تم على ضوئه تفضيل الحركات السياسية، ولاسيما الحركة البيرونية، على الأحزاب السياسية[5]، التي كانت بنظر بيرون "منظمات ظرفية وعتيقة مقدر لها أن تتلاشى". وهو المعطى الذي يفسر أيضا الرؤى السياسية لبيرون التي كانت تقوم على نبذ الديمقراطية الليبرالية، وتأسيس (نظريته الديمقراطية) المعارضة لهذه الأخيرة.

[1] See: Truth and Partial Justice in Argentina: An Update, Report presentedby Human Rights Watch, USA, April 1991, P 3.
[2] See: Truth and Partial Justice in Argentina: An Update, Ibid, P7.
[3] See : De Michelle D. Bonner , Ibid, P 52.
[4] تجسد هذه المرحلة الفترات الرئاسية لبيرون، خاصة انه شغل منصب رئيس الأرجنتين في الفترة الممتدة ما بين عامي 1946 و1955، وفي فترة ثانية ما عامي 1973 و1974.
[5] Ibid,

في مقابل هذه التحولات السياسية، عرفت الارجنتين في فترة حكم بيرون مجموعة من النجاحات التي مست حقوق الإنسان، ولاسيما الحقوق النسائية المتصلة بالمشاركة السياسية. ولقد تحقق هذا بتولي إيفا بيرون Eva Peron، وهي زوجة الرئيس بيرون، للقيادة في الحركة السياسية البيرونية، التي عملت على صياغة دعاية واضحة ووفيرة لكيفيات المشاركة السياسية للمرأة، ترتكز بالأساس على اعتبار النساء ممثلات للأسر الأرجنتينية ومدافعات عن الأخلاق العامة وعن الأمة[1].

لقد كان واضحا ان الأيديولوجية التي حاولت الحركة البيرونية الترويج لها كان الهدف منها هو ضمان توحيد الدعم لصالح بيرون. وبالرغم من أنها برزت كأيديولوجية غامضة، إلا أنها كانت تقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تتمثل في الوحدة، والتضامن، والقومية، ورفض جميع أشكال الديمقراطية الليبرالية، التي كان يقابلها بيرون بفكرة "**المجتمع المنظم**"، حيث كانت تقسم المجتمع إلى ثلاث فئات تمثيلية: أما **الفئة الأولى**، فقد كانت تضم رجال الأعمال، وكان الهدف من ذلك هو ضمان نجاح المشروع السياسي الجديد. أما **الفئة الثانية**، فهي المنظمات الاتحادية.ولقد الهدف من ذلك هو ضمان تعبئة العمال، ومن أجل ذلك كان يشرف بيرون بشكل شخصي على هذه الفئة عندما كان وزيرا للعمل والخدمة الاجتماعية، حيث كان ينظر في احتياجاتها ليعمل على دمجها فيما بعد في الشركات البيرونية. وبمجرد توليه بين الرئاسة الأرجنتينية، تولت زوجته إيفا الإشراف بشكل شخصي على العلاقات مع الحركة العمالية. أما **الفئة الثالثة**، فقد كانت تضم النساء، وهي فئة كانت تشكل 50% من الناخبين، وهذا ما يفسر تخويلها للحق في الاقتراع في عهد حكومة بيرون سنة 1947، حيث أيقن بشكل واضح أهمية هذه الفئة[2].

في مقابل الإنجازات الحقوقية التي حققها بيرون، تسببت السياسات التعليمية المسيسة والسياسات الاجتماعية التي كانت تنهجها البيرونية، والتي كانت تقوم على تمكين المنظمات العمالية الموالية لبيرون من الحقوق، في تراجع الدعم الذي كانت تقدمه الكنسية والمنظمات العمالية لبيرون، ليتخذ الموضوع منحى جديد قررت بموجبه الكنيسة بشكل رسمي سنة 1950 تأييد الحركات المناهضة للبيرونية[3].

أمام هذا الوضع، برز تيار مناهض للحركة البيرونية، أسفر عن وقوع انقلاب عسكري سنة 1955 تم على إثره نفي الرئيس بيرون، وجعل من أنصار الحركة البيرونية هدفا للقمع العسكري، ليستمر هذا الوضع إلى غاية 1973، حيث عاد بيرون من المنفى وتولى رئاسة الأرجنتين من جديد. وبالرغم من ذلك، فقد عرفت الارجنتين تزايد حدة القمع والعنف، خصوصا مع بروز بعض العصابات المسلحة، أبرزها منظمة مونتونيروس TheMontoneros، ومنظمة إيبرسيتو ريفولوسيوناريو ديل

---

[1] Ibid, P 52.
[2] Ibid, P 53.
[3] Ibid, P 58.

بوبيلو the Ejercito Revolucionarion del Pueblo، اللتان حققتا تقدما هائلا وشكلتا تحديا حقيقا للأجهزة الأمنية، حيث كانت حكومة بيرون عاجزة عن التعامل معها، مما دفع بيرون إلى الاستعانة بمجموعات شبه عسكرية، حيث استعملت أساليب الاختطاف، والتعذيب، والاغتيال، التي تسبب في ترهيب المجتمع[1]، الشيء الذي تسبب في حالة من الفوضى والعنف والإنفلات الأمني.

كنتيجة لذلك، كان الطريق سالكا أمام الجيش ليستولي من جديد على السلطة، وذلك كجزء من العملية التي أطلق عليها الجيش اسم عملية التنظيم الوطنية « proceso»، والتي تقضي بإعادة القانون والنظام إلى الأرجنتين[2]، وهو الأمر الذي تحقق بتاريخ 6 مارس 1976، حيث أطاح الجيش بهذه الحكومة وأقام مجلسا عسكريا عهدت إليه مهمة إدارة شؤون البلاد. مباشرة بعد ذلك، عين هذا المجلس الجنرال جورج رافائيل فيديلا JorgeRafaelVidelaرئيسا للبلاد (1976-1981)، الذي عمل بمجرد تنصيبه على اتخاذ مجموعة من الخطوات التي كان لها أثر وخيم على وضعية حقوق الإنسان بالأرجنتين، حيث أقدم على حل الكونغرس، واستبدال 80% من القضاة، ووضع تشريعات غيرت المبادئ الأساسية لقانون العقوبات والإجراءات الجنائية، الشيء الذي مكن القوات العسكرية من صلاحيات مطلقة تتمثل في المشاركة في قمع التخريب غير المرتبط بالإشراف القضائي، وصلاحية احتجاز المدنيين في الاعتقال الاحتياطي دون توجيه اتهامات، كما أنشئت المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين، وفرضت عقوبات شديدة على جرائم تعتبر بسيطة نسبيا، كما هو الشأن بالنسبة لإهانة أحد أفراد القوات المسلحة، فضلا عن أنه تم إقرار عقوبة الإعدام بالنسبة للقضايا السياسية[3]، حيث تبين هذه الإجراءات ا"لاستثنائية" أن الحكومة العسكرية كانت حريصة معاقبة جعل "كل من يحدد مطالب معينة أو يخاطب الدولة أو يتعارض مع الطبيعة السلطوية للحكومة، و/أو يطغى عليها، موضوعا للاضطهاد المنهجي"[4].

أمام هذا الوضع السياسي الاستثنائي،ونتيجة تنامي حدة العنف والانتهاكات نتيجة العنف والعنف المضاد، عرفت الأرجنتين بروز نوع جديد من المنظمات الحقوقية كان أبرزها "الجمعية الدائمة لحقوق الإنسان".

1.3 الجمعية الدائمة لحقوق الإنسان the Permanent Assembly for Human Rights

[1] Ibid, P 59.

[2] See : Alexander H. Lubarsky : Argentine “Dirty War”: Human Rights Law and Literature, Thesis and Dissertations, Golden Gate University, School of Law, 1997, P 1.

[3] See: Truth and Partial Justice in Argentina: An Update, Report presentedby Human Rights Watch, Ibid, P 5 – 6.

[4] See : Alexander H. Lubarsky : Argentine “Dirty War”: Human Rights Law and Literature,Ibid, P 1.

عقدت اجتماعها التأسيسي بتاريخ 18 ديسمبر 1975[1]، وذلك بثلاثة أشهر قبل الانقلاب العسكري الذي شهد بداية الديكتاتورية المعروفة باسم عملية إعادة التنظيم الوطنية[2](1976-1983)، التي تعرف لدى العامة باسم "الحرب القذرة" WarDirty، والتي استمرت إلى حين استعادة النظام الديمقراطي[3].

تميزت هذه المنظمة بغلبة العنصر النسوي على الذكوري[4]، وهذا ما يبرز المكانة المهمة التي كانت تحتلها المرأة في المجتمع الأرجنتيني، والتي كانت تتجلى في العديد من المجالات بما في ذلك العمل التضامني المتصل بقضايا حقوق الإنسان[5].وتتمثل الأنشطة الرئيسية لهذه الجمعية في تعبئة المواطنين ومواجهة الحكومة بناء على أسس قانونية[6]،وذلك عن طريق جمع المعلومات عن المختفين وتقديم الملتمسات إلى المحاكم[7]، وتنظيم دورات تعليمية، باعتبار أنها كانت تضم(أي الجمعية) لجنة للتعليم، ترأسها امرأة وتضم مجموعة من النساء باستثناء رجل واحد، وكان يعهد لها بمهمة تعليم الأفراد، وتلقينهم ثقافة حقوق الإنسان[8].

وبشكل عام، ساهمت هذه المنظمة في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال توفير أرشيف شامل للانتهاكات، يضم معطيات خاصة بعمليات الخطف والتعذيب والظروف في معسكرات الاعتقال السرية[9].

1.4منظمة أمهات مكان دي مايو **Asociacion Madres de la Plaza de Mayo**

تعتبر هذه المنظمة أحد المنظمات الأكثر فعالية من بين جميع منظمات حقوق الإنسان، حيث كانت تصب تركيزها على الانتهاكات بسبب موهبتها البارعة في المسرح السياسي. وقد قامت هذه المنظمة بأول ظهور علني بتاريخ 30 أبريل 1977، عندما ذهبت 11 امرأة في منتصف العمر إلى كازا روساسا(CasaRosasa مقر السلطة التنفيذية بالأرجنتين) لإجراء مقابلة مع الرئيس فيديلا لمطالبته بتحديد أماكن وجود الأطفال المختفين. وعلى إثر تقديمه لإجابات غامضة، عمد هذا التجمع النسائي

---

1 De Michelle D. Bonner, Ibid, P 94.

2 Web:https://ipfs.io/ipfs/QmXoypizjW3WknFiJnKLwHCnL72vedxjQkDDP1mXWo6uco/wiki/Permanent_Assembly_for_Human_Rights.html visited on 22-.1-2019

3 See: Alexander H. Lubarsky : Argentine “Dirty War”: Human Rights Law and Literature,Ibid, P 1.

4 Ibid, P 95.

5 Ibid, P 96.

6 See: Rebecca Lichtenfeld: Accountability in Argentina: 20 Years Later, Transitional Justice Maintains Momentum, International Center For Transitional Justice, Casa Study Series, August 2005, P 6.
Web: https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Argentina-Accountability-Case-2005-English.pdf
visited on: 22-.1-2019.

7 See: Paul H. Lewis: Guerrillas and Generals: the “Dirty War” in Argentina, Ibid, P 186.

8 Ibid, P 97.

9 Ibid, P 186.

إلى التظاهر بشكل منتظم أما مقر السلطة التنفيذية، وهي العملية التي مكنت من تنامي عدد المتظاهرات بشكل تدريجي[1].

أمام هذا الوضع، كانت الحكومة عاجزة عن التعامل مع هذا التنظيم. ففي الوقت الذي عمد فيه النظام إلى سحق المظاهرة الطلابية أو الإضرابات العمالية، كانت أجهزة الأمن عاجزة عن استخدام العنف ضد مجموعة من ربات البيوت. والملاحظ هنا هو أن عدم مشاركة الرجال في المظاهرات التي تنظمها هذه المنظمة يرجع إلى حقيقة أن رجال الأمن كانوا مستعدين لاستعمال العنف ضد الرجال والشبان[2].

مع مرور الوقت، ولاسيما منذ سنة 1981، عرفت منظمة Plaza de Mayo مسيرة حضرتها أكثر من 200 أم، لتبرز الأمهات the Madres كأبرز حركات حقوق الإنسان التي تحمل مطالب مناهضة للنظام، وهو الوضع الذي جذب انتباه العديد من الدول الأجنبية، خاصة بعد زيارة هذه عضوات هذه المنظمة للولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك، وأوروبا، وشهادتهن أمام الكونغرس الأمريكي وأمام منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة، وحضورهن مؤتمر الكنسية الكاثوليكية في بويبلا Puebla[3]. وبهذا الشكل، مكنت منظمة أمهات مكان دي ماي من جذب انتباه الرأي العام الوطني والدولي، الشيء الذي ساهم مع مرور الوقت في تعزيز وضعية حقوق الإنسان في الأرجنتين.

وبالرغم من ذلك كله، تجدر الإشارة إلى أن الكنسية قد لعبت دورا أساسيا في سياق النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث عملت على مواجهة النظام من خلال منظمتين حقوقيتين هما: حركة السلام والعدالة the Servicio Paz Y Justicia، والحركة المسكونية لحقوق الإنسان *Movimento* Humanos Ecumenico por *los* Dereches: أما **حركة السلام والعدالة**، فقد كانت توجد في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، وكانت تضم العديد من الشخصيات الدينية المحترمة، حيث كان يتزعمها أحد رجال الدين المعروفين في الأرجنتين، والذي قضى ما بين عامي 1977 و1978 عقوبة سجنية بسبب الأنشطة التي كان يديرها، وهي العقوبة التي ستمكنه، في وقت لاحق، من تقديم شهادته أمام اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان. أما **الحركة المسكونية لحقوق الإنسان**، فقد كانت متصلة بالمجلس العالمي للكنائس، وهي منظمة مسيحية تساعد على تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة[4].

[1] Ibid, P 187.

[2] For more expansion: Andres Delgado: Memory and Truth in Human Rights: the Argentina Case. The Issue of Truth and Memory in the Aftermath of Gross Human Rights Violations in Argentina, a Theses submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Masters of Arts, University of South Florida, October 2012,P 45 and more.
Available on the web site: https://scholarcommons.usf.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer
Visited on 22-012019.

[3] See: Paul H. Lewis, Ibid, P 187.

[4] See: Paul H. Lewi, Ibid, P 185.

وبالتالي، من خلال هاتين الحركتين، تمكنت الكنيسة الأرجنتينية من المساهمة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وذلك بتسليط الضوء على الانتهاكات، ونشر المعلومات بها.

في سنة 1981، تنازل الجنرال فيديلا عن رئاسة المجلس العسكري لفائدة الجنرال روبيرتو إدواردو فيولا Roberto Eduardo Viola، ليتم وضعه (أي فيديلا) قيد الإقامة الجبرية. وفي سنة 1983، وفي أعقاب التحول الكبير في السلطة الذي عرف سقوط الحكم العسكري وعودة النظام الديمقراطي، أقدم الرئيس الأرجنتيني المنتخب راؤول ألفونسين Raul Alfonsin، على إنشاء لجنة لحقوق الإنسان، وهي "اللجنة الوطنية حول المختفين" Comision Nacional Sobre la Desparicion de Personas التي عهد إليها بمهمة التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها الديكتاتورية العسكرية وبتقديم المعتدين إلى العدالة، فضلا عن سعيها إلى عدم تكرار الانتهاكات[1]. لكن، وبالرغم من أن الهدف الرئيسي من إحداث اللجنة الوطنية حول المختفين هو الكشف عن مصير الآلاف من ضحايا الحرب القذرة، فإن التخوفات ظلت قائمة بشأن هذا العمل، خاصة في بلد حديث العهد بالممارسات الديمقراطية، حيث كان من المتوقع أن تتسبب التحقيقات التي تقودها هذه اللجنة، وما يصاحب ذلك من محاكمات، في إعادة التقاط القادة العسكريين لأسلحتهم خوفا من المتابعة القضائية[2].

في سبتمبر 1984، قدمت اللجنة الوطنية حول المختفين تقريرا بعنوان « Never Again »، ذكرت من خلاله أنه ما بين عامي 1976 و1983، تم قتل واغتيال ما يقدر بعشرة آلاف مواطن، في حين قدرة منظمات خارجية معنية بحقوق الإنسان أن 30.000 مواطن قد قتلوا خلال نفس الفترة الزمنية[3]. وفي جميع الأحوال، لقد نجحت المنظمات الحقوقية الأرجنتينية، وذلك بغض النظر عن طبيعتها ومرجعيتها الدينية وغير الدينية، في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، وفي مواجهة النظام العسكري، وهي العوامل التي ساهمت، بشكل أقل أو أكثر، في عودة النظام الديمقراطي الذي عمل بدوره على خلق لجنة وطنية تعنى بالبحث والتحقيق في قضايا الاختطاف. وفي مقابل هذه النجاحات، برز خطر التمرد العسكري الذي تسببت فيه لجنة التحقيق، وهو المعطى الذي أجبر الرئيس الأرجنتيني على استرضاء الجيش، حيث أقدم على اعتماد قوانين للعفو سنة 1987 تقضي بمنح الضباط العسكريين للعفو الشامل باعتبار أنهم كانوا يتبعون الأوامر، وهذا شكل أحد أبرز النواقص التي اعترضت عملية التحول الديمقراطي في الأرجنتين.

2 - في تشيلي :

[1] بالرغم من هذه الاختصاصات، تم بتاريخ 19 ديسمبر 2013 تعيين أحد الجنرالات المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في ظل الديكتاتورية العسكرية في أعلى منصب عسكري في الأرجنتين، وتسبب هذا التعيين في حدوث صراع بين اللجنة والحكومة الأرجنتينية.

[2] See: Kelcey Hadden-Leggett: The Lasting Lagecay of Argentina's Human Rights Commission,
Web: https://www.panoramas.pitt.edu/health-and-society/lasting-legacy-argentinas-human-rights-commission , visited on 16/01/2019.

[3] Rebecca Lichtenfeld : Accountability in Argentina…, Ibid, P 1.

في أعقاب الانقلاب العسكري الذي قادته مجموعة من القيادات العسكرية، والذي كانت من نتائجه إزاحة الرئيس السابق سلفادور الليندي Salvador Allende وحكومته بتاريخ 11 سبتمبر 1973، تم إنشاء مجلس عسكري يتمتع بصلاحيات تنفيذية وتشريعية، ظل يمارس مهامه إلى غاية يونيو 1974، حيث تم تعيين الجنرال أوغستو بينوشيه Augusto Pinochetرئيسا للبلاد، ليستمر في ممارسة مهامه إلى غاية 11 مارس 1990، وهو التاريخ الذي يتوافق مع العودة إلى النظام الديمقراطي.

في صلب هذه التحولات السياسية-العسكرية، بدأت أول مراحل انتهاكات حقوق الإنسان بشيلي، حيث تم تعليق الدستور، وحل البرلمان، فضلا عن الاستخدام المفرط للقوة ضد الأحزاب السياسية اليسارية التي شاركت في ائتلاف الوحدة الشعبية، بحيث لم تكن هناك قيود على الممارسات المستخدمة من قبل قوات النظام، كما لم تكن هناك عقوبات جنائية مطبقة بشكل محدد. هذا الوضع يعبر عنه بوضوح المرسوم بمثابة قانون رقم 128 الصادر بتاريخ 12 نوفمبر 1973 الذي منح للمجلس العسكري La Juntaسلطات مطلقة في المسائل التنفيذية والتشريعية والدستورية، والذي شكل(أي المرسوم) إلى غاية 1980 أساسا قانونيا محددا ومنظما لصلاحيات الحكومة العسكرية. وبالرغم من أن هذا القانون قد استثنى، من الناحية النصية، اختصاصات الجهاز القضائي الذي احتفظ بشكل رسمي بمهامه القانونية وباستقلاليته، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن غالبية أعضاء المحكمة العليا كانوا موالين للنظام الجديد[1].

أما ثاني مراحل انتهاكات حقوق الإنسان بشيلي، والتي امتدت إلى غاية يونيو 1974، فتتصل بإحداث مكتب الاستخبارات القومية Direccionde Inteligencia Nacional الذي يعرف اختصارا باسم "دينا" DINA[2]، وهو الجهاز الذي كان بمثابة الشرطة السياسية لنظام بينوشيه، باعتبار أن مدير هذا الجهاز، وهو مانويل كونتريراس Manuel Contreras، كان يتلقى تعليمات مباشرة من لدن بينوشيه[3]. ويرجع إحداث هذا الجهاز الأمني إلى الفكرة القائلة بأن "مكافحة التمرد وحرب العصابات، يتوقف على اعتماد أساليبها الخاصة". الشيء الذي يفسر نوعية الجرائم التي ارتكبها هذا الجهاز(تحديد المعارضين وقتلهم، بالإضافة إلى قتل كل شخص يمكن أن يشكل خطرا)، والتي شكلت(أي الجرائم)، إلى جانب نشره للرعب في المجتمع التشيلي،أحد الأسباب الرئيسية التي دعت إلى حله سنة 1977، بسبب مسؤوليته عن عملية اغتيال أورلاندو ليتيلير[4] Orlando

[1] See: Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, Posted by the United State Institute of Peace and by the permission of the University of Notre Dame Press, February 2, 2000, P 74.

[2] See: Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, Posted by the United State Institute of Peace and by the permission of the University of Notre Dame Press, February 2, 2000, P 76.

[3] See: Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, Ibid, P 82.

[4] وهو خبير اقتصادي، وزير خارجية الرئيس التشيلي السابق سلفادور أليندي.

Letelier وروني موفيت[1] Ronnie Moffit سنة 1976 في واشنطن، وذلك بعد ضغط كبير مارسته الحكومة الأمريكية[2].

هذا الوضع، شكل فرصة مواتية لأنصار النظام المدني المطالب بتحقيق تحسن جوهري في احترام حقوق الإنسان، بالرغم من أن نتائجها (أي الفرصة) كانت محبطة للغاية من الناحية العملية[3]. فبالرغم من حل DINA، وتعويضه بجهاز يعرف باسم "المركز الوطني للمعلومات "Central Informacion de Nacional (CNI)[4]، وبالرغم من اعتقاد العديد من الأفراد أن وضعية حقوق الإنسان كانت في طريقها إلى التحسن، إلا أن شُغل العديد من الرجال الرئيسيين في DINA لمناصب مهمة في CNI[5]، فضلا عن وقوع بعض الأحداث المسلحة وبروز أشكال جديدة من المعارضة في فترة الثمانينيات[6]، قد قاد إلى وقوع العديد من الانتهاكات الجديدة لحقوق الإنسان[7]، الشيء الذي بدد الظنون بشأن تحسن وضعية حقوق الإنسان.

ففي الوقت الذي كان من المفترض فيه أن تسهر أجهزة الشرطة والجيش على حماية الأفراد والممتلكات، فقد كانت هذه الأجهزة مسؤولة عن عمليات الاعتقال التعسفي وانتهاك حرمة المنازل. ويرجع إلى ذلك إلى حقيقة اندحار وغياب الحدود القانونية الأخلاقية لعنف الدولة، التي طغى عليها القانون العسكري المعمول بها في حالات الحروب، مما تسبب في وقوع شتى أنواع الانتهاكات. ومما زاد من حدة الوضع، هو اعتماد ديكتاتورية بينوشيه مرسوما مؤرخا في 18 أبريل 1978 منع "جميع الأشخاص الذين ارتكبوا أفعالا إجرامية خلال فترة تطبيق نظام حالة الحصار، سواء كانوا فاعلين أو مساهمين..."، من حصانة وعفو شامل من الجرائم التي يمكن أن تنسب لهم(القتل والاختطاف، والتعذيب)[8]، وهذا ما شجع على تنامي الانتهاكات، وقوض آليات المساءلة والمحاسبة. فحسب بعض البيانات، تبين أن محكمة العدل العليا وغالبية المحاكم التشيلية قد تذرعت بمرسوم العفو الذي أصدره الجنرال بينوشيه حتى لا تبث في العديد من القضايا المتصلة بالتعذيب. أما الحالة الوحيدة المتعلقة بالتعذيب، والتي تبث البث فيها من قبل أحد القضاة، فهي مُقدمة ضد أحد ضباط مكتب الاستخبارات DINA، والتي تم على إثرها تأديب القاضي لعدم تطبيقه لقانون العفو[9]، الشيء الذي زاد من تعقيد وضعية حقوق الإنسان بتشيلي، ومكن من التغطية على مختلف الانتهاكات.

---

[1] ناشطة سياسية أمريكية، كانت برفقة أورلاندو يوم اغتيالها.
[2] See: Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, Ibid, P 88.
[3] Ibid, P 88.
[4] Ibid, P 88.
[5] Ibid, P 88.
[6] Ibid, P 89.
[7] Ibid, p 90.
[8] Voir: Chili l'Eventuel Retour de Pinochet au Chili: En Toute Impunité ?, op, cit supra, P 15.
See also the Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, Ibid, P 109.
[9] Voir: Chili l'Eventuel Retour de Pinochet au Chili: En Toute Impunité ?, op, cit supra, P 16.

في مقابل هذه الوقائع السياسية اللاأخلاقية، كان من الصعب جدا، إن لم يكن من الممكن، تشكل حركات اجتماعية في ظل ديكتاتورية بينوشيه[1]. فقبل أن تبرز ديكتاتورية بينوشيه سنة 1973، لم يكن هناك تقليد راسخ للحركات الاجتماعية، وحتى إن برزت، فإنها غالبا ما تكون تابعة لأحد الأحزاب السياسية القوية التي كانت تشرف عليها وتسهر على تعبئتها. وبالرغم من أن هذا الاستقطاب السياسي قد مكن من تقوية الحركات الاجتماعية التي برزت في تلك المرحلة، إلا أن ذلك لا يعني أن التشيليين كانوا معتادين على الحركات التي تناضل من أجل التغيير الاجتماعي[2]. فباستثناء الأحزاب السياسية اليسارية، والهيئات الكنائسية، فإن المطالب بإعمال الحقوق والحريات وحمايتها لم تلق اهتماما كافيا[3]، ويرجع ذلك بالأساس إلى سيطرة ديكتاتورية بينوشيه على المجتمع المدني[4] وعلى وسائل الإعلام (الصحافة، والإذاعة، والقنوات التلفزيونية)، فضلا عن حظره تأسيس الأحزاب السياسية[5]، وهي الوقائع التي جعلت مطالب الحركات المدنية بإعمال حقوق الإنسان ضئيلة إلى حد كبير، بحيث لا يمكن التمييز إلا بين عدد قليل من الحركات التي كانت تابعة للكنيسة الكاثوليكية (2.1)، وبعض الحركات النسائية، أبرزها حركة أربيليرا (2.2):

2.1 - الكنيسة The Churches

يعتبر الانقلاب العسكري المؤرخ في 11 سبتمبر 1973، بمثابة إعلان رسمي عن بدء انتهاكات حقوق الإنسان في تشيلي التي شملت في البداية الحق في الحياة، والحق في الحرية، والحق في المحاكمة، والحق في السلامة الجسدية. وباستثناء ردود الفعل التي عبرت عنها الكنيسة الكاتوليكية، لم تبرز أي ردود شعبية مناهضة لهذه الانتهاكات، حيث تُرجع اللجنة الوطنية للإنصاف والمصالحة ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية: **أولهما** متصل بتسامح أفراد المجتمع مع بعض الانتهاكات التي طالت أولئك الأشخاص المتهمين بالانتماء إلى بعض التنظيمات وبالتعاطف معها، حيث تم تبرير هذه الانتهاكات بطبيعة الأفعال التي ارتكابها هؤلاء الأفراد أو كانوا يعتزمون ارتكابها. أما **ثاني** الأسباب، فتتصل بتخوف الأفراد من ردود أفعال النظام العسكري.وأما **ثالث الأسباب**،فيتصل بالافتقار إلى ثقافة حقوق الإنسان[6].

---

[1] See: Todd Landman : A Most Unlikely Case: Chile, Pinochet and the Advance of Human Rights, Revista de Ciencia Politica, Vol. 51, No 2, 2013, P 39.

[2] See : P Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, Ibid, 609.

[3] See: Thomas E. Quigley: The Chilean Coup, the Church and the Human Rights Movement, America Magazine, Vol. 186, No. 4, February 11, 2002 Issue, Available on the web site of the Magazine: https://www.americamagazine.org/issue/360/article/chilean-coup-church-and-human-rights-movement visited on: 21-01-2019.

[4] لقد منعت حالة الأمر الواقع التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 1973 بروز مؤسسات الوساطة من تبني أي نوع من ردود الفعل الانتقادية لماكان يقدم عليه النظام العسكري، وتحديدا من إثارة قضية حقوق الإنسان. فمن بين التدابير المتخذة ضد هذه المؤسسات نجد إلغاء الوضع القانوني لمركز العمال المتحدين وذلك بتاريخ 17 سبتمبر 1973، كما حظرت الانتخابات النقابية، والمنظمات المجتمعية والرابطات المهنية، واضطهد قادة النقابات والمنظمات الطلابية وجمعيات الأحياء والمؤسسات الأخرى التي دعمت الحكومة السابقة.
See: Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, Ibid, P 611.

[5] See: Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, Ibid, P 75.
See also the page 83.

[6] See: Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, Ibid, P 605.

وبالتالي،فردود فعل الكنيسة الكاثوليكية هي الرد الوحيد على نمط الانتهاكات الذي كان سائدا في تلك المرحلة، خاصة أنها كانت تتوفر على جميع المستلزمات التي تخولها التعامل مع هذه الأحداث. وعلى هذا الأساس، كان رد فعل الكنيسة الكاثوليكية ذو شقين:**أولهما** متصل بالوظائف التعليمية التي كانت تقدمها لفائدة المجتمع ككل. فمنذ سبتمبر 1973، عمدت الكنيسة إلى إصدار سلسلة من البيانات والوثائق التي تعكس موقفها المتعلق بالبحث عن وسائل تمكن التشيليين من البحث عن سبل ضمان الاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان[1]. أما **الثاني**، فقد ارتبط باتخاذ إجراءات محددة بهدف حماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومساعدتهم، وهو النشاط التي تميز ببروز مجموعة من المنظمات التابعة للكنيسة الكاثوليكية، أبرزها لجنة التعاون من أجل السلام (2.1.1)، واللجنة الوطنية للاجئين (2.1.2)، مؤسسة الكنائس المسيحية من أجل الرعاية الاجتماعية(2.1.3)، جمعية التضامن التابعة لأسقفية سانتياغو (2.1.4):

2.1.1 -لجنة التعاون من أجل السلام The Committee of Cooperation for Peace

بموجب مرسوم أبرشية سانتياغو رقم 158-73الصادر بتاريخ 6 أكتوبر 1973، تم"**إحداث لجنة التعاون من أجل السلام**"، وهي منظمة تهدف إلى دعم حقوق المضطهدين من قبل نظام الجنرال أوجوستو بينوشيه، من خلال تشكيلها لشبكة حقيقة للتواصل، حيث كانت تضم ما يزيد عن 300 موظف في جميع أنحاء البلاد، كما كانت تضم مجموعة من المحامين والموظفين الاجتماعيين والهيئات الطبية الذين يعملون بدوام كامل، ويقدمون معلومات مفصلة عن الانتهاكات (الاعتقالات التعسفية، الاختطاف، التعذيب، سوء التغذية...) التي يمكن أن تقع في مختلف مناطق البلاد. وبفضل شبكة الاتصالات التي خلقتها هذه اللجنة، عمل مكتبها في سانتياغو على إعداد العديد من التقارير المنتظمة الشاملة، وتم إرسالها إلى الأساقفة وإلى مختلف المنظمات الدولية الكنائسية التي كانت تدعم عمل هذه اللجنة باستمرار[2].

بالإضافة إلى ذلك، كان عمل لجنة السلام بمثابة حافز لتشجيع العديد من المشاريع المجتمعية على مستوى الكنائس المحلية، الشيء الذي مكن من تحقيق العديد من النجاحات التي تتمثل في خلق شبكات التضامن والتعاون والحوار، لاسيما مع الضحايا وعائلاتهم، وهي العملية التي مكنت من التأثير الإيجابي على عقليات العديد من رجال الدين المحليين الذين باشروا بمساعدة المضطهدين.

وأمام تنامي العمل التطوعي الذي تشرف عليه الكنائس المحلية،لاسيما في المناطق ذات الدخل المنخفض،وإدراك النظام العسكري للتأثير السياسي لهذه الأنشطة الحيوية في المؤسسات التي ترعاها

[1] Ibid, P 606.

[2] See: Brian H. Smith: the Church and Politics in Chile: Challenges to Modern Catholicism, Princeton University Press, New Jersy 1982, P 314.

الكنيسة، تعرض الكهنة والراهبات بشكل مباشر للقمع[1]. ففي منتصف عام 1974، تعرضت لجنة السلام لهجمات قوية، حيث تم انتقادها بشدة لإرسالها لمعلومات إلى الخارج تتعلق بالشؤون الداخلية للبلاد، فضلا عن اتهامها بالمس بالأمن والنظام العام، ليتم في أواخر 1974 توقيف العديد من أفرادها، واعتقال العديد من الذين يشتغلون في العمل الاجتماعي الذي كانت تشرف عليه الكنائس المحلية. ولتضييق الخناق على هذه اللجنة،أقدمت الحكومة على تقديم الأموال إلى العديد من العاطلين عن العمل قصد الحضور إلى اجتماعات الكنائس في الحي، وذلك قصد مدها بتقارير بشأن الأنشطة، وما تم تداوله، ومن كان حاضرا[2].

في نوفمبر 1975، ونتيجة تضييق الحكومة على أنشطة لجنة السلام، أقدم العديد من الكهنة والراهبات على تقديم طلبات اللجوء السياسي إلى بعض السفارات الأجنبية، كما تم الضغط وبشدة على قادة الكنيسة لحل اللجنة. فعلى مدى الأسبوعين اللاحقين لشهر نوفمبر، تم القبض على 18 شخصا من رجال الدين المنتمين إلى اللجنة، وخلال هذا الوقت أقدم بينوشيه على إرسال رسالة إلى الكاردينال بحثه فيها على إغلاقها، باعتبار أنها "وسيلة يستغلها الماركسيون اللينينيون قصد خلق مشاكل تهدد النظام العام"[3]. وبالرغم من أن الكنيسة، في شخص الكاردينال سيلفا Cardinal Silva، قد نفت هذه الاتهامات وأكدت أن الأمر يتعلق بأعمال إنسانية تشرف عليها في ظل ظروف صعبة جدا، وبالرغم من أن رئيس الأساقفة تاغل Tagle والأسقف ساليناس Salinas قد انتقدا الكهنة الذين ساعدوا أعضاء الحركة على الحصول على اللجوء السياسي، فقد كان النظام حريصا على حل لجنة التعاون من أجل السلام، وهذا ما تحقق في أواخر ديسمبر 1975[4].

بهذا الشكل، وبعد مرور سنتين على تأسيسها، تم حل لجنة التعاون من أجل السلام التي جسدت أول صدام وصراع بين الكنيسة والنظام العسكري، ليعوضها، بعد مرور عدة أشهر، تنظيم جديد يعرف باسم "فاكاريات التضامن" the Vacariate of Solidarity.

2.1.2 - اللجنة الوطنية للاجئين National Commission for Refugee (CONAR)

في الوقت الذي أنشأت فيه لجنة السلام، عملت الكنيسة على إنشاء هيئة جديدة أطلقت عليها اسم "اللجنة الوطنية للاجئين". ولقد كان الهدف من إحداثها هو مساعدة اللاجئين، حيث تمكنت من إعادة توطين حوالي 5000 شخص في دول آخرى. وعلى عكس لجنة السلام،فقد كانت الحكومة

[1] See: Brian H. Smith: the Church and Politics in Chile: Challenges to Modern Catholicism, Ibid, P 315.
[2] Ibid, P 317.
[3] Ibid, P 317 – 318.
[4] Ibid, P 318.

التشيلية أكثر قبولا لوظائف هذا التنظيم باعتباره يوفر العديد من الحلول للمشاكل السياسية التي كانت الحكومة العسكرية عاجزة عن حلها[1].

2.1.3 - مؤسسة الكنائس المسيحية من أجل الرعاية الاجتماعية Christian Churches Foundation for Social Welfare:

بدأ هذا التنظيم أنشطته بفضل القس هيلموت فريتز HelmutFrenz من الكنيسة الإنجيلية اللوثرية، وظهر بشكل رسمي بتاريخ 1 أبريل 1975 كمؤسسة مسكونية[2]Ecumenical ملتزمة بالممارسة اليومية لحقوق الإنسان. وكان الهدف من إنشائها هو مساعدة أولئك الذين يقضون عقوبة سجنية من خلال تمكينهم من تقديم طلبات لتغيير فترة سجنهم إلى المنفى وفقا للمرسوم رقم 504 الصادر سنة 1975. وقد عمل هذا التنظيم على توسيع الخدمات التي يقدمها لتشمل السجناء السياسيين وعائلاتهم، وضحايا القمع الآخرين، وأنشأ من أجل ذلك برنامجا لتقديم المساعدة الطبية والنفسية لضحايا التعذيب والسجناء السياسيين السابقين وأقارب الذين قتلوا وأولئك الذين اختفوا بعد الاعتقال أو السجن[3].

بالإضافة إلى ذلك، عملت منظمة الكنائس المسيحية كممثل لخدمة اللاجئين التابعة لمجلس الكنائس العالمي، وكوكالة متخصصة تابعة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في برنامج لم شمل الأسر، حيث استمرت هذه المنظمة في القيام بهذه الأنشطة طوال فترة الحكم العسكري[4].

2.1.4 - جمعية التضامن التابعة لأسقفية سانتياغو The Vicariate of Solidarity of the Archidiocese of Santiago

تعتبر هذه الجمعية المنظمة الرئيسية لحقوق الإنسان في تشيلي أثناء الحكم العسكري للجنرال أوجوستو بينوشيه، وقد أسست في يناير 1976، حيث واصلت تقديم نفس الخدمات التي كانت تشرف عليها لجنة السلام التي تشكلت بعد انقلاب 11 سبتمبر 1973 الذي قلب الحكومة الاشتراكية لسلفادور الليندي. وتعتبر هذه المنظمة جزءا أساسيا من الهياكل القانونية لأبرشية سانتياغو[5]. ففي الوقت الذي خسرت فيه الكنيسة المناوشة التكتيكية الأولى مع الحكومة التي قادتها من خلال لجنة السلام،كانت الاستراتيجية الموالية للكاردينال راؤول سيلفا هنريكيز Raul Silva Henriquez أكثر ذكاءا وتبصرا، حيث كان التنظيم الجديد أكثر ارتباطا بالكنيسة على عكس التنظيم السابق، الشيء الذي

[1] See: Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, Ibid, P 608.
[2] وتشير إلى مجموع الهيئات الكنائسية، والترويج أو الاتجاه نحو وحدة أو تعاون مسيحي عالمي.
[3] See: Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, Ibid, P 820.
[4] Ibid,
[5] See: Archdiocese of Santiago Chile, Vicariate of Solidarity, Chile 1984,
Available on the web site: http://www.archivovicaria.cl/archivos/VS4b4dd251d964a__13012010__1101am.pdf
Visited on: 22-01-2019

مكن الأساقفة من تقييد سلطات الحكومة التي وجدت صعوبة كبيرة للهجوم المباشر على التنظيم الجديد، باعتبار أن الهجوم عليه يعد هجوما صريحا على جوهر الكنيسة[1].

وبتعبير آخر، برزت هذه المنظمة كحلقة وصل بين الرأي الدولي والمجتمع التشيلي، خاصة أنها كانت تتمتع بالدعم الاقتصادي والأخلاقي والسياسي للمجتمع الدولي. وفي الوقت الذي كان فيه النظام العسكري قلقا من الرأي العام الدولي، ظلت الحكومة عاجزة عن المس بهذه المنظمة، ذلك أن التصرف ضدها يفيد بشكل ضمني التخلي عن أي إمكانية لحوار النظام العسكري مع المنظمات التي تنشط في أوروبا الغربية والولايات المتحدة المعارضة للنظام الشيلي، وهي وضعية لم تكن الحكومة قادرة على التعامل معها[2].

منذ إنشائها سنة 1976، عمد قادة هذا التنظيم إلى تأسيس العديد من المكاتب الجهوية، وذلك في عشرين جهة من أصل 25 جهة، وعلى مدار السنوات الأربع اللاحقة لتأسيسها، قدمت هذه الجمعية العديد من الخدمات القانونية والصحية والغذائية والمهنية لأكثر من 700،000 شخص في جميع أنحاء البلاد، كما ساهمت في تطوير الإجراءات القضائية، وذلك بإبداعها في استخدام القانون الوطني والقانون الدولي للدفاع عن السجناء، ولطرح مسألة شرعية بعض الإجراءات الحكومية الجاري بها العمل، حيث استخدمت مختلف التقنيات القضائية لتأمين الإفراج عن المعتقلين بشكل قانوني، حيث أثارت مسألة بطلان إجراءات الاعتقال بدعوى أن الاعتقال هو اعتقال تعسفي، وهو المعطى الذي مكن من خلق سوابق قضائية من هذا القبيل، ومكن هذه الجمعية من أن تبرز كأحد أكثر المؤسسات التي تحظى بثقة أفراد المجتمع التشيلي.

بالإضافة إلى ذلك، قررت جمعية التضامن تحدي شرعية استمرار حالة الحصار/الاستثناء التي تسمح بمعاقبة المعارضين السياسيين دون محاكمتهم، وقد شكل هذا النضال تحديا واضحا للنظام العسكري، باعتبار أنه يطلب من السلطة القضائية التحقق من صحة الإجراءات الحكومية، لتخلص (أي السلطة القضائية) إلى التأكيد على أن تجديد حالة الاستثناء كل ستة أشهر ينتهك روح الدستور وسلطة القضاء، باعتبار أنها وضعية تجيز توقيع العقاب الإداري لا العقاب القضائي[3].

في نفس السياق، أعدت جمعية التضامن تقريرا شاملا وموثقا بشأن حالات الاختفاء والاختطاف القسري،وقامت بعرضه على المحكمة العليا التي قامت برفضه، والتي ستعمل على رفضه من جديد على إثربروز 40 حالة اختفاء جديدة وقعت ما بين يوليو وأغسطس من عام 1976. أمام هذا

[1] See: Brian H. Smith, Ibid, P 318.

[2] For more expansion see: Hugo Fruhling: Stages of Repression and Legal Strategy for the Defense of Human Rights in Chile: 1973-1980, translated by Frederick Woodbridge, Human Rights Quarterly, Vol. 5, No.4, 1983, P 510-533.
Web site: http://www.remember-chile.org.uk/inside/HRQ83-05-04f.htm
Visited on: 19-01-2019

[3] Ibid,

الوضع، وفي الوقت الذي رفضت فيه المحكمة الالتماس الذي قدمته الجمعية، أقدم مندوب تشيلي لدى الأمم المتحدة على نفي استخدام حالات الاختفاء كتدابير قمعية، أقدمت جمعية التضامن على نشر التقرير في أربعة مجلدات كرد فعل على قرار المحكمة العليا وعلى إنكار المندوب لوقوع حالات الاختفاء.

في سنة 1979، أقدم ممثلو الكنيسة على تقديم عريضة جديدة إلى المحكمة العليا، تم من خلالها اتهام أجهزة الأمن بالمسؤولية المباشرة عن اختفاء المعارضين. وقد جاء في الالتماس أن الناس كانوا على علم بأن السجناء السياسيين قد اختفوا، وأن الأمر يرجع إلى القضاء للتحقيق في مثل هذه الحالات التي تعد جزءا من مخطط القمع العام. على إثر ذلك، وفي شهر مارس من سنة 1979، عينت المحكمة العليا العديد من القضاة للتحقيق في حالات الاختفاء التي عرفتها البلاد، حيث عمدوا مباشرة بعد ذلك (أي القضاة)، إلى التذرع بعدم اختصاصهم وكفاءتهم للبث في هذه القضايا، حيث عمدوا إلى نقل هذه القضية إلى المحكمة العسكرية، وهذا ما تسبب في فشل الملتمس.[1]

وبالإضافة إلى المنظمات التي كانت تابعة للكنيسة الكاثوليكية، عرفت تشيلي تشكل العديد من الحركات النسائية التي تطالب بإعمال وحماية الحقوق الأساسية كما يلي:

2.2 - الحركات النسائية :

في الوقت الذي كانت تضطلع فيه النساء بالأدوار الاجتماعية التقليدية، وفي الوقت الذي سيطر فيه النظام العسكري على مختلف المراكز السياسية، وظن أن النساء بعيدات كل البعد عن النشاط السياسي، أجبرت النساء، بسبب السياسات السياسية والاقتصادية الإقصائية التي نهجتها الحكومة العسكرية، على البحث عن سبل العمل والمشاركة الاجتماعية بهدف ضمان القوت اليومي، وهذا ما جسدته العديد من التنظيمات الاجتماعية التي ستتحول فيما بعد إلى تنظيمات اجتماعية تحمل مطالب سياسية.

حركة أربيليرا **the Arpillera Movement**

بالرغم من أن تشيلي قد عرفت العديد من التنظيمات/الحركات النسائية، التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: مجموعات "شراء معا" Buying together، والعشرات من المنظمات مثل منظمة

من توجيه الرأي العام الوطني والدولي خلال الفترة الممتدة ما بين 1979 و1980، مما مكن من الحد من)أي المطالب(هذه المطالب المتعلقة بالتحقيق في حالات الاختفاء ظلت قائمة وبقوة، لاسيما أنها مكنت [1] التعسف الحكومي كما يتضح من حقيقة وجود انخفاض في استخدام أشكال القمع الأكثر تطرفا. فعندما كان المعارضون السياسيون يموتون وهم في أيدي الحكومة، لم يعد من السهل على الحكومة أن تنكر أو تتجاهل الذي توفي بعد تعرضه للتعذيب في أغسطس Federico Alvarez Santibañezهذه الأحداث، كما هو الشأن بالنسبة لإحدى القضايا التي تعرض فيها أحد المعتقلين للوفاة، وهي قضية فيريكو ألفاريز سانتيبانيز[1] 1979، والتي قامت الحكومة على إثرها بإجراء تحقيق بشأن مقتله. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن زوجته سعت للحصول على المساعدة القانونية عندما تم اعتقاله، وقدمت دعوى الاحضار إلى جانب شكوى بتهمة أن ينكروا CNIالاعتقال غير القانوني. وقد طلب المدعي العسكري التحقق من ما إذا كان سانتبانيز قد تم بالفعل احتجازه. وعندما قيل له أن الاعتقال قد وقع، أصبح من المستحيل على أجهزة الأمن، ولاسيما عملاء CNIالاحتجاز. وعلى الرغم من إجراء التحقيق، إلا أن ذلك لم يمكن من توجيه أي تهم إلى أي من عملاء
Ibid

نساء من أجل الحياة Women for Life، وحركة تحرير المرأة الشيلية the Movement for the Emancipation of the Chilean Woman، فإن أبرز هذه التنظيمات النسائية هو تنظيم "**أربيليرا**".

تم إحداث هذه الحركة سنة 1974، وهي عبارة عن تجمع نسائي ضم عند إحداثه حوالي 20 امرأة تنتمي غالبيتهن إلى الطبقة الفقيرة أو العاملة، وكانت غالبيتهن من العاطلات عن العمل أو من أقارب المختفين. وهو تنظيم يعمل على حياكة نسيج"مزركش" بشكل يدوي،يصور مختلف ظروف الحياة القاسية والألم الناجم عن اختفاء واختطاف العديد من أفراد عائلتهن نتيجة قمع النظام العسكري[1]. وقد أطلق على هذه المفروشات اسم "Arpilleras" كناية على اسم التنظيم.

وبهذا الشكل، برزت هذه الحركة كرمز لاحتجاج النساء ضد الديكتاتورية.وبالرغم أن طبيعة هذا الاحتجاج لم تتخذ بُعدا سياسيا، حيث عمدت نساء التنظيم إلى تجنب النضال السياسي التقليدي المتمثل في الحركات الاجتماعية والمظاهرات، فقد اقتصرن على العمل الحرفي، الذي كان له تأثير كبير على المستوى الوطني والدولي، حيث مكن من إثارة موضوع المختفين، وذكر باستمرار بوحشية النظام العسكري وبظروف الحياة القاسية التي تم نسبها إلى بينوشيه[2].

هذا الطابع السوسيو-اقتصادي الذي ميز حركة أربيليرا، سيتخذ مع مرور الوقت أبعاد سياسية، حيث يرجع ذلك إلى طبيعة التفاعلات التي تحققت داخل هذا التنظيم، والتي مكنت من طرح القضايا السياسية ومناقشتها، ومن تحقيق نوع من التحرر المعرفي للنساء، ومن خلق أدوات للتمكين مكنت النساء من خلق أدوار اجتماعية جديدة وتجاوز الأدوار التقليدية، الشيء الذي ساعد على اختراق العمل السياسي الذي كان حكرا على الرجال، لتشرع العديد من النساء في المشاركة في الحركات الاجتماعية (الإضراب عن الطعام، تقييد بالسلاسل أمام الكونغرس،...) التي تناضل من أجل حقوق المرأة وحقوق الإنسان الأساسية[3]، الشيء الذي أضفى طابعا سياسيا على أنشطة هذه اللجنة.

إن التحول الغاياتي الذي ميز منظمة "ابيليرا"، هو عنصر مشترك بين العديد من الحركات النسائية.فالعديد من الحركات نشدت عند تأسيسها غايات اقتصادية معيشية محضة، وتحولت إلى منظمات تحمل غايات ومطالب سياسية، مكنت، مع مرور الوقت، من المطالبة بتعزيز الأدوار الاجتماعية للمرأة،ومن المطالبة بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، ومن كسر دائرة الصمت المحيطة بأقاربهن المختفين وبوضعيتهن الاقتصادية والاجتماعية.

[1] في مارس 1975، أصبح عدد هذا التنظيم 75 عضوا، ثم ارتفع عددهم في يونيو إلى 270، ووصل إلى 323 عضوا بحلول نهاية 1975.
See: Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, Ibid, P 824.

[2] Published by Council on Hemispheric Affairs: Chilean Women's Resistance in the Arpillera Movement, Web: http://www.coha.org/chilean-women%E2%80%99s-resistance-in-the-arpillera-movement/ Visited on 22-01-2019.

[3] See: Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, Ibid, P 824.

وبالإضافة إلى التنظيمات الكنائسية والنسائية، عرفت تشيلي سنة 1977، تأسيس خدمة العدالة والسلام Service for Justice and Peace، وهي مجموعة تشجع على اللاعنف وعلى بناء مجتمع ديمقراطي، وعلى خلق مناخ يشجع على احترام حقوق الإنسان، حيث عملت على تنظيم برامج تعليمية من أجل السلام والديمقراطية، والقيام بأعمال تضامنية بهدف دعم ضحايا القمع، بالإضافة إلى مشاركتها في حملات متنوعة للتنديد بالانتهاكات وتعزيز حقوق الإنسان[1].

وبشكل عام، منذ سنة 1973، تم تقديم أكثر من 5000 شكوى واستنكار بشأن جرائم ارتكبتها ديكتاتورية الجنرال بينوشيه. فحسب البيانات الرسمية، تم تسجيل موت أو فقدان 3197 شخص، ومن هذا المجموع تسجل 1329 حالة قتل، و979 حالة من المفقودين، الشيء الذي يجعل إجمالي الحالات مقدرا ب 2.298 حالة حسب أرقام اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة[2]. هذا الرقم ستعززه في وقت لاحق نفس اللجنة، حيث ستضيف وقوع 776 حالة وفاة، و123 حالة من المفقودين، وهذا ما يضيف على العدد الإجمالي السابق ما يقدر ب 899 حالة جديدة. أضف إلى ذلك التصنيف الذي قدمته الهيئة الشعبية للدفاع عن حقوق الإنسان بتشيلي Coporacion de Promocion y Defensa del los Derechos del Pueplo، التي تشير بدورها إلى وقوع 2130 حالة من انتهاكات حقوق الإنسان، وإلى وجود 168 حالة عنف سياسي[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة التشيلية قد اعترفت بهذه البيانات التي ضمنتها اللجان في تقاريرها، بالرغم من أنها(أي البيانات) لم تشر إلى حالات التعذيب التي لا توجد أي بيانات رسمية بشأنها. أضف إلى ذلك، أنه إلى غاية سنة 1999، تمت إدانة 19 شخصا فقط بارتكاب 3197 جريمة مسجلة بشكل رسمي ضد النظام الديكتاتوري، غالبيتهم كانوا ينتمون إلى الرتب الدنيا في سلم القوات المسلحة، وهذا يعني أن عملية مساءلة ومحاسبة المسؤولين الفعليين عن الانتهاكات لم تتحقق، بالرغم من تأكد ارتكابهم للانتهاكات، وهذا ما يجعل عملية العدالة الانتقالية بتشيلي عملية ناقصة غير مكتملة[4].

بناء على ما سبق، يمكن القول أن النواة الحقيقية للحركات الحقوقية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية كانت هي الكنيسة، حيث لعبت، طيلة فترات الحكم العسكري، أدوارا طلائعية جعلت منها "مظلة واقية" للحقوق والحريات، خصوصا أنها كانت المنظمة الوحيدة الآمنة من القمع العسكري الصريح الذي كان قائما في أمريكا اللاتينية[5].ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقات التنظيمية التي كانت تجمع

[1] Ibid, P 825.
[2] Voir: Chili l'Eventuel Retour de Pinochet au Chili: En Toute Impunité ?, Rapport de la Fédération Internationale des Ligues des Droits de l'Homme, No. 280, Juillet 1999, P 20.
[3] Voir: Chili l'Eventuel Retour de Pinochet au Chili: En Toute Impunité ?, op, cit supra, P 15.
[4] See: Todd Landman, Ibid, P 42.
[5] For more expansion see: Joleen Codner: the Political and Social Strategy of the Catholic Church in Chilie, Perspectives on Business and Economics, Vol. 17, No.--, 1999, P 63.

الكنائس فيما بينها على المستوى الوطني الداخلي، وإلى العلاقات التي كانت ولا تزال قائمة بين الكنيسة الوطنية والمجتمع الكنائسي الدولي. وبهذا الشكل، تعتبر الطبيعة عبر الوطنية لهذه المؤسسات الدينية أحد العوامل الأساسية التي ساعدت على النضال من أجل حماية حقوق الإنسان، لاسيما أنها مكنت من إثارة انتباه المجتمع الدولي إلى الوضعية الكارثية التي تعرفها حقوق الإنسان في تشيلي.

3 - الأوروغواي:

لم تشهد أوروغواي نظام الحكم العسكري إلا سنة 1973 حيث وقع أول انقلاب. ففي الوقت الذي ظل فيه النظام السياسي الديمقراطي، الذي أنشئ من قبل أحزاب كولورادو Coloradoوبلانكو Blanco،قائما منذ إنشائه سنة 1904، تسبب الحكم العسكري، منذ سنة 1970، في إعدام حرية الصحافة، وحل الكونغرس،ووقوع العديد من انتهاكات حقوق الإنسان (التعذيب، والاختفاء القسري،...)، وفي سجن العديد من الأفراد الذين يقدر البعض ب 10% من العدد الإجمالي لسكان البلاد، في حين رفع البعض هذه النسبة لما يقرب20%. في هذه المرحلة، سجلت أوروغواي أعلى نسبة من السجناء السياسيين في العالم، وهو ما يمثل حوالي 60.000 سجين سياسي خلال الفترة المتدة ما بين 1973 و1977[1]، الشيء الذي دفع البعض إلى الإشارة إلى أوروغواي على أنها "غرفة التعذيب في أمريكا اللاتينية"[2]، باعتبار أن النظام العسكري كان حريصا على تعذيب الأفراد، وكان، في نفس الوقت، حريصا على إبقاء ضحاياه على قيد الحياة، حيث كانت تشرف فرق مؤهلة طبيا على هذا النوع من العمليات[3].

في وقت الانتقال إلى الديمقراطية سنة 1985، أقدمت بعض الأحزاب السياسية على إنشاء لجنتين للتحقيق في الانتهاكات التي وقعت ما بين 1973 و1985، وهما "لجنة التحقيق في حالات الاختفاء والحالات المشابهة" و"لجنة التحقيق الخاصة بالاختطاف والاغتيال". وبالرغم من أن كل لجنة قد عملت على تقديم تقريرها الخاص إلى المحاكم العادية، فإن هذه اللجان لم تتلق أي رد رسمي على تقاريرها[4].

بالإضافة إلى ذلك، عملت منظمات حقوق الإنسان على تنظيم العديد من الاحتجاجات والإضرابات قصد المطالبة بالحقيقة والعدالة. والغريب هنا، هو أن هذه المطالب لم تحقق نتائجها المرجوة، بحيث لم تحظ مطالب هذه المنظمات الداعية إلى احترام حقوق الإنسان باهتمام المجتمع

[1] See: Naom Schimmel: Human Rights in Uruguay: Democracy, Decency and Impunity.
Web site: https://www.huffingtonpost.com/noam-schimmel/human-rights-in-uruguay-d_b_9243948.html , visited on 23-01-2019.
[2] See: Debbie Sharnak : the Rights Abuses Uruguay Doesn't Want You to Know About, The Foreign Policy, July 29, 2014,
Web: https://foreignpolicy.com/2014/07/29/the-rights-abuses-uruguay-doesnt-want-you-to-know-about/ visited on 22-01-2019.
[3] See: Emilio Pereira Aldacor: Human Rights Violations in Argentina and Uruguay: a Study with focus on the legal status of the Amnesty Law, dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Bachelor of Latin America Studies, Stockholm University, Autumn 2014, P 26.
[4] See: Institute of Peace: Truth Commission: Uruguay,
Web: https://www.usip.org/publications/2000/08/truth-commission-uruguay , visited on 22-01-2019

ووسائل الإعلام، وهذا ما زاد من صعوبة النقاش العام بشأن الجرائم التي ارتكبت خلال الحكم الديكتاتوري العسكري. هذا الوضع سيتكرر من جديد سنة 1986، حيث لم تلاقي أنشطة المنظمة غير الحكومية التي تدعى "الخدمة من أجل السلام والعدل" Service for Peace and Justiceاهتماما كافيا من لدن الجمهور، بالرغم من أنها أقدمت على خلق لجنة تحقيق أطلقت عليها اسم "ليس مجددا" Nunca Mas، وعملت من خلالها على تسليط الضوء على الأحداث التي وقعت خلال الديكتاتورية العسكرية[1].

في نفس السنة، عرفت أوروغواي اعتماد قانون العفو عن الجرائم المرتكبة في عهد الحكم العسكري، ليعبر العديد من أنصار المحاكمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان عن استيائهم، وأقدموا على المطالبة بإجراء استفتاء شعبي من خلال جمع أكثر من 25% من الناخبين-وهو الحد الأدنى الذي يحدده الدستور لإجراء استفتاء بشأن المسائل القانونية-. ليتم تنظيمه (أي الاستفتاء) سنة 1989، والذي شكلت نتائجه انتكاسة جديدة للحركات الحقوقية التي كانت تطالب بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات، حيث عبر 56.7%من الناخبين عن رغبتهم في الإبقاء على قانون العفو، وهو المعطى الذي أقر بشكل سلبي جدا على أنشطة الحركات الحقوقية، ليستمر الوضع على ما هو عليه إلى غاية سنة 1996، حيث تم طرح الموضوع من جديد[2].

في هذه المرحلة، نجحت العديد من الحركات الحقوقية في تنظيم مسيرة صامتة ضخمة "Marcha del Silencio"، تزامنت مع وفاة بعض المختفين السياسيين، من بينهم مؤسس حركة "فرينتي أمبليو"FrenteAmplio، وروزاريو باريدوRosario Barredo وويليامواياتلو William Whitelaw، وهما عضوان في حركة التحرير الوطني National Leberation Movement أو ما يعرف باسم Tupamaros ، وهي المسيرة التي عرفت حضور حوالي 50.000 شخص، الشيء الذي ساعد على طرح قضايا حقوق الإنسان من جديد، وجعل من المسيرة تقليدا سنويا[3].

في سنة 2009، نجحت حركات حقوق الإنسان في الدعوة إلى إجراء استفتاء جديد بشأن قانون العفو، وبالرغم من أنها تمكنت من جمع 337.000 توقيع من أصل 250.000 المطلوبة قانونا، إلا أنها لم تنجح(أي الحركات) في إلغاء هذا القانون. وفي مقابل ذلك، تمكنت الحركات الحقوقية من إبقاء النقاش العام المتعلق بالانتهاكات التي ارتكبت في عهد الديكتاتورية، وهذا ما توج ما بين عامي 2010 و2011 بإصدار البرلمان لقانون يقضي بالبطلان العملي لقانون العفو باعتبار أن الجرائم التي يعفو عنها والتي ارتكبت خلال فترة الحكم العسكري هي جرائم مرتكبة ضد الإنسانية. مباشرة بعد ذلك ستعمد المحكمة العليا إلى نقض هذا القانون بالتصريح بعدم دستوريته، مقابل تأكيدها على التمسك بقانون

[1] See: Emilio Pereira Aldacor: Human Rights Violations in Argentina and Uruguay..., Ibid, P 35.
[2] Idid,
[3] Idid,

العفو في قرار صدر عنها سنة 2013[1]. ليشكل هذا القرار خيبة أمل كبيرة للنشطاء الذي قضوا ما يزيد عن 30 سنة في النضال من أجل معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة.

أمام هذا الوضع، ستكون ديمقراطية أوروغواي ناقصة ومتعارضة مع متطلبات القانون الدولي لحقوق الإنسان ومتطلبات العدالة الانتقالية، وذلك إلى حين تقديم أولئك الذين انتهكوا حقوق الإنسان وقوضوا الممارسة الديمقراطية إلى العدالة.

لقد ساهمت مختلف الوظائف التي قادتها منظمات المجتمع المدني في كل من الأرجنتين، وتشيلي، وأوروغواي في تحقيق تحول ثقافي مهم أدى إلى تحول عميق في الهويات السياسية وتقاليدها الديمقراطية، وهي العملية التي مكنت هذه المنظمات من أن تبرز كسلطة مضادة لسلطة الدولة،وكدعامة أساسية للمشاركة السياسية باعتبار أن باقي التنظيمات النقابية، والأحزاب السياسية كانت مقيدة[2]. وفي مقابل ذلك، لا يمكن إنكار المساهمات الإيجابية التي قدمتها الجهات الدولية الفاعلة لتحفيز عملية التحول الديمقراطي ولترسيخ سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات.

وبالتالي، فبالرغم من الأدوار التي لعبتها منظمات المجتمع المدني، ولاسيما المنظمات الدينية التي كانت دعامة أساسية لحماية الحقوق والحريات، فإن الأدوار التي لعبتها المنظمات الدولية والقوى الأجنبية قد ساهمت، إلى حد كبير، في التأثير الإيجابي على وضعية حقوق الإنسان في دول أمريكا اللاتينية، وذلك بجعلها أحد أهم القضايا المطروحة في أجندة الأعمال السياسية الدولية، كما يبين ذلك الجزء الثاني لهذه الورقة.

ثانيا- دور القوى والمنظمات الدولية في تحقيق الديمقراطية في دول أمريكا اللاتينية:

في الفترة الممتدة ما بين عامي 1960 و1980، شكلت القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في العديد من البلدان، ولاسيما في دول أمريكا اللاتينية، أحد اهتمامات العديد من المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية، حيث ركزت أنشطتها على الوضعية السياسية والحقوقية التي كانت تعرفها هذه البلدان. والملاحظ هنا هو أن الأدبيات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان تفتقر إلى بحوث متصلة بأثر الإجراءات الدولية والوطنية على الحماية الفعلية لحقوق الإنسان، بحيث لم يحاول أي أكاديمي أو ناشط في مجال حقوق الإنسان التعرض لهذا الموضوع، باعتبار أنه أمر صعب للغاية، حيث

[1] وهي أحد أبرز القضاة الداعين إلى محاسبة مرتكبي الانتهاكات، إلى محكمة مدنية، Mariana Mota بالإضافة إلى ذلك، تم تعويق مختلف مبادرات العدالة، ففي سنة 2009 أقدمت المحكمة العليا على نقل ماريانا موتا، إضافة إلى رفض البث في مختلف القضايا الجنائية الخاصة بها.

See: Debbie Sharnak : the Rights Abuses Uruguay Doesn't Want You to Know About, Ibid,

[2] See : De Michelle D. Bonner, Ibid, P 94.

يقتصر غالبيتهم على نقل المعلومات إلى الحكومات اعتقادا منهم أن القيام بذلك هو أفضل بكثير من الصمت في مواجهة القمع[1].

والبين هو أن هناك علاقة وطيدة بين الأحداث والوقائع الوطنية التي يمكن أن تتخذ شكل أزمات وطنية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وردود الفعل أو المواقف الدولية. فعلى سبيل المثال، يتذكر الجميع كيف برزت المعارضة العالمية للحكم العسكري في الأرجنتين أثناء تنظيم كأس العالم لسنة 1978، حيث امتزجت السياسة بالرياضة، حيث رفض بعض نجوم كرة القدم السفر إلى الأرجنتين كتعبير عن موقفهم السياسي.وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت المحددات الدولية في تشكل بعض المواقف، كما هو الشأن بالنسبة للحرب الباردة، التي خولت لبعض الدول الغربية صلاحية تنصيب نفسها كحامية للديمقراطية الليبرالية وللحقوق الفردية في مواجهة التهديد الاستبدادي الاشتراكي[2].

من هنا، ومن خلال الجزء الثاني لهذه الورقة، سنسلط الضوء على الجهود الدولية الموجهة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في دول أمريكا اللاتينية، على أن نقدم من أجل ذلك أمثلة متصلة بالحالات التي تعرضنا لها في الجزء الأول من هذه الورقة.

نتيجة تدهور الأوضاع الحقوقية والسياسية في بلدان أمريكا اللاتينية، عملت العديد من المنظمات التي كانت تعنى بقضايا حقوق الإنسان على لفت انتباه العديد من الفاعلين الدوليين إلى الانتهاكات التي كان تقترفها الأنظمة العسكرية في حق الأفراد، وهذا ما تجسده، بدون شك،مختلف المنظمات التي أتينا على ذكرها أعلاه، حيث عملت على وصف انتهاكات حقوق الإنسان أمام العديد من المؤسسات والحكومات الأجنبية، كما هو الشأن بالنسبة للجنة الأرجنتينية لحقوق الإنسان، التي عمد ممثلوها بتاريخ 5 أبريل 1977 إلى الشهادة أمام اللجنة الفرعية المعنية بالمساعدات الأجنبية التابعة للكونغرس الأمريكي[3]، أو كما هو الشأن بالنسبة للمنظمات الكنائسية في تشيلي التي عملت من خلال شبكات التواصل الدولية التي تتوفر عليها من تسليط الضوء على الانتهاكات.

لتوضيح ذلك، سنعمل على دراسة بعض الأدوار التي اضطلع بها بعض الفاعلون الدوليون في حماية حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية، على أن نسلط الضوء على المنظمات الدولية (2.1)، والآليات الإقليمية المعنية بحماية حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية (2.2)، والقوى الدولية (2.3)، ومنظمة الأمم المتحدة (2.4) كما يلي:

---

[1] See: David Weissbrodt and Maria Luisa Bartolimei : the Effectiveness of International Human Rights Pressures: the case of Argentina, 1976-1983, Minnesota Law Review, Vol. 75, No. 1009, 1991, P 1010.

[2] حيث تم إسقاط حكومة أربنيز، وتنصيب حكومة موالية للولايات المتحدة الأمريكية، الشيء الذي أسفر عن بروز العديد من المحاولات الانقلابية التي تزعمها اليساريون المعارضون لهذه الحكومة الموالية، لكن سرعان ما تم قمعها لتتلاشى كل حركات المقاومة

See: Cristina Eguizabal: Latin American Foreign Policies and Human Rights, Human rights and Comparative Foreign Policy: Foundations of Peace, Edited by David P. Forsythe, United Nations University Press, 2000

[3] See: David Weissbrodt and Maria Luisa Bartolimei, Ibid, P 1016.

2.1 المنظمات الدولية غير الحكومية

نتيجة تدهور الأوضاع وتلقي العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية لمعلومات حول الانتهاكات، أقدمت بعض المنظمات على تنظيم زيارات لتقصي الحقائق وإصدار تقارير مهمة لفتت انتباه منظمة الأمم المتحدة، واللجنة الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، والعديد من وسائل الإعلام الدولية. وهذا يرجع إلى الزيارات التي نظمتها كل من "منظمة العفو الدولية" إلى الأرجنتين في نوفمبر 1976، و"الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان" الذي أرسل بدوره وفدا في يناير 1978، و "لجنة المحامين من أجل حقوق الإنسان" التي نظمت بدورها زيارة في أبريل 1979. والملاحظ هنا هو أن بعثات هذه المنظمات كانت تضم شخصيات مرموقة على الساحة الدولية، كما هو الشأن بالنسبة لبعثة منظمة العفو الدولية التي ضمنت اللورد أفيبري Lord Avebury، وهو عضو في مجلس اللوردات البريطاني، والأب روبرت دريان Father Robert Drinan، وهو عضو في الكونغرس الأمريكي،وباتريشيا فيني Patricia Feeney، وهي بريطانية تتمتع بالعضوية في إدارة البحوث في الأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية[1].

بالإضافة إلى الأرجنتين، تمثل حالة تشيلي نقطة اهتمام محورية للحركة الدولية لحقوق الإنسان التي حققت نجاحا متزايدا من خلال تعبئة "شبكات الدعوة عبر الوطنية" Transnational Advocay Networks، خاصة أنها كانت تربط بين نشطاء حقوق الإنسان المحليين والدوليين، والدول الحامية للحقوق، والمنظمات الحكومية الدولية[2].

وبالتالي،فالضغط الذي مارسته هذه المنظمات التي شكلت شبكات حقيقية للتواصل الدولي، قد مكن من تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان ومن التأثير على الأنظمة العسكرية. كما شكل اعتماد المجتمع الدولي للعديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، من بينها اتفاقية حقوق النساء (1979)، واتفاقية مناهضة التعذيب (1984)، واتفاقية حقوق الطفل (1989)، وغيرها[3]، إضافة إلى اعتماد الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (1969)، وإنشاء "المحكمة الجنائية الدولية"، شكلت جميعها إقرارا بما يعرف "**بالولاية القضائية الدولية**"، الشيء الذي أجاز للمنظمات الدولية وللحكومات الأجنبية إمكانية فرض من نوع من "**الرقابة الدولية**" التي مكنتها من إثارة المسؤولية الجنائية في حق مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وهذا ما ساعد على تحسن وضعية حقوق الإنسان في العديد من دول أمريكا اللاتينية، ومن تتبعها.

2.2 لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

[1] For more expansion see: David Weissbrodt and Maria Luisa Bartolimei , Ibid, P 1018-1019.
[2] See: Todd Landman: A Most Unlikely Case: Chile, Pinochet and the Advance of Human Rights, Ibid, P 39.
[3] For more expansion see: Alexander H. Lubarsky: Argentine "Dirty War": Human Rights Law and Literature, Ibid. P 4.

بالإضافة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية التي شكلت دعامة أساسية لحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية، نجد مجموعة من الآليات الإقليمية التي تعنى بحماية حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية، حيث يمكن التمييز بين لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان Inter-American Commission on Human Rights (2.2.1)، والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان Inter-American Court of Human Rights (2.2.2) اللتان يعهد إليهما، حسب المادة 33 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، بمهمة البث في القضايا المتعلقة بتنفيذ تعهدات الدول الأطراف، وهذا ما يفسر طبيعة الأدوار التي لعبتها هذه الآليات في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في أمريكا اللاتينية.

2.2.1 لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان:

تأسست سنة 1959، وذلك على بموجب الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان لسنة 1948، أي قبل اعتماد الاتفاقية الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان سنة 1969 التي خصتها بمهمة الدفاع عن حقوق الإنسان. تعتبر لجنة الدول الأمريكية لجنة مستقلة تابعة لمنظمة الدول الأمريكية Organization of American States،حيث تُعنى بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها[1]. ومنذ سنة 1975، تلقت اللجنة العديد من الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الأرجنتين، لتقدم سنة 1978 على تقديم طلب لإجراء زيارة ميدانية للأرجنتين للتحقق من هذه الشكاوى، وهو الطلب الذي تم رفضه من قبل السلطات الأرجنتينية، لتعمد اللجنة إلى المباشرة في إعداد تقرير مفصل عن أوضاع حقوق الإنسان، اعتقادا منها أن هذا الإجراء هو أنسب طريقة لتسليط الضوء على وضعية حقوق الإنسان بهذا البلد.[2]

حتى الآن، تعتبر اللجنة أحد أبرز أجهزة نظام البلدان الأمريكية حماية لحقوق الإنسان، وهذا ليس بسبب عضويتها المستقلة، وإنما باعتبارها جزءا من منظمة الدول الأمريكية، حيث تتمتع بالاختصاص في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك بصرف النظر عن الاتفاقية الإقليمية لحقوق الإنسان. وبالرغم من أن اللجنة تفتقر إلى سلطة عليا وملزمة، إلا أنها أجرت العديد من التحقيقات وأصدرت العديد من التقارير ما بين عامي 1978 و1980،حيث كان لها فضل كبير في تحسين وضعية حقوق الإنسان.فعلى سبيل المثال، ردت اللجنة على الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في كل من الارجنتين (قبل تصديق بوينس آيرس على الاتفاقية سنة 1984)، وفي البرازيل (قبل بضعة أشهر من تصديق برازيليا على المعاهدة)، وفي كوبا (التي تم تعليق عضويتها في منظمة الدول الأمريكية سنة 1963، والتي أصبحت الدولة الوحيدة في أمريكا اللاتينية والكاريبي التي لم تصادق على اتفاقية البلدان

---

[1] انظر/ي: الموقع الالكتروني للجنة: http://www.oas.org/en/iachr/mandate/what.asp

[2] See: David Weissbrodt and Maria Luisa Bartolimei, Ibid, P 1019.

الأمريكية لحقوق الإنسان)[1].بالإضافة إلى ذلك، وابتداء من سنة 1973، استفسرت اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان الحكومة التشيلية عن حالات معينة وقدمت مجموعة من الملاحظات والتوصيات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان، كما أقدم أمينها التنفيذي الخاص (أي أمين اللجنة) على تنظيم زيارة إلى تشيلي، وذلك في أكتوبر 1973، حيث أعد تقريرا مفصلا بشأن ذلك[2].

2.2.2 محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان:

تم إحداثها من قبل الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية سنة 1979، حيث ساهمت بدورها في التأثير الإيجابي على وضعية حقوق الإنسان في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، كما هو الشأن بالنسبة لأوروغواي، حيث ألزمت المحكمة الحكومة الديمقراطية بالاعتراف بمسؤولية الدولة عن جرائم الدكتاتورية، ويتعلق الأمر بأحد أعضاء العصابات اليسارية التي تدعى توباماروس Tupamaros،والتي كانت تنشط في الفترة الممتدة ما بين عامي 1960 و1970، حيث تم استهداف أحد أفرادها من قبل الحكومة العسكرية ليقضي طيلة فترة الحكم الديكتاتوري في الحبس الإنفرادي، أي إلى سنة 1985 حيث عرفت أوروغواي الحكم الديمقراطي من جديد[3].

أيضا، ومع العودة إلى الحكم الديمقراطي إلى العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، بثت المحكمة في العديد من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، ويتعلق الأمر ببيرو (2)، والأرجنتين (2)، وغواتيمالا (2)، وسورينام (2)، وفنزويلا ونيكاراغوا وكولومبيا والسلفادور (1 لكل منها). وبالإضافة إلى ذلك، قضت المحكمة على حكومة بيرو وسورينام وكولومبيا بالتعويضات لفائدة العديد من الضحايا. أيضا، ومن أصل 17 قرار صادر عن المحكمة، أصدرت هذه الأخيرة 8 قرارات في الفترة الممتدة ما بين عامي 1986 و 1992، كما أصدرت 5 قرارات سنة 1995 متصلة بدول أمريكا اللاتينية[4].

بهذا الشكل، يتبين أن الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية قد ساهمت بدورها في تعزيز وحماية هذه المعايير الأخلاقية، سواء كان ذلك بالتحقق من الانتهاكات، أو من خلال إلزام الدول بالاعتراف بمسؤولياتها وجبر الضرر.

2.3 القوى الدولية: الولايات المتحدة نموذجا.

في أواخر السبعينيات، وبالضبط سنة 1978، وافقت الحكومة الأرجنتينية على زيارة اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان شريطة أن لا تتجاوز مهامها مراجعة الأوضاع القانونية، وهو القيد الذي

[1] بين عامي 1975 1990/1989، ومن أصل 267 حالة ذكرتها اللجنة في تقاريرها السنوية، كانت حكومات تشيلي والأرجنتين ونيكاراغوا وبيرو وكوبا هي الأكثر انتشارا، تليها حكومات بوليفيا وهايتي وغواتيمالا والسلفادور والباراغواي.
Cristina Eguizabal: Latin American Foreign Policies and Human Rights, Ibid, P

[2] See: the Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, Ibid, P 612.

[3] See: Debbie Sharnak: the Rights Abuses Uruguay Doesn't Want You to Know About, Ibid,

[4] See: Cristina Eguizabal : Latin American Foreign Policies and Human Rights, Ibid

رفضته اللجنة، ليستمر الوضع على ما هو إلى غاية ديسمبر 1978، حيث أخطرت الحكومة الأرجنتينية اللجنة بقبول الزيارة وفق المسار والشروط التي حددتها اللجنة بنفسها. ويرجع هذا القبول، حسب بعض المختصين، إلى الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة على الأرجنتين لقبول الزيارة[1]، خاصة أن توقيت الزيارة تزامن مع تولي كارتر Carter منصبه كرئيس للولايات المتحدة في يناير 1977. فمباشرة بعد تسلمه السلطة، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأرجنتين ستنخفض من 48.4 مليون دولار إلى 15 مليون دولار[2]، وهذا ما عكس فكرة أن وظائف "برنامج المساعدات الخارجية" الذي تعتمده الولايات المتحدة، هو عبارة عن سياسة خارجية متعددة الأغراض[3]، تشمل، في جزء كبير منها، قضايا الانتقال الديمقراطي وحقوق الإنسان التي ظلت تعتبر باستمرار جزءا رئيسيا من السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وتُبرز الوقائع التاريخية أن اثنان من رؤساء الو.م.أ، وهما الديمقراطي جيمي كارتر (1977-1981) والجمهوري جورج دبليو بوش (2001-2009)، قد عملا على الترويج بشكل كبير لحقوق الإنسان باعتبارها هدفا أساسيا وأحد المفاتيح الرئيسية لسياستهما الخارجية[4]، وهي السياسة التي تعبر عن فكرة أن "الالتزام بحقوق الإنسان مبدأ أساسي للسياسة الخارجية الأمريكية"، وعلى أن "إنهاء الاستبداد في عالمنا"، كما جاء في إحدى الخطب الافتتاحية التي ألقاها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، هو أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية[5].

في تلك المرحلة، ومباشرة بعد وصول الرئيس كارتر للسلطة سنة 1977، شرع المسؤولون الأمريكيون في إثارة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان في ناقشاتهم الثنائية مع الحكومات الأجنبية[6]، بحيث يمكن ملامسة ذلك في الحالة الأرجنتينية، حيث أقدم مسؤولو وزارة الخارجية الأمريكية على مناقشة الأوضاع باستمرار مع نظرائهم الأرجنتينيين، وأقدموا على تقديم قائمة تضم آلاف المختفين إلى الحكومة العسكرية، بالإضافة إلى تقريرهم وقف جميع المساعدات العسكرية والمبادلات التجارية[7].

[1] حيث امتنعت الو.م.أ عن التصويت على القروض الممنوحة للأرجنتين من قبل بنك التنمية للبلدان الأمريكية، وذلك إلى غاية سبتمبر 1978، حيث وافقت وزارة الخارجية على تقديم القرض، في مقابل قبول الحكومة الأرجنتينية زيارة لجنة البلدان الأمريكية.

See: David Weissbrodt and Maria Luisa Bartolimei, Ibid, P1021.

[2] Ibid, P 1020.

[3] For more expansion see: Lars Schoultz : U.S Foreign Policy and Human Rights Violations in Latin America: A Comparative Analysis of Foreign Aid Distributions, Comparative Politics, Vol. 13, No 2, Jan 1981, P 149.

URL: https://www.jstor.org/stable/421620

[4] See: Roberta Cohen, Ibid, P 3.

[5] ففي سنة 1976، كلفت المؤسسة التشريعية بتقديم تقرير سنوي بشأن "احترام حقوق الإنسان المعترف بها دوليا في كل بلد مقترح كمتلقي للمساعدات الأمريكية"

See: Robert McMahon Human Rights Reporting and U.S. Foreign Policy, March 25, 2009.

Web: https://www.cfr.org/backgrounder/human-rights-reporting-and-us-foreign-policy.

12-01-2019.

[6] See: Roberta Cohen, Ibid, P 4.

[7] See: David Weissbrodt and Maria Luisa Bartolimei, Ibid, P 1020.

هذا الوضع، يسري أيضا على العديد من دول أمريكا اللاتينية، كتشيلي وأوروغواي[1]، ويرجع ذلك إلى تقرير اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشوؤن الخارجية المعنون ب "حقوق الإنسان في المجتمع العالمي: دعوة للقيادة الأمريكية"، الذي أكدت من خلاله اللجنة على ضرورة رفع أولوية حقوق الإنسان في السياسة الخارجية، باعتبار أن الموقف السائد قاد الو.م.أ إلى "احتضان حكومات تمارس التعذيب، وتنتهك، بدون خجل، كل ضمانات حقوق الإنسان التي أعلنها المجتمع الدولي"، وهو المعطى الذي أسفر عن تقييد القيادة الأمريكية للمساعدات العسكرية والاقتصادية التي تقدمها للدول التي تنتهك حقوق الإنسان، باستثناء تلك المساعدات المتصلة باعتبارات الأمن القومي والمساعدات الإنسانية[2].

أما ثاني الأدوات التي مكنت الو.م.أ من الضغط على الأنظمة العسكرية في أمريكا اللاتينية، فتكمن في استخدام "التصريحات العامة"و"سلطة الكلمات". وكان الهدف من هذه التقنية هو جعل مواقف الولايات المتحدة واضحة، وإشعار الحكومات الأجنبية المعنية بنوع من الضغط، بالإضافة إلى تقديم الأمل للمدافعين عن حقوق الإنسان، ومن أجل ذلك ، عمدت الحكومة الأمريكية إلى ذكر اسم البلد المعني بشكل مباشر. أيضا، من بين الأدوات التي مكنت الإدارة الأمريكية من التأثير على وضعية حقوق الإنسان في منطقة أمريكا اللاتينية، نجد تقنية تقارير حقوق الإنسان التي تم اعتمادها منذ السبعينيات، والتي تعتبر أكثر مصداقية وشمولية، بالرغم من أن العديد يعتقدون أنها تتسبب في تعقيد العلاقات مع الحكومات الأجنبية، وفي أنها لا تعرض الوقائع على ما هي، كما هو الشأن بالنسبة للحالة السلفادورية، حيث لم تشر التقارير الأمريكية إلى العلاقة الوطيدة بين قوات الأمن الحكومية و"فرق الموت" التي ترتكب الفظائع في البلاد[3].

وبالتالي، فعلى الرغم من تأثير القوى الخارجية على وضعية حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية، فمن الضروري الإشارة إلى أن هذه القوى قد تعاملت مع المسألة بازدواجية، حيث كانت حريصة في العديد من الأحيان على توظيف حقوق الإنسان والديمقراطية كأداة أساسية في حملتها ضد الشيوعية، وهذا ما يفسر مطالبة هذه القوى لبعض الدول دون غيرها باحترام حقوق الإنسان وتوطيد الديمقراطية.

2.4 منظمة الأمم المتحدة:

[1] For more expansion: Michael Stohl, David Carleton and Steven E. Johnson: Human Rights and U.S Foreign Assistance from Nixon to Carter, Journal of Peace Research, Vol. 21, No. 3, 1984.

[2] For more expansion see: Roberta Cohen : Integrating Human Rights in US Foreign Policy: the History, the Challenges and the Criteria for an Effective Policy, Project on Internal Displacement, University of Bern, 2008, P 2 and more.

[3] Ibid, P 5.

لقد ساهمت منظمة الأمم المتحدة في تحقيق الحماية الدولية لحقوق الإنسان في العديد من دول أمريكا اللاتينية، خصوصا أن العديد منها كان موقعا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعلى العديد من المعاهدات الدولية الأخرى، وهذا ما منح الأمم المتحدة صلاحية مراقبة وضعية حقوق الإنسان في هذه الدول، وذلك بالاعتماد على مختلف آليات المراقبة التي تقرها الصكوك الدولية. فعلى سبيل المثال، أتيحت للجنة حقوق الإنسان، وهي الجهاز التعاهدي في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فرصة اتخاذ قرارات مهمة فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية، وذلك بفضل آلية الشكوى، والتقارير القطرية الدورية الخاصة. كما يمكن أن تمارس منظمة الأمم المتحدة وظائفها الرقابية من خلال بعض الآليات التي لا تقرها الصكوك الدولية، ويتعلق الأمر خصوصا بآلية المقررين الخاصين ومجموعات العمل المواضيعية، التي كان لجميعها فضل في تحسن الأوضاع في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، عقدت اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لمنع التمييز وحماية الأقليات اجتماعها رقم 29 في أغسطس 1976، وذلك بعد مرور بضعة أشهر من الانقلاب الذي وقع في **الأرجنتين**، حيث أقدمت اللجنة، تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وبناء على القرار رقم 1235 الذي يقضي بدراسة انتهاكات حقوق الإنسان في أي جزء من العالم، عن اعتماد القرار الصادر بتاريخ 30 أغسطس 1976، والذي أعربت من خلاله عن قلقها العميق "إزاء التقارير التي تشير إلى وجود العديد من الوقائع التي تشكل خطرا على الحقوق والحريات الأساسية بالأرجنتين"[1].

ومن ناحية أخرى، وفي الفترة الممتدة ما بين عامي 1977 و1979، أقدمت العديد من المنظمات والحكومات الأجنبية، ولاسيما برادي تايسون BradyTyson المندوب الأول للو.م.أ. من خلال لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على وصف الوضع في **الأرجنتين** على أنه أكثر خطورة من المشاكل التي تقع في **تشيلي** و**أوروغواي**. وفي العام الموالي، أعرب أحد أعضاء الكونغرس السابقين وممثل للو.م.أ في نفس اللجنة، وهو إدوارد ميزفينسكي Edward Mezvinsky، عن قلقه إزاء الانتهاكات التي تقع في الأرجنتين، لاسيما بعد أن انتقدت الأرجنتين الو.م.أ بشأن تمييزها ضد السود[2].

في سنة 1978، تم طرح الموضوع من جديد، وذلك بمناسبة تنظيم دورة جديد للجنة حقوق الإنسان، حيث دعا العديد من السفراء، من بينهم سفير كندا بالأمم المتحدة، وسفير فرنسا، وسفير النمسا، وسفير السويد، إلى تطبيق المعايير الدولية المطلوبة لتجنب حالات الاختفاء، وهذا ما شكل إحراجا حقيقيا للعديد من للنظام العسكري الأرجنتيني، خاصة أنه تم طرح الموضوع من جديد في الدورة التي نظمت سنة 1979. والملاحظ هنا هو أنه بالرغم من المطالب التي كانت تدعو إلى إجراء

[1] See: David Weissbrodt and Maria Luisa Bartolimei, Ibid, P 1026.
[2] Idid,

تحقيق أمني، فإن اللجنة لم تقدم على تشكيل فريق عمل للتحقيق بشأن الانتهاكات كما هو الشأن بالنسبة لفرق العمل التي تم إنشائها في تشيلي (1975-1979)، وجنوب أفريقيا (منذ سنة 1967)، ليستمر الوضع على ما هو إلى بداية الثمانينيات، حيث تم إنشاء فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري، والذي كانت الأزمة الأرجنتينية أحد الأسباب الرئيسية التي دعت إلى تأسيسه[1].

كما تجدر الإشارة، إلى أن العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية، كمنظمة العفو الدولية، ولجنة محامين حقوق الإنسان، والجمعية الدائمة لحقوق، واللجنة الأرجنتينية لحقوق الإنسان، قد ساهمت جميعها في طرح موضوع انتهاكات حقوق الإنسان أمام منظمة الأمم المتحدة. ففي الفترة الممتدة ما بين عامي1980 و1983، عمدت هذه المنظمات إلى تقديم ما يزيد عن 1503 مراسلة إلى لجنة حقوق الإنسان، الشيء الذي دفع هذه الأخيرة إلى التعامل بجدية مع موضوع الانتهاكات، حيث طرحت على الحكومة الأرجنتينية مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالأشخاص المختفين وأوضاع السجون[2].

في نفس السياق، كانت منظمة الأمم المتحدة مهتمة بإنشاء العديد من لجان التحقيق في العديد من دول أمريكا اللاتينية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- لجنة الحقيقة في **السلفادور** التي تعتبر أول لجنة لم يكن أعضاؤها من مواطني الدولة، حيث ترأسها بيليساريو بيتانكور Belisario Betancur، الرئيس السابق لكولومبيا،وضمت في عضويتها كل من البروفيسور توماس بوجنثال Thomas Buergenthal من الو.م.أ، وريناالدو فيغريدو Reinaldo Figueredo، وزير خارجية فينزويلا السابق. ولقد شكل التقرير الذي قدمته اللجنة دعامة أساسية لعملية السلام في السلفادور، حيث ضم تقرير اللجنة أسماء الجناة المسؤولين عن الجرائم، باعتبار أن أعضاءها لم يكونوا واثقين من معاقبتهم، بسبب سن الحكومة السلفادورية لقانون لعفو.
- لجنة الحقيقة في **هايتي** التي ضمت جنسيات من هايتي ومن دول أخرى.
- لجنة التحقيق التاريخي في **غواتيمالا** برئاسة الأستاذ الألماني كريستيان تومو شات Christian Tomuschat، والتي ضمت عضوين غواتيماليين من منظمات المجتمع المدني[3].

[1] Idid, P 1029.
[2] Idid,
[3] For more expansion: Juan E. Mendez & Javier Mariezcurrena: Human Rights in Latin America and the Caribbean: A Regional Perspective, a paper submitted to the Human Development Report 2000: Human Rights and Human Development",
Web site: http://hdr.undp.org/sites/default/files/mendez2000.pdf
Visited on: 18-01-2019.,.

أما في **تشيلي**، وابتداء من 1974، أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تقارير خاصة عن حالة حقوق الإنسان في شيلي، حيث تمكنت هذه اللجنة، من خلال تقاريرها والقرارات التي اتخذتها وتعيينها لفريق عمل رفيع المستوى معني بتشيلي، من لعب دور مهم مكن من تحسن أوضاع حقوق الإنسان، كما يبين ذلك ما يلي:

- بموجب قرار اتخذته اللجنة في نوفمبر 1974، وافق عليه 90 عضوا من أعضائها، ورفضه 8، في حين امتنع 26 عن التصويت، طالبت اللجنة حكومة تشيلي باحترام إعلان حقوق الإنسان بشكل كامل.
- عملت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على إنشاء فريق عمل رفيع المستوى تعهد إليه مهمة التحقيق بشأن الانتهاكات وتقديم تقرير بشأنها. وفي فبراير 1975، أذنت الحكومة التشيلية بزيارة فريق العمل، غير أنه بمجرد وصول أعضاء الفريق، عمدت الحكومة إلى إلغاء هذا الإذن (4 يوليو 1975).
- قرار الجمعية العامة المؤرخ في ديسمبر 1975، والذي يقضي بالموافقة على إدانة الحكومة التشيلية بانتهاك حقوق الإنسان، والمطالبة باتخاذ التدابير اللازمة لحماية الحقوق والحريات الأساسية. وقد تمت الموافقة على القرار بأغلبية 95 صوت، ورفض 11، وامتناع 23.
- قرار الجمعية العامة المؤرخ في 16 ديسمبر 1977، الذي أدان الحكومة التشيلية بانتهاك حقوق الإنسان واقترح مجموعة من التوصيات، وقد تمت الموافقة على هذا القرار بأغلبية 96 صوتا مقابل رفض 14، وامتناع 25[1].

بشكل عام، لقد ساهمت منظمة الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في العديد من دول أمريكا اللاتينية، وذلك بمشاركتها في صنع السلام، وجعل حقوق الإنسان ركيزة أساسية لبناء الثقة وتحقيق الأهداف النهائية لعملية السلام.

[1] See: Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, Ibid, 826-827

خاتمة:

من خلال هذا البحث خلصنا إلى أن الحركات المدنية المطالبة بحماية حقوق الانسان وتحقيق الديمقراطية، قد شكلت محفزا رئيسيا مكن من تحقيق التعبئة المجتمعية وإنتاج الثقافة العضوية الثورية الحقوقية والوعي المجتمعي، وهو المعطى التي شكل، وإلى حد كبير، إحدى الشروط الأساسية لتحقيق عملية الانتقال/التحول الديمقراطي. كما خلصنا إلى أن ترابط المنظمات الحقوقية وبروزها كشبكة للتواصل الاجتماعي قد مكن من تعزيز وظائفها، وقاد إلى تحقيق مزيد من الضغط على الأنظمة العسكرية، وهذا ما جسدته الترابطات القائمة بين الشبكات الحقوقية الوطنية الدولية، والتي جعلت من هذه المنظمات الفاعل الأساسي في القضايا الحقوقية المطروحة في أمريكا اللاتنينية.

من ناحية ثانية، خلصنا إلى أن الوكالات الحكومية الدولية، وجماعات حقوق الإنسان عبر الوطنية الخاصة، والسياسات الخارجية للدول، تعتبر أحد المفاتيح الرئيسية للتطوير التدريجي الذي شهدته دول أمريكا اللاتينية. فالمشهد الدولي المتغير في ثمانينيات القرن الماضي والمطالب الجريئة للمنظمات الدولية جعل الأنظمة العسكرية المسيطرة في وضع غير مستقر، قاد، في ظرف قصير نسبيا، إلى سلسلة من التحولات الديمقراطية.

في مقابل ذلك، وبالرغم من أن إحداث لجان الإنصاف والمصالحة في العديد من دول أمريكا اللاتينية كان أمرا مهما لتحقيق المصالحة وتعزيز التحول الديمقراطي وضمان الحقوق والحريات، فإننا نخلص إلى عجز هذه اللجان عن التحقيق الفعلي، أو الكامل، لمتطلبات العدالة الانتقالية، باعتبار أنه تم اعتماد العديد من قوانين العفو، وظلت الأنظمة العسكرية حريصة على مضايقة الحكومات الديمقراطية حتى تضمن إفلاتها من العقاب، وهذا ما يعتبر قاسما مشتركا بين الحالة الأرجنتينية، والحالة التشيلية، وحالة الأوروغواي، والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية التي عرفت الحكم العسكري.

بهذا الشكل، نخلص إلى حقيقة أن مسار الانتقال الديمقراطي أو مسار الدمقرطة في دول أمريكا اللاتينية قد تميز "بخطوة إلى الأمام، وخطوتين إلى الوراء"، حيث يرتبط ذلك بالشروط المسبقة لعملية التحول الديمقراطي، وبالعراقيل التي واجهة هذه العملية.

وأخيرا، نخلص إلى أن إضفاء الطابع الديمقراطي على نظام معين أمر لا يمكن أن يتحقق إلا بعد الانتهاء من عملية الانتقال/التحول الديمقراطي. فعلى الرغم من أن الدول اللاتينية قد عرفت انتخابات حرة ومتنافسة بشكل منتظم، وهي عملية تُلبي المتطلبات المُؤسسية للانتخابات من تعددية حزبية وحرية تعبير وغيرها، فإن الحاجة إلى عدالة انتقالية، لاسيما في المجتمعات التي عرفت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، هي أحد الشروط الأساسية والجوهرية التي ينبغي تحقيقها لاستكمال عملية الانتقال الديمقراطي، ذلك أن الانتقال إلى الديمقراطية مرتبط بتحقيق العدالة، في حين يمكن أن تصبح العدالة، في حال عدم تحقيقها، عقبة أمام الديمقراطية والسلام والأمن.

Bibliography

Books

- Alexander H. Lubarsky : Argentine “Dirty War”: Human Rights Law and Literature, Thesis and Dissertations, Golden Gate University, School of Law, 1997,
- Brian H. Smith: the Church and Politics in Chile: Challenges to Modern Catholicism, Princeton University Press, New Jersy 1982, P 314.
- Cristina Eguizabal: Latin American Foreign Policies and Human Rights, Human rights and Comparative Foreign Policy: Foundations of Peace, Edited by David P. Forsythe, United Nations University Press, 2000
- David Weissbrodt and Maria Luisa Bartolimei : the Effectiveness of International Human Rights Pressures: the case of Argentina, 1976-1983, Minnesota Law Review, Vol. 75, No. 1009, 1991,
- De Michelle D. Bonner : Sustaining Human Rights : Women and Argentine Human Rights Organizations, the Pennsylvania State University Press, USA 2007,
- Paul H. Lewis: Guerrilas and Generals: “the dirty war” in Argentina, Published by Praeger, London 2002,

Thesis and dissertations

- Emilio Pereira Aldacor: Human Rights Violations in Argentina and Uruguay: a Study with focus on the legal status of the Amnesty Law, dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Bachelor of Latin America Studies, Stockholm University, Autumn 2014,
- Roberta Cohen : Integrating Human Rights in US Foreign Policy: the History, the Challenges and the Criteria for an Effective Policy, Project on Internal Displacement, University of Bern, 2008,

Scientific Journals

- Joleen Codner: the Political and Social Strategy of the Catholic Church in Chilie, Perspectives on Business and Economics, Vol. 17, No.--, 1999,
- Michael Stohl, David Carleton and Steven E. Johnson: Human Rights and U.S Foreign Assistance from Nixon to Carter, Journal of Peace Research, Vol. 21, No. 3, 1984.

- Todd Landman : A Most Unlikely Case : Chile, Pinochet and the Advance of Human Rights, Revista de Ciencia Politica, Vol. 51, No. 2, 2013,

Reports

- The United States Institute of Peace and by the permission of the University of Notre Dame Press: Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, February 2, 2000,
- La Fédération Internationale des ligues des Droits de l'Homme : Chili l'Eventuel Retour de Pinochet au Chili: En Toute Impunité ?, Rapport No. 280, Juillet 1999,

Webography

- Andres Delgado: Memory and Truth in Human Rights: the Argentina Case. The Issue of Truth and Memory in the Aftermath of Gross Human Rights Violations in Argentina, a Theses submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Masters of Arts, University of South Florida, October 2012, https://scholarcommons.usf.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer 22-012019.
- Archdiocese of Santiago Chile, Vicariate of Solidarity, Chile 1984, http://www.archivovicaria.cl/archivos/VS4b4dd251d964a_13012010_1101am.pdf 22-01-2019
- American Commission for Human Rights http://www.oas.org/en/iachr/mandate/what.asp
- Council on Hemispheric Affairs: Chilean Women's Resistance in the Arpillera Movement, http://www.coha.org/chilean-women%E2%80%99s-resistance-in-the-arpillera-movement/ , 22-01-2019.
- Debbie Sharnak: the Rights Abuses Uruguay Doesn't Want You to Know About, The Foreign Policy, July 29, 2014, https://foreignpolicy.com/2014/07/29/the-rights-abuses-uruguay-doesnt-want-you-to-know-about/ 22-01-2019.
- Hugo Fruhling: Stages of Repression and Legal Strategy for the Defense of Human Rights in Chile: 1973-1980, translated by Frederick Woodbridge, Human Rights Quarterly, Vol. 5, No.4, 1983, P 510-533. http://www.remember-chile.org.uk/inside/HRQ83-05-04f.htm, 19-01-2019
- Institute of Peace: Making Peace Possible, www.usip.org

- Institute of peace: Making Peace Possible. https://www.usip.org/publications/1983/12/truth-commission-argentinahttps://www.usip.org/publications/2003/09/commission-inquiry-chile-03https://www.usip.org/publications/1990/05/truth-commission-chile-90
- Institute of Peace: Truth Commission: Uruguay, https://www.usip.org/publications/2000/08/truth-commission-uruguay , 22-01-2019
- Juan E. Mendez: Human Rights in Latin America and the Caribbean: A Regional Perspective, a paper submitted to the Human Development Report 2000: Human Rights and Human Development", http://hdr.undp.org/sites/default/files/mendez2000.pdf 18-01-2019.
- kelcey Hadden-Leggett: The Lasting Lagecay of Argentina's Human Rights Commission, https://www.panoramas.pitt.edu/health-and-society/lasting-legacy-argentinas-human-rights-commission 16/01/2019.
- Lars Schoultz : U.S Foreign Policy and Human Rights Violations in Latin America: A Comparative Analysis of Foreign Aid Distributions, Comparative Politics, Vol. 13, No 2, Jan 1981, https://www.jstor.org/stable/421620 20-01-2019
- Rebecca Lichtenfeld: Accountability in Argentina: 20 Years Later, Transitional Justice Maintains Momentum, International Center For Transitional Justice, Casa Study Series, August 2005, https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Argentina-Accountability-Case-2005-English.pdf 22-1-2019.
- Naom Schimmel: Human Rights in Uruguay: Democracy, Decency and Impunity. https://www.huffingtonpost.com/noam-schimmel/human-rights-in-uruguay-d_b_9243948.html , 23-01-2019
- Robert McMahon Human Rights Reporting and U.S. Foreign Policy, March 25, 2009. https://www.cfr.org/backgrounder/human-rights-reporting-and-us-foreign-policy, 12-01-2019.
- Truth and Partial Justice in Argentina: An Update, Report presented by Human Rights Watch, USA, April 1991,

https://ipfs.io/ipfs/QmXoypizjW3WknFiJnKLwHCnL72vedxjQkDDP1mXWo6uco/wiki/Permanent_Assembly_for_Human_Rights.html
22-.1-2019

- Thomas E. Quigley: The Chilean Coup, the Church and the Human Rights Movement, America Magazine, Vol. 186, No. 4, February 11, 2002 Issue, https://www.americamagazine.org/issue/360/article/chilean-coup-church-and-human-rights-movement
21-01-2019.

مراجعات حول العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية في ضوء تجربتي البرازيل والشيلي

Revisiting Transitional Justice In Latin America In The Light of The Brazilian and Chilean Experiences

عبد النور منصوري

باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة. الجزائر

ملخص

مع نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، بدأت الديمقراطيات في دول أمريكا اللاتينية في السقوط الواحدة تلو الأخرى، فاسحة المجال لأنظمة ديكتاتورية عمّرت لأكثر من ثلاثين سنة خلّفت جروحاً عميقة لا تزال مفتوحة، وكان ذلك تحت شعار مكافحة الخطر الشيوعي والدفاع عن الحريّة. وفي نفس الفترة، عرفت المنطقة حروباً أهلية أشعلتها حركات ثورية شيوعية كانت تريد إنقاذ الشعب من القمع الديكتاتوري، فما كان منها إلاّ أنّها زادت من معاناته. وبعدها، عادت تلك الدول إلى رشدها وقرّرت الخروج من الصراع عبر العدالة الانتقالية في تحوّل ديمقراطي اعتبر نموذجاً يحتذى. وقد استعملت في ذلك لجان الحقيقة كآلية غير قضائية لمواجهة الجرائم المرتكبة ضدّ حقوق الإنسان. وبغرض الاستفادة وبلورة نماذج مستقبلية للعدالة الانتقالية لا بد من مراجعة ما تم تطبيقه في سياقات مختلفة كأمريكا اللاتينية. تساهم هذه الدراسة في تشكيل تراكم معرفي يكون مبنياً على رؤية تحليلية نقدية قد تكون ضرورية في بلورة نماذج مستقبلية أكثر فعالية في سياقات أخرى، حيث لا يمكن التسليم بنجاح النموذج أو فشله دون تقييمه تطبيقياً. تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة تجربة أمريكا اللاتينية في العدالة الانتقالية والتحوّل الديمقراطي من خلال فهم الديناميات الأساسية في مرحلتي الصراع والتحوّل الديمقراطي لتفكيك العوامل التي ساهمت في الصراع، وطبيعة التحوّل والنظم السياسية والاقتصادية التي أنتجها، وكذا دور العامل الخارجي في مشهدي الصراع والمصالحة. بالنظر إلى واقع اليوم، هل بقي ما يبرّر التفاؤل المعلن الذي حملته تجربة العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية؟ تفترض الدراسة تراجع تجربة التحوّل الديمقراطي خاصّة بالنسبة للفئات الهشّة، بسبب تكريسها للنسيان والغلق الرسمي للماضي، ومساهمتها في بناء ديمقراطية هشّة مبنية على سوء هضم للتاريخ. استعملت في الدراسة أدوات حلّ الصراع لتحليل الصراع في دول أمريكا اللاتينية وأطرافه لفهم الصراع، ثم تقييم مسار المصالحة فيها. اعتمدت الدراسة على المقارنة باعتماد مؤشّري الصراع والمصالحة، لنتمكن من معرفة الإطار العامّ الذي يجمع تجارب دول أمريكا اللاتينية، وكذا الفروق المحتملة بينها مع التركيز على حالتي البرازيل والشيلي. قسمت الدراسة إلى محورين أساسيين، تناول المحور الأوّل منها الصراع في أمريكا اللاتينية عامّة والصراع في كلّ من البرازيل والشيلي بالخصوص. وتناول المحور الثاني المصالحة في أمريكا اللاتينية عامّة وفي كلّ من البرازيل والشيلي. وخلصت الدراسة إلى نتائج منها أنّ الواقع الدستوري في المنطقة بعد سنوات الحكم الديكتاتوري وتبنّي المصالحة والتحوّل الديمقراطي يكرّس مصالحة مستحيلة تعمل على تكريس هيكلية العنف السابق والتشريع للإفلات من العقاب؛ ومصالحة مرفوضة من قبل الطبقات الهشّة في المجتمع؛ ومصالحة مفروضة عبر الآليات الدستورية.

الكلمات المفتاحية: الديكتاتورية/ تحليل الصراع/ المصالحة/العدالة الانتقالية/ البرازيل/الشيلي

Abstract

In the beginning of the 1950s, the democracies of Latin America have fallen one after another, leaving the scene for dictatorships witch for more thirty years have ruled societies with fear and violence, under the emblem of the anticommunism struggle. The same period witnessed civil wars launched by leftist revolutionary groups, what was finally another load upon the already injured societies. After violent years, those states decided to go out of overt conflicts through the transitional justice and democratic transformation, considered that time as an ideally model. Truth and reconciliation commissions as a non-judicial mechanism were seen as the best option to investigate on different violations against human rights. This study aims to contribute to the conceptualization of more effective future transitional justice models in different contexts after reviewing how things evolved in Latin America. The study tries to draw up a review, for that we need to evaluate the experience of Latin America in democratic transition through understanding the dynamics of conflict and democratic transition, exploring that fundamental elements of the conflict; and the nature of the transition and its political and economic systems; and the role of the external factors. The study tries to answer this problem: after decades of the Latin American experience of transitional justice in, is there anything that justifies the persistence of the optimism displayed at the beginning? To answer to this we adopt as hypothesis the regression of the democratic transition especially for vulnerable groups, because of its devoting of forgetfulness and formal closure of the past, and its contribution to the building of a fragile democracy based on a indigestion of history. By using the theoretical tools of conflict resolution, we'll analyze of the conflict and its parties and will evaluate the process of reconciliation in Latin America. So, the study uses the comparative method with conflict and reconciliation as key indicators in Latin America in general, with a special focus on the Brazilian and Chilean experiences. For that, the study is divided into three axises; the first axis is about the common elements of Latin American states. The second axis explores the conflict in Latin America in general, especially in Brazil and Chile, while the third axis exposes the process of reconciliation. The study will demonstrate that the reality of nowadays' constitutional life in Latin America after the dictatorship era and the democratic transition is an impossible reconciliation which tends to reinstitute the former structural violence and impunity; and a rejected reconciliation from vulnerable groups view; and an imposed reconciliation through constitutional mechanisms.

Key words: Dictatorship, conflict resolution, reconciliation, transitional justice, Brazil, Chile.

مقدّمة

تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة تجربة أمريكا اللاتينية في العدالة الانتقالية والتحوّل الديمقراطي من خلال فهم الديناميات الأساسية في مرحلتي الصراع والتحوّل الديمقراطي وتفكيك العوامل التي ساهمت في الصراع وتحديد طبيعة التحوّل والنظم السياسية والاقتصادية التي أنتجها، وكذا دور العامل الخارجي في مشهدي الصراع والمصالحة، بغرض بلورة نماذج مستقبلية للعدالة الانتقالية كالحالة العربية مثلاً. وتحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية الأساسية التالية: بالنظر إلى واقع اليوم، هل بقي ما يبرّر التفاؤل المعلن الذي حملته تجربة العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية؟ وتفترض الدراسة تراجع تجربة التحوّل الديمقراطي في أمريكا اللاتينية خاصّة بالنسبة للفئات الهشّة، بسبب تكريسها للنسيان والغلق الرسمي للماضي، ومساهمتها في بناء ديمقراطية هشّة مبنية على سوء هضم للتاريخ.

وللإجابة على إشكالية الدراسة استعملنا أدوات حلّ الصراع لتحليل الصراع في دول أمريكا اللاتينية وأطرافه، ثمّ تقييم مسار المصالحة فيها باستعمال المقارنة عبر مؤشّري الصراع والمصالحة في دول أمريكا اللاتينية عامّة مع التركيز على حالتي البرازيل والشيلي. وقد قسّمت الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، تناول المحور الأوّل منها العامل المشترك الذي يوحّد دول أمريكا اللاتينية، وتناول المحور الثاني الصراع في أمريكا اللاتينية عامّة وفي كلّ من البرازيل والشيلي بالخصوص. بينما تناول المحور الأخير المصالحة في أمريكا اللاتينية عامّة وفي كلّ من البرازيل والشيلي. وخلصت الدراسة في الأخير إلى نتائج منها أنّ الواقع الدستوري في المنطقة بعد سنوات الحكم الديكتاتوري وتجربة الانتقال الديمقراطي يكرّس مصالحة مستحيلة تعمل على تكريس هيكلية العنف السابق والتشريع للإفلات من العقاب؛ ومصالحة مرفوضة من قبل الطبقات الهشّة في المجتمع؛ ومصالحة مفروضة عبر الآليات الدستورية.

1- أمريكا اللاتيينة: العامل المشترك

يشير فيليب جوتارد إلى أنّ ميثاق الصمت الذي أسّس للانتقال الديمقراطي في إسبانيا استعمل مرجعاً في أمريكا اللاتينية للخروج من الديكتاتوريات، وحلاً معتمداً لغلق ملفّات الحروب الأهلية المعمّرة والحروب الدينية والأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية.[1] وتنطبق هذه الملاحظة أيضاً في اتجاه الصراع، فقد ألهمت الحرب الأهلية متبوعة بالنظام الفرانكي الصراع في أمريكا اللاتينية. ولا يتوقّف الأمر عند ذلك، فدول أمريكا اللاتينية تشترك في الثقافة واللغة الإيبيريتين (الإسبانية والبرتغالية)، بل إنّ قطاعات سكّانية واسعة فيها هم أحفاد الإسبان الذين "اكتشفوا" العالم الجديد. وقد ينطبق على

[1] Marc, Angenot. « **Les Lois mémorielles: données et textes compilés,** » Cahiers du discours social, Montréal, 2007, pp. 28-29.

علاقة أمريكا اللاتينية بإسبانيا القاعدة الخلدونية بأنّ المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب. فالحالة الإسبانية التي استلهم منها السياق الأمريكي اللاتيني نموذجي الصراع والمصالحة، بيّنت كيف يتمّ استعمال الصراعات العنيفة لتغيير مجرى التاريخ والتأثير في المستقبل، فضلاً عن كسب الحرب في اللحظة الراهنة.

فقد كانت الحرب الأهلية الإسبانية رسالة للشعب الإسباني بعدم التفكير في التوجّه نحو المعسكر الاشتراكي، تماماً كما وقع في الحرب مع مسلمي الأندلس في السابق. ولم يكن الهدف حينها هو وصول الإسبان المسيحيين إلى السلطة، أو إلى تحرير الأراضي الإسبانية كأهداف آنية فقط، وإن كان ذلك ما كان معلناً، حيث يمكن تحقيق تلك الأهداف بحرب وفق "المعايير المقبولة" من حيث مدّتها والأساليب المستعملة فيها. لكنّ اللجوء إلى حرب "خارج" المعايير، كان يهدف في الحقيقة إلى تحقيق أهداف استراتيجية مستقبلية، تفسّر طول مدّة الحرب واللجوء إلى وسائل "غير تقليدية" قد تصل إلى حدّ المجزرة أو التطهير العرقي، منساقة بالرغبة في تغيير منحى التاريخ والجغرافيا البشرية. وهي نفس الرسالة التي كانت موجّهة لشعوب أمريكا اللاتينية.

ففي الشيلي مثلاً، لم يكن الانقلاب على الرئيس سلفادور أليندي يعني فقط الوصول إلى السلطة، بل كان يهدف إلى ما هو أبعد من حيث تغيير السيرورة التاريخية للمجتمع. وخاصّة في الفترة الأولى من الحكم النقلابي، كان هدف القمع هو تحطيم التنظيمات الاجتماعية والسياسية التي دعمت أليندي في محاولة لتجنّب قيام نظام اشتراكي آخر في المستقبل في الشيلي وغيرها. وأصبح الهدف هو بناء اقتصاد ليبرالي في دولة تسلّطية، فيما أصبح تغيير القيم السياسية للمجتمع ضرورة ملحّة. ولإقرار ذلك، كان لا بدّ من "جرعات" مكثّفة من القمع، وكان من الضروري تغيير القيم الديمقراطية في المجتمع، بحيث يتمّ نسيان الماضي وحمل الناس على التقوقع في محيطهم الخاصّ.[1]

لقد بيّنت الحالة الإسبانية أنّ إرث الماضي لن يزول إلاّ بعد التعامل معه بطريقة صحيحة، مع أنّها تميّزت بأنها استثناء إيجابي. فقد كانت الديمقراطية الناشئة بعد سقوط النظام الفرانكي محمية بأوروبا الغربية ومشروع الاتحاد الأوروبي ضمن سياق إقليمي مستقرّ وباعث على الاستقرار. بينما يختلف الأمر في سياقات أقلّ حظاً، حيث تكون وضعيات ما بعد العنف بعيدة عن هكذا مراكز للأمن والازدهار. بل على النقيض تماماً، فهي تنتج نظماً جديدة جدّ هشّة، ومحدودة الموارد ومدمّرة بفعل العنف، وتقع ضمن سياق إقليمي مثقل بالفقر والتخلّف وحالة مستمرّة لغياب الأمن،[2] كما هو الحال بالنسبة لـ أمريكا اللاتينية.

---

[1] Hugo Fruhlg, "**Stages of Repression and Legal Strategy for the Defense of Human Rights Chile: 1973–1980, Human Rights Quarterly,**" 5(4), p.p. 510–33, (1983), p. 32.

[2] David, Bloomfield. **On Good Terms: Clarifying Reconciliation.** Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, Berghof Report No. 14. Berlin: October 2006, p.9.

والغريب أنّ شبه قارّة أمريكا اللاتينية شكّلت وحدة بمعناها السلبي،[1] ليست قائمة على التكاتف بين الشعوب والحكومات لصالح دولها كما هو مفترض، بل متّفقة في إقامة نظم سياسية تقف في معظمها ضدّ إرادة شعوبها، وعادة ما يكون ذلك بدعم من الولايات المتّحدة. ومع نهاية الخمسينيات، بدأت الديمقراطيات في أمريكا اللاتينية في السقوط الواحدة تلو الأخرى، فاسحة المجال لأنظمة ديكتاتورية، خطفت الإنسان والموارد والزمن من تاريخ دولها وشعوبها، وخلّفت جروحاً عميقة ربّما لن يكفي مرور الوقت وحده لشفائها. وبعد ذلك القوس المؤلم والحزين، عادت تلك الأنظمة إلى رشدها لضرورة أو لمصلحة، وقرّرت الخروج من عنف الصراع عبر تحوّل ديمقراطي اعتبر مثالاً يحتذى. وقد استعملت في ذلك لجان الحقيقة على غرار العديد من دول العالم، كآلية غير قضائية لمواجهة الجرائم المرتكبة ضدّ حقوق الإنسان.

وكما رأينا، يمثّل استخدام العنف في أمريكا اللاتينية جزءاً من الموروث التاريخي والثقافي الذي يغذّي المشهد السياسي والاجتماعي الحالي، وقد شكّلت لجان الحقيقة والمصالحة استثناءً عن القاعدة في سعيها لحلّ الصراع عبر المستوى السياسي، وهو سبب التفاؤل الواسع الذي صاحب ظهورها. ولمعرفة أداء هذه اللّجان ونجاعة التحوّل الديمقراطي الذي أسّست له ينبغي العودة إلى الوراء والتذكير بالصراع الذي كان يمزّق تلك الدول.

2- الصراع في أمريكا اللاتينية

تتلخّص قصّة أمريكا اللاتينية في استعمار، ثمّ استقلال وديمقراطية، ثمّ ثلاثون سنة من الحكم القمعي والحرب الأهلية، ثمّ العودة إلى الحياة الديمقراطية.[2] فمع نهاية الخمسينيات كانت أمريكا اللاتينية على حافّة القيم الإنسانية، عندما كانت تعايش الفظاعة في يومياتها بعد الانقلاب على النظم الديمقراطية الشرعية، فقد توالت حينها مظاهر لاإنسانية غير مبرّرة كان ضحيتها الشريك في الوطن.[3] وقد ارتكبت الفظاعات طوال أكثر من ثلاثين سنة من الديكتاتوريات باسم مكافحة "الخطر" الشيوعي وضرورات الدفاع عن "الحرّية" في أغلب الأحيان. وفي نفس الفترة، عرفت أمريكا اللاتينية حروباً أهلية بشعة، أشعلتها حركات ثورية شيوعية بكلّ أطيافها، تحوّل "نضالها" ذاته إلى وبال على المدنيين[4] الذين كانت تريد إنقاذهم من القمع الديكتاتوري.

[1] Arnaud, Martin. “introduction” *in* Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine**. (Paris: Les Éditions L’Harmattan, 2009). Pp. 13-22. P. 13.

[2] Ibid. p.14.

[3] Ibid. p.13, et Estebán, Cuya. “Les commissions de la vérité et de la réconciliation.” *in* Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine**. (Paris: Les Éditions L’Harmattan, 2009). Pp. 23-34. P. 24.

[4] Martin. “Introduction.” op. cit. p.14.

ولم يتّضح للمجتمع البعد الوطني لتلك الجرائم المرتكبة في البداية على بالرغم من تكرارها، سواءً بسبب الرقابة المفروضة من قبل السلطات الحكومية، أو بسبب التعتيم المفروض بالقوّة. فقد عاشت قطاعات واسعة من المجتمع في ظلّ الجهل بما يحصل من انتهاكات لحقوق الإنسان والمواثيق الإنسانية الدولية على بعد كيلومترات من سكناهم. لكن وحتّى بعد العلم بها، كان المواطنون على مدى سنوات استمرّت حتى بعد الانتقال الديمقراطي يفضّلون تجاهلها، تماماً كما حصل في الشيلي، والبيرو، والأرجنتين والسلفادور. ويتمّ هذا التجاهل عبر تبرير تلك الانتهاكات، وهو ما يعيق الالتفات إلى مسؤولية الوضع السياسي والحكم القمعي عنها.[1]

لقد راهنت الأنظمة العسكرية في أمريكا اللاتينية على الحكم عبر الخوف، كخيار "حتمي" لتعويض غياب "الرضا" الشعبي وتعسّر الحصول عليه. ويلعب الخوف في هذا السياق دور المخدّر الذي يشلّ قطاعات واسعة من المجتمع وقدرتها على التحرّك، لتجد نفسها مرغمة على الصمت. فقد صرّح الجنرال مانويل سانت جين محافظ بيونس أيريس الأرجنتينية قائلاً: "سنقتل أوّلاً كلّ المخرّبين، ثمّ من يمدّهم بالمساعدة، ثمّ من يتعاطف معهم، ثمّ كلّ من لا يتعاون معنا."[2] ولم يكن الهدف من تصريح كهذا مجرّد الإعلان عن النية في القيام بتلك الأفعال، لأنّنا يمكن أن نباشر الفعل دونما الحاجة إلى التصريح به، كأن نقوم به دون الإعلان عنه لأنّنا نعتقد أنّه غير أخلاقي أو غير قانوني أو أنّه قد يسبّب ردود فعل مضادّة. ولكن كان الهدف من تلك التصريحات هو زرع الخوف كوسيلة للحكم، فلم يكن المقصود من تمّ قتله فعلاً، ولكنّ المقصود من سيبقى بعده حيّاً. وقد انتقل هذا الخوف إلى الجهاز القضائي الذي أصبح يتعامل مع "الخطر" المحدق الذي تسبّبه العناصر الإرهابية المخربة، ويتصرّف كمحاكم بـ"دون وجه،" وهي صورة القاضي الملثّم في كولومبيا والبيرو، في محاكمات تزايد فيها الظلم الممارس على أشخاص يجرّون إلى المحاكم لمجرّد وشاية تشير إلى علاقة مزعومة بأفعال العنف.

وقد خلّفت هذه الأنظمة سجلاً حافلاً غير مشرّف في الاعتداء على الإنسان بكلّ الأساليب. فقد سجّل في البيرو فيما بين 1980 و2000 ستّين ألف ضحية، منهم أربعة آلاف شخص محتجز ومفقود. وفي غواتيمالا فيما بين 1962 و1994، سجّل مائتا ألف بين قتيل ومفقود. وفي الأرجنتين سجّل بين 1976 و1983 ثلاثون ألف قتيل ومفقود. وفي السلفادور رصد بين سنتي 1980 و1991 خمسة وسبعين ألف قتيل ومفقود، فيما سجّل في الشيلي بين 1973 و 1990 أكثر من ثلاثة آلاف ومائتين.[3]

ورغم هذه الحصيلة الثقيلة، حاولت دول أمريكا اللاتينية العودة إلى الماضي الديمقراطي في سنوات الثمانينيات والتسعينيات وما بعدها. وعلى الرغم من التشاؤم الكبير الذي كان سائداً في إمكانية نجاحها في ذلك، فقد أصبحت الديمقراطية الليبرالية النموذج السياسي السائد في شبه القارّة

[1] Cuya. "Les commissions de la vérité et de la réconciliation."op. cit. p. 25.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

الأمريكية، وسقطت الأنظمة الديكتاتورية الواحد تلو الآخر، وخسرت الحركات الثورية الدعم الشعبي ووقفت موقف المتّهم. وفي النهاية نجح الانتقال الديمقراطي دون مواجهات كبيرة في أغلب الدول، وحتّى إن ظهرت بعض الديمقراطيات ضعيفة، إلّا أنّ ذلك لا يعني بحال عودة الأنظمة التسلّطية.

لقد كان طرفا الصراع الأساسيان في أمريكا اللاتينية الأنظمة التسلّطية والحركات الثورية المعادية لها، بينما كان الصراع على المستوى الاجتماعي أرضية لاستمرار العنف، ويضاف إلى ذلك عامل معنوي تاريخي يتعلّق باحتقار سكّان أمريكا اللاتينية. ومصدر هذا العنف هو الصراع المستمرّ بين الفواعل التسلّطية والثورية ضمن مسار متعرّج غير منته نحو إنشاء دولة القانون الدستورية.[1]

كانت الأنظمة الديكتاتورية الفاعل الأساسي في الصراع، فقد عثر في غواتيمالا والسلفادور على دروس للتشكيلات العسكرية والشرطية في الاستنطاق، يتمّ فيها التدريب على تقنيات "معمّقة" في التعذيب والاعتقال، وفي تلفيق الوقائع من أجل نسبتها إلى "الأعداء." وفي البيرو، تمكّنت لجنة الحقيقة من العثور على هياكل سرّية لدى الجيش، في ظلّ حكم الرئيس ألبيرتو فوجيموري.[2]

وهناك انتهاكات أخرى، طالت الأفراد وتأثّر بها أقاربهم وهي الاتّهام بالإرهاب والتخريب، الذي كان يوجّهه أعوان الدولة للضحايا. ففي الشيلي والأرجنتين، تمكّنت اللجنتان في معظم الحالات من البرهنة على أنّ الاتّهامات الرسمية كانت كاذبة، وبأنّ اختفاء الكثير من الأشخاص كان سببه الوحيد هو مطالبتهم باحترام الحرّية والحقّ في الحياة الكريمة. وهناك قطاعات أخرى ساهمت في خرق حقوق الإنسان، كالقضاة الذين لا يطبّقون قواعد العدالة برفضهم للطعون القانونية وطلبات إحضار المتّهمين أمام العدالة، وكذلك الجامعيين الذين يقدّمون المعلومات حول طلبتهم "المشتبه بهم،" والمسؤولين على قطاع المواصلات، والمقاولين الذين دعموا الجماعات المسلّحة من الطرفين. وفي الطرف المقابل، ارتكبت الحركات الثورية أفعالاً تنتهك فيها حقوق الإنسان، سواءً في مواجهتها مع القوّات الحكومية أو في صراعاتها الداخلية، أو حتّى ضدّ المتعاطفين معها.[3] ففي البيرو ثبتت مسؤولية "حركة الدرب المنير" المتمرّدة التي بادرت إلى العنف، وكذا مسؤولية الحكومات المتعاقبة بسبب إعطائها لصلاحيات غير محدودة للقوّات المسلّحة في حربها على الحركات المسلّحة، دون إخضاعها للمسؤولية القانونية، كما ثبتت المسؤولية الجنائية للرئيس ألبيرتو فوجيموري في بعض الحالات.[4]

يبدو طرفا الصراع المباشران في الحالة البيروفية واضحين، بينما هناك فواعل وظروف أخرى ساهمت في العنف أو في استمراره سواءً في البيرو أو في غيرها من دول أمريكا اللاتيينية. فقد قرئ

[1] Ibid, et Salomón Lerner Febres. "L'expérience Péruvienne (2001-2003)." *in* Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine**. (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp. 78-103. P. 80.

[2] Cuya. "Les commissions de la vérité et de la réconciliation." op. cit, p. 27.

[3] Ibid.

[4] Febres, op.cit, p. 87.

صمت الطبقة الحضرية المتوسّطة أيام العنف على أنّه موافقة عليه، فيما ساهمت النخبة والسياسات الاقتصادية في تغذية حالة التهميش وصنع ثقافة سياسية مشجّعة للعنف السياسي والسوسيو-اقتصادي.[1] ولعلّ أخطر ما في الصراع هو العمل على تصديره إلى الأجيال اللاحقة عبر العملية التربوية، حيث ينحرف دور تربية النشء إلى تربية الصراع. فقد كرّست السياسات التربوية الهادفة إلى تعميم التعليم أولوية الكمّ على حساب الكيف، حيث يتمّ عادة تجميد المهارات النقدية للأطفال، بهدف تعويدهم على "الانضباط" في المدرسة ثمّ في المجتمع لاحقاً. كما يتمّ تكريس الانقسام الاجتماعي عبر التمييز بين تربية تقدّم إلى النخبة وأخرى تقدّم إلى العامّة، لينتج تبعاً لذلك مواطنون من الدرجة الأولى وآخرون من درجات أدنى.[2]

يمكّن استعراض حالتي البرازيل والشيلي من تلمّس الإطار العامّ الذي يجمع دول أمريكا اللاتينية، وكذا الفروق المحتملة بينها. وتعطي البرازيل نموذجاً صراعياً مشابهاً، لكنّها تختلف في نموذج الانتقال المعتمد، حيث حافظت على استمرارية سياسية تجاوزت بها مطلب الوقوف من أجل المصالحة. بينما تعتبر الشيلي حالة دراسية جديرة بالاهتمام وغنيّة في دلالاتها. فهي تمثّل قصّة الصراع والمصالحة والانتقال الديمقراطي في أمريكا اللاتينية، وما يميّزها أنّها عانت من أبشع النظم التسلّطية، واستطاعت مع ذلك تحقيق انتقال سلس جعلها من أكثر الديمقراطيات استقراراً في أمريكا اللاتينية.[3] كما أنّ كلتا الحالتين تمكّنان من رصد العامل الخارجي والولايات المتحدة أساساً، سواءً في الصراع أو في طبيعة مخرجات المصالحة المنتهجة.

1-2 الصراع في البرازيل

بيّن الصراع في البرازيل إرادة الإطاحة بنموذج التنمية الوطنية الذي تبنّاه الرئيس غوتيليو فارغاس (1930-1945 ثمّ 1951-1954) منذ ثورة 1930، من قبل الرأسمالية بفواعلها الوطنية والأجنبية وخاصّة الولايات المتّحدة. وقبل سنة 1964، كانت هناك العديد من المحاولات لقلب الحكومة البرازيلية المنتخبة، ففي العهدة الثانية للرئيس فارغاس، وفي أوت 1954 تمّت محاولة انقلابية فشلت بفضل انتحاره الذي أحدث صدمة شعبية كبيرة. وإلى غاية حكم الرئيس جوسلينو كوبيتشيك (1956-1961) تمّت عدّة محاولات انقلابية، فشلت كلّها بفضل دعم العسكريين الوطنيين وأبرزهم الماريشال هنريكي تيكزيرا لوت المدافع عن الشرعية الديمقراطية.[4]

---

[1] Ibid. p. 94.

[2] Ibid. p.103.

[3] Patrick. S, Barrett. "**The Limits of Democracy: Socio-Political Compromise and Regime Change Post-Pochet Chile. Studies Comparative ternational Development.**" Fall 1999. Pp. 3-36.

[4] Walber de Moura, Agra et André Ramos, Tavares. " **La justice réparatrice au Brésil.**" *in* Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine**. (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp. 35-54. P. 40.

وقد بدأت الأزمة في البرازيل، حينما استقال الرئيس اليميني جانيو كادروس (جانفي 1961- أوت 1961) من منصبه، على أمل أن يدعمه الجيش في إقامة نظام ديكتاتوري يكون هو على رأسه، وعلى غير المتوقّع وبدعم من التأييد الشعبي والعسكريين الوطنيين، تمّ قبول تولّي نائبه جواو غولارت من اليسار لرئاسة الجمهورية. وبدا تخوّف المصالح الدولية وحلفائها من النخبة البرازيلية واضحاً بسبب الإصلاحات الهيكلية التي شرع فيها الرئيس غولارت (1961-1964) الذي تجنّد أكثر الفقراء لصالحه. حينها برز تناقض وجودي واضح بين المشروع التنموي الوطني والمشروع المتحالف مع الخارج الذي يتبنّاه من سيصبحون منفّذي الانقلاب العسكري، وغالبيتهم كانوا متواجدين في المدرسة العليا للحربية، والمعهد البرازيلي للفعل الديمقراطي، ومعهد البحث والدراسات الاجتماعية، بتعاون وثيق مع العقيد فيرنون والترز من وكالة المخابرات الأمريكية.[1] وقد صرّح هنري كيسنجر فيما بعد أمام الكونغرس أنّنا اتخذنا قرار عدم الكشف عن موقف الولايات المتّحدة في الشيلي، لنتجنّب الخطأ الذي وقعنا فيه في البرازيل سنة 1964 عندما اعترفنا بحكومة الانقلاب.[2]

وقد شرعت القوى الانقلابية بداية في حملة تخويف مكثّفة ضدّ الخطر الشيوعي، حثّت خلالها الطبقة الوسطى على قطع الصلة مع النظام الدستوري القائم. وفي 13مارس 1964، نظّم حوالي مائتا ألف متظاهر مسيرة في مدينة ريو دي جانيرو مساندة لإصلاحات الحركة الوطنية بزعامة الرئيس غولارت، تمّ الردّ عليها عن طريق تحرّكات مضادّة للحكومة، بمساندة الصحافة الثقيلة ومسيرات "العائلة، مع الربّ، من أجل الحرّية."وانتهت الأزمة بانقلاب على الرئيس غولارت في الفاتح أفريل 1964، لم تنخرط فيه القوّات المسلّحة بقوّة في البداية، ولم يستطع الوطنيون المواجهة بسبب ضعف مقاومة الرئيس، وتمّ الانقلاب في النهاية بدون صعوبة كبيرة. وباستمرار الوقت، اتضح أنّ الإجراءات الديكتاتورية ستطول، وبدأت المقاومة في تنظيم صفوفها مشكّلة من الطبقة الوسطى، والحركة النقابية ورجال الدين. ولكسر هذه المقاومة المتصاعدة، أعلنت حالة الطوارئ عبر قانون قمعي لم يترك المجال للمقاومة السياسية السلمية، ممّا اضطرّ بعض المقاومين إلى الإعلان عن المقاومة المسلّحة، كشكل وحيد للمقاومة.[3]

وتزايد الوعي باستحكام الانقلاب وطول عهده، ومعه تزايد التجنيد الشعبي ضدّه، ما سبّب اشتداد القبضة الحديدية للحكم التعسّفي، وظهر التعذيب كممارسة للحصول على اعترافات من المساجين السياسيين. واستخدم في ذلك اقتلاع الأسنان والإغراق والعزل الانفرادي والحقن بمحلول "الحقيقة،" والتعذيب بالمواد الكيميائية والكهرباء. وقد مسّ التعذيب الشباب الذين تقلّ أعمارهم عن خمس

[1] Ibid. pp. 40-41.

[2] Peter, Kornbluh. **The Pochet file: a declassified dossier on atrocity and accountability.** (New York: The National Security Archive, The New Press, 2013), p. 209.

لكنّ إدارة الرئيس دونالد ترامب لم تع هذا الدرس، حيث سارعت إلى إعلان تأييدها لرئيس البرلمان الفينزويلي خوان غوايدو الذي انقلب على الرئيس نيكولاس مادورو في 25 جانفي 2019، وهدّد ترامب بمعاقبة شركة البترول الفينزولية في إطار الضغط على الرئيس مادورو، ولا تزال تطوّرات الأزمة متلاحقة إلى غاية كتابة هذه السطور.

[3] De Moura et Tavares. op. cit. p. 41.

وعشرين سنة في الغالب، وكذا المناطق الحضرية المنتفضة ضدّ الحكم القمعي، وخصوصاً مدينتي ريو دي جانيرو وساو باولو. وقد عارض شباب الطبقة الوسطى النظام الديكتاتوري البرازيلي بالسلاح، مستلهمين من نموذج الثورة الكوبية، لكنّهم لم يتمكّنوا من إقناع باقي مكوّنات المجتمع البرازيلي بذلك. وهو أمر ساهم في تقوية النظام الذي حظر على مساندي نظام ما قبل 1964 المشاركة في الحياة السياسية. ومع أنّ النظام الديكتاتوري سمح بقيام نظام الثنائية الحزبية، لكنّه لم يسمح بحرّية التعبير، وصيغت القوانين الانتخابية لتمكين مؤيّديه المتسلّحين بالقوّة الاقتصادية من الفوز.

ورغم أنّ القمع قد طال كلّ البرازيليين، إلّا أنّ غالبية الضحايا كانوا من اليسار. وإذا ما قورنت أعداد الضحايا في البرازيل بالأرجنتين فسنجدها ضئيلة جدًّا، فعدد قتلى النظام الديكتاتوري في البرازيل يبلغ ثلاثمائة، وألفين وخمسمائة من المعذّبين، في حين بلغ إجمالي الضحايا في الأرجنتين حوالي نصف مليون، منهم ثلاثون ألف قتيل، وعشرة آلاف مفقود، ومائة ألف سجين وثمانين ألف منفي.[1]

ولعلّ استعمال لغة الأرقام في تعداد الضحايا لقياس حجم المأساة الإنسانية يدعونا إلى الوقوف لتسجيل ملاحظة محورية، وهي أنّ استعمال المقاربة الكمّية في دراسة آثار العنف الذي تعتمده النظم التسلّطية للحكم يبعدنا عن فهم معمّق لما يحدث فعلاً. لذلك لا بدّ من مقاربة تعمل على فهم منطق الضحية، وهو ما يشير إليه طبيب النفس العقلي باز روخاس بييزا الذي عالج ضحايا ثلاثين سنة من الديكتاتورية العسكرية في الشيلي فيما بين سنتي 1973 و1990. فمن خلال عمله المباشر مع الضحايا درس الظواهر النفسية التي تخلّفها الجرائم كالانفصام عن الواقع، وتوصّل إلى تفسير ميكانيزم الذاكرة من الناحية النفسية في تعاملها مع الماضي الأليم بالنسبة للجريمة بطرفيها الجاني والضحية. حيث يرفض الضحية طيّ الصفحة والمصالحة المتنصّلة من المسؤولية، والقائمة على العفو بدون المحاسبة وتشجيع الإفلات من العقاب.[2]

ويشير المختصّ النفساني إلى أنّ الضحية من الناحية النفسية يعيش في الزمن الخاصّ به، ويبدأ التعافي فقط عند جلب المجتمع إلى تلك اللحظة النفسية لمعرفة الآلام التي يشعر بها ومساعدته على تجاوزها. وهذا ما يفسّر تمسّك الضحايا بمطلب الحقيقة رغم طول الأمد على الجريمة. وتتحوّل المصالحة بهذا المنطق إلى علاج نفسي للأفراد لكن بمشاركة المجتمع كلّه، وهذا ما يلخّصه مطلب الاعتراف.[3]

وفيما يلي سنستعرض الحالة الشيلية لنتمكّن من معرفة الواقع الذي انطلقت منه تجربة العدالة الانتقالية وخلفية الصراع فيها ومعرفة أبعاده القريبة والبعيدة.

[1] Ibid. pp. 42-44.

[2] Rojas Baeza, Paz. "**Chili : l'impunité et ses conséquences psychiatriques, Mouvements**." Vol.1. No.53. 2008. pp. 84-87. pp. 84-85.

[3] Ibid.

2-2 الصراع في الشيلي

فاز المرشّح سلفادور أليندي غوسونس في الانتخابات الرئاسية الشيلية في 4 نوفمبر 1970، وهو اليساري المؤمن بقدرة الاشتراكية على تحقيق مجتمع أكثر إنسانية، والمتأثر بثقافة احترام الدستور في الشيلي. وقد كان مشروعه يهدف إلى استعمال الوسائل السلمية والانتخابات الديمقراطية لتحقيق التحوّل نحو المجتمع الاشتراكي وليس عن طريق الثورة. وقد كلّفه هذا التوجّه معارضة كبيرة من طرف الأغلبية في الكونغرس والجامعات والنقابات.[1]

عارضت الولايات المتّحدة انتخاب الرئيس أليندي لتخوّفها من تحالفه مع الاتحاد السوفييتي، لذلك ساندت إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون المرشّح اليميني جورج أليساندري أملاً في هزيمة أليندي. وقد تطلّب الأمر الاحتكام إلى الكونغرس وفق القواعد الدستورية، باعتبار أنّ أحداً من المرشّحين لم يحصل على الأغلبية. في هذه الأثناء، تدخّلت وكالة المخابرات الأمريكية لإقناع أعضاء الكونغرس بانتخاب أليساندري، وبالموازاة مع ذلك سعت الوكالة مع الجيش للانقلاب على الحكومة.[2] ولم تنجح كلتا المحاولتين، وأعلن أليندي رئيساً للشيلي.[3] يفسّر وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر التدخّل الأمريكي في الشيلي، وهو أمر الذي يعتبره ضرورياً، فأيّ مثال ناجح لحكومة ماركسية منتخبة في الشيلي سيكون له حتماً أثر في باقي أنحاء العالم، وخاصّة في إيطاليا، كما أنّ انتشار الظاهرة سيكون تأثيره على التوازن في العالم وموقع الولايات المتّحدة فيه،[4] وهو أمر لا يمكن المجازفة بقبوله.

في مرحلة أولى، عمل أليندي ونظامه الثوري الجديد على التماهي مع الحالة القانونية التي ورثها، مع استعمال التأويلات والتفسيرات التي تؤيّد توجّهاته الإصلاحية، باستعمال الثغرات القانونية أو ما سمّي بـ"المبادئ المنسية." وفي مرحلة ثانية، تحالف مع حركة الوحدة الشعبية ذات التوجّه الماركسي لمواجهة المعارضة اليمينية الموحّدة ضدّ توجّهات النظام اليسارية. وفي مرحلة متقدّمة، تشكّلت جماعات شبه عسكرية في الجنوب برز معها توجّه يعمل على تحقيق السيادة الشعبية لتجاوز الأغلبية المؤسّسية المعارضة للنظام الاشتراكي.[5]

انتهج الرئيس اليساري سياسات شعبوية، ساهمت في نجاحه الكبير في انتخابات برلمانية جزئية مسبقة بنسبة 51 في المائة في جوان 1971.[6] وقد كان من أبرز قراراته مضاعفة تمويل البرامج الاجتماعية والتأميم الكلّي لكبريات شركات النحاس في الشيلي سنة 1971، وقد لقي هذا القرار دعماً

[1] Richard, Worth. **Modern World Leaders: Michelle Bachelet.** (New York: Chelsea House, 2008), pp.58-59.
[2] رغم أن سعي الولايات المتحدة الانقلاب على الرئيس أليندي يبدو جزءاً من حقبة تاريخية بعيدة، إلا أنّ نفس الممارسة لا تزال تبرز من حين لآخر، كما حصل مع محاولة الانقلاب على الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو في 25 جانفي 2019.
[3] Ibid.
[4] Kornbluh. op.cit. p.80.
[5] Worth. op. cit. pp.58-59.
[6] Ibid.

كبيراً من طرف الكونغرس. وبسبب انتعاش استهلاك الفئات الاجتماعية الفقيرة، حدثت أزمة في الاقتصاد الموازي، اتّخذت على إثرها الحكومة إجراءات عديدة، ومنها تأميم التجارة الداخلية والخارجية و60 في المائة من الأراضي الزراعية وغلق المحلّات المتّهمة بالاحتكار. وبذلك حقّقت الشيلي تحوّلاً نحو الاشتراكية في ألف يوم ما حقّقته كوبا في خمسة عشر سنة.[1] ولم تكن هذه السياسات في الحقيقة إبداعاً للرئيس أليندي، بل هي استكمال لما بدأه الرئيس السابق إدواردو فراي مونتالفا (1964-1970)، الذي بنى المدن العمّالية ووسّع المنظومتين الصحّية والتعليمية لفائدة السكّان الأقل حظًّا، وحقّق نسبة 95 في المائة من التمدرس للأطفال الشيليين في الابتدائي. كما شرع في إعادة توزيع الأراضي على الفلّاحين الشيليين، وأمّم 51 في المائة من أبرز شركات النحاس الأمريكية.[2]

لقد تضافرت مؤشّرات عديدة كانت تنذر بأزمة وشيكة في الشيلي، بدأت بإصلاحات أليندي المطلوبة/المرفوضة، وتأميم مناجم النحاس وتأثيره على الداخل والخارج، وانزعاج الولايات المتّحدة ودول أمريكا اللاتينية من ربط علاقات ديبلوماسية مع كوبا الثورية وزيارة رئيسها فيديل كاسترو إلى الشيلي. فيما تخوّف المحافظون من انضمام الشيلي إلى المعسكر الاشتراكي. وبالإضافة إلى ذلك، فشل الإصلاح الزراعي بعد تأميم أربعة آلاف وستّمائة مزرعة كبرى، أي ثلاثة أضعاف ما فعله الرئيس فراي، لكنّ الاحتجاجات في وسط الفلّاحين الداعمين نظرياً لإصلاحات الرئيس أليندي، بدأت بسبب رفض هؤلاء العمل لدى الدولة، لأنّهم كانوا يرغبون في أن يكونوا ملّاكاً مستقلّين، كما احتجّ الملّاك الصغار لخوفهم من أن تطالهم إجراءات التأميم. ورفض الفريقان حصاد المحصول، ممّا أنتج أزمة غذائية حادّة في البلاد كلّها.[3]

وتدخّل الرئيس ريتشارد نيكسون للضغط على البنوك الدولية من أجل عدم إقراض الشيلي. وتوالت الإضرابات والاحتجاجات على سوء الوضع الاجتماعي. وبمساندة حزبي المعارضة، وبتمويل من المخابرات الأمريكية نظّم إضراب أصحاب شاحنات النقل ثمّ سائقي الحافلات في سانتياغو، ممّا عقّد الوضع وسبّب الأزمة الاقتصادية، وخسر الرئيس أليندي دعم مسانديه من الشيليين.[4]

لقد قرئ تأميم الموارد الطبيعية إعلاناً للحرب، ولجأ المتضرّرون وأغلبهم أجانب إلى المحاكم الوطنية التي رفضت مطالبهم، ثمّ إلى المحاكم الدولية التي أمرت بوقف تسديد مستحقّات الحكومة الشيلية من عائداتها للتصدير. وقد رفع هذا الوضع نسبة التضخّم إلى 509 في المائة يوم 11 سبتمبر 1973 يوم

---

[1] José Luis, Cea Egaña. **“La Réconciliation au Chili, une transition termeé?”** *in* Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine**. (Paris: Les Éditions L’Harmattan, 2009). Pp. 55-77.

[2] Worth. op. cit. p. 55.

غيّرت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جون كينيدي عقب الثورة الكوبية في 1959 من استراتيجيتها التقليدية في دعم القوى اليمينية إلى دعم أحزاب الوسط والإصلاحيين في أمريكا اللاتينية لمنع حدوث ثورة اليسار، وهو ما يفسّر تشجيعها لسياسات الرئيس فراي التي يعتبرها كينيدي ثورة للطبقة الوسطى تكون بديلاً عن ثورة العمّال والفلاّحين، وقد حافظت إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون على نفس التوجّه، أنظر:

Kornbluh, op. cit. p.3.

[3] Worth. op. cit. Pp. 61-62.

[4] Ibid.

انتحار الرئيس أليندي وانهيار الوحدة الشعبية.[1] ولم تتلقّ الشيلي أيّ مساعدة لها من طرف المعسكر الاشتراكي، لأنّها كانت خاضعة لمنطقة محسوبة على الهيمنة الأمريكية، وبالتالي لا ينبغي التحرّك داخلها وفق منطق الحرب الباردة.

وفي جوان 1973، حاصر العقيد روبيرتو سوبر القصر الرئاسي، لكنّ الضبّاط الموالين للحكومة الشرعية أحبطوا تحرّكه. وفي جويلية من نفس السنة، قرّر الجيش بزعامة الجنرال أوغوستو بينوشي (1974-1990) الانقلاب الذي بدأ باغتيال قائد البحرية أرتورو أرايا أحد مساعدي الرئيس أليندي، ودفع وزير الدفاع وقائد الجيش الجنرال كارلوس براتس إلى الاستقالة، لأنّه كان يصرّ على مبدأ ولاء الجيش للحكومة الشرعية. وكانت المعارضة تعتقد بأنّ الانقلاب العسكري ضروري لحلّ الأزمة الوطنية، فقد دعا حزبا المعارضة في الكونغرس الجيش للتدخّل، لاعتبار برنامج الرئيس أليندي غير دستوري. وفي 11 سبتمبر 1973، يُعلَم الرئيس أليندي بتحرّك الجيش تجاه القصر الرئاسي، ولم يعد لديه من الوقت إلّا بعض الدقائق للحديث إلى الشعب عن طريق الراديو في رسالة أخيرة. وبعد قصف القصر، أخرجت جثّة الرئيس أليندي محمولة من قبل رجال الإطفاء.[2]

كانت سياسات الرئيس أليندي إذن سبباً مباشراً لتحرّك القوى اليمينية المحافظة وعلى رأسها الجيش بتواطؤ أمريكي للانقلاب على النظام. لكن ذلك لا يعطي الصورة الواضحة عن عمق الصراع والدينامية التي تحرّكه، لذلك لا بدّ من الغوص في التاريخ، وهذا ما يشير إليه ديفيد بلومفيلد في تركيزه على التاريخ بمنطق المدى البعيد،[3] إذ أنّ معرفة حقيقية ستسهاهم في تشخيص دقيق لبنوية الصراع واقتراح جدّي لتجاوزه.

فقد بدأت محنة شعوب أمريكا اللاتينية مع قدوم الغزاة الإسبان Conquistadores إثر "اكتشاف" القارّة الأمريكية من طرف كريستوفر كولمبوس سنة 1492. ومنذ ذلك الحين، سيطرت الامبراطورية الإسبانية على جزر الكرايبي وامبراطورية الهنود الأزتيك في المكسيك. وفي 1530 شكّل فرانسيسكو بيزارو جيشاً صغيراً لقتال شعب الإنكاس في البيرو، الذي كان يضمّ حينها إضافة إلى البيرو الحالي الإكوادورر وأجزاء من الأرجنتين والشيلي، بحثاً عن كنوز الذهب والفضّة. وبسبب تفوّق جيش بيزارو في السلاح والجياد في مقابل الهنود العزّل، تمكّن من هزيمتهم. لكنّ التفوّق العسكري لم يكن السبب الوحيد في انتصار الغزاة، بل ساهمت الحرب الأهلية بين القبائل المتنازعة على العرش في تسهيل المهمّة، حيث قدم من سيحلّ النزاع، لكن ليس لصالح أيّ منها.

[1] في ماي 2011، تمّ تشريح جثّة الرئيس أليندي للتحقّق من سبب الوفاة، وفي سبتمبر 2012 تمّ الإعلان الرسمي على صحّة الرواية الرسمية لانتحار أليندي، وهو ما يبيّن أنّ القضية لا تزال تؤرّق المجتمع الشيلي رغم مرور قرابة الأربعين عاماً.

[2] Worth. op. cit. pp. 62-64.

[3] David, Bloomfield. **"The Context of Reconciliation,"** *in* David Bloomfield and al (eds). **Reconcilition after violent conflict, A Handbook.** (Stockholm: ternational stitute for Democracy and Electoral Assistance, 2003). Pp. 40-48. P. 40.

وتمكّن في النهاية الكونكستدورس من التغلّب على قبائل الإنكاس وإعدام قادتها، والاستيلاء على ما استطاعوا من الذهب والفضّة. وفي حملات لاحقة، تمّ اكتشاف خصوبة الوادي الأوسط في الشيلي، وبدأ الإسبان في الاستيطان بالمنطقة، حيث أقام فالديفيا أوّل مستعمرة إسبانية في سانتياغو على حساب الهنود وأراضيهم، ورغم المقاومة التي أبداها الهنود، فقد تمكّن الكونكستدورس مرّة أخرى من السيطرة على الوادي الشيلي الخصيب، فيما أصبح الهنود الأصليون على هامش التاريخ والجغرافيا في وطنهم.[1] وتحكي هذه القصّة التاريخ المأساوي لأمريكا اللاتينية وشقاءها إلى الآن: ثراء في الموارد ينتزع من أهله بالقوّة، وصراع في الداخل في خدمة عدوّ الخارج.

ثمّ ألحقت الشيلي بالتاج الإسباني، وأقطع الملك الرعايا الإسبان القادمين من إسبانيا أراضي واسعة تدعى Hacienda، يتلقّى المستفيد منها إلى جانب الأرض Encomienda وهي مجموعة من الهنود المسخّرين للخدمة في الأرض مقابل القليل من الطعام وأجر زهيد. وكان على أصحاب الهاسياندا أن يدخلوا الهنود إلى الديانة المسيحية الكاثوليكية، بسبب نزعة "النضال" الكاثوليكي الذي ميّز الإسبان بعد استرجاع أراضي الأندلس من المسلمين بفضل تجنّدهم المسيحي لاستعادة الوطن. ولذلك أحسّ الإسبان بواجبهم في نشر الكاثوليكية بين الهنود، مع أنّ ذلك لا يجعلهم بالضرورة إخوة في الدين، فحتّى وإن أصبح الهنود كاثوليكيين فقد بقي التعامل معهم فقط كعبيد. وأصبح Peninsulares وهم ملّاك الأراضي الإسبان يشكّلون الطبقة الأرستقراطية الشيلية، وقد أعطاهم التاج الإسباني الحقّ الحصري في تولّي المناصب السامية في الإدارة الاستعمارية. ودون هؤلاء، نجد فرقة أخرى من المعمّرين، يدعون Creoles، وهم ممّن ولد في الشيلي من الإسبان. وإلى جانب هاتين الطبقتين، نجد الهجناء Mestizos وهم ثمرة الزواج المختلط بين المعمّرين الإسبان والهنود في الشيلي، بينما يعيش الهنود Peóns في الطبقة الأخيرة من المجتمع.[2]

وفي سنة 1818، استقلّت جمهورية الشيلي عن إسبانيا، بعد حرب استقلال اغتنم فيها الشيليون انشغال إسبانيا بالحرب مع فرنسا النابليونية. ولمدّة قرن ونصف القرن بعد الاستقلال، كانت الشيلي دولة ديمقراطية، لكن بتمايز اجتماعي كبير بين أقلّية من الأغنياء وأغلبية من الفقراء بدأت تطالب بما كانت تعتبره حقّا لها عبر الاحتجاجات والإضرابات. وللتعامل مع هاته الأوضاع، كان الجيش الشيلي يتدخّل في كلّ مرّة بتعليق الديمقراطية وتسيير الحكم. وفي 1823، انقلب الجيش على الرئيس بيرناردو أوهيجينز (1817-1823) ونفاه إلى خارج البلاد بسبب انخراطه في حرب استقلال البيرو ومعاداته للطبقة الأرستقراطية.

[1] Worth. op. cit. pp. 23-24.
[2] Ibid. pp. 25-27.

وفي 1830 انقلب الجيش مرّة أخرى على الرئيس فرانشيسكو أنطونيو بينتو (1827-1830) بعد ثورة المحافظين عليه. وفي 1833، صودق على دستور يعطي صلاحيات كبيرة للرئيس تجعله حاكماً ديكتاتورياً، تمكّنه من تعليق الحريّات الأساسية في حالة الطوارئ والتشريع دون الرجوع إلى الكونغرس. وتكرّرت الانقلابات على رؤساء الجمهورية سنة 1924 مع الرئيس أرتورو أليساندري (1920-1924 و1925 و1032-1938)، والرئيس كارولس إيبانيز دال كامبو (1927-1931 و 1952-1958) سنة 1932. وقد ساهم الانتصار في الحرب الأولى إلى جانب البيرو بين سنتي 1836 و 1839 وحرب المحيط الهادي مع البيرو وبوليفيا في منح القوّة مجدّداً للرؤساء في الشيلي. وفي 1891، نشبت حرب أهلية بين المساندين والمعارضين للرئيس خوزيه مانويل بالماسيدا (1886-1891) انتهت بهزيمته وانتحاره، وتمّ تعديل الدستور بعد ذلك لتقليص صلاحيات الرئيس وتأسيس نظام برلماني استمرّ إلى غاية 1925. وفي ديسمبر 1907، قام عمال النيترات بإضراب قتل فيه الجيش مئات العمّال في محاولة لفضّه، وهو ما أشعل موجة أخرى من الاحتجاجات والإضرابات للمطالبة بتحسين ظروف المعيشة للفقراء.[1]

بداية من 1938 حكمت الجبهة الشعبية المشكّلة من الراديكاليين والاشتراكيين والشيوعيين. ومع نهاية الأربعينيات وبداية الحرب الباردة، تصاعد نفوذ الشيوعيين في النقابات الذين شجّعوا الإضرابات للمطالبة بالحقوق العمّالية. وشلّت الإضرابات مناجم النحاس والفحم، ممّا اضطرّ الرئيس غابريل غونزالس فيديلا (1946-1952) من تحالف الجبهة الشعبية اليسارية إلى طلب تدخّل الجيش لاستعادة النظام. وفي عام 1948 حلّ الرئيس فيديلا الحزب الشيوعي، وهو ما راق للولايات المتّحدة التي كانت تقدّم المساعدات الاقتصادية للشيلي.

وأخذ الشيوعيون يعبّرون عن أنفسهم بالخروج المستمرّ إلى الشارع. وبفعل الاضطرابات، لجأت الحكومة إلى طبع النقود لتغطية عجز الميزانية، وسقطت بذلك قيمة العملة الشيلية بفعل التضخّم، وعليه تحوّل الناخبون الشيليون إلى اليمين أملاً في الخروج من الأزمة مع الرئيس كارلوس إيبانيز سنة 1952. وبمساعدة الجيش قام الرئيس إيبانيز بتعليق الحرّيات السياسية، واعتقال قادة النقابات، وإعلان حالة الحصار. ومع ذلك توالت الإضرابات، وارتفعت نسبة التضخّم إلى 90 في المائة. وشهدت سنة 1954 عودة إيبانيز للرئاسة للمرّة الثانية وإعلان حالة الحصار مرّة أخرى. وفي سنة 1964، تولّى الرئيس الإصلاحي إدواردو فراي (1964-1970) الحكم تحت لواء الحزب المسيحي الديمقراطي.[2] كانت الشيلي إذن تعيش ديمقراطية مستمرّة مع فترات متقطّعة من الحكم العسكري، وقد أصبح ذلك جزءاً من المشهد السياسي "الطبيعي"فيها.

[1] Ibid. pp. 32-47.
[2] Ibid. pp.49- 51.

كان حكم الجيش الشيلي بعد الانقلابات العديدة التي قام بها قصيراً، على خلاف انقلاب 1973 الذي دام حكمه ثمانية عشر سنة، وهو ما لم يكن متوقّعاً، وقد أدّى إلى تغيير دراماتيكي في المشهد الشيلي. ففي صبيحة اليوم الموالي للانقلاب، صرّح الجنرال جوستافو لاي قائد القوات الجوّية: "لقد أنهينا سرطان الحكم الشيوعي في البلاد،" وأضاف بأنّ "الكونغرس مغلق إلى إشعار لاحق، وأنّ الأحزاب معطّلة إلى حين."[1] وحرص النظام الجديد على إسكات أيّ معارضة، سواءً بالقتل المباشر أو السجن أو التعذيب. وقد كان التعذيب أداة سيكولوجية للحكم تحت إشراف الشرطة السرّية الجديدة Dina، وهو يختلف عن القتل المباشر للمعارضين المزعجين، لكنّه كان يرمي إلى فرض سيطرة الخوف على المجتمع الشيلي، عبر الشهادات الحيّة للمعذّبين، وكان يهدف أيضاً إلى فصل الأشخاص عن انتمائهم الاجتماعي، وإهانتهم وإضعاف شخصيتهم وليس لقتلهم. وقد صمّم التعذيب، ليقتنع الشخص المعذّب بأنّ الدولة وحدها القادرة على وقف الألم الذي يتعرّض له.[2]

ومن أمثال الجنرال كارلوس براتس الذي وقف ضدّ الانقلاب على الرئيس أليندي، الجنرال ألبرتو باشليت الذي رفض الحكم الانقلابي وتمّت معاملته بعد ذلك كخائن، فاعتقل وعذّب حتّى مماته، بينما جمّدت كلّ أرصدته البنكية، ولم تتمكّن عائلته من الحصول على المال للعيش الكريم. وقد أصبحت ابنته ميشيل باشلت رئيسة للشيلي بداية من سنة 2006، وهي إحدى ضحايا الحكم الانقلابي، ففضلاً عن وفاة والدها تحت التعذيب، تعرّضت هي للسجن والتعذيب، ثمّ أجبرت وأمّها على العيش في المنفى خارج الشيلي، فسافرتا إلى أستراليا ثمّ إلى ألمانيا الشرقية التي أصبحت ملجأً للشيليين الاشتراكيين المنفيين.

بيّن تحليل الصراع في أمريكا اللاتينية أنّ الأنظمة التسلّطية المرتكزة على دعم العامل الخارجي أنها لم تكن صاحبة مشروع، بل راهنت على العنف كطريقة للحكم، وأنّها كانت العامل الأساسي في تأجيج الصراع داخل المجتمع، وهو ما تبيّنه الحالتان البرازيلية والشيلية. ويمرّ حلّ الصراع بالضرورة عبر تفكيك هذه الهيكلية، وقد كان اللجوء إلى لجان المصالحة في هذه الاتجاه.

3- المصالحة في أمريكا اللاتينية عبر لجان الحقيقة والمصالحة

تغلّبت الرغبة في العيش المشترك على نزعة الانتقام في أمريكا اللاتينية، وتمكّن الجلّاد والضحية والفرقاء السياسيون من التعايش ضمن واقع سياسي ديمقراطي لم يكن متخيّلاً. وأدّت في ذلك لجان الحقيقة والمصالحة دور البحث عن العلاج لهذه الوضعيات والخروج منها بأقلّ التكاليف، فقد مكّنت من معرفة الحقيقة حول الانتهاكات والضحايا، لكن بصفة نسبية فيما بقيت المصالحة مجرّد أمنية.

[1] Ibid. pp.67-68.

[2] Ibid. pp.13-14.

كانت محكمة راسل الدولية[1] دافعاً قوياً لتشكيل تلك اللجان، بمشاركة مثقّفين من أوروبا وأمريكا اللاتينية. وقد تحركّت لفائدة ضحايا انتهاك حقوق الإنسان، رافضة لسياسات التضليل الإعلامي المنهج المعتمد خلال الحرب الباردة. وقد حاكمت فيما بين سنتي 1973 و1975 الأنظمة الديكتاتورية في كلّ من الشيلي، والأرجنتين، وبوليفيا، والأرغواي والبراغواي بسبب انتهاكاتها الخطيرة لحقوق الإنسان، ودعت الديمقراطيات في العالم لعزل هذه الدول الشمولية والتضامن مع ضحاياها. وبعد تحوّل المحكمة إلى "المحكمة الدائمة للشعوب،"[2] حقّقت في 1989 و1991 حول الجرائم ضدّ الإنسانية في أمريكا اللاتينية. وقدّمت حصيلة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان واللاعقاب التي سادت اثني عشر بلداً منها كولومبيا، والأرغواي، والأرجنتين، والبيرو، والشيلي، وغواتيمالا، وبوليفيا وبنما.[3]

كانت الحكومات الديمقراطية التي جاءت عقب الأنظمة الديكتاتورية غالباً هي المبادرة لإنشاء لجان الحقيقة، كما في الأرجنتين، وغواتيمالا، وبنما، والبيرو، والسلفادور والأرغواي. وقد أنشئت في بعض الحالات لجان غير رسمية، كما في كولومبيا وغواتيمالا التي أنشئت فيهما لجنتان إحداهما رسمية وأخرى غير رسمية. وفي كلّ هاته الحالات، تشكّلت اللجان من طرف قانونيين، وشخصيات بارزة من المجتمع المدني، وجامعيين، ومثقّفين، ورجال الدين وناشطين حقوقيين.[4] ويمكن تقسيم تطوّر لجان الحقيقة والمصالحة إلى ثلاث مراحل؛[5] ففي الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، كانت اللجان في مرحلة التجربة في دول أمريكا اللاتينية بالأساس، وبحث مستمرّ عن تعزيز الديمقراطية عبر تجاوز الماضي وميراث الكراهية، لكنّها عرقلت عن طريق قوانين العفو. وفي المرحلة الثانية في تسعينيات القرن العشرين تأثّرت في العالم بتجربة جنوب إفريقيا، من خلال تجاوز الحقيقة كهدف نحو المصالحة بين أعداء الماضي. أمّا في المرحلة الثالثة مع بداية القرن الحادي والعشرين فقد تمّ استهداف الحقيقة بطريقة متسرّعة أو محرّفة خدمة لتعزيز الديمقراطية في سعيها لتحقيق الفعالية السياسية.

وقد واجهت مطالب العدالة، المرفوعة بمناسبة النقاش حول عمل لجان الحقيقة والمصالحة في دول أمريكا اللاتينية، تحدّيات أخلاقية وفلسفية متعلّقة بالافتراضات المتناقضة حول القصاص والتوبة والعفو والتكفير عن الخطأ. فمسألة التوبة تطرح إشكالاً حول طلبها من الجاني المباشر، والأولى

[1] نسبة إلى الفيلسوف والعالم البريطاني برتراند راسل، وقد تأسّست سنة 1967 لمحاكمة الولايات المتحدة في حربها ضدّ الفيتنام.

[2] Estebán, Cuya. **"Il reste encore beucoup à faire!"** *in* Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine**. (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp.202-218. P. 203.

[3] Ibid.

[4] Martin. "**introduction**." op. cit. p. 14.

[5] Ibid. p. 20, et Guillermo, Kerber. **"Les commissions de la vérité et de la réconciliation."** *in* Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine**. (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp.160-182. Pp. 160-162.

أن تطلب من الآمر وهو المستوى الأوّل من صنع القرار، وهي مسألة غاية في التعقيد لعدّة أسباب، منها:[1]

- أنّ التوبة كشرط مسبق للحصول على العفو غير متوافر؛
- وأنّ المسار السياسي يفترض تدخّل طرف ثالث إضافة إلى الجاني والضحية، وهي الدولة الديمقراطية الناشئة التي قرّرت بصفة سيادية وضع الإطار للخصومة، بناءً على ما تعتبره المصلحة العليا، وليس بناءً على مطالب الضحية بالعدالة؛
- وأنّ العفو المشروط بالتوبة يمثّل تعسّفاً في حقّ الضحية، فالجاني يمكن أن يلجأ إلى الاعترافات المكذوبة المنتزعة بسبب الضغط المعنوي من أجل الحصول على العفو.

وتدعو مثل هذه التحفّظات إلى التساؤل حول مصداقية وديمومة العفو الذي انتزع فقط بالإكراه والقوّة من الطرف الثالث أي الدولة.

ولا يمكن الحديث عن جهود العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية دون الإشارة إلى موقف الولايات المتّحدة الأمريكية الذي يحمل مفارقة غريبة. فرغم أنها وقفت موقفاً "نشطاً" في كثير من الصراعات، إلّا أنّها لا تقف بالحماسة نفسها في المصالحة وحلّ تلك الصراعات، وتبدو وكأنّها غير معنية بذلك، وهي في العادة تفضّل "دعم" اتفاقات السلام التي توفّر الحدّ الأدنى من السلام الذي يمكنه أن يكون أرضية للاستثمارات الأمريكية والدولية. وبهذا المنطق، قدّم الرئيس بيل كلينتون في عهدتيه الرئاسيتين (1993-2001) نموذجاً للمصالحة مع ضحايا "التدخّل" الأمريكي يقوم على الاعتذار، مصحوباً بوعود في مساعدات اقتصادية ستعود بالفائدة على الاقتصاد الأمريكي في النهاية. فقد صرّح بأنّ الولايات المتّحدة "ستحاول" أن تقدّم المساعدة المالية والمعنوية لتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية في دول أمريكا الوسطى في ظلّ الحكم الديمقراطي. ثمّ أعلن عن وجود مشاريع لقوانين من شأنها تعزيز التجارة الحرّة بين الولايات المتّحدة ودول أمريكا الوسطى.[2] وفق نظرية السلام الديمقراطي، عملت الولايات المتّحدة على أن تأخذ بالسلام ما لم تأخذه بالحرب.

لقد فضّل الرئيس بيل كلينتون السياسة المجّانية للاعتذار بدل تحمّل المسؤولية السياسية وحتّى الجنائية للإدارات الأمريكية المتعاقبة في صراعات عديدة عبر العالم. ففي 11 مارس 1999، قدّم اعتذاره عن دعم الولايات المتّحدة للحكومات اليمينية في كلّ من الهندوراس والسلفادور وغواتيمالا. واعتبر بأنّ دعم الولايات المتّحدة للقوّات العسكرية ولوحدات المخابرات المحلّية المنخرطة في العنف

---

[1] Baeza. op. cit. pp. 84- 87.

[2] John M , Broder. "**Clinton Offers His Apologies To Guatemala.**" The New York Times. 11 march 1999. see http://www.nytimes.com/1999/03/11/world/clton-offers-his-apologies-to-guatemala.html, April 2018; and Mart, Kettle and Jeremy, Lennard. "**Clinton apology to Guatemala.**" The guardian. 12 marsh , 1999. see https://www.theguardian.com/world/1999/mar/12/jeremylennard.martkettle, April 2018.

والقمع المنظّم كان خطأً، وعلى الولايات المتّحدة أن لا تعاود ارتكابه. ولم يكن خطأ الولايات المتّحدة في غواتيمالا مثلاً عندما دعمت الحكومة، سوى الاشتراك في مقتل مئات الآلاف من المتمرّدين والهنود من المايا في الحرب الأهلية التي دامت لستّ وثلاثين سنة.[1]

وقد اكتفى الرئيس كلينتون بعد الاعتذار بوعود لدعم المصالحة في غواتيمالا وكلّ أمريكا الوسطى، ومطالبة الأمريكان اللاتين بتجاوز الصراع الإيديولوجي والالتفات نحو ردم الهوّة بفعل الفروق الاجتماعية والاقتصادية. وممّا عزّز الشكوك حول مصداقية خطاب الاعتذار الأمريكي هو أنّه وبالموازاة معه كانت تجري عملية تسليم خمسة آلاف مهاجر غير قانوني من السلفادور وغواتيمالا، لجأوا إلى الولايات المتّحدة بعد إعصار ميتش في أكتوبر 1998.[2] ويمكن تلخيص نموذج الرئيس كلينتون للمصالحة المرتكز على نظرية السلام الديمقراطي الكانطية: "شيء من الاعتذار والمصالحة، وقليل من السلام مع كثير من الاقتصاد،" وهو نفس النموذج المطبّق في اتفاقية السلام في إيرلندا الشمالية التي تدخّل الرئيس كلينتون شخصياً في صياغتها.

وكان قبل زيارة الرئيس كلينتون إلى غواتيمالا بشهر قد صدر تقرير للجنة الحقيقة حول الحرب الأهلية في غواتيمالا، أثبت دور الولايات المتّحدة في الدعم المالي وتدريب القوّات العسكرية الغواتيمالية التي قامت بمجازر ضدّ المايا وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان طيلة الحرب الأهلية التي بدأت منذ 1960. وقد كان تورّط وكالة المخابرات الأمريكية في حملة الرعب ضدّ المايا والمتمرّدين اليساريين سرًّا لزمن طويل، لكنّ تقرير اللجنة أثبت مسؤوليتها في صراع خلّف أكثر من مائتي ألف قتيل من خلال تدريب القوّات المسلّحة التي استعملت التعذيب والاختطاف وقتل المدنيين.[3]

4- 3-1 المصالحة في البرازيل

في سنة 1979، تقرّر في البرازيل التحوّل إلى الانفتاح والتعدّدية السياسية للخروج من المأزق الاقتصادي،4 وبدأت قطاعات متزايدة من المجتمع المدني في معارضة الدكتاتورية، حيث انتقدت الكنيسة الكاثوليكية، والنقابات، والطلبة والمثقّفون النظام بقوّة. وتحت ضغط الشارع، قرّر النظام التحاور مع المعارضة التي لم تكن من القوّة لتطيح به، وتنظيم انتخابات غير مباشرة في 1985 فاز فيها الرئيس تونكريدو نفيس وهو السياسي المحافظ المشارك في الانقلاب. وقد كان على رأس أغلبية السياسيين من النظام السابق الذين لا زالوا يمارسون السلطة في النظام "الديمقراطي" الجديد، وقد كان من الخطأ في ظلّ هاته المعطيات توقّع أيّ تغيير أساسي.

[1] Ibid.
[2] Broder. op. cit.
[3] Ibid.
[4] Agra et Tavares. op. cit. p. 43.

لكن يقدّر أن يتوفّى الرئيس نفيس قبل تسلّمه الرئاسة، ويخلفه نائبه خوسيه سارني (1985-1990)، وهو سياسي متعاون مع النظام الديكتاتوري، لكنّه تصادم مع العسكريين في آخر عهدته الرئاسية رغم احتفاظ أغلب القوى التي تعاونت مع النظام الديكتاتوري بوضعها. لذلك شكّلت فترة حكمه استمرارية للنظام الماضي على كلّ المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولإعطاء الطابع الدستوري لاستمرارية النظام، دعا الرئيس سارني إلى مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد للبرازيل، بدأت أشغاله سنة 1987 تحت تأثير الأعضاء المرتبطين بالحكم الديكتاتوري.[1]

وقد كانت مشاركة الشعب في دستور 1988 هي الأكبر على الإطلاق مقارنة بمشاركته في الدساتير السابقة، لذلك تحقّقت فيه الكثير من المطالب الشعبية المرفوعة منذ سنين. وكان من نتائج الدستور الجديد تجمّع الموالين للديكتاتورية في حركة "الوسط الكبير،" وتحوّل النظام البرازيلي إلى نظام "تعدّدي" ليس بالتقدّمي الصرف ولا بالمحافظ الصرف. وقد ساهم الدستور الجديد في توسيع حقوق بعض الفئات المهمّشة تقليدياً كالهنود والأقلّيات، وكذا الحقوق الاجتماعية للعمّال. كما أعطى للمواطنين الحقّ في النظر في دستورية القوانين، وهي سلطة مهمّة في يد المواطنين لحماية ما يعتبرونه حقوقهم الدستورية.

لكن سرعان ما تمّ الانقلاب بطريقة "دستورية" على الدستور الذي لم يعد قادراً على تسيير البلاد، فقد تمّت إعاقة تنفيذه بتعديلات وقوانين عزّزت حالة التراجع على المكتسبات الاجتماعية مع الموجة النيوليبرالية في التسعينيات. ونتيجة لذلك تحوّلت الأزمة البرازيلية إلى "أزمة دستورية مزمنة" بسبب عدم احترام الشرعية الدستورية وتوالي التعديلات على الدستور.[2]

وفي سنة 2003، وصل الرئيس لويس إيناسيو لولا داسيلفا (2003-2011) مؤسّس حزب العمال البرازيلي، كأوّل رئيس للبرازيل من المعارضة اليسارية التي ترفض كلّ المنظومة التي خلّفتها الديكتاتورية العسكرية. ومع تغيّر الأغلبية الحاكمة ووصول الضحايا إلى مراكز القرار، ظهرت فكرة سنّ تشريع للتعويض لفائدة ضحايا القمع. وتحت ضغط المجتمع وبعض أعضاء الحكومة، أنشأ الرئيس لولا لجنة حكومية للتحقيق حول مقتل بعض السياسيين، لكن لم تنجح تلك الجهود بسبب تمسّك الجيش بقانون العفو وسرّية المعلومات حول الموضوع، ورفع مبدأ الحقّ في الحقيقة والذاكرة مجدّداً بموجب تقرير اللجنة. وقد عارض الرئيس فيرناندو كولور دي ميلو (1990-1992) مطلب التعويض لعلاقته بالنظام الديكتاتوري، بينما ظلّ الموضوع في الظلّ خلال حكومتي إيتامار فرانكو (1992-1995) وفرناندو هنريكي كاردوزو (1995-2002) أيضاً بسبب علاقتهما بنظام العسكر، فيما انتعش مع مقدم الرئيس لولا.

[1] Ibid. p.44.
[2] Ibid. pp. 45-46.

وقد كانت العقبة في أيّ محاولة لتحقيق مطالب الضحايا هو قانون العفو لسنة 1979، الذي يمنح العفو للمسؤولين عن الانتهاكات من الطرفين، حتّى وإن كانت تتعلّق بمجازر. واعتبرت الوثائق المتعلّقة بفترة القمع سرّية وتمسّ بالأمن الوطني. وفي سنة 2002، سنّت الحكومة قانون التعويض لفائدة الضحايا المتضرّرين من طرف الديكتاتورية، بينما لم يتمّ محاكمة أيّ كان من المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان عن الجرائم المرتكبة.1

وكان قانون العفو لسنة 1979 قد أقرّ في عهدة الرئيس الجنرال أرنستو غيسيل (1974-1979) وشمل الجرائم السياسية المرتكبة من 2 سبتمبر 1961 إلى 15 أوت 1979 لتسهيل الانتقال الديمقراطي دون فقدان السلطة. وقد اعتبر هذا القانون تشريعاً للاعقاب. ولكنّه سمح مع ذلك برجوع الآلاف من الفارّين إلى البلاد، ومباشرة حياتهم بصفة عادية، ومكّنهم حتّى من إنشاء أحزاب سياسية والقضاء على نظام الثنائية الحزبية المحافظ. وسمح بإعادة إدماج الموظّفين الحكوميين في نفس الوظيفة، واشترط لذلك وجود المنصب الشاغر ورغبة الإدارة في ذلك، أي أنّ عودتهم في النهاية غير مضمونة، كما أنّ القانون منع مسبقاً أيّ تعويض لهم بينما سمح للضحايا أن ينخرطوا في النشاط الحزبي. فيما أقرّ مبدأ تعويض أهالي المفقودين، بشرط أن لا يعارض مبدأ العفو وبالتالي يمنع تماماً تقديم المنتهكين إلى العدالة. لقد شكّل قانون العفو سدًّا منيعاً لأيّ محاولة لمحاكمة الضالعين في العنف، سواءً من جهة الأجهزة الحكومية القمعية أو من الثائرين على النظام.

لذلك، تعتبر البرازيل استثناءً عن دول أمريكا اللاتينية كالشيلي والأرجنتين والأرغواي التي تمّت فيها محاكمة منتهكي حقوق الإنسان. بل أبعد من ذلك، شهدت البرازيل بقاء المسؤولين عن الانتهاكات في مواقع مسؤولياتهم الحكومية ضمن استمرارية سياسية، حيث أنّ أبرز مسؤولي النظام السابق ما زالوا يتبوّؤون مناصب هامّة بفضل النظام "الديمقراطي" الجديد. لقد فضّلت البرازيل نسيان الجرائم وعدم محاسبة المنتهكين لتسهيل التحوّل الديمقراطي، وهو ما يعزّز استمرار الإحساس بغياب العدالة، وما يمثّل مصدراً مستمرًّا لاضطراب المجتمع ويهدّد بحدوث انتهاكات جديدة.

5- 2-3 المصالحة في الشيلي

وكما كان الأمر في البرازيل، شكّل الوضع الاقتصادي السيّئ في الشيلي إعلان انهيار القبضة الحديدية للجنرال بينوشي، فقد انتهج إجراءات اقتصادية صادمة، ضمن ما يعرف بمدرسة "أطفال شيكاغو" Chicago Boys، وهم مجموعة من الاقتصاديين الشباب الذين درسوا في جامعة شيكاغو الأمريكية على يد أستاذ الاقتصاد الأمريكي ميلتون فريدمان، والمؤمنين بالقوّة السحرية للسوق الحرّة. حيث تمّت إزالة كلّ آثار إصلاحات الرئيس أليندي، فقد تمّ استرجاع الأراضي التي وزّعت على الفلاّحين

1 Ibid. pp. 47-50.

الصغار وبيعت للشركات الأجنبية الكبرى، وتمّ بيع المؤسّسات الاقتصادية والبنوك المؤمّمة، ممّا أنتج ارتفاعاً في البطالة وصلت إلى نسبة 20 في المائة في نهاية 1975. لكن تبيّن مع سنة 1981 الفشل الذريع لتلك السياسات متأثّرة بتراجع الاقتصاد العالمي.[1]

وعلى المستوى السياسي، اقترح بينوشي في 1980 دستوراً جديداً يمكّنه من البقاء في السلطة إلى غاية 1989، وطلب من الشيليين تزكيته مرّة أخرى لثمان سنوات. ونجح في تمرير الاستفتاء بنعم تحت مراقبة أعين الموالين له، في ظلّ حالة الطوارئ وحظر الأحزاب السياسية والمعارضة. وبدأت موجة من الانتقادات الموجهة للنظام الديكتاتوري، خاصّة مع تردّي الأوضاع الاقتصادية نهاية الثمانينيات، حيث تضاعفت نسبة الفقر وأصبح أقلّ من نصف السكّان غير قادرين على توفير الطعام. وقد برزت الكنيسة الكاثوليكية في هذا السياق، وساهمت في تمويل بعض جماعات المساعدة الاجتماعية ومساعدة الفارّين من المتابعة، وأخذت تنتقد النظام العسكري علناً وبصراحة.[2]

وفي سنة 1988، رغب بينوشي في عرض استفتاء يعطيه الحقّ في عهدة جديدة لمرّة أخرى، لكن ظهرت معارضة شديدة لمشروعه شكّلت جهة عريضة دعيت "**جهة التصويت بلا**،" حصلت على 55 في المائة من الأصوات في استفتاء 5 أكتوبر 1988، وما كان من بينوشي إلاّ أن قبل بالتنحّي عن رئاسة الدولة. وشكّلت جهة الرفض "تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية" الذي فاز بالانتخابات الرئاسية من خلال مرشّحه باتريسيو أيلوين (1990-1994)، وحصل على أغلبية مقاعد مجلس النوّاب ومجلس الشيوخ في 14 ديسمبر 1989. وهي الانتخابات التي غيّرت وجه الشيلي، فسرعان ما تعافى الاقتصاد بعد بينوشي وأصبحت الشيلي تعرف بـ"فهد أمريكا اللاتينية،" وتعزّزت الاستثمارات الأجنبية خاصّة الأمريكية منها، وبذلك ولجت الشيلي من باب الاقتصاد في العولمة.3 لقد شكّلت الورقة الاقتصادية بطاقة مهمّة في الحالة الشيلية، فقد أسقطت نظامي الرئيس سلفادور أليندي وأوغوستو بينوشي، كما أعادت إدماج الشيلي في المنظومة الدولية من جديد.

أمر الرئيس باتريسيو أيلوين بتشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة الرئاسية، بخصوص ألفين ومائتي قتيل في عهد بينوشي، وقد تسلّم تقريرها في 5 فيفري 1991. وقد عملت اللجنة في تقريرها على تفادي ذكر أسماء المسؤولين عن الانتهاكات، ولكنّها في المقابل أدانت النظام الديكتاتوري بكلّ قوّة. وأوصت بالعفو كمدخل للمصالحة، التزاماً منها بمهمّة اللجنة واحتراماً للمحاكم المؤهّلة وحدها بالنظر في المسائل الجنائية. ولهذا السبب، سلّمت اللجنة للقضاء المختصّ كلّ المعلومات المتعلّقة بالانتهاكات والتي أمكنها الحصول عليها أثناء عملها للقيام بما يلزم. وقد استقبل التقرير بحفاوة كبيرة على المستوى الإعلامي وتمّ نشره في الجريدة الرسمية، وقد أحدث نقاشاً كبيراً في الشيلي. بينما حاول الجيش الذي

[1] Worth. op. cit. pp. 71-72.
[2] Ibid. pp. 74-75.
[3] Ibid.

كان لا يزال الجنرال بينوشي على رأسه الردّ عليه بوثائق تثبت أنّ نظامه كان يحظى بالدعم من قبل الشيليين.[1]

وعقب تسلّمه التقرير، توجّه الرئيس أيلوين بخطاب إلى الشعب عبر التلفزيون، شكر فيه أعضاء اللجنة على عملهم، وأعلن عن اعتذاره للشعب الشيلي على الفظاعات التي كان ضحية لها بسبب القوّات الحكومية، وطلب من المحاكم أن تحقّق العدالة بقدر ما تستطيع في مخالفة واضحة لتوصيات اللجنة. وقد ردّ الرئيس أيلوين على خطاب البابا يوحنّا بولس الثاني، الذي دعا فيه الشيليين إلى العفو قائلاً: "على الشيلي أن يتوجّه إلى الوفاق ولا إلى الصراع .... حانت ساعة العفو والمصالحة،"2 بأنّ الأمر ليس بتلك البساطة، وأنّه لا بدّ أوّلاً من معرفة من الضحية الذي يعفو ومن هو الجاني الذي نعفو عنه، كما أنّه لا يمكن العفو باسم الآخرين، فالعفو لا يسطّر بمرسوم. بل يتطلّب العفو التوبة من جهة المعتدي، والكرم من جهة الضحية.3 لذلك لقي مطلب التعويض المادّي والمعنوي الذي اقترحه التقرير قبولاً كبيراً من قطاعات واسعة من المجتمع الشيلي. وقد أشار الرئيس إلى أنّ المصير المجهول للمفقودين وعدم تسلّم جثثهم يجعل التقرير وأفق المصالحة محدوداً.[4]

وارتفعت بعدها المطالبات بتقديم القادة العسكريين للمحاكمة عن تلك الجرائم، لكنّها وجدت جداراً قانونياً يصدّها، ففي سنة 1978 سنّ قانون العفو الذي يمنع محاكمة أي من المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان في الفترة الممتدّة من 1973 إلى 5.1978 وهو الأمر الذي رفضه الرئيس أيلوين، ودعا إلى محاكمة المسؤولين عن تلك الانتهاكات فيما يعرف بـ"مبدأ أيلوين." وبدأت محاكمات للمسؤولين الحكوميين من نظام بينوشي في التسعينيات، وفي 1993 تمّت محاكمة الجنرال مانويل كونتريراس قائد الشرطة السرية، وحكم عليه بالسجن بتهمة انتهاك حقوق الإنسان.[6]

وتغيّر الوضع بصفة ملحوظة حينما شرعت الجمعيات الناشطة في متابعة المسؤولين عن الانتهاكات ومباشرة الإجراءات القضائية لمحاكمتهم، مطالبة بعدم تفعيل قانون العفو، وقد نجحت في حالات عديدة. وفي نفس الوقت، رجع عشرات الآلاف من اللاجئين إلى البلاد مطالبين بالتعويض عن التعذيب وسنوات النفي بعيداً عن الوطن. وهذا ما رفع عدد المطالبات بالمحاكمة مع التعويض،[7] وذلك

[1] Egaña, op. cit. p. 62.

يشار إلى أنّ صاحب المقال خوسيه لويس إغانيا كان عضواً في اللجنة الشيلية للحقيقة والمصالحة، وقد عبّر عن إحباطه بسبب عدم الالتزام بتوصيات اللجنة وتبنّي العفو، بدلاً من التمسّك بمطلب العدالة واللجوء إلى القضاء، والذي وصل إلى حدّ التعسّف، وهو ما يسمّم علاقات الأطراف باستمرار.

[2] Ibid. p. 64.

[3] Ibid.

[4] Ibid.

[5] قانون العفو في الشيلي لسنة 1978 كان سبّاقاً لقانون العفو في البرازيل لسنة 1979، وهو ما يبيّن تبادل تأثير نماذج المصالحة أو التحوّل الديمقراطي عموماً فيما بينها.

[6] Worth. op. cit, p. 79.

[7] أنفقت الحكومة الشيلية حوالي مليار ونصف مليار دولار أمريكي كتعويضات لفائدة ضحايا انتهاكات القوات الحكومية أو أفراد قوّات الأمن الذين قتلوا جرّاء عمليات إرهابية.

Egaña. Op. cit. 76.

على خلاف ما أوعز إليه التقرير. ولاستكمال بعض المعطيات، تقرّر إنشاء لجان خاصّة أخرى مكمّلة لتقرير اللجنة.[1]

وخلافاً لحالة الهدوء والرصانة التي عرفتها الشيلي بعد نشر التقرير، بدا أنّ النقاش حوله قد أعاد إحياء الانقسامات التي عانت منها الشيلي من جديد. فقد استعاد المجتمع النقاش حول تحطيم الديمقراطية في سبتمبر 1973 ومسؤولية كلّ من الجيش والتيّار الماركسي حينها، معتبرين أنّ أخطاء الماركسيين لا تبرّر بحال ما قام به الحكم العسكري، وهو ما يعني عملياً رفض المصالحة تماماً، تحت شعار "لا عفو ولا نسيان." وهو ما يصف حالة من الصراع الخطير الذي تعيش فيه الشيلي مجدّداً. وفي 5 فيفري 2008، تمّ قبول استقالة الجنرال غونزالو سانتيليس كويفاس قائد القوّات البرّية في سنتياغو، وفي 6 مارس من نفس السنة، استدعي الجنرال إلى المحكمة بصفته متّهماً. وتمّ رفض كلّ مشاريع القوانين التي تقدّم بها الرئيس ريكاردو لاغوس (2000-2006) من أجل طيّ النقاش وتعزيز المصالحة. وتصاعد التوتّر السياسي، وتعدّى إلى مجالات اجتماعية كأماكن العمل وقطاع التربية، وتراجعت المصالحة وضعفت معانيها خاصّة لدى الشباب. ولقد بلغ أمر المطالبة بالعدالة حدّ التعسّف، فقد بدأ الأمر بالمصالحة السياسية عبر لجنة الحقيقة والمصالحة، ثمّ المحاكمة لدى العدالة المحلية، ثمّ المحاكمة لدى محكمة الدول الأمريكية، ولا يزال الأمر متواصلاً بلا نهاية، بما في ذلك من هدر للوقت والجهد.2 لقد تدخّل القضاة بمنطق إيديولوجي في السنوات الأخيرة بتولّيهم للحكم في مسألة لم تستطع الأحزاب السياسية أو لم ترد حلّها.

احتفظ الديكتاتور بينوشي بنفوذه البيروقراطي حتّى بعد خروجه من الحكم، بفضل التعيينات التي قام بها في الإدارة وفي القضاء، وقد امتدّ الأمر إلى رؤساء البلديات الذين كان يعيّنهم بسبب حظره للانتخابات البلدية. وبقي هؤلاء جميعاً في مناصبهم، وهو ما أعاق الرئيس أيلوين في المضيّ في مشروع تطهير الشيلي من البينوشيين. كما بقي الجنرال بينوشي قائداً للجيش المستقلّ دستورياً عن السلطة الرئاسية المنتخبة.

وفي ظلّ هذا المشهد، رفض بينوشي الاستقالة من منصبه، فدستور 1980 سمح له بالبقاء على رأس الجيش حتّى سنة 1997،[3] كما أعطاه أيضاً الحقّ في تعيين تسعة أعضاء من الكونغرس، وكان دور هؤلاء التسعة هو إعطاء الأغلبية للمحافظين في المجلس وإعاقة أي مقترح تشريعي للرئيس الليبرالي أيلوين، الذي نجح مع ذلك في دمقرطة الانتخابات المحلّية، حيث أصبحت المجالس المنتخبة هي من تختار رئيس البلدية. وعرفت الفترة الرئاسية الموالية في سنة 1993، خسارة المحافظين وفوز

[1] نقلاً عن الرئيس الشيلي أيلوين، Ibid. p. 66.

[2] Ibid. pp. 65-78.

[3] كان الحكم في الشيلي ديكتاتورية دستورية، خلّدت نظامها عبر أدوات قانونية ودستورية "احتراما" لثقافة الشيلي القانونية.

الرئيس إدواردو فراي رويز تاغل. وبداية من هذه المرحلة، بدا أنّ الشيلي قد نجح في تبنّي توليفة جمعت بين حكومة مدنية مستقرّة واقتصاد حرّ، جعلت الشيلي هدفاً مفضّلاً للمستثمرين الأجانب.[1]

وفي سنة 1998، استقال بينوشي من قيادة الجيش، لكنّه بقي عضواً في الكونغرس مدى الحياة وفقاً لدستور 1980. ولم يكن يعلم أنّه سيفتح على نفسه باب المتاعب بسفره إلى بريطانيا من أجل العلاج، فيما أصبح يعرف بـ "**قضية بينوشي**،" عندما فوجئ بمذكّرة اعتقال من قبل القاضي الإسباني بلتسار غارسون بتهمة تعذيب وقتل مواطنين إسبان مقيمين في الشيلي أثناء الحكم الديكتاتوري. فقد اعتبر القاضي الإسباني جرائم بينوشي انتهاكات ضدّ الإنسانية يمكن أن تخضع للمحاكمة في أيّ مكان في العالم. وبقي بينوشي رهن الإقامة الجبرية في لندن، وثار نقاش في بريطانيا حول قانونية تسليمه لإسبانيا. فيما رفض الشيليون وحتّى المعارضون له، مبدأ محاكمته أمام عدالة أجنبية. وفي الأخير، قرّرت الحكومة البريطانية أنّ بينوشي ليس في وضع ذهني يمكّنه من الوقوف أمام المحكمة. وتمّ نقله إلى الشيلي في بداية 2000.[2]

ولم تكن عودة الجنرال بينوشي إلى الشيلي نهاية لمتاعبه، فقد قرّرت المحكمة العليا بأنّ مبدأ الحصانة البرلمانية الذي يتمتّع به الجنرال لا يشمل جريمة الاختطاف. وقد دفع محاموه بعدم قدرته على المحاكمة بسبب حالته الذهنية، وبفعل تلك المتابعات قرّر بينوشي الاستقالة من الكونغرس. لكنّ مشاركته في لقاء تلفزيوني لاحقاً سنة 2003 كان خطأً فادحاً، فقد ثبتت قدرته الذهنية وبالتالي أهليته للمحاكمة وهو ما أكّدته المحكمة العليا في السنة الموالية. وفي سنة 2004، بدأت متابعات أخرى ضدّ بينوشي تتعلّق بالتزوير والفساد والتهرّب الضريبي وتهريب ما قيمته 27 مليون دولار أمريكي في شكل حسابات خاصّة في بنوك أجنبية. وفي بداية 2006، نسبت نفس التّهم لزوجته وأبنائه. وبعدها قرّرت المحكمة العليا متابعة بينوشي بتهمة القتل بصفته الآمر أثناء رئاسته للدولة، لكنّ وفاته إثر صدمة قلبية نهاية سنة 2006 وضعت حداً لكلّ تلك المتابعات.[3]

وعلى غرار الحالة الشيلية، واجهت لجان الحقيقة والمصالحة تحدّيات حقيقية، ترتبط بالديناميات المحلّية والخارجية التي فضّلت طيّ الصفحة وتحقيق السلم الفوري، وتمّ استعمال تشريعات العفو والآليات الدستورية للحفاظ على بنيوية التسلّط تحت عنوان الانتقال الديمقراطي والنخراط في العولمة، وتمّ محاصرة الإصلاحات التي تمّ تحقيقها من طرف اليسار، وتطوّر الوضع إلى نسخة جديدة من الانقلابات الدستورية، فيما تخلّص البيت الأبيض في عهد الرئيس دونالد ترامب من تحفظ الإدارة الأمريكية التي تدخّلت علناً ضدّ الرئيس اليساري نيكولاس مادورو في فيزويلا، وهو ما

[1] Worth. op. cit. pp. 80-82.
[2] Ibid. p. 82.
[3] Ibid. p. 84.

يسير في اتّجاه تكريس الصراع لا المصالحة. فيما يمثّل النموذج البرازيلي قفزاً على مطلب المصالحة، بإقراره تحوّلاً فوقياً ساهم في الحفاظ على الأوليجارشية الموروثة عن النظام العسكري.

لقد كانت لجان الحقيقة السمة الغالبة في مسارات العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية، وقد وفّرت خياراً بديلاً عن الانتقام الذي عرف في تجارب تاريخية عديدة، كما في فرنسا التي عرفت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ظاهرة "التطهير" L'épuration والإعدامات العشوائية في الساحات العامّة للمتّهمين بالتعامل مع الاحتلال الألماني؛ وكذا محاكمة الرئيس الروماني نيكولاي تشاوسيسكو (1965-1989) وإعدامه هو وزوجته سنة 1989. فبدلاً من المنطق الانتقامي أنشئت لجان الحقيقة كهيئات تحقيق بهدف مواجهة الماضي عبر تقديم قراءة نقدية للتاريخ وتجاوز الصدمات التي تسبّب فيها العنف، وضمان عدم تكرارها مرّة أخرى. وقد مكّنت تلك اللجان من البحث في أسباب العنف، وتحديد أطراف الصراع، والتحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان وتحديد المسؤوليات القانونية المنجرّة عنها.

ورغم ضآلة نتائج تلك اللجان مقارنة بحجم عنف الماضي، فإنّها من خلال عملها التأريخي تمكّنت من القيام بعمل معرفي ضروري لأيّ مصالحة حقيقية مستقبلية، عبر معرفة الحقيقة وتحديد المسؤوليات وتصحيح الرواية التاريخية. في حين أنّ غيابها سيؤدّي إلى نقص فعالية التحوّل الديمقراطي بحسب التجربة البرازيلية. كما ساهمت لجان الحقيقة في إعادة الاعتبار للضحايا من خلال المقابلات والشهادات وجمع المتعلّقات الشخصية بالمفقودين والحصص التلفزيونية. لكن عادة ما تفتقد هذه اللجان الصلاحيات الضرورية لتنفيذ توصياتها، وهو ما تنتقد من أجله، كما أنّ فعاليتها محاصرة بموجب قوانين العفو التي تبطل مفعولها، واكتفت بدور تأريخي قد يساهم في التأسيس لموجة تصحيحية للعدالة الانتقالية كما في الحالة البيروفية.

بيّنت التجربة إذن أنّ لجان الحقيقة والمصالحة بقيت محدودة في مخرجاتها من حيث تكريسها للنسيان والإغلاق الرسمي للماضي، وكذا عجزها عن تحقيق مطالب الضحايا. وقد بيّن المثالان الأرجنتيني والشيلي استمرار المطالبات الذاكراتية من قبل الضحايا بعد انتهاء مأمورية اللجان في البلدين. كما أنّ النموذج المرتكز على اللجان يساهم في بناء الديمقراطية الهشّة، المبنية على سوء "هضم" التاريخ. وقد شكّلت الحالة الشيلية حالة إحباط بفعل التناقض الواضح بين البحث عن الحقيقة وتجاوز الماضي، بينما كشف موت بينوشي دون عقاب صفرية كلّ المصالحات.

خاتمة:

من خلال ما سبق، يمكن أن نخلص إلى قاعدة عامّة مفادها أنّنا إذا أردنا تقييم سياسة المصالحة في سياق معيّن، فعلينا أن ننظر إلى الدستور الذي تنتجه. وباستقرائنا للواقع الدستوري في أمريكا اللاتينية بعد سنوات الحكم الديكتاتوري، فسيتبيّن لنا أنّنا بصدد مصالحة مستحيلة لأنّها تعمل على تكريس هيكلية العنف السابق؛ ومصالحة مرفوضة من قبل القطاعات الهشّة من المجتمع؛ ومصالحة مفروضة عبر الآليات الدستورية.

ففي البرازيل، استعمل التكتيك الدستوري لعرقلة اليسار، فقد حكم على الرئيس السابق لولا داسيلفا (2003-2011) بالسجن لمدّة اثني عشر سنة في 5 أفريل 2018، بغرض منعه من الترشّح لانتخابات نفس السنة. ولم يتوقّف الأمر عند ملاحقة الرئيس لولا، بل نظّمت حملة إعلامية كبيرة للإطاحة بخليفته الرئيسة ديلما روسيف (2011-2016)، ممّا أدّى في النهاية إلى تنحيتها وفق "**القواعد الدستورية**." وهو ما اعتبرته الرئيسة روسيف انقلاباً دستورياً برلمانياً عليها. إذن، يقتضي "**التكتيك الانقلابي**" الجديد في أمريكا اللاتينية احترام القواعد الدستورية. وهو عين ما حدث أيضاً للرئيس اليساري فرناندو لوغو (2008-2012) في البراغواي. وأسباب الانقلاب عديدة، فقد شكّل كلّ من الرئيسين لولا داسيلفا وديلما روسيف خطراً على النظام الاقتصادي القائم، حين تعرّضت الرئيسة روسيف للمصالح المالية والبنكية ولوبي الفلاحة وكبار الملاّك البرازيليين الذين استفادوا من إصلاحات النظام العسكري، والمعارضين لسياسات الرئيس لولا الإصلاحية التي تسعى لتوزيع الأراضي بصفة عادلة على كلّ البرازيليين.

لكنّ تلك المناكفات الداخلية لم تكن كافية ربّما للانقلاب على الرئيس الشرعي، إلّا بعد تدخّل العامل الخارجي الذي كان حاسماً، حين تحوّل الرئيس لولا إلى تحالف دول البريكس، وهو ما اعتبر غير مقبول أمريكياً، وهو ما يذكّر بقصّة الرئيس سلفادور أليندي في الشيلي قبل ذلك. في حين لم تعارض الولايات المتّحدة الأمريكية تنحية الرئيسة روسيف وقرّرت "عدم التدخّل" وفسح المجال للمؤسّسات البرازيلية أن تعمل عملها، وهو ما يعني في الحقيقة مباركتها الضمنية لتنحيتها. وبالموازاة مع هذه المعركة السياسية مع اليسار، انتهجت في البرازيل سياسات اجتماعية واقتصادية انتزعت المصداقية من الأحزاب السياسية واليسارية خصوصاً، ودفعت المجتمع إلى "**الإيمان**" في أحضان الكنيسة اليمينية المحافظة -والإنجيلية بالخصوص التي كانت من أبرز داعمي الرئيس جائير بولسونارو في انتخابات نوفمبر 2018، وذلك لاستقطاب القطاعات الاجتماعية التي تشكّل تقليدياً القاعدة الانتخابية لليسار.

وبنفس المنطق، صادق البرلمان البرازيلي على تعديل دستوري يقوم بتجميد ميزانية المدفوعات العمومية لمدّة العشرين سنة القادمة، وهو ما يعني تكبيل أيّ إصلاحات اجتماعية لصالح الطبقات

الهشّة حتّى في ظلّ حكم رئيس يساري، وهي المدّة التي تعادل خمس عهدات رئاسية. وهذه هي حقيقة المصالحة في أمريكا اللاتينية، "**قفزة كبيرة إلى الوراء**." لذلك فهي مصالحة مستحيلة لقطاعات واسعة من المجتمع، ومفروضة من طرف النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة. وبنفس المنطق استعلمت الإجراءات الدستورية كآلية لسيطرة القوة على حساب من يمكن اعتبارهم الضحايا الأبديين.

وبالمثل يلاحظ في الشيلي تناقض الخطاب والممارسة في فترة رئاسة ميشيل باشلت اليسارية، وعلاقة ذلك بالصلاحيات الدستورية المحدودة لرئيس الجمهورية الشيلية. فقد جرت إصلاحات دستورية عديدة فيما بين 1989 و2005، قلّصت من صلاحيات رئيس الجمهورية، لتصبح العهدة الرئاسية أربع سنوات فقط غير قابلة للتجديد، بالإضافة إلى وجود كتلة محافظة في البرلمان تعيق تشريعات الرئيس، خلافاً لدستور 1980 الذي كان يعطي صلاحيات امبراطورية للجنرال بينوشي. وبسبب النظام الانتخابي الذي يعطي حجماً أكبر للأحزاب المحافظة، يضطرّ الرئيس باستمرار إلى التفاوض لتمرير مقترحاته التشريعية.

وقد شلّت هذه القيود الدستورية والسياسية قدرة الرئيس على تنفيذ سياسات إصلاحية جذرية في اتجاه الديمقراطية والعدالة الاجتماعية المطلوبة شعبياً، لذلك اضطرّت الرئيسة باشلت إلى التوافق مع النخبة المحافظة لتنفيذ مشاريعها. وقد بيّنت تجربة باشلت عجز الرئيس عن تنفيذ ما وعد به منتخبيه، رغم أنّها غادرت مهامّها في عهدتها الأولى وهي أكثر رؤساء الشيلي شعبية. وإلى جانب ذلك، سقط تحالف كونسيرتاسيون اليساري، الذي قاد البلاد بعد حكم بينوشي إلى غاية 2010، في فخّ التوافق وعدم القدرة على تغيير الوضع. كما شهدت سنوات حكم تحالف اليسار غياب أيّ صراع حول النموذج الرأسمالي للنمو، وهو ما يعني استمرار هيكلية القوّة في السيطرة. وتحوّل التحالف في موقع الحكم إلى مجرّد قوّة سياسية "براغماتية،" رغم محافظته على خطابه اليساري، وهو ما يمكن دعوته بعملية "**تنفيع**" اليسار The Pragmatization of the left.

وفي غياب تغيير على البنية الحالية للوضع في أمريكا اللاتينية، يمكن أن نقترح قراءة مستقبلية لمستقبل المصالحة من خلال مؤشّرين هما استمرار الصراع والقيم التي تميّز المصالحة. حيث تمثّل حالة السلفادور حالة مثالية لعجز المصالحة في دول أمريكا اللاتينية وتكريس الصراع، حيث لم تتمكّن سنوات العفو والنسيان المفروضة عبر القانون من محو آلام الماضي، وردّ الدولة إلى طريق السلام. وبالنظر إلى الخطاب الرسمي المعتمد حتّى بعد المصالحة، فنحن دائماً في تعزيز قيم الصراع والمواجهة. لقد استمرّ القمع السياسي وانتهاك كلّ الالتزامات التي يمليها الدستور والمواثيق الدولية، وذلك بسبب أنّ البعض لا زال يتصرّف كما في الماضي الأليم القريب تحت حماية "الحصانة" الدستورية، وتحوّل عنف الحرب الأهلية السابقة إلى المجتمع في صيغة العنف الإجرامي.

وفي سياقات أفضل من الحالة السلفادورية، عرفت البرازيل والشيلي وأمريكا اللاتينية عموماً تحوّلاً كبيراً تزامن مع نهاية الحرب الباردة، ووجود وضعيات انتقالية وتشريعات تحمي النظم الاستبدادية بلغة العفو، وقد خلّفت تراجع المصالحة المحقّقة للعدالة والإحباط في نفوس الضحايا. ورغم ظهور "بعض" الحقيقة إلاّ أنّ ذلك لم يحقّق الغرض منها إلّا الاعتراف بالجريمة، وتمّ التغاضي عن الإجابة عن أسئلة من قبيل: من؟ لماذا؟ ولحساب من؟ وتمّ استعمال "النسيان المفروض" أو "**الفقدان المبرمج للذاكرة**،" كميكانيزم أساسي تحت شعار "اقلب الصفحة ولا تسأل ولا تتكلّم" لضمان اللاعقاب، فيما استعمل العفو كميكانيزم آخر. فالعدالة قيمة أزلية في تاريخ البشرية، ولا يمكنها التعايش مع قيم النسيان واللاعقاب، وكلّ القيم السلبية المناقضة للعدالة تنتج آثاراً دراماتيكية على الإنسان والمجتمع، وهي خلاصة الدرس الأمريكي اللاتيني.

وإذا استمرّت الأطراف المحتكرة للقوّة في أمريكا اللاتينية في رغبتها منع التغيير الذي من شأنه أن يهدّد موقعها، وتحقيق نوع من العدالة لفائدة المستضعفين، فإنّها ستنتهج باستمرار ودون تردّد استراتيجية "الانقلاب" لتغيير منحى التاريخ بالمنطق الإسباني، بمساندة معلنة وغير معلنة من العامل الخارجي، وسيكون العنف الأداة الأساسية سواءً في شكله المباشر الفضّ، أو في شكله الليّن حتّى وإن كان يبدو دستورياً.

بيبليوغرافيا

Books

1. Angenot, Marc. « **Les Lois mémorielles données et textes compilés, Cahiers du discours social**, » Montréal, 2007.
2. Bloomfield, David. **On Good Terms: Clarifying Reconciliation.** Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, Berghof Report No. 14. Berlin: October 2006.
3. Kornbluh, Peter. **The Pochet file: a declassified dossier on atrocity and accountability.** (New York: The National Security Archive, The New Press, 2013).
4. Worth, Richard. **Modern World Leaders: Michelle Bachelet.** (New York: Chelsea House, 2008).

Chapters

1. Arnaud, Martin. "**introduction**" *in* Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine**. (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp. 13-22.
2. Bloomfield, David. **"The Context of Reconciliation,"** *in* David Bloomfield and al (eds). **Reconcilition after violent conflict, A Handbook.** (Stockholm: ternational stitute for Democracy and Electoral Assistance, 2003). Pp. 40-48.
3. Cuya, Estebá,. "Les commissions de la vérité et de la réconciliation." *in* Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine**. (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp. 23-34.
4. ________________. **"Il reste encore beucoup à faire!"** *in* Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine**. (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp.202-218.
5. De Moura Walber, Agra, et Tavares, André Ramos. **" La justice réparatrice au Brésil."** *in* Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en**

Amérique Latine. (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp. 35-54.

6. Egaña, José Luis Cea. **"La Réconciliation au Chili, une transition termée?"** *in* Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine**. (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp. 55-77.
7. Febres, Salomón Lerner. "L'expérience Péruvienne (2001-2003)." *in* Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine**. (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp. 78-103.
8. Kerber, Guillermo. **"Les commissions de la vérité et de la réconciliation."** *in* Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine**. (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp.160-182.

Articles

9. Barrett, Patrick S.**"**The Limits of Democracy: Socio-Political Compromise and Regime Change Post-Pochet Chile,**"** Studies Comparative international Development.**"** Fall 1999. Pp. 3-36.
10. Paz, Rojas Baeza. "Chili: l'impunité et ses conséquences psychiatriques,**"** Mouvements." Vol.1. No.53. 2008. pp. 84-87. pp. 84-85.

Web articles

11. Broder, John M. "Clinton Offers His Apologies To Guatemala.**"** The New York Times. 11 march 1999.
http://www.nytimes.com/1999/03/11/world/clton-offers-his-apologies-to-guatemala.html.
12. Kettle, Mart and Lennard, Jeremy. "Clinton apology to Guatemala." The guardian. 12 marsh , 1999.
https://www.theguardian.com/world/1999/mar/12/jeremylennard.martkettle.

La justice transitionnelle en Bolivie et au Paraguay : La transition démocratique entre résistances et incertitudes

D. JAAFAR MOHAMMED
Droit Public et en sciences politiques
De l'Université d'Abdelmalek Essaadi de Tanger.

Résumé

Mystificatrice , la justice transitionnelle amorcée en Bolivie et au Paraguay , l'était dans la mesure où loin de servir fidèlement la transitologie , elle s'imprime des souillures de l'apparentologie . Elle se proclame veule avec son mutisme corrélé à son inanité attisant de façon irrémissible les déboires des victimes s'interposant souvent à la vocation cathartico- thérapeutique et générant partant de nouvelles zones de vulnérabilités sociales et politiques.

C'est un rébus enveloppé dans un mystère à l'intérieur d'une énigme, tel apparaît la transition démocratique en Bolivie et au Paraguay axée sur le procédé oxymorique de la justice transitionnelle. Tout en étant une dans son inspiration, la justice transitionnelle est double dans sa traduction d'où son ambivalence.

Mots-clés : Bolivie -Paraguay - Justice transitionnelle -transition démocratique - Condor - Commissions de vérité et de justice - Impunité - Amnistie .

Abstract

Mystifying, the transitional justice initiated in Bolivia and Paraguay, was insofar as far from

serving faithfully the transitology, it imprints itself on the stains of apparentology.

It proclaims itself idle with its muteness correlated to its inanity stoking in an irreparable way the woes of the victims often interfering with the cathartico-therapeutic vocation and thus generating new zones of social and political vulnerabilities.It is a rebus wrapped in a mystery within an enigma, such appears the democratic transition in Bolivia and Paraguay focused on the oxymoronic transitional justice. While being one in her inspiration, the transitional justice is double in her translation from where her ambivalence.

Key words : Bolivia -Paraguay - Transitional Justice - Democratic Transition - Condor - Truth and Justice Commissions - Impunity - Amnesty.

Introduction:

Le phénomène de démocratisation bénéficie d'une planétarisation inédite à telle enseigne qu'il a touché l'Europe de l'Ouest et ses prolongements sud - américains produisant un effet stimulant sur la production d'analyses ambitionnant cerner la quintessence des mutations initiées comme en témoigne le cas de Samuel Huntington qui parlait de vagues de démocratisation [1].

Force est de noter cependant que la science américaine, si abondante qu'elle est, a soutenu longtemps que la démocratie était réservée à la sphère occidentale. Cette réflexion a cédé la place à un discours axé sur la démocratisation et , pour cause , l'engagement depuis la 3e vague des années 1980 [2] sur la voie démocratique des

[1] Huntington Samuel Phillips, (18avril1927, New York - 24décembre2008, Martha's Vineyard, Massachusetts), est un professeur américain de science politique .Son œuvre est dominée par ses ouvrages intitulés, ***Le Choc des civilisations*** **et** ***The third wave : democratization in the late twentieth century,*** publiés en 1991 .

Cf, Samuel P. Huntington, *Le choc des civilisations*, Paris, Editons Odile Jacob, Traduit de l'anglais (Etats-Unis) par Jean-Luc Fidel, Geneviève Joublain, Patrice Jorland et Jean-Jacques Pedussaud, 2007, coll. « Bibliothèque », 2007, 402 p.

Selon lui, la démocratisation, c'est-à-dire le processus au cours duquel des pays deviennent démocratiques, progresse dans le monde par vagues successives qui sont disséminées de périodes de flux et de reflux autoritaires. C'est bien la période précédant les révolutions libérales marquant l'Europe en 1830 et en 1848 qui incarne la première vague .Elle a touché concomitamment les pays européens, d'Amérique (États-Unis, Canada, Uruguay, etc.) et d'Océanie (Australie, Nouvelle-Zélande).

La libération des pays d'Europe occidentale par les alliés durant la deuxième partie de la seconde guerre mondiale corrélée à celle des pays d'Amérique latine et ceux décolonisés concrétisent la deuxième vague.

[2] La révolution des œillets du Portugal au milieu des années 1970 et l'implosion du franquisme en Espagne sont les prémisses de la troisième vague qui s'étalera jusqu'aux années 1980 avec l'émancipation de nombreux pays latino-américains qui revinrent à des gouvernements civils et profile son aura avec la dissolution de l'URSS optimisant ainsi l'essor démocratique qui a gagné à la fin des années 1980 et au début des années 1990 de nombreux pays d'Europe centrale et orientale. Ces profondes mutations ont incité vers la fin des années 70 un groupe d'universitaires européens et américains du Nord et du Sud à édifier ainsi un nouvel objet d'étude.

En effet, Guillermo O'Donnell, Philippe Schmitter et Laurence Whitehead entameront un programme comparatiste d'envergure autour de l'Europe du Sud/Amérique latine dont le couronnement serait la parution en 1986 du référentiel en matière des « transitions de l'autoritarisme à la démocratie » : Transition from Autoritarian Rule ainsi que l'émergence du concept « Transition à la démocratie».

Il convient de souligner par ailleurs que Samuel Huntington a écrit son ouvrage « Democracy's Third Wave». Journal of Democracy, en 1991 sans pour autant rendre compte des événements qui ont jalonné la communauté mondiale ultérieurement. A cet effet, les analystes et les observateurs ont décelé au milieu des années 2000 la fin de la troisième vague. D'autres, entre autres Antoine Robitaille dans son article «Démocratisation: la quatrième vague à l'orée des pays arabes du 19 février 2011 , Actualités internationales » se complaisent de réitérer qu'avec le bouleversement structurel durant ces trois dernières années (2011-2014) opéré au nom de ce qui est convenu d'appeler « le printemps arabe », la démocratie fait miroiter ses promesses à la région arabe et concluent que la quatrième vague était à l'orée des pays arabes. Pour mieux cerner cette question, un séminaire international s'est

régimes jugés auparavant totalitaires et autoritaires couvrant tous les continents, l'Europe de l'Est, l'Asie et l'Afrique.

Projeter d'étudier les incidences de cette vague dé démocratisation en Bolivie et au Paraguay dans la perspective transitologique conduit inéluctablement à apprécier le processus de la justice transitionnelle amorcé dans ces pays du Cône Sud et présuppose un rappel de sa portée sémantique. En effet , fruit d'un long cheminement initié depuis les transitions post-dictatoriales en Amérique latine dans les années 1970-1980, la justice transitionnelle jaillit d'une lente gestation .Elle fut utilisée , a priori , en tant qu'expression par Ruti Teitel [1]avant de servir en 1995 de titre pour un ouvrage intitulé « *Transitional justice : how emerging democraties reckon with former regimes* » [2] pour prendre son plein essor après la guerre froide.

La justice transitionnelle est une expression chargée de fortes connotations mélioratives s'acheminant , telle que définie par le Secrétariat général de l'ONU , de l'éventail complet des divers processus et mécanismes mis en œuvre par une société pour tenter de faire face à des exactions massives commises dans le passé, en vue d'établir les responsabilités, de rendre la justice et de permettre la réconciliation[3], en passant par sa désignation d'un champ varié de pratiques politiques, militantes, juridiques, de conseils et d'expertise[4],

---

tenu le 2-3 mai 2014 à Tunis (Tunisie) Sous le thème : « La nouvelle vague de démocratisation en Afrique du nord : Mauritanie, Maroc, Algérie, Tunisie, Lybie, Egypte » Disponible sur :http://www.codesria.org/

[1] Teitel Ruti., « **Editorial note. Transitional justice globalized** », The International journal of transitional justice, 2 (1), 2008, p.1s.

2 Cité par Essomba, S. « Quelle complémentarité entre la justice transitionnelle et la justice pénale internationale ? », Revue internationale de droit pénal, vol. vol. 84, no. 1, 2013, pp. 181-204.

Repris de Neil J. Kritz, Transitional justice : How emerging democracies reckon with former regimes, vol.3, United Institute of peace press, Washington D.C, 1995.Neil J. Kritz, Transitional justice : How emerging democracies reckon with former regimes, vol.3, United Institute of peace press, Washington D.C, 1995.

[3] «Rétablissement de l'Etat de droit et administration de la justice pendant la période de transition dans les sociétés en proie à un conflit ou sortant d'un conflit» (S/2004/616), par. 8.

Le Secrétaire général des Nations Unies surenchérit en ces termes: « ***Peuvent figurer au nombre de ces processus des mécanismes tant judiciaires que non judiciaires, avec (le cas échéant) une intervention plus ou moins importante de la communauté internationale, et des poursuites engagées contre des individus, des indemnisations, des enquêtes visant à établir la vérité, une réforme des institutions, des contrôles et des révocations, ou une combinaison de ces mesures*** .» (SG-NU, 2004, 7).

[4] P.-Y. Condé, « Présentation du dossier », in A l'épreuve de la violence, figures de la justice transitionnelle », Droit et société, n°73, 2009, p.549s, spéc, p.553.

pour se cristalliser en dernière mouture tel un processus d'opérationnalisation des solutions juridiques, politiques, psychologiques et morales visant à concilier les principes de justice, de pardon et de vérité aux fins de (re)construction nationale, donc de construction (constitution) d'États nouveaux[1].

En somme , elle se proclame concomitamment en un « ersatz » de la justice pénale traditionaliste, un mécanisme de réparation juridico-thérapeutique des torts subis , un procédé de conjuration du délitement social et un dispositif pacificateur , de réconciliation et de pardon dans les États en transition. Pour ainsi dire , s'assignant un double objectif transitionnel vers la paix et la démocratie , elle s'assimile à une panacée parée de toutes les vertus préventivo-préservatrices et restauratrices à réponse politique globale[2] à un problème qui se pose dans les « périodes extraordinaires » et politiquement tendues.

Passant de l'exception à la norme, la justice transitionnelle érigée en un paradigme de l'État de droit en tant que logique structurelle est hissée en un principe universellement consacré en tant que standard démocratique. En effet, l'expansion démocratique universalisée depuis des décennies a engendré une littérature foisonnante arguant que des régimes à des degrés divers sont en phase de transition démocratique largement inhérente à la consécration de la justice transitionnelle inaugurée notamment en Amérique latine. A juste raison , en Amérique du sud, la Bolivie fut pionnière en la matière en établissant en 1982 la première Commission Vérité qui serait planétarisée touchant l'Argentine en 1984, le Chili en 1990 , le Salvador en 1992 et le Guatemala en 1994 sans oublier les Philippines et le Népal.

S'alignant sur cette voie démocratique , le Paraguay échafaude en 2003, presque quinze ans après l'effondrement du général Stroessner, une Commission Vérité et Justice (CVJ).

[1] **Nour** Benghellab, « Des mythes aux réalités de la justice transitionnelle », *Champ pénal/Penal field* [En ligne], Vol. XIII | 2016, mis en ligne le 12 février 2016, consulté le 10 février 2019. URL : http://journals.openedition.org/champpenal/9235 ; DOI : 10.4000/champpenal.9235

[2] Le cadre sémantique et idéel afférent à la justice transitionnelle tel qu'établi par les organisations internationales demeure extensif et large . Il s'inscrit dans une dimension holistique regroupant une boîte d'outils en perpétuelle mouvance corrélant tous les ordres de la justice qu'elle soit pénale , administrative, nationale ou internationale. Il comprend un ensemble global de dispositifs dont notamment l'amnistie, les commissions de « vérité » , la réparation de la dignité , les « politiques de la mémoire » et les réformes institutionnelles et juridiques.

Voulant se départir des scories de l'apartheid , l'Afrique du Sud pilotée par Nelson Mandela concevait en 1995 la première Commission de la vérité et de la réconciliation avec audiences publiques.

Chevillé aux valeurs universelles de la démocratie, le Roi du Maroc Sa Majesté Med VI a fait du choix de la justice transitionnelle la pierre angulaire de la construction démocratique et ce, moyennant la constitution de l'Instance de l'Equité et Réconciliation maximisant ainsi l'indemnisation des victimes des « années de plomb » et aseptisant, ambitionne-t-il, le Maroc des dérives autoritaristes et des réflexes liberticides d'un passé à jamais révolu[1].

Au Paraguay et en Bolivie , la situation politique est marquée du sceau de l'équivocité .

Pays des contrastes, ils frappent par la complexité de leur situation politique qui pousse à s'interroger sur la quintessence du processus de démocratisation surmédiatisé par le discours officiel qui vante la réussite de l' expérience en justice transitionnelle et son alignement sur les canons de la transition démocratique. Des doutes taraudent les esprits quant à l'objectif réel de ces régimes viscéralement dictatoriaux d'où la perversion traditionnelle de la dialectique paradoxale entretenue entre redevabilité et impunité , entre autoritarisme et démocratisation .

A cet enseigne, tout discours sur la transition démocratique par le truchement de la justice transitionnelle dans ces pays semble divulguer des mutations initiées sous couvert de despotisme, symptomatiques du balancement entre faux semblant et immobilisme. Cela peut conduire à y déceler des pratiques ambitionnant davantage la conservation du système en l'état. Kar Alphonse l'a bien souligné , plus ça change et plus c'est la même chose.

[1] Sa Majesté le Roi Med VI interviewé au Figaro le 4 Septembre 2001 a annoncé : « ***Ensemble, nous voulons affirmer l'espace démocratique le plus complet. Nous voulons aussi que cette démocratie soit celle du mieux être .La démocratie d'un pays qui fait le choix d'un rééquilibrage social fondé sur la croissance mais aussi sur le réalisme et l'équité .Cette vision, celle de la raison ,est bien comprise pour les Marocains .Eux savent où va le Maroc*** » Interview réalisée par le directeur adjoint de la rédaction, Charles Lambroschini sur : http://www.maroc.ma/NR/exeres/3722777C-FF98-4404-868E-F896D58988AC

Saisir le dessein de ce processus de démocratisation entamé s'annonce difficultueux. On peut dire, à présent, par mesure d'objectivité, que tout ce qui est en mouvement est en progression, la question étant tout de même de savoir quel est le sens de cette progression. D'où la problématique générale du mouvement immobile, du faux mouvement profitant au non-mouvement, et de ce qui change pour que rien ne change.

À ce titre, l'expérience de justice transitionnelle en Bolivie et au Paraguay soulève trois séries de questions connexes :

La transition démocratique souhaitée par l'amorçage de la justice transitionnelle dans ces pays serait-elle un simple faux semblant destiné à rassurer, à l'extérieur, la communauté internationale, tout en désamorçant , à l'intérieur , les résistances ou bien la poursuite d'un processus de transition démocratique inauguré par la fin de la dictature?

Les mécanismes enclenchés de justice transitionnelle font-ils écho aux interjections de la transition démocratique avec ce qu'elles exigent comme réparation , réformes institutionnelles et activation de la responsabilité redditionnelle mettant fin à l'impunité ou cadrent-ils en parfaite osmose avec les injonctions d'un simple réformisme de conservation et de restauration?

Ces expériences de justice transitionnelle s'inscrivent-elles, in fine, dans une optique de rupture ou de continuité ?

Pour percevoir les diverses strates qui jalonnent la composition de cette étude , on pourrait considérer que deux moutures successives forment son ossature. Il importe , au prime abord , de scruter les arcanes du contexte global des violations perpétrées , révélatrices d'un destin collectif confisqué (I) avant de se pencher sur l'appréciation de l'effectivité de la justice transitionnelle à l'épreuve de la pratique (II) .

I Un destin collectif confisqué

Le terrorisme de l'État magnifié par le plan Condor (A) et la déliquescence programmée (B) ne sont pas indépendants et sont liés par une relation de compénétration fonctionnelle ambitionnant la confiscation du destin collectif du Cône Sud.

A. Le Plan Condor : Le terrorisme de l'État .

Au nom du tout sécuritaire , une rencontre a réuni le 25 novembre 1975 à Santiago du Chili les chefs des services de renseignement des pays de l'Amérique du Sud à savoir

l' Argentine, l'Uruguay, le Paraguay, la Bolivie et le Brésil. L'initiateur en était Manuel Contreras, fondateur de la police secrète chilienne du général Pinochet (la DINA) qui conspirait un plan « contre-terroriste » traduit , in concreto, en une chasse aux personnes jugées «subversives» et contre les « guérilleros terroristes gauchistes » par les services secrets au nom de la dite « doctrine de sécurité nationale ». Une véritable campagne de liquidation -épuration baptisée « opération Condor » est opérée depuis 1976 non seulement à l'égard du seul opposant du régime mais s'étendant à sa famille et ses proches et transcendant les frontières des pays concernés pour atteindre les victimes en Europe et aux États-Unis où elles sont kidnappées, torturées et tuées. On en voudra principalement pour illustration le cas de l'acte terroriste ayant ciblé l'ancien ambassadeur chilien aux États-Unis et ancien ministre des Affaires étrangères de l’ex-président chilien Allende , Orlando Letelier et sa collègue étasunienne Ronni Karpen Moffitt assassinés en plein centre de Washington par un attentat à la bombe le 21 septembre 1976[1] et avant eux, l'ancien commandant en chef de l'armée chilienne Carlos Prats, abattu avec sa femme à Buenos Aires.

Puisant son nom d’un grand rapace vivant dans la cordillère des Andes, cette "machine à tuer" baptisée Condor inscrite dans le sillage

[1] «Les États-Unis auraient pu éviter le meurtre d'Orlando Latelier », publié par Araucaria, le 26 septembre 2006.

Disponible sur: https://el-siglo.blogspot.com/2006/09/

de la guerre froide par les services secrets de six régimes autoritaires (Argentine, Bolivie, Brésil, Chili, Paraguay, Uruguay) ainsi que ceux , à un moindre degré , du Pérou et du Venezuela s'affiche clandestine , transnationale et tacitement soutenue par les États-Unis[1].

Elle fait partie d'une stratégie répressive qui a fait environ 50 000 tués et 35 000 disparus.

L'arbitraire est devenu la règle. Des dérapages obscurantistes se sont produits et les procédés tyranniques varient entre les États allant de la noyade , passant par la transmission des enregistrements sonores de cris de proches torturés et atteignant leur paroxysme sous la forme du kidnapping de quelque cinq cents enfants, nés , le plus souvent en détention et qui seraient adoptés par des couples stériles, politiquement proches du pouvoir. L'ultime visée de cette machine infernale étant d'impressionner les opposants par l'exhibition agressive de la force au sein de la société . Cette approche rappelle celle d'Adolf Hitler qui avançait: ***« La cruauté impressionne. La cruauté et la force brutale. L'homme de la rue n'est impressionné que par la force et la brutalité. La terreur est la méthode la plus efficace en politique***.[2] »

Cette opération initiée en novembre 1975 souscrit à une perspective répressive tridimensionnelle .Au prime abord, les régimes concernés procédaient à l'identification des opposants et pour ce faire, ils ont

---

[1] D'après un document confidentiel , le secrétaire d'Etat Henry Kissinger s'adresse à un ministre argentin qui l'informait de l'opération: « ***S'il y a des choses qui doivent être faites, faites-les rapidement. Mais vous devez reprendre rapidement les procédures normales*** ».

Kenza Filali , « Opération Condor, la fin du procès des dictatures sud américaines» , avec Mediapart et agences, le 29 mai 2016. Disponible sur :https://ledesk.ma/2016/05/29/operation-condor-la-fin-du-proces-des-dictatures-sud americaines/

De même, l'on repère dans un rapport secret de la CIA, daté du 22 août 1978 les propos suivants: « ***L'opération Condor est un effort de coopération dans le domaine des renseignements et de la sécurité entre de nombreux pays du cône sud pour combattre le terrorisme et la subversion***.»

[2] Cité dans , «Terrorisem d'Etat », disponible sur : https://fr.wikipedia.org/wiki/Terrorisme_d%27%C3%89tat#cite_ref-2
Repris de Hermann Rauschning, *Gespräche mit Hitler*, Zurich, 1940.

scellé leur collaboration en échange d'informations visant la surveillance des personnes jugées subversives tout en établissant une base de données communes profitant à l'optimisation de la réalisation des objectifs arrêtés. Les opérations, étaient coordonnées depuis un centre d'information commun au siège de la célèbre police secrète du dictateur Augusto Pinochet à Santiago. Les deux services secrets américains , la CIA et le FBI ont œuvré de concert avec la junte militaire sur place et lui ont fourni du matériel technique pour véhiculer des informations sous la forme du « Condortel » , une sorte de télex servant de moyen de communication permettant l'échange des informations entre les militaires qui en avaient appris l'usage grâce aux formations organisées par l'armée américaine à l'Ecole des Amériques au Panama sur l'espionnage, la subversion et le terrorisme. De même, satisfaisant aux expectatives de l'efficacité , de rapidité et d'opportunité dans la transmission d'informations , de multiples outils de cryptologie, des téléphones avec inverseurs de voix et usages de courriers ont été utilisés[1].Les services secrets de ces États ont mené des opérations transfrontalières comprenant enlèvements , disparitions clandestines des dissidents et même des interrogatoires corrélant torture et persécution.

Enfin, s'annonce le dernier volet illustrant de la volonté de la neutralisation des opposants en Europe et dans les pays sud - américains par le déploiement d'une équipe spéciale pour assassinats ciblés comme en témoignent les cas de l'ex-président bolivien Juan José Torres ou les disparitions forcées des réfugiés politiques qui avaient fui leur pays et qui sont estimés à 45 Uruguayens, 22 Chiliens, 13 Paraguayens, 11 Boliviens et 14 Argentins[2] sans compter des prêtres, des étudiants et des enseignants.

[1] Archives du Centre de documentation sur les droits de l'Homme, document 00143F 0015.

[2] «Plan Condor, quinze ex- militaires condamnés » , créé le 27 mai 2016. Disponible sur: https://www.tdg.ch/monde/Plan-Condor--la-fin-du-proces-des-dictatures-sudamericaines---/story/26660884

Selon les approximations des organisations de droits de l’homme, le bilan de cette opération épuration s’élèverait entre 1975 et 1983 à 50 000 morts, 35 000 disparus et plus de 400 000 détenus[1].

Faisant partie intégrante du plan Condor, Banzer , le président bolivien maintenu à la présidence de 1971 à 1978 accorde , avec d'autres dictatures militaires de la région, la nationalité bolivienne à Klaus Barbie, surnommé « le boucher de Lyon » , ancien chef du service anti-juif de la Gestapo de Lyon qui rejoint les services spéciaux afin de « rénover » les techniques de répression.

Le bilan des massacres s'alourdit entre 1971 et 1978 enregistrant en Bolivie plusieurs centaines de personnes abattues par son régime, quatorze mille cinq cents sont emprisonnées pour diverses raisons politiques et des dizaines de milliers de personnes forcées à l'exil.

Il en est de même sous le carcan autoritaire de Lui Garcia qui commet entre autres atteintes contre l’ordre constitutionnel et juridique et violations contre les droits de l’Homme dont les plus regrettables demeurent l’assassinat de trois importants dirigeants politiques et syndicaux suite à l’attaque contre les locaux de la Central Obrera Boliviana et le meurtre avec préméditation de huit militants du Movimiento de Izquierda Revolucionaria (MIR)

Assimilé au nid du Condor[2] , le Paraguay fléchit sous le joug du général Stroessner et du plan Condor. S'étant arrogé le pouvoir depuis le 4 mai 1954, le général Stroessner gouverne avec une dictature personnelle qui dure jusqu'en 1989. Voulant bénéficier du soutien américain tant sur le plan économique que militaire, le général-président Stroessner s'employait à entretenir l'illusion démocratique et l'apparence de la légalité tout en se ressourçant , dès 1956, d'un discours anticommuniste abouti. Cette approche fut maximisée par un appareil autoritaire effrayant. Prêchant une «démocratie sans communisme », Alfredo Stroessner édifie ingénieusement un «

[1] « 28 novembre 1975Déclenchement de l'opération Condor », Texte rédigé par l'équipe de Perspective monde http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMEve?codeEve=795

[2] Offroy Benjamin. « Le Paraguay, un nid du « Condor ». La dictature du général Stroessner, la répression et le système Condor », *Vingtième Siècle. Revue d'histoire*, vol. 105, no. 1, 2010, pp. 33-44.

anticommunisme sans démocratie » dans l'unique but de se pérenniser. Manuel Contreras, le patron de la police politique chilienne, la DINA ne fit en effet que systématiser en novembre 1975 une longue tradition de coopération souterraine[1] longuement manigancée par les services de renseignement paraguayens qui communiquaient ordinairement avec leurs analogues des pays voisins moyennant des attachés militaires des représentations diplomatiques qui formaient un véritable réseau d'information. L'information arrive ,illico-presto, aux attachés militaires d'Argentine, de Bolivie, du Chili, d'Uruguay, des États-Unis et du Venezuela, dans leur ambassade respective à Asunción.

Face au marasme politico-économique et social , des associations ont légitimé le 11 septembre 1973 , malgré les différences tactiques, stratégiques voire idéologiques qui les divisaient , la lutte armée et l'utilisation de la violence révolutionnaire pour dénoncer les inégalités sociales et l'oppression[2].Parmi ces associations figurent l'Ejército de liberación nacional (ELN, Bolivie), le Movimiento popular colorado (MOPOCO), un mouvement politique dissident, l'Ejército paraguayo revolucionario (EPR) et l'Organisación primero de marzo (OPM). Face à l'oppression , elles adopteraient en décembre 1973 une stratégie commune sous la forme de la Junte de coordination révolutionnaire.

Craignant une contestation répandue et coordonnée de la « subversion » optimisant l'accession au pouvoir de la gauche par la lutte armée ou la voie des urnes à l'instar des expériences cubaine et chilienne, les services de renseignement militaires trouvaient dans l'exécution du plan Condor une réponse seyante pour étouffer la toute nouvelle Junte de coordination révolutionnaire (JCR). Tout projet fixe ou lointain de réalisation de l'« Internationale latino-américaine », périt mort -né après l'arrestation des deux dirigeants de la Junte de coordination révolutionnaire envoyés au Paraguay, d'où devait

[1] Cité par Offroy Benjamin. op, cit.,Repris de Alfredo Boccia Paz, Miguel López, Antonio Pecci et Gloria Giménez Guanes, *En los sótanos de los generales*, Asunción, Expolibro-Servilibro, 2002, p. 61.

[2] Cité par Offroy, Benjamin , op, cit ,.
Repris de Voir Franck Gaudichaud, *Operación Condor : notas sobre terrorismo de Estado*, Madrid, SEPHA, 2005, p. 18-19.

émerger la vague révolutionnaire destinée à la planétarisation. Il s'agit d' Amilcar Santucho, frère aîné du dirigeant de l'Ejército revolucionario del pueblo, arrêté à la douane et de Jorge Fuentes Alarcón appréhendé le lendemain à Asunción par le Département d'investigations et transporté clandestinement au Chili où il finit par disparaître. Les deux furent soumis à des interrogatoires menés par des militaires étrangers dans le but de tirer des informations .

A rebours des pays membres du Condor où la coordination était assurée par les armées reléguant la police au dernier plan , une véritable connivence était instaurée dans l'expérience paraguayenne avec le Département d'investigations de la police, sous les ordres de Pastor Coronel activement impliqué dans le processus répressif transnational[1] avec cette différence que le Paraguay se désintéressait de cette dimension « extracontinentale » d'élimination des dissidents à laquelle souscrit la troisième phase du plan Condor touchant davantage l'Uruguay, le Chili et l'Argentine dans la mesure où après vingt ans de stroessnisme, les principaux réfractaires avaient en effet été mis au pas, à la différence de ces trois pays[2].

B. De la déliquescence programmée

Les deux pays sombrent dans la terreur sous l'effet corrosif de la répression de la junte militaire. La Bolivie a essuyé les revers de la tyrannie et de la dictature notamment depuis le coup d'État militaire de 1964 et se poursuivent après le 22 août 1971 suite au renversement du président José Torres par une révolte menée par le colonel Hugo Banzer Suarez qui lui succède à la présidence de la République . On a relevé que 150 prisonniers politiques absents dans son premier gouvernement de droite ont été inhumés dans le sous-sol du ministère de l'Intérieur (actuel ministère du Gouvernement de la Bolivie)[3]. Ce

[1] En fait foi l'avis suivant : « ***En raison de l'avis de recherche n° 020/77 de l'État -major général des forces armées (ESMAGENFA), du 11 juillet 1977, nous avons procédé à la détention des citoyens uruguayens Raul Agosto Martinez et de son épouse Alba Nelis de Agosto, catalogués comme de supposés activistes dangereux du marxisme-léninisme, dirigeants de l'Association des professeurs d'éducation physique de leur pays, dissoute […]*** »
Archives du Centre de documentation sur les droits de l'Homme, document 00172F 0441, 13 juillet 1977.

[2] Offroy Benjamin. op,cit,.

[3] Ataulfo Riera , « Bolivie , les damnés de la terre sont debout », publié le novembre 2000, publié le novembre 2000 .

spécialiste de la violence institutionnalisée s'est illustré dans les tortures, les disparitions, les détentions arbitraires et la politique raciale comme en témoignent la stérilisation forcée des femmes indiennes et la tentative de «blanchir» la Bolivie en invitant des Blancs d'Afrique australe à venir s'y installer. Qui plus est, lors d'une révolte menée par les paysans , il a ordonné aux hélicoptères et aux avions militaires de mitrailler des foules sans défense en promettant aux militaires une totale impunité en cas d'assassinats.

Le Paraguay , quant à lui, a subi pendant 35 ans de 1954 à 1989 les horreurs du régime d'une dictature atypique menée par le général Alfredo Stroessner.

Pour preuve , durant sa présidence , 360 000 personnes sont incarcérées , victimes de persécutions ou de tortures. Il a eu le privilège de compter les plus anciens prisonniers du continent1. Le nombre de disparitions et de liquidations physiques des dissidents varie de

1000 à 30002 personnes selon les sources. Deux millions de Paraguayens ont choisi volontiers l'exil au despotisme de ce régime.

Stroessner laisse , selon , Martin Almada, un héritage maudit. […] Le mal qu'il a fait perdurera encore longtemps. Il a persécuté le peuple et tous ceux qui pensaient, il a voulu détruire la culture. La peur est la deuxième peau des Paraguayens et elle continuera de l'être, même si elle n'est plus présente 3.

Pour autant , les deux pays souffraient la position transcendantale et centripète du président. Le président est un monstrum juridicum et jouit d'un statut unique, exorbitant du droit commun ensevelissant dans le gouffre de l'oubli toute notion d'alternance politique ou de

Disponible sur : http://risal.collectifs.net/spip.php?article78

[1] Olivier Bras , « Stroessner est mort en toute impunité» , courrier international , le 18 août 2006 .
Disponible sur : https://www.courrierinternational.com/chronique/2006/08/17/stroessner-est-mort-en-toute-impunite

[2] Catherine Gouëset, «Amnisties et justice en Amérique Latine » , lexpress.fr , publié le 22/10/209
Disponible sur : https://www.lexpress.fr/actualite/monde/amerique/amnisties-et-justice-en-amerique-latine_783996.html

[3] Olivier Bras ,Op, cit,.

reddition des comptes. L'applicabilité de la corrélation responsabilité/redevabilité s'affiche «grippée». Les pouvoirs des présidents des deux pays demeurent affranchis de tout examen et de tout contrôle tant au niveau législatif que juridictionnel. En font foi les agissements préjudiciables aux droits de l'Homme , entre autres, les atteintes au droit à la vie privée au nom du « Tout Sécuritaire» qui n'est en rien soumis , ni à l'autorité du gouvernement ni au pouvoir parlementaire et qui demeure un champ quasi-réservé au président commandant en chef de l'armée d'abord soumise au parti du Mouvement National Révolution (MNR) en Bolivie et, par la suite, complice - grâce à des « purges » régulières. La police dans les deux pays en l'occurrence la Policía Nacional de Bolivia (PNB) ainsi que la police nationale du Paraguay sont la principale force de sécurité mais qui font souvent appel à l'armée pour réprimer des émeutes et des manifestations civiles. Sa mission est de maintenir , d'une part, le bouclage de la vie publique et privée de la population en Bolivie et demeure , d'autre part, chargée au Paraguay du harcèlement et de la torture institutionnalisés, des disparitions et des assassinats.

Force est de rappeler en l'occurrence les indices d'une surveillance extrajudiciaire des citoyens. Les préjudices portés aux droits à la liberté d'expression, à la propriété des personnes en particulier ainsi que les allégations de la pratique de torture et d'incarcération extra-judiciaire et en dehors des prisons légales foisonnent.

En somme, un verrouillage hermétiquement opéré tant au niveau juridique conçu soigneusement pour maximiser un contrôle procéduro-substantiel des champs des libertés favori à l'oppression sous des dénominations nettement antinomiques aux finalités escomptées dont notamment la Constitution nationale de 1967 pour le Paraguay .

Cette politique d'endiguement du citoyen militant est largement manifeste tant au Paraguay qu'en Bolivie. Pour preuve , au Paraguay , l'on relève les Décrets d'État de siège, les lois soi-disant exceptionnelles mais permanentes, renouvelées périodiquement, la Loi 194/55 de Défense de la démocratie et la Loi 209/70 de Défense

de la paix publique et de la liberté des personnes[1]. Il en est de même pour la Bolivie de Hugo Banzer Suarez qui occupait la présidence bolivienne à deux reprises , du 22 août 1971 au 21 juillet 1978, en tant que dictateur militaire, et du 6 août 1997 au 7 août 2001, comme président constitutionnel . A la tête d'une junte militaire appuyée par le Mouvement National Révolution (MNR) suite à un coup d'État , il a instauré un régime très répressif sanglant par le trafic de drogue, les caprices du pouvoir, la corruption, le népotisme et les meurtres commandités comme en témoigne le contenu de l'Archive de la Terreur qui émergeait de son enterrement pour montrer l'écriture de la terreur, aux dires d'Augusto Roa Bastos, grand écrivain paraguayen torturé par le régime[2]. Hugo Banzer Suarez est le seul dictateur au monde ayant réussi par le jeu de la démocratie un retour au pouvoir après l'avoir abandonné , avec 22 % seulement des suffrages. Sa formule retentit toujours, « ***Personnellement, j'ai une philosophie : tout pour les amis ; rien pour les indifférents ; des coups de bâton pour les ennemis***.[3] »

Il ne faut pas oublier qu'au cours de la présidence de Gonzalo Sánchez de Lozada , un décret d'état d'urgence a été édité afin de « rétablir la paix sociale » jalonnant la suspension des libertés fondamentales et l'instauration du couvre-feu. A ce juste égard , une vague de mesures liberticides a été enclenchée fédérant l'arrestation des centaines de syndicalistes dont le secrétaire général de la puissante Centrale ouvrière bolivienne, Oscar Salas[4].

---

1 Solis Azuaga Gabriela. « Le Paraguay : la terreur racontée par elle-même. » In: La Gazette des archives, n°206, 2007-2. Archives, Justice et Droits de l'Homme. Actes du colloque international organisé par l'Association française d'histoire de la Justice, l'Association des Archivistes français et le Conseil international des Archives. pp. 31-44; doi : 10.3406/gazar.2007.4396
Disponible sur : http://www.persee.fr/doc/gazar_0016-5522_2007_num_206_2_4396

2 Cité par Solis Azuaga Gabriela , op, cit,. Repris de Boccia Paz Alfredo, Gonzalez Mirian Angélica, Palau Aguilar Rosa, Es mi informe : los archivos secretos de la Policia de Strossner (C'est mon rapport : les archives secrètes de la Police de Stroessner), CDE, 1994, p. 11-12.

3 Martín Sivak, « Bolivie. Retour sur Hugo Banzer, dictateur et pseudo-démocrate», Página , le 01 octobre 2003 ,Disponible sur : https://www.courrierinternational.com/article/2001/08/30/retour-sur-hugo-banzer-dictateur-et-pseudo-democrate

4 « **18 avril 1995 -** Bolivie. Instauration de l'état d'urgence », *Encyclopædia Universalis* [en ligne], consulté le 12 février 2019. URL : http://www.universalis.fr/evenement/18-avril-1995-instauration-de-l-etat-d-urgence/

II L'effectivité à l'épreuve de la pratique

Les résistances empreignent la dynamique de la justice transitionnelle de mécanismes à deux vitesses (A) amenuisant son effectivité qui s'émiette davantage sous l'effet de l'ambivalence d'un processus marqué , certes , d'une criminalisation sans rareté mais d'une impunité sans contrainte (B).

A. Des mécanismes à deux vitesses :

L'effectivité de la justice transitionnelle est perceptible à travers l'activation de quatre mécanismes dont l'intensité est variable influant conséquemment leur efficience. A cet enseigne , s'affichent , à moindre effet, les commissions de vérité dotées de compétences non judiciaires et chargées de l'investigation, de l'évaluation, de l'arbitrage, de la recherche et de la présentation de recommandations et de propositions. Du reste, en un niveau plus élevé , la réforme des institutions de l'État ayant commis des abus, tels que les forces armées, la police et les tribunaux demeure un dispositif efficient de désintégration des structures jugées responsables des dérapages liberticides . De surcroît , s'enclenche , à un niveau éminemment significatif , la responsabilité de l'État à travers des réparations tantôt tangibles traduites en des services de santé ou des indemnités sous la forme de restitution: indemnisation, réadaptation , réhabilitation et garanties de non-répétition tantôt symboliques marquées par la présentation d'excuses publiques ou l'organisation de journées du souvenir. Enfin et c'est le plus efficient , des poursuites criminelles sont engagées à l'encontre des responsables de crimes.

Compte tenu du fonctionnement de ces mécanismes, la justice transitionnelle en Bolivie et au Paraguay chavire entre inanité et efficience d'où son aspect ambivalent .

A n'en point douter , des efforts sont consentis mais frappés d'ankylose.

En effet , depuis 1982 , la Bolivie a instauré une Commission nationale d'enquête sur les disparitions. Après seulement 18 jours de

son entrée en fonction, le 28 octobre 1982, le Président Hernán Siles Suazo a approuvé, par décret 19241, la création de la Commission nationale d'enquête sur les citoyens disparus. Sur la même voie, le Paraguay a initié en 2003 une Commission vérité et justice constituant un tournant historiographique au presque quinze ans après la chute du général Stroessner pour enquêter sur les crimes commis sous la dictature et au cours de la transition. Il faudrait se garder de verser dans un idéalisme béat et croire candidement à l'essor de ces nouvelles voies de démocratisation. Les deux expériences sont marquées de l'équivocité : la Bolivie a été la première à mener une enquête et demeure en même temps la dernière à mettre sur pied une commission . Ce n'est qu'en 2017 que la Commission de vérité a été inaugurée pour enquêter sur les dictatures militaires (1964-1982). Au Paraguay , la Commission vérité et justice était fragilisée et muselée entre mythe et vulnérabilités dépeignent partant la fragilité du changement en adoptant des mesures limitées afin d' assurer la vérité, la justice et des réparations complètes pour les victimes des atteintes perpétrées sous les régimes militaires et autoritaires du passé.

Aux dires d'Amnesty International [1], les victimes en Bolivie de transgressions des droits humains perpétrées sous les régimes militaires du passé attendaient toujours la vérité, la justice et des réparations pleines et entières. Les victimes , leurs familles ainsi que la population en général ont le droit de connaître toute la vérité sur les violations des droits humains commises dans le passé. De ce point de vue , le droit à la vérité a une dimension aussi bien individuelle que collective. A juste raison , la Commission interaméricaine des droits de l'Homme a souligné:

Le droit de connaître la vérité est un droit collectif qui garantit à la société l'accès aux informations qui sont essentielles au fonctionnement des systèmes démocratiques

[1] https://www.amnesty.be/infos/rapports-annuels/rapport-annuel-2017/ameriques/article/bolivie

et il est aussi un droit privé pour les familles des victimes, qui rend possible une forme d'indemnisation [1]**.**

A cet égard justement, les Commissions mises en place étaient mandatées de jeter de la lumière sur les abus et exactions du passé en vue de tourner la page des années de la terreur, de réconcilier les deux pays avec leur passé, de pacifier les vexations de l'entourage des anciens prisonniers politiques, d'améliorer l'image des deux États aux yeux de leurs peuples et des étrangers et de consolider symboliquement la transition politique. Cela obligeait , sous le prétexte honorable de la paix à instaurer ,à plus de retenue notamment au chapitre de la non- divulgation des noms des tortionnaires, ce qui a attisé l'indignation de défenseurs des droits de l'Homme . Appréhendées sous ce volet , les Commissions n'auraient servi qu' à éviter aux responsables d'être jugés se réduisant au statut de cadeau de consolation pour les victimes, ne permettant pas aux deux pays d'accomplir l'essentiel: cicatriser les blessures des années du plan Condor et se démocratiser substantiellement. Or , sans justice , la poursuite de la paix n'est que poursuite de vent , un traquenard[2] .

On ne peut nier les mérites du déploiement de tels mécanismes attendu qu'en vertu des résultats des travaux de la Commission de l'Association des parents de détenus, de disparus et de martyrs de la libération nationale et sociale (Asofamd), l'on a arrêté une liste de 150 disparus sous la dictature de Hugo Banzer dont plusieurs s'inscrivent dans le cadre du plan Condor, en coordination avec les dictatures argentine et chilienne . On a de même retrouvé les dépouilles de 14 personnes disparues en 1972 dont notamment le dirigeant de l'usine René Sánchez Chalco, disparu en juillet 1980, sous la dictature de Luis García Meza . Il convient de noter également les efforts consentis

[1] Commission interaméricaine des droits de l'homme, Rapport No.136/99, Affaire 10.488, Ignacio Ellacuría et al. (Salvador), 22 décembre 1999, paragraphes 229-230. Traduction non officielle par Amnesty International. *Ibid.*, paragraphe 224. Traduction non officielle par Amnesty International.

[2] Dans cet ordre des idées , Kofi Annan soutient :«*On nous dit que, parfois, la justice doit céder le pas devant les intérêts de la paix. Il est vrai que la justice ne peut fonctionner que lorsque la paix et l'ordre social sont assurés. Néanmoins, nous savons désormais que l'inverse est également vrai : sans justice, il ne peut y avoir de paix durable.*»
« Kofi Annan exhorte les juges de la Cour pénale internationale à rendre des jugements qui suscitent le respect de tous pour la justice internationale et la force du droit », communiqué de presse SG/SM/8628, L/3027, 11 mars 2003.

par les commissions d'enquête menées sur le procès des responsabilités de Luis García Meza, sur le meurtre des dirigeants du MIR sur Harrington Street et sur le meurtre ainsi que la disparition de Marcelo Quiroga Santa Cruz et de Carlos Flores Bedregal sans oublier les travaux menés pour rechercher les restes d'Ernesto Guevara. Relèvent de ce même registre les enquêtes menées depuis juillet 1997, relatives à la disparition de Quiroga Santa Cruz et de Fleurs Bedregal et celles menées en 2003 sous le deuxième gouvernement de Sánchez de Lozada , avec le nom du Conseil interinstitutionnel pour la clarification des disparitions forcées, qui n'a pas prospéré. Toutefois, il ne s'agit pas de « tourner la page » pour l'oublier, mais d'intégrer cette histoire et tout ce qu'elle a comporté de violences et de tragédies, dans la conscience collective. Elle ne devrait pas se cantonner dans sa facture investigatrice mais, elle la transcende en portant l'exigence de la non- réédition des actes de répression. Elle s'inscrit dans la perspective de construire une société - et un État dont les fondements et le fonctionnement éloigneront définitivement le spectre de la terreur en promouvant les droits de l'Homme . Rien de tel ne s'est produit , des résistances et incertitudes subsistaient quant aux menaces et restrictions visant les organisations de défense des droits .On en voudra principalement pour illustration le cas du bureau du haut-commissaire des Nations unies aux droits de l'Homme en Bolivie qui a fermé ses portes le 31 décembre 2017, à la suite de la décision du gouvernement de ne pas renouveler son mandat.

Au Paraguay et grâce aux documents découverts formant l'Archive de la terreur se dissipaient les confusions sur le terrorisme du Stroessnisme permettant partant à de nombreuses familles de se renseigner sur le sort des victimes et d'engager des procès devant la justice paraguayenne donnant lieu à la condamnation des tortionnaires. L'exemple prototype est servi par le cas des frères Benjamin Ramirez Villalba et de son frère Rodolfo Ramirez Villalba arrêtés en 1974 , disparus le 21 septembre 1976 et torturés dans des établissements policiers, militaires ou pénitentiaires alors que leur présence était totalement reniée. Les fichiers découverts retracent leur

pénible parcours notamment les photos prises à divers moments de leur détention.

Grâce au militantisme des activistes des organisations des droits de l'Homme en particulier Martin Almada[1],trente ans après, le 22 septembre 2006, la Cour interaméricaine des droits de l'Homme a rendu un arrêt concernant leur disparition, ainsi que celles d'Amilcar Oviedo et Agustín Goiburu tout en dépouillant les mécanismes du système « stroniste » et l'Opération Condor en vantant les mérites de l' « Archive de la terreur ». La Commission pour la vérité et la justice du Paraguay a conclu que 1,5 million de Paraguayens ont dû s'exiler tandis que 15 000 ont été torturés et 130 prisonniers politiques ont disparu.

Dans un autre ordre des idées , l'effectivité de la justice transitionnelle serait maximisée avec l'engagement de la responsabilité de l' État des exactions soumises.

En ce sens , en novembre 2008, à l'occasion de son jugement dans l'affaire **Ticona Estrada ,** la responsabilité de la Bolivie a été engagée par la Cour interaméricaine des droits de l'Homme pour violation du droit à l'intégrité physique et morale des proches de victimes de disparition forcée. La Cour souligne que les douleurs des proches sont aggravées par le refus continuel des autorités nationales de fournir des informations sur le lieu où se trouve la victime ou de lancer une enquête efficace afin d'obtenir des éclaircissements sur ce qui lui est arrivé[2]. Nonobstant sa résolution affirmant sa volonté de rendre publiques des informations relatives aux événements du passé contenues dans les archives en rapport avec les atteintes aux droits humains commises, le ministère de la Défense tergiversait. Malgré la

[1] Martin Almada avait repéré en 1992 des tonnes de documents sans fin dissimulés dans un bâtiment de police à Asunción, la capitale paraguayenne. Ces documents révélaient l'histoire cachée des milliers de prisonniers politiques sud-américains. Ce sont ces documents qui donneraient lieu à ce qu'on appellerait ultérieurement les archives de la terreur .Ces archives attestent sans contredit du rôle du premier plan que jouait le Paraguay dans la conception et l'exécution du plan Condor.

[2] « Bolivie. Des documents militaires doivent être rendus publics afin que justice soit faite dans des cas anciens de disparition forcée» , ajouté le 23 février 2010 , DÉCLARATION PUBLIQUE , ÉFAI - 23 février 2010.

Disponible sur : https://www.amnesty.be/infos/actualites/article/bolivie-des-documents-militaires

résolution judiciaire prononcée le 16 septembre 2009 et la sommation du juge d'instruction Róger Valverde émise le 10 février 2010 aux forces armées de livrer les documents issus de leurs archives susceptibles à optimiser la localisation des restes de Marcelo Quiroga Santa Cruz, Juan Carlos Flores Bedregal et Renato Ticona Estrada, tous victimes de la disparition forcée sous la dictature de Luis García Meza , le refus récalcitrant des forces armées est imperturbable. A cet égard justement , Louise Finer, chercheuse sur la Bolivie à Amnesty International estime qu'il est préoccupant de constater que 30 ans après ces faits très graves, les informations susceptibles de les éclairer sur ce qui s'est passé n'ont toujours pas été révélées[1]. Ce rejet se cristallise davantage avec le refus affiché le 18 février 2010, au procureur chargé de l'enquête sur les violations commises par le passé d'accéder à la caserne de Miraflores où se trouvent des archives qui pourraient renfermer des éléments permettant de faire jaillir la vérité[2]. Divers organes de défense des droits humains ont communiqué des rapports recommandant à l'État plurinational de la Bolivie de renoncer à ses manquements à l'obligation qui lui incombe de garantir vérité, justice et réparations pour ce qui s'est passé sous les régimes militaires et autoritaires entre autres le Comité des droits de l'Homme des Nations unies et Amnesty International. A cet enseigne , des organisations de victimes en Bolivie ont assisté en mars 2015 à une audience thématique sur la Bolivie devant la Commission interaméricaine des droits de l'homme. Elles communiquaient leurs requêtes la création d'une commission vérité qui puisse lever le voile sur les atteintes aux droits humains commises quand l'armée était au pouvoir. La ministre de la Justice qui présidait la délégation bolivienne à cette audience s'est publiquement engagée à collaborer de concert avec les victimes. Rien de tel ne s'est produit. Il fallait attendre 2018 pour que les forces armées acceptent de créer un groupe de travail formé de militaires et chargé d'aider cette institution, spécialement en lui accordant l'accès à leurs archives. Quand bien même cette démarche serait significative , pour des raisons de

[1] *Ibid*

[2] *Ibid*

conjoncture politique, toute une série de documents issus de ces archives n'avaient pas été déclassifiées.

Le 22 septembre 2006, la Cour interaméricaine des droits de l'Homme a engagé la responsabilité de l'État paraguayen dans les disparitions forcées d'Agustín Goiburú Gimenez, de Carlos José Mancuello Bareiro et des frères Rodolfo et Benjamín Ramírez Villalba [1]. Cette responsabilité criminelle a été établie, entre autres, grâce aux documents trouvés dans

l' «Archive de la terreur ».

Par ailleurs , la Commission interaméricaine a expressément disposé:

Conformément aux dispositions de l'article 1.1, l'État a l'obligation d'enquêter sur toutes les violations commises sous sa compétence afin d'identifier les personnes responsables, leur imposer les peines appropriées et veiller à ce que des réparations adéquates soient fournies aux victimes[2].

En ce sens , la réparation revêt cinq facettes 3 : la restitution , l' indemnisation ,la réadaptation , la satisfaction et les garanties de non-répétition. Cette réparation est assurée même en cas de méconnaissance de l'auteur de la violation et doit prévoir des instruments ambitionnant la prévention de nouvelles atteintes des droits humains. Il n'en demeure pas moins vrai que le seul établissement d'une commission vérité et son fonctionnement convenable marque , en substance , une forme de réparation.

En reconnaissant explicitement et officiellement que des transgressions des droits humains ont été perpétrées systématiquement et en initiant des mesures dans l'objectif d'enquêter sur ces faits et de révéler la vérité, l'État procure aux victimes et à leurs familles une première forme de satisfaction. De plus, les commissions vérité

[1] Solis Azuaga Gabriela. op,cit., p 32

[2] Commission interaméricaine des droits de l'homme, Rapport No. 36/96, Affaire 10.843 (Chili), 15 octobre 1996, paragraphes 75 et 77. Traduction non officielle par Amnesty International.

[3] Principes fondamentaux concernant le droit à un recours et à réparation, principes 15 et 18.

recommandent généralement dans le rapport final une gamme de mesures de réparation[1]. Au Paraguay , on a fait voter des lois de réparation . A juste raison , le président du Paraguay, Fernando Lugo, a déclaré dans un message destiné aux victimes et à leurs proches.

Toutes les attentions de l'État ne seront jamais suffisantes pour rendre la dignité à ceux qui ont été persécutés et assassinés par un régime néfaste » ou pour « réparer des blessures physiques et intellectuelles des défenseurs de la liberté

En conséquence, plus de 20 ans après la chute de la dictature d'Alfredo Stroessner (1954-1989) , le gouvernement du Paraguay verse 5 millions de dollars en 2011 en indemnisation à 244 victimes. De même, plus de 10 000 personnes ont entrepris des démarches pour réclamer des réparations à l'État après avoir été victimes d'emprisonnement, de torture ou d'exil.

Le Paraguay envisage d'attribuer 40 millions de dollars pour indemniser les victimes au cours des cinq prochaines années. Pour s'acquitter de cette tâche, l'État a alloué en 2011 , 9,2 millions de dollars.

En Bolivie, depuis la promulgation d'une loi sur l'indemnisation des victimes de violences politiques, en mars 2004, le ministère de la Justice a reçu environ 6 200 demandes. Pourtant, d'après des données officielles, seules 1714 personnes ont été reconnues en tant que bénéficiaires dont seulement 800 auraient reçu une indemnisation financière. Le rejet était le sort réservé aux autres demandes. Les autorités ont exigé aux victimes des conditions drastiques et difficilement satisfaites en vue de l'obtention des réparations à savoir la présentation des certificats médicolégaux confirmant qu'elles ont subi les actes de torture allégués, des certificats de décès ainsi que d'autres documents de l'époque inaccessibles .

[1] Nour Benghellab, op,cit.,

Ces conditions restreignent l'accès de nombreuses victimes à la moindre mesure de réparation et maximisent une nouvelle victimisation de nombre d'entre elles . Du reste, l'État a adopté une loi et un décret visant à diminuer les montants des indemnisations prévues par la loi de 2004. A cet égard , María José Eva Parada soutient :

Tout d'abord, de nombreuses victimes rencontrent des difficultés pour accéder aux mesures de dédommagement, puis, lorsqu'elles y ont accès, elles se voient refuser les sommes prévues par la loi de 2004. En outre, le montant des indemnités et leur méthode de calcul manquent de transparence[1]**.**

On a procédé le 11 mars 2004 à la promulgation de la loi n° 2640 pour consacrer l'indemnisation exceptionnelle des victimes des violences politiques des périodes de gouvernement anticonstitutionnel. De surcroît , la législation entame également une série de mesures de compensation telles que l'assistance médicale gratuite, la réadaptation psychologique et des privilèges financiers pour les victimes de torture, de disparition forcée et d'autres transgressions des droits humains ainsi que pour leurs proches. En vertu de cette loi, l'État s'engageait à payer 20 % de l'indemnisation totale tout en cherchant des fonds extérieurs pour assurer la prise en charge des 80 % restants. Cependant , les victimes et leurs proches soutiennent que les autorités ne leur versent que 20 %, au maximum, de ce qui devrait leur revenir en vertu de la loi de 2004.

En dépit de la communication de juin 2012 émanant d'Amnistie internationale à l'intention de la ministre bolivienne de la Justice lui réclamant des explications afférentes aux critères de l'application de la

[1] « Les autorités doivent accorder des réparations complètes aux victimes des atteintes aux droits humains commises sous les régimes militaires et autoritaires », Communiqué international , Bolivie Mis à jour le lundi, 22 octobre 2018

loi n° 2640 et sur les mesures adoptées pour garantir le droit des victimes à une juste réparation , l'État bolivien n'a pas réagi.

En somme, on serait amené à adhérer à la position de María José Eva Parada, chercheuse d'Amnistie internationale pour la Bolivie qui a conclu :

En dépit de quelques mesures positives, dont l'exhumation des dépouilles de personnes disparues, on ne constate aucune avancée dans l'identification et la poursuite en justice des responsables. Les archives militaires n'ont pas été déclassifiées et des milliers de victimes et de proches attendent d'obtenir réparation [1]**.**

B. Criminalisation sans rareté , impunité sans contrainte

Les organes internationaux de défense des droits humains ont toujours disposé que le travail d'une Commission vérité doit être suivi de poursuites en justice. Dans ce même ordre des idées , la Commission interaméricaine des droits de l'Homme a affirmé que la création de commissions vérité, ainsi que les mesures visant à indemniser les victimes et leurs familles n'exonèrent en aucun cas l'État de son obligation de garantir le droit des victimes à obtenir

« une enquête judiciaire devant un tribunal pénal afin de déterminer les personnes responsables des crimes commis[2]**.»**

Or, la plupart des dictateurs ont bénéficié d'une large immunité , ce qui pousse à avancer que les processus de transition démocratique ont eu un prix: l'impunité. L'impunité des auteurs de génocide, de torture, de disparitions forcées et d'autres terribles violations des droits humains demeure intrinsèquement inhérente à de multiples raisons dont notamment le manque en volonté politique dès qu'il s'agit d'enquêter et d'enclencher des

[1] *Ibid*

[2] Commission interaméricaine des droits de l'homme, Rapport No. 28/92, Affaires 10.147, 10.181, 10.240, 10.262, 10.309 et 10.311 (Argentine), 2 octobre 1992, paragraphes 42-52, au paragraphe 50. Traduction non officielle par Amnesty Internationa

poursuites contre les auteurs présumés de ces crimes et les carences du système de la justice pénale. De ce point de vue, l'anéantissement du système judiciaire ou l'approche pseudo-démocratique d'amnistie conduit à « tourner le dos au passé ».

Avec l'expansion démocratique investie de l'universalisation, la plupart des pays d'Amérique latine réintègrent la démocratie dans les années 1980. Cet essor démocratique a poussé les anciens militaires à se protéger contre toute éventuelle poursuite judiciaire en faisant voter des lois d'amnistie pour anticiper sur l'interruption d'une procédure de poursuite pénale. En ce sens , des lois d'amnistie ont été votées en 1982 en Bolivie et en 1984 et en 1990 au Paraguay. L'action des cours suprêmes corrélée syncrétiquement à celle des commissions de vérité a favorisé au-delà de la réouverture de ce débat , l'abolition de ces lois d'amnistie et la condamnation d'anciens militaires impliqués dans les crimes d'État.

Un élément interpelle à plus de lucidité: Si les fonctions respectives des commissions vérité et des tribunaux s'imbibent dans un syncrétisme de bon aloi , une nette distinction substantielle les sépare en matière de leurs fonctions . Elles ne sont pas conçues pour se substituer à la justice, tant civile ou administrative que pénale[1]. En particulier, les commissions vérité ne peuvent se substituer à un processus judiciaire visant à établir la responsabilité pénale individuelle. A en croire le rapport établi par la Commission vérité et justice au Paraguay ***Anive hagua oiko*** (en guaraní : « ***Pour que cela ne se reproduise pas*** ») de 2008, le bilan des victimes de la dictature de Stroessner (1954-1989) jusqu'à la transition démocratique de 2003,s'élève à 18 772 personnes torturées de personnes[2].

Après son renversement par un coup d'État en 1989, des procès sont intentés conjugués à des poursuites pénales à l'encontre des

[1]Voir Ensemble de principes actualisé contre l'impunité, Principe 8.
[2]Cité par "Géographie de la torture , Un monde tortionnaire " . Rapport ACAT 2014 , Fiche publiée en 2014 , p 90.Disponible sur : https://www.acatfrance.fr/un-monde-tortionnaire/Paraguay-325
Repris de "Recorrido temático. Violaciones de los Derechos humanos", Meves.org (Museo virtual, Memoria y Verdad sobre el Stronismo), http://www.meves.org.py/?node=page&meves=guided,600,0#.

tortionnaires grâce aux efforts des survivants, des familles des victimes, de quelques avocats et de deux ou trois juges isolés[1].

De hauts commanditaires et auteurs des atteintes aux droits de l'Homme ont été poursuivis en justice et furent condamnés à des peines maximales de vingt-cinq ans de prison pour leur rôle sous la dictature. Du reste, une plainte était déposée au mois d'avril 1989 contre Stroessner le président déchu. A la suite de l'acceptation de la plainte , celui-ci était jugé coupable de complicité de meurtre. Le verdict allait s'accompagner d'une demande d'extradition concernant l'ex-dictateur ayant trouvé asile au Brésil [2]qui lui garantissait avec la protection des États-Unis une immunité absolue et éternelle grâce à l'impunité que lui conférait sa parfaite connaissance des secrets de ses protecteurs éternels à Washington et ce , malgré les demandes réitérées de la justice argentine , du Paraguay et celles des militants des droits de l'Homme dont notamment Martin Almada pour obtenir l'extradition de cet homme et son jugement au Paraguay.

Condamné par contumace en 1992 pour crimes contre l'humanité et atteintes aux droits de l'Homme, Alfredo Stroessner est mort à Brasilia, dans son exil doré le 16 août 2006, à l'âge de 93 ans[3] suite à un arrêt cardiaque. En dépit d' une entente entre le Brésil et le Paraguay, le gouvernement paraguayen qualifiait de fugitif l'ancien président Stroessner[4].

Or, un éventuel procès d'Alfredo Stroessner aurait pu optimiser la condamnation , pour la première fois, d'un principal artisan du plan Condor.

Aux antipodes de l'expérience paraguayenne , la Bolivie incarne un jalon indélébile en matière de la responsabilité redditionnelle attendu que de tous les pays d'Amérique Latine et Centrale, elle est le seul État où la lutte juridique contre l'impunité a abouti .Un réel exceptionnalisme judiciaire est réalisé à travers le « Procès de la

[1]Solis Azuaga Gabriela, op,cit.,
[2]Offroy , Benjamen. , op,cit.,p. 34
[3]Olivier Bras , op,cit.,
[4]Jean Schemo, Diana. « Gen. Alfredo Stroessner, Ruled Paraguay Through Fear for 35 Years, Dies in Exile at 93 », The New York Times, 17 août 2006, p. B 7.

responsabilité de Luis Garcia Meza et de ses collaborateurs » introduisant en justice des gouvernants reconnus coupables pour atteintes massives des droits de l’Homme .Maintes pressions provenant des milieux colletés autrefois à la dictature ont tenté d'avorter l'activation de cette redevabilité sous le prétexte noble de la déstabilisation des institutions de la Bolivie.

A l’issue d’une vaste enquête avalisée par le Parlement suite aux efforts consentis par le Comité « Impulsor del Juicio » (Comité pour une action judiciaire) composé des représentants de la partie civile , de nombreuses ONG et organisations syndicales boliviennes , des victimes et de leurs familles , la lutte juridique contre l’impunité en Bolivie a permis avec la sentence rendue le 21 avril 1993 , la condamnation de 48 responsables, sur les 54 accusés; 6 bénéficiant d’un non-lieu[1]. L'on a procédé à l'arrestation et l'incarcération d'onze accusés en tentative de fuite tandis que d'autres sont en fuite et sont toujours recherchés par la justice et condamnés par contumace , rendu possible suite au recours aux articles 250 et 253 du Code de procédures pénales bolivien.

Les plus hauts responsables de la machine politico-militaire, auteurs du coup d’État militaire exécuté le 17 juillet 1980 ont été inculpés et condamnés . Les anciens membres des commandants en chef du cabinet ministériel des forces armées, de la police, ainsi que les civils ayant appartenu à des groupes paramilitaires de répression, tous sont poursuivis en justice en vertu d'un procès qui a duré dix ans , à l'issue duquel la sentence la Cour suprême a rejeté la prescription de l’action pénale, faisant valoir que la Bolivie est partie à la « Convention sur l’imprescriptibilité des crimes de guerre et des crimes contre l’humanité ».

S'agissant des violations des droits de l'Homme , les motifs d'inculpation ont été basés entre autres sur le délit de privation de liberté, de détention illégale accompagnée de mauvais traitements et

[1] Claire Moucharafieh , « Bolivie : sentence historique prononcée contre l’impunité , dialogues, propositions, histoires pour une citoyenneté mondiale» , octobre 1994
Disponible sur : http://base.d-p-h.info/fr/fiches/premierdph/fiche-premierdph-1710.html

de torture et atteinte à la liberté de presse mais les pierres angulaires étaient l'assassinat de trois importants dirigeants politiques et syndicaux suite à l'attaque contre les locaux de la Central Obrera Boliviana et le meurtre avec préméditation de huit militants du Movimiento de Izquierda Revolucionaria (MIR) .Ces assassinats étaient qualifiés de génocide car induisant la « destruction d'un groupe d'hommes politiques et d'intellectuels » quoique la Convention internationale contre le génocide se limite à la persécution ethnique ne s'étendant pas aux personnes torturées pour leurs opinions politiques.

L'ancien dictateur bolivien Luis Garcia Meza (1980-1981) fut extradé depuis le Brésil vers la Bolivie en mars 1995 et fut condamné en janvier 2017 par un tribunal bolivien à 30 ans de prison sans possibilité de jouir de grâce pour ses crimes perpétrés contre des italo-américains.

Cette condamnation à la réclusion à perpétuité prononcée par le tribunal de Rome punit ses crimes commis contre des Italiens dans le cadre du plan Condor. Il purgeait sa condamnation dans la prison de haute sécurité de Chonchocoro en compagnie de son ministre de l'Intérieur, Luis Arce Gomez. En avril 2018, il est décédé dans un hôpital militaire à La Paz à l'âge de 88 ans.

Dans la même lignée , Hugo Banzar était contraint d'abandonner la présidence de la Bolivie à l'âge de 75 ans , à cause d'un cancer des poumons et du foie ,en faveur de son vice-président Jorge Quiroga. Au lieu d'enclencher des poursuites judiciaires contre lui, on a organisé des cérémonies officielles qui se sont déroulées dans une atmosphère de fête réunissant de nombreuses vedettes de la musique bolivienne. Ce cérémonial fut égayé davantage par un message de sympathie de George W. Bush, louant ses mérites dans la lutte contre la production et le trafic de cocaïne. Décédé le 5 mai 2000 , ce spécialiste de la violence institutionnalisée échappe à la redevabilité. A tout le plus , Banzer a tardivement imploré un pardon pour ce qu'il appelle des «abus», sans pour autant ouvrir les dossiers des disparus.

Il ne s'est pas empêché, pour autant , de menacer de répondre par l'état d'urgence à une grève générale[1] malgré son repentir lors de son discours d'adieu au cours duquel il a justifié les crimes commis sous sa dictature (1971-1978), provoquant , par conséquent, l'indignation des organisations de défense des droits de l'Homme .

Par ailleurs , l'ancien chef nazi de la Gestapo à Lyon Klaus Barbie est jugé coupable le 4 juillet 1987, de dix-sept crimes contre l'humanité par la cour d'assises du Rhône et ce , au terme de neuf semaines de procès ouvert le 11 mai 1987 devant la cour d'assises du Rhône. Il aurait fallu attendre la chute du dictateur Banzer pour que le gouvernement français obtienne de la Bolivie son extradition, en février 1983.

Conclusion

En définitive, l'on peut déduire en toute bonne logique que la version aussi bien bolivienne que paraguayenne de la justice transitionnelle est maculée de défectuosités et entachée d'imperfections s'interposant à l'optimisation de l'aboutissement du processus de démocratisation promis.

La justice transitionnelle n'est en rien une panacée pérenne dotée de qualités réparatrice, restauratrice et cathartique tant au niveau social que politique. Loin de se cantonner dans sa spécificité générique , elle doit s'articuler aux autres dispositifs dans un décloisonnement pertinent et un entrecroisement efficace.

Par ailleurs, le choix porté sur la justice transitionnelle en Bolivie et au Paraguay paraît fonctionnel dans un contexte régional incertain imprégné de chaos sociaux et politiques. Il satisfait à la poursuite d'un triple objectif. Primo, anéantir certaines résistances et contestations . Secundo, laisser émerger chez le citoyen l'espoir de démocratisation et de réparation chez les victimes les plus déshéritées .Tertio,

[1] José Garçon , « Chili : Les années Pinochet .En Amérique du sud, l'impunité pour prix de la démocratie »14 , novembre 1998 .
Disponible sur: https://www.liberation.fr/planete/1998/11/14/chili-les-annees-pinochet-en-amerique-du-sud-l-impunite-pour-prix-de-la-democratie_250967

façonner une imagerie internationale autour de l'amarrage d'un changement réel qui serait en passe de s'opérer dans la mesure où la survie d'un régime politique est tributaire non seulement de la mobilisation exclusive de ressources à l'interne mais demeure identiquement conditionnée par l'appréciation et l'acceptation internationales dudit régime[1].

Comme tout autre régime politique animé de la volonté distincte d'inamovibilité, les régimes en Bolivie et au Paraguay mettent en œuvre une politique affriolante sur l'échiquier international dans le dessein de bénéficier des considérations de la communauté internationale notamment des principales puissances économiques et militaires internationales.

Les réformes se succèdent et se ressemblent .Chaque nouvelle période brandit l'étendard du passage d'une forme non démocratique à une autre forme jugée démocratique. Les revers sont cuisants et les désenchantements populaires et des militants des droits de l'Homme sont désillusionnés devant la récurrence des mêmes dispositifs et modalités jusqu'à admettre que le mot de transition désigne moins à présent le passage à la démocratie qu'un laps de temps où toutes les catastrophes deviennent possibles [2].L'ultime visée de la justice transitionnelle est de contribuer à l'ancrage en douceur d'une réconciliation solide et durable et d'un état de droit dans les pays connaissant une période de transition. En cela , elle doit satisfaire trois conditions sine qua non à savoir , la mise à jour de la vérité , la consécration de la reddition des comptes et la réparation des victimes .A défaut , tout discours sur la « transition démocratique » ne serait , au demeurant , que la formule idéale pour suggérer la permanence des mécanismes de domination de « l'élite au pouvoir » voire son contrôle du processus de la transition.

[1] Kouléga Julien Natielse. *Le Burkina Faso de 1991 à nos jours : entre stabilité politique et illusionnisme démocratique*. Science politique. Université Montesquieu - Bordeaux IV, Thèse pour le Doctorat en Science politique, Sous la direction de M. René Otayek présentée et soutenue publiquement le 1er juillet 2013 ,437p. P360.

[2] Guy Hermet , *Le passage à la démocratie* , Les Presses de Sciences Po (1 janvier 1996), Collection : Bibliothèque du citoyen, p 9 .127 pages

La justice transitionnelle a été instrumentalisée en servant un agenda d'action élastique manipulable en fonction des avatars de la conjoncture politique dissimulant une motivation intrinsèquement amarrée au désamorçage des résistances et à la préservation de la pérennité du pouvoir en place . Ne pouvant s'attaquer aux causes structurelles des périodes de troubles , la justice transitionnelle , avec son mutisme corrélé à son inefficacité attise de façon irrémissible les déboires des victimes en reconduisant un travestissement tantôt intégral tantôt partiel de la vérité conjugué à l'enclenchement des demi-mesures en matière d'activation de la justice s'interposant à la vocation cathartique et thérapeutique et générant partant , avec ces déficits , de nouvelles zones de vulnérabilités sociales.

Ce serait pêcher , que de percevoir ces déficits dans une logique réductionniste colletée aux insuffisances jugées aisément réparables par des réformettes cosmétiques en occultant la facture problématique de l'essence même du mécanisme de crainte d'encourir le risque de la délégitimation absolue de cette justice transitionnelle agrémentée de toutes les vertus des évolutions projectives. Or, une telle approche réfractaire à la critique de la légitimité des mécanismes mis en ouvre dans leur ancrage démo-libéral témoigne de la précarité de la transition démocratique convoitée qui demeure abondamment impactée voire altérée par les processus de redéfinitions et de renégociations et dépasse , quant à l'analyse de son élaboration, les moments de son émergence. A ce juste égard , toute transition démocratique serait hypothéquée par les aspirations des élites d'État en quête de légitimité politique qui instrumentalisent la force mobilisatrice de légitimités amplement , intensément et inéluctablement amarrée par le leurre de concepts porteurs de futur telles la justice , la redevabilité et la réparation .

Tout bien réfléchi , il semble que les régimes paraguayen et bolivien aient consenti à un changement de l'image de fond et non du fond lui-même. En un peu plus clair , la rupture est opérée au niveau du style et au niveau de la méthode et non au niveau du fond.

Bibliographie

I. Ouvrages

- Guy Hermet , *Le passage à la démocratie* , Les Presses de Sciences Po (1 janvier 1996), Collection : Bibliothèque du citoyen, 127 p.
- Samuel P. Huntington, *Le choc des civilisations*, Paris, Editons Odile Jacob, Traduit de l'anglais (État s-Unis) par Jean-Luc Fidel, Geneviève Joublain, Patrice Jorland et Jean-Jacques Pedussaud, 2007, coll. « Bibliothèque », 2007, 402 p.
-

II. Thèses

- Kouléga Julien Natielse. *Le Burkina Faso de 1991 à nos jours : entre stabilité politique et illusionnisme démocratique*. Science politique. Université Montesquieu - Bordeaux IV, Thèse pour le Doctorat en Science politique, Sous la direction de M. René Otayek présentée et soutenue publiquement le 1er juillet 2013 ,437p.

III. Articles

A. Articles en français

- Ataulfo Riera , « Bolivie , les damnés de la terre sont debout », publié le novembre 2000

- Benjamin Offroy,« Le Paraguay, un nid du « Condor ». La dictature du général Stroessner, la répression et le système Condor », *Vingtième Siècle. Revue d'histoire*, vol. 105, no. 1, 2010, pp. 33-44.

- Claire Moucharafieh , « Bolivie : sentence historique prononcée contre l'impunité , dialogues, propositions, histoires pour une citoyenneté mondiale» , octobre 1994

- Essomba, S. « Quelle complémentarité entre la justice transitionnelle et la justice pénale internationale ? », Revue internationale de droit pénal, vol. vol. 84, no. 1, 2013, pp. 181-204.

- José Garçon , Chili : Les années Pinochet .En Amérique du sud, l'impunité pour prix de la démocratie"14 , novembre 1998

- Kenza Filali , « Opération Condor, la fin du procès des dictatures sud américaines» , avec Mediapart et agences, le 29 mai 2016.

- Martín Sivak, « Bolivie. Retour sur Hugo Banzer, dictateur et pseudo-démocrate», Página , le 01 octobre 2003

- **Nour** Benghellab, « Des mythes aux réalités de la justice transitionnelle », *Champ pénal/Penal field* [En ligne], Vol. XIII | 2016, mis en ligne le 12 février 2016,

- Olivier Bras , « Stroessner est mort en toute impunité» , courrier international , le 18 août 2006 P.-Y. Condé, « Présentation du dossier », in A l'épreuve de la violence, figures de la justice transitionnelle », Droit et société, n°73, 2009, p.549s, spéc, p.553.

- Solis Azuaga Gabriela. « Le Paraguay : la terreur racontée par elle-même. » In: La Gazette des archives, n°206, 2007-2. Archives, Justice et Droits de l'Homme. Actes du colloque international organisé par l'Association française d'histoire de la Justice, l'Association des Archivistes français et le Conseil international des Archives. pp. 31-44; doi : 10.3406/gazar.2007.4396

B. Articles en anglais

- Teitel Ruti., « Editorial note. Transitional justice globalized », The International journal of transitional justice, 2 (1), 2008, p.1s.

- Jean Schemo, Diana. « Gen. Alfredo Stroessner, Ruled Paraguay Through Fear for 35 Years, Dies in Exile at 93 », The New York Times, 17 août 2006, p. B 7.

IV Rapports et archives

- Archives du Centre de documentation sur les droits de l'homme, document 00143F 0015
- Archives du Centre de documentation sur les droits de l'homme, document 00172F 0441, 13 juillet 1977.
- Commission interaméricaine des droits de l'homme, Rapport No.136/99, Affaire 10.488, Ignacio Ellacuría et al. (Salvador), 22 décembre 1999, paragraphes 229-230. Traduction non officielle par Amnesty International.
- Commission vérité et réconciliation de la Sierra Leone, *Witness to Truth: Report of the Sierra Leone Truth and Reconciliation Commission*, 2004, Vol. 1, p. 44-45, paragraphe 77. Traduction non officielle par Amnesty International.
- Commission des droits de l'homme, Résolution 2005/81, Impunité, 21 avril 2005, paragraphe 14.
- Commission des droits de l'homme, Résolution 2005/66, *supra*, paragraphe 4.
- Commission interaméricaine des droits de l'homme, Rapport No. 36/96, Affaire 10.843 (Chili), 15 octobre 1996, paragraphes 75 et 77. Traduction non officielle par Amnesty International.
- « Géographie de la torture , Un monde tortionnaire » . Rapport ACAT 2014 , Fiche publiée en 2014.

V. Entretiens et interviews

- Interview réalisée avec Sa Majesté le Roi Med VI par le Directeur adjoint au Figaro le 4 Septembre 2001.

VI Webographie

- https://www.tdg.ch/monde/Plan-Condor--la-fin-du-proces-des-dictatures-sudamericaines---/story/26660884

- https://www.courrierinternational.com/chronique/2006/08/17/stroessner-est-mort-en-toute-impunite
- https://www.lexpress.fr/actualite/monde/amerique/amnisties-et-justice-en-amerique-
- latine_783996.html
- http://www.persee.fr/doc/gazar_0016-5522_2007_num_206_2_4396
- https://www.courrierinternational.com/article/2001/08/30/retour-sur-hugo-banzer-dictateur-et-pseudo-democrate
- http://www.universalis.fr/evenement/18-avril-1995-instauration-de-l-État -d-urgence/
- http://base.d-p-h.info/fr/fiches/premierdph/fiche-premierdph-1710.html
- https://www.liberation.fr/planete/1998/11/14/chili-les-annees-pinochet-en-amerique-du-sud-l-impunite-pour-prix-de-la-democratie_25096

صور من التغطية الاعلامية للمؤلف الجماعي بالمملكة المغربية

من لدن الجريدة الإلكترونية الحدث 24

يوم الأحد2019/04/21

من تقديم:

- **المصطفى بوجعبوط (منسق المؤلف)**
- **حاميد زيار: باحث بالمركز الديمقراطي العربي**
- **كريمة الصديقي: باحثة بالمركز الديمقراطي العربي**
- **تصميم الغلاف والملصق: عبد الرحمان برهيش**

berhiche@yahoo.com

العدالة الانتقالية في
الانتقال الديمقراطي أم تقليص جرائم الانتهاكات
أ. المصطفى بوجعبوط

أ. المصطفى بوجعبوط
باحث ومدير المركز المغربي للعدالة الانتقالية
وحراسة التقارير الدولية
برلين ألمانيا

تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية

الانتقال الديمقراطي

أم تقليص جرائم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

إنّ الآراء والأفكار التي تحملها المؤلف

لا تحمِل بالضّرورة وجهة نظر

المركز الديمقراطي العربي

منشورات

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية

والاقتصادية برلين - ألمانيا

Germany

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

58228345 -131

10811212 -131

29851112 -131

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: info@democraticac.de

P.hD candidate: Ammar Sharaan

Chairman " Democratic German Center

2019